مركز البحوث العربية
القاهرة

الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر

تأليف

أمين عبد الخالق | أنيس البياع
حسنين كشك | عزة خليل
د. عماد صيام | د. هويدا عدلى

إشراف وتقديم
عبد الغفار شكر



الجمعيات الأهلية الإسلامية

في مصر

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض ﴾
صدق الله العظيم



القاهرة : ١٣ شارع البركة الناصرية (من نوبار) السيدة زينب - لاظوغلي
ت : ٧٩٥٤٣٧٦ ف : ٣٩٠٠١٣٠
ص.ب:١٢١٥ العتبة ١١٥١١

الجيزة : ١ شارع سوهاج من شارع الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش) الهرم - تليفون : ٥٦٣٤٦٩٩
ص.ب:١٧٠٢ العتبة ١١٥١١

جمهورية مصر العربية

الطبعة الأولى
١٤٢١هـ - ٢٠٠١م

رقم الإيداع ٢١٥٨/٢٠٠١
ISBN : 977-279-309-1

التنفيذ الطباعى : دار الأمين للطباعة

إهــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

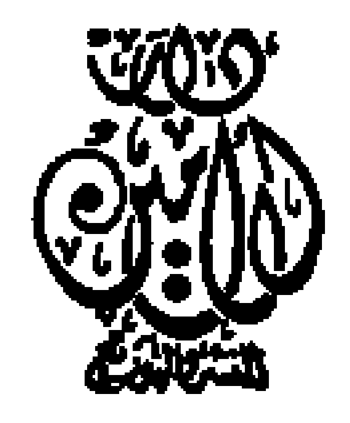
مركز البحوث العربية
القاهرة

الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر

تأليف

أمين عبد الخالق | أنيس البياع
حسنين كشك | عزة خليل
د. عماد صيام | د. هويدا عدلي

إشراف وتقديم
عبد الغفار شكر



المحتويات

تصدير

رغم الضجيج الواسع عن الجمعيات الأهلية أو "المنظمات غير الحكومية" فى مصر والوطن العربى ، إلا أن الدراسات المعمقة حولها تظل قليلة ، أما عن الدراسات التفصيلية المتخصصة عنها فتكاد تكون نادرة .

وقد كان لمركز البحوث العربية آراء مبكرة حول معالجة هذا الموضوع سواء برؤيته عن "الضجيج بلا طحن" الذى يغلف المسألة كلها ، نتيجة العدد القليل من الجمعيات الفاعلة أو المتفاعلة مع قضايا مجتمعها ، وهى لا تزيد عن بضع مئات ضمن بضعة آلاف مسجلة (وفق القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤) ، أو بسبب رؤية المركز وأغلب أعضائه حول ضمور مفهوم "العمل الأهلى" والفاعلين الاجتماعيين ليقتصر على هذا النوع الذى يشير له القانون المذكور .

ويحاور المركز مفاهيم أوسع فى موضوع العمل الأهلى والمنظمات غير الحكومية ليتصل بمجالات أرحب سواء فى الحركات الاجتماعية أو بشمول المفهوم للعمل التعاونى .. إلى غير ذلك فى أفق العمل الشعبى الوطنى .

وقد فرضت ظاهرة العمل الأهلى ذى الطابع الإسلامى ، نفسها على علماء الاجتماع والسياسة بل والاقتصاد لعدة عقود ، بقدر ما طرحت نفسها على المجتمع نشاطا واستقواء وهيمنة فى مجالات الحياة المختلفة ، فكرية كانت أم اجتماعية ، وهى فى هذا الصدد تخلق أوضاعا جديدة أحياناً ، أو تشارك فى أنماط العمل التقليدية أحيانا أخرى ، ومن هنا كانت أقرب لنموذج الحركات الاجتماعية تارة ونموذج العمل الأهلى الاجتماعي تارة أخرى. ولفترة تشابكت بنجاح مع القوانين الاجتماعية أو الاقتصادية ، بل ومع التطورات السياسية التعددية وغيرها .

إذن فنحن لسنا أمام ظاهرة عادية ، ولكننا إزاء إحدى الظواهر الشاملة التى تواجه أدوات الدولة وآليات المجتمع المدنى فى آن واحد ، وتتعامل مع كافة القوانين والقواعد بما يجعلها موضع النظر والتحليل بالقلق عند البعض والارتياح للفاعلية عند البعض الآخر . وفى بعض المجتمعات تكون الظاهرة المثيرة أحياناً ظاهرة محركة للتفاعل لدى القوى الأخرى ، أو للتصادم فى ظروف مختلفة .

لذلك رأى مركز البحوث العربية أن يُخضع هذه الظاهرة للدراسة العلمية المتأنية والهادئة ، وأن يوفر لها عدداً من الكفاءات المخلصة للوطن ولموضوعها ، وبهذا الاقتراب الموضوعى أقمنا أملنا أن نتوصل لبعض النتائج المثيرة والعمل من أجل مستقبل أفضل لهذا الوطن ، فكان التكليف ببدء هذه الدراسات منذ صيف ١٩٩٨ حتى الآن .

وقد أغرتنا تجربة الدراسة الموضوعية لحالة مصر بإشراف الأستاذ عبد الغفار شكر - الذى لا يحتاج جهده المعرفى والثقافى للإشارة - أغرتنا بالتعريج على بعض النماذج الأخرى من المجتمعات القريبة ، فأغرينا بدورنا مجموعة من المتخصصين المخلصين للنهوض فى نفس الفترة بدراسات مقارنة فى عدد من المجتمعات العربية تجعل للعمل أهميته الكبرى ، خاصة فى ظل ثقافة واحدة لها عراقتها مثل الثقافة العربية ، فكانت الدراسات التى تمت حتى الآن حول الجمعيات الأهلية الإسلامية فى كل من :

- السودان بإشراف د. سامية النقر
- تونس إنجاز د. رضا الغول
- الجزائر بإشراف د. عروس الزبير
- المغرب إنجاز د. محمد طوزى

ولأن الدراسة المصرية قد انتظم عقدها مبكراً ، كما أتاحت لها الظروف أن تتم فى وقت مناسب وجاءت وافية وشاملة إلى حد كبير لكل تساؤلات البحث التى وضعت بين يدى الباحثين ، فقد رأينا المسارعة بنشرها ، ومنفردة ، تعبيراً عن تقديرنا لهذا الجهد الهام ، على أن تليها الدراسات الأخرى تباعا سواء منفردة أو بجمع بعضها إلى الآخر لاعتبارات تتعلق بالحجم فقط وليس لاعتبار الدقة والعمق اللذين تتمتع بهما كافة الدراسات التى انتظمت تحت نفس العنوان .

يأمل مركز البحوث العربية أن يقدم لهذه الدراسات ما يوفر للمكتبة العربية إضافة هى فى حاجة إليها ، قدر حاجة المركز أن يشعر أنه ابن بيئته الثقافية والاجتماعية ، وأنه ما زال مخلصا لما نشأ من أجله كمؤسسة غير حكومية منذ عام ١٩٨٧.

وسوف تكون لتعليقات البعض وتأملاته حول الدراسة الحالية أهمية بالغة فى إثراء الدراسات التالية لها ، حيث نعد بوضعها أمام الباحثين مباشرة قبل مواصلة النشر حرصاً على بعض الاكتمال الذى ننشده .

مركز البحوث العربية

القاهرة فى ٢٠٠٠/٨/١

تقـــديم

عبد الغفار شكر
منسق البحث

يتضمن هذا الكتاب نتائج الدراسة النظرية والميدانية عن الجمعيات الأهلية الإسـلامية فى مصر التى أشرف على تنفيذها مركز البحوث العربية ضمن مشروعه البحثى الكبــير عن الجمعيات الأهلية الإسلامية فى خمس دول عربية أفريقيــة هــى مصــر والســودان وتونس والجزائر والمغرب . وترجع أهمية هذه الدراسة إلى ما تشهده هذه الـــدول مــن ضغوط وأزمات اقتصادية اجتماعية وسياسية ناتجة عن مشاكل التخلف التقليديـــة وتنفيــذ سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى للانتقال إلى اقتصاد الســوق والاندمــاج فــى الســوق الرأسمالى العالمى وما صحب ذلك من توتر اجتماعى متزايد نتيجة لاتساع نطــاق الفقــر والبطالة والتهميش المتزايد لقطاعات كبيرة من السكان أدى فى كثير من الأحيـــان إلـــى تصاعد نفوذ تيار الإسلام السياسى تعبيراً عن أزمة الهوية التى تعانيها شعوب هذه الـدول. وكان من بين الظواهر الناجمة عن هذه التطورات تزايد حجم ونشاط الجمعيــات الأهليــة الإسلامية التى لا تزال المعرفة بها محدودة سواء فيما يتصل بمدى فاعليتـــها ، ونوعيــة أنشطتها وأولوياتها ، وأسلوب المساءلة فيها وعلاقتها بالقوى والأحزاب السياسية ، هــــذا على الرغم من كم الدراسات الهائل حول الجمعيات الأهلية فى الوطــن العربــى بصفــة عامة . من هنا فإن هذا البحث فى الدول العربية الأفريقية الخمس يمثل واحداً من أوائـــل الجهود فى نوعها التى تضطلع بإجراء دراسة مقارنة لدور هذه الجمعيات ، كما أنه يمثــل خطوة هامة للتعرف على فعالياتها ، وعلاقتها بالجمعيات الأهلية الأخــــرى وبالحركــات والقوى السياسية الإسلامية .

وبالنسبة لمصر فإن دراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية تكتسب أهمية خاصة لأكـــثر من سبب :

فهى **أولاً** : تمارس نشاطا فعالا يتزايد تأثيره باستمرار ، وتقـــدم خدمـــات متنوعـــة لملايين المواطنين فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية ، هذا بالإضافة إلـــى المساعدات العينية والمالية من مصارف الزكاة والصدقات والتبرعات لفئـــات اجتماعيــة عديدة وخاصة الأرامل والأيتام والمسنين والمعوقين ، وتنظيم رحلات الحـــج والعمــرة ،

وتنظيم الدروس الدينية والمحاضرات الثقافية والأنشطة الرياضية ، وبناء المساجد والمستوصفات الطبية والمدارس ودور الحضانة ، مما أدى إلى اتساع نطاق أنشطتها وانتشارها فى مختلف المحافظات فى الريف والحضر فى وقت تزداد معاناة أغلبية المواطنين من ارتفاع تكلفة العلاج والتعليم وانخفاض الدخول بالمقارنة مع ارتفاع الأسعار وانتشار البطالة وتزايد معدلات الفقر نتيجة للسياسات الاقتصادية الحكومية . وقد نجحت هذه الجمعيات فى تمويل أنشطتها من خلال مصادر محلية وشعبية بالإضافة إلى ما تحصل عليه من تمويل أجنبى يأتى معظمه من مصادر عربية وإسلامية . وقد كان من الصعب تحديد حجم التمويل الأجنبى بالنسبة لمجمل إيرادات هذه الجمعيات وهى **ثانياً** : يتزايد عددها باستمرار وتزيد بالتالى نسبتها إلى إجمالى الجمعيات الأهلية فى مصر ، حيث كانت تشكل فى الستينيات نسبة ١٧,٣ % من إجمالى الجمعيات ، ثم زادت النسبة فى حقبة السبعينيات لتصل إلى ٣١,٠٢ % من هذه الجمعيات ، ووصلت فى نهاية الثمانينيات إلى ٣٤ % تقريباً . ويلاحظ أن نسبة كبيرة من هذه الجمعيات تصل إلى ٦٧,٣ % من إجمالى الجمعيات تتركز فى ثمانى محافظات رئيسية هى القاهرة – الجيزة – الاسكندرية– القليوبية– المنوفية– الشرقية– أسيوط– المنيا. وأن ٨٢,٤ % من الجمعيات الأهلية الإسلامية بهذه المحافظات قد تأسس فى عقدى السبعينيات والثمانينيات وهى **ثالثاً** : تقوم بدور تربوى بالنسبة لأعضائها والمستفيدين من خدماتها حيث تحرص على غرس قيم معينة فى سلوكياتهم نابعة من التوجه الإسلامى لقياداتها مثل التشجيع على ارتداء الحجاب والفصل بين الجنسين ، **ومن المهم** أن يتسع هذا الدور التربوى ليشمل قيماً أخرى تهملها حالياً وهى القيم التى تساعد على دعم التطور الديموقراطى للمجتمع وإتقان العمل وتقبل الجديد والسعى للإبداع والابتكار .

وهكذا فإن التعمق فى دراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية سوف يساهم فى المزيد من الفهم للقطاع الأهلى فى مصر بصفة عامة وسوف يلقى الضوء على آليات العمل بهذا النوع من الجمعيات وأوجه الاختلاف والاتفاق مع الجمعيات الأخرى، فيما يتصل بالمشاركة والكفاءة والمساءلة والاستمرارية ، وما هى معايير المساءلة فى كل من النوعين من الجمعيات ، وطبيعة الدور الذى يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية الإسلامية طبقا لنوعية علاقتها بقوى الإسلام السياسى .

أهداف البحث : تحددت الأهداف الرئيسية للبحث للتعرف على خصوصية الجمعيات الأهلية الإسلامية من خلال :

١- العوامل الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية والسياسية التى ساهمت فى ظهور وتطور الجمعيات الأهلية الإسلامية .

٢- نشاط هذه الجمعيات وإلى أى مدى تمكنت من الاضطلاع بالتمثيل الحقيقى لضعفاء المجتمع وتنظيمهم من أجل التأثير المتزايد على صنع القرار وتعبئة الموارد .

٣- أسلوب الأداء من حيث المشاركة والفعالية والمساءلة والاستمرارية والأنشطة المطلبية ، ومدى تميزها فى ذلك عن غيرها من الجمعيات الأهلية .

٤- دور المرأة فى الجمعيات الأهلية الإسلامية وأنماط مشاركتها ومساهمتها فيها .

٥- العلاقة بين الجمعيات الأهلية الإسلامية وقوى الإسلام السياسى من ناحية ، وبينها وبين الدولة من ناحية أخرى ، وما نتج عن هذه العلاقة من صراعات .

٦- قدرة الجمعيات الأهلية الإسلامية على إثارة الحوار حول سعيها من أجل إقامة مجتمع إسلامى بديل من الناحية الواقعية ، وما هى ردود أفعال القوى المختلفة الأخرى بما فيها الدولة حيال ذلك .

نتائج البحث : تعددت أدوات البحث التى تساعد على فهم الظاهرة والإحاطة بكل جوانبها من خلال منهج تحليل المشكلة وشملت هذه الأدوات :

١- مسح الأدبيات السابقة .

٢- بيانات إحصائية ، من مصادر أولية وثانوية .

٣- دراسة ميدانية لنماذج متنوعة كعينة للقضايا المثارة .

٤- المقابلة المتعمقة والملاحظة والمشاركة من خلال :

** دليل ملاحظة ودراسة متعمقة لجمعية أهلية إسلامية ويتضمن الأسئلة التى توجد إجابات لها فى الوثائق الرسمية لجمعيات العينة والمعروفة أصلاً للجهة الإدارية بالإضافة إلى الملاحظات الميدانية للباحث .

** دليل مقابلة مع نشطاء الجمعيات الأهلية . ويهتم بمعرفة رأى بعض النخب النشطة فى هذه الجمعيات من خلال الحوار المباشر . (نص الدليلين منشور بالكامل فى ملاحق الكتاب) .

تعريف الجمعيات الأهلية الإسلامية :

يدور الحديث فى هذا البحث عن الجمعيات.الأهلية الإسلامية من خلال تعريف إجرائى يستند إلى معيارين أساسيين هما معيار الاسم وتصنيف النشاط وبذلك فإننا نقصد بالجمعيات الأهلية الإسلامية :

١- **الجمعيات الإسلامية** : التى يحتوى اسمها على كلمة إسلام أو أى من مشتقاتها .

٢- **الجمعيات التراثية** : التى يتضمن اسمها واحدة أو أكثر من الكلمات أو الأسماء المرتبطة بالتراث الإسلامى ، الثقافة الإسلامية ، الفكر الإسلامى ، التاريخ الإسلامى .

٣- **جمعيات المساجد** : التى نشأت فى إطار أنشطة أحد المساجد وأطلق عليها اسمه وأصبح محوراً لنشاطها .

٤- **جمعيات الحج** : التى يعتبر تسهيل الحج والعمرة غرضها الأساسى ، وأن كان هذا لا يمنع من وجود أغراض أخرى .

٥- **جمعيات تحفيظ القرآن الكريم** : والتى يعتبر تحفيظ القرآن الكريم غرضها الأساسى، وأن كان هذا لا يمنع من وجود أغراض أخرى .

٦- **الجمعيات المركزية** : التى تحقق أغراضاً متعددة ولها فروع فى المحافظات مثل الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالقرآن والسنة المحمدية، جمعيات الشبان المسلمين والشابات المسلمات جماعة أنصار السنة المحمدية ... الخ .

فريق البحث : تشكل فريق البحث ليضم خبرات متنوعة أكاديمية وميدانية :

عبد الغفار شكر (منسق) وعضوية .

الدكتور أمين عبد الخالق : مدير عام الجمعيات بوزارة الشئون الاجتماعية سابقاً

أنيس البياع : عضو مجلس إدارة نقابة الاجتماعيين- مدير عام بمديرية الشئون الاجتماعية بمحافظة دمياط سابقاً .

حسنين كشك : الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

عزة خليل : الباحثة بمركز البحوث العربية .

الدكتور عماد صيام : الخبير بجمعية نهضة التعليم .

الدكتورة هويدا عدلى : الخبيرة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ومن المهم أن نسجل هنا خبرة فريق البحث في المزج بين العمل الجماعي والمسئولية الفردية في إطار من التعاون الكامل ، وذلك بالتخطيط للبحث وتحديد أهدافه وموضوعاته وأدواته من خلال لقاءات جماعية للفريق ، وكذلك متابعة الإنجاز وتقييم النتائج وإبداء الملاحظات في هذه اللقاءات ، بينما تم توزيع القضايا الأساسية على أعضاء الفريق ليقوم كل منهم بدراسة إحدى هذه القضايا متمتعاً بالحرية الكاملة في إجراء هذه الدراسة ، وحقه في الوصول إلى الاستنتاجات التي يقتنع بها من خلال نشاطه البحثي، مستفيداً في نفس الوقت من ملاحظات زملائه وتطوير دراسته نتيجة للملاحظات التي يتقبلها، من هنا فقد حرصنا على أن ننشر نتائج البحث على شكل دراسات منسوبة لأصحابها وليس لفريق البحث ككل . وسوف يلاحظ القارئ أنه رغم اتفاق فريق البحث حول الإطار العام إلا أنه توجد بعض الاختلافات في جوانب تفصيلية للدراسات التي شملها البحث .

وبعد .. لقد قضينا عامين كاملين في جهد متصل من أجل إنجاز بحث "الجمعيات الأهلية الإسلامية في مصر" ويسعدنا أن نقدم في هذا الكتاب حصيلة هذا الجهد راجين أن يساهم في تعميق المعرفة بهذا القطاع الهام من مؤسسات المجتمع المدني في مصر الذي تزداد أهميته عاماً بعد الآخر ليس فقط لما يؤديه من خدمات لملايين المواطنين المصريين ، بل أيضاً لما نتطلع إليه من أن يساهم بدور حقيقي في تعزيز التطور الديمقراطي للمجتمع المصري . ونود أن نؤكد هنا بصفة خاصة على الحقائق التالية :

أولاً : أكدت الدراسة أن ظاهرة الجمعيات الأهلية الإسلامية أوسع بكثير من حركة الإسلام السياسي، وأنه إذا كانت بعض قوى الإسلام السياسي تسعى إلى توظيف هذه الجمعيات لخدمة أهدافها السياسية فإن هذا السعي كان قاصراً على دائرة محدودة من الجمعيات ولبعض الوقت، وأنه سرعان ما كانت أجهزة الدولة تتدخل لإنهاء هذا التداخل بين هذه القوى وبعض جماعات الإسلام السياسي. أما الأغلبية العظمى من هذه الجمعيات الأهلية الإسلامية فإنه لا يوجد ما يشير إلى صلة مباشرة لها بهذه الجماعات.

ثانياً : لا تمنع هذه الحقيقة من أن النشاط الثقافي والديني للجمعيات الأهلية الإسلامية يساعد بشكل غير مباشر على توفير الأرضية الخصبة لنمو الاتجاهات الإسلامية السياسية بما تغرسه من قيم وسلوكيات لدى أعضائها والمستفيدين من خدماتها .

ثالثاً : هناك نسبة غير قليلة من الجمعيات الأهلية الإسلامية لا تملك من هذه الصفة سوى الاسم لأنها نشأت في الحقيقة بهدف تجاري اتخذ من الإسلام غطاءاً له مثل بعض جمعيات الحج وبعض الجمعيات التي أنشأت مستوصفات طبية ومدارس إسلامية .

رابعاً : ليس هناك اختلاف كبير بين الجمعيات الأهليـــة الإســـلامية وغيرهـــا مـــن الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى فيما يتصل بضعف الديمقراطية الداخليـــة أو فيما يتصل بوضع المرأة لأنها تعانى جميعها من ظواهر ناتجة عن غياب الديمقراطية فـــى المجتمع المصرى مثل جمود النخبة وعدم تجديد القيادات وضعف مشاركة الأعضاء فـــى الجمعية العمومية وغياب المساءلة وافتقاد المجتمع للثقافة الديمقراطية ... الخ .

خامساً : رغم أهمية هذا البحث وما توصل إليه من نتائج إلا أنه يمثل البدايـــة فـــى دراسة ظاهرة الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر ، وهناك حاجة حقيقية لإجراء مزيـــد من الدراسات حول جوانب متعددة من هذه الظاهرة ، والتوسع فـــى إجـــراء الدراســـات الميدانية ، خاصة وأن الدراسة الميدانية التى شملها هذا البحث اقتصرت على عينـــة مـــن ٢٧ جمعية فقط ، وهى عينة محدودة لا تصلح نتائجها للتعميم رغم أنها جاءت متفقة مـــع النتائج التى توصلت إليها دراسات ميدانية سابقة شملت عـــدداً كبـــيراً مـــن الجمعيـــات . وسوف نواصل جهودنا فى هذا المجال مستندين إلى خبرة مركز البحوث العربية وحرصه على مواصلة دوره فى رصد ومتابعة التطورات الجارية فى المجتمـــع المصـــرى فـــى مختلف المجالات .

وبهذه المناسبة فإننا نجد من واجبنا أن نقدم خالص شكرنا وتقديرنا **للأســـتاذ حلمـــى شعراوى مدير مركز البحوث العربية** والمنسق العام للمشروع على المستوى العربى لمـــا قدمه لفريق البحث من إسهام فكرى ومشاركة حقيقية فى تحديد الإطـــار العـــام للدراســـة وقضاياها ، وما قدمه لنا من إمكانيات مادية وفنية كان لها أكبر الأثر فى إنجـــاز البحـــث على النحو الذى نقدمه الآن للقارئ . كما نعبر عن خالص الشكر للزميلات ناهد محمـــد، داليا جلال، لجهودهن الفنية والإدارية فى نسخ البحث وإعداده للنشر .

ونأمل عزيزى القارئ أن تساهم معنا فى تطوير هذه الدراسة بموافاتنـــا بملاحظـــاتك عليها وسوف نعطيها الاهتمام الواجب ونستفيد منها فى أعمالنا القادمة .

القاهرة فى ٣٠ أبريل ٢٠٠٠

الفصل الأول

الجمعيات الأهلية الإسلامية فى الدراسات السابقة : عرض نقـــدى

أولا : مقدمة حول الجمعيات الأهلية الإسلامية .

ثانيا : معايير التصنيف .

ثالثا : طبيعة النشأة والتطور التاريخى .

رابعاً : الجمعيات والإسلام السياسى .

خامسا : الدولة والجمعيات الأهلية الإسلامية .

سادساً : خاتمة

مصادر الدراسة .

حسنين كشك *

---

* باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

أولاً : مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى محاولة التعرف على الدراسات السابقة فى موضوع الجمعيات الأهلية الإسلامية. وبداية نشير إلى ندرة وحداثة هذه الدراسات، والمتوفر منها – وهو ما سنأتى إلى ذكره تفصيلا – لم تكن الجمعيات الأهلية الإسلامية موضوعها الرئيسى، وإنما تم التطرق إليها فى سياق موضوعات أو مشكلات بحثية أخرى، مثل: ***نشطاء الحركة الإسلامية (صيام، ١٩٩٢)، والجمعيات الأهلية والثقافة والتنشئة السياسية (قنديل، ١٩٩٤)*** *، ***والجمعيات الأهلية فى مصر (قنديل وبن نفيسة، ١٩٩٤ب) والمجتمع المدنى فى العالم العربى (قنديل، ١٩٩٤)، وتقارير مصر المحروسة عن ٩٣، ٩٤، ٩٥، ١٩٩٦، والجمعيات الأهلية فى مصر (قنديل وبن نفيسة، ١٩٩٥)، والدراسة المقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف (مبارك، ١٩٩٥)، والدولة والحركات الإسلامية المعارضة (مصطفى، ١٩٩٦)، والعنف السياسى فى مصر (بكر، ١٩٩٦)، والحالة الدينية فى مصر (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٨/٩٧) والعمل الأهلى والتغير الاجتماعى (قنديل، ١٩٩٨)، والجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدنى المصرى (حسانين، ١٩٩٩).***

وتتمثل المنهجية المتبعة فى التعرف على الدراسات السابقة لموضوعنا فى استقصاء ما يمكن أن يكون قد ورد فيها حول القضايا الآتية :

١- معايير تصنيف الجمعيات الأهلية الإسلامية .
٢- طبيعة النشأة والتطور التاريخى .
٣- العلاقة بين الجمعيات الإسلامية والإسلام السياسى .
٤- العلاقة بين الدولة والجمعيات الإسلامية .

ثانيا : معايير تصنيف الجمعيات الأهلية الإسلامية

لا يستخدم مفهوم الجمعيات الأهلية الإسلامية فى كل الدراسات التى ذكرت آنفا، فهى كما سبقت الإشارة غير معنية ببحثها ، ولكن هذا المفهوم أُستخدم فى دراسات كل من قنديل وبن نفيسة ومصطفى ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، وتم استخدامه فى سياق تخصيص قسم من هذه الدراسات لإلقاء الضوء على الجمعيات الأهلية الإسلامية ، والقليل من هذا البعض هو الذى اهتم بقضية معايير تصنيف الجمعيات الأهلية

* قدمت هذه الدراسة عام ١٩٩٣ فى مؤتمر محلية الاقتصاد ، والذى صدر فى جزئين فى عام ١٩٩٤.

الإسلامية ، أى ماهية المؤشرات الإجرائية التى بمقتضاها تُعد جمعية أهلية مـــا جمعيـــة أهلية إسلامية .

وتعود مشكلة تصنيف الجمعيات الدينية (وبينها الجمعيات الإســلامية) إلـــى حقيقـــة مفادها عدم تمييز البيانات التى توفرها وزارة الشــئون الاجتماعيـــة للجمعيـــات الأهليـــة الإسلامية عن غيرها ، إذ يتم وضعها من حيث النشاط ضمن الجمعيات الثقافية والعلميـــة (قنديل ، ١٩٩٣) . كما تعود هذه المشكلة إلى اقتصار بعض الدراسات على اسم الجمعيـــة ونوع النشاط فى تصنيف الجمعيات الدينية .

وتتباين معايير التصنيف ، ومن ثم يتباين حجم الجمعيات الأهلية الإســلامية . ***ففـــى دراسة قنديل (١٩٩٤)*** إشارة إلى دراسة أسبق لنفس الباحثـــة، أجريـــت عـــام ١٩٩١، وتتضمن مسحاً للجمعيات الأهلية فى مصر جاء فيها أن نسبة الجمعيات الإسلامية تصـــل إلى حوالى ٣٤ % من مجموع الجمعيات الأهلية وهو ١٢٨٣٢ جمعية فى عـــام ١٩٩١. ولقد ميزت تلك الدراسة الجمعيات الأهلية الإسلامية استناداً إلـــى معيـــارين همـــا: اســم الجمعية ونوع النشاط ، وتضيف الباحثة فى دراسة لاحقـــة (قنديـــل ، ١٩٩٤أ، ص ٧٤) معيارين آخرين هما حصول الجمعيات على دعم وتمويل من أعضاء جماعـــة الإخـــوان المسلمين ، والدرجة العالية من الفعالية التى تعود إلى قدرة الجمعية على مواجهة مشــكلتى التمويل والمتطوعين .

وتتجلى نتائج الاستناد فى تصنيف الجمعيات الأهلية الإسلامية على معيارى الاســم ونوع النشاط فيما توصلت إليه سارة بن نفيسة فى القول بأن هذه الجمعيات قـــد احتلـــت المرتبة الأولى فى عقد السبعينيات (٩٤٠ جمعية تمثل ٣٠,٦ % من مجمـــوع الجمعيـــات الأهلية ، ويوجد ضمن هذا العدد ٣٦ جمعية لصناديق الادخار تقوم بتنظيم رحلات الحج)، وفى عقد الثمانينيات (١٢٤٣ تمثل ٣٢,٨% من مجموع الجمعيات ، ويوجد ضمـــن هـــذا العدد ٧٣ جمعية لصناديق الادخار تقوم بتنظيم رحلات الحج) ، وتذكر الباحثة أنه يوجـــد ضمن هذا النوع من الجمعيات عدد لا بأس به هو فى الواقع توكيلات سياحية متنكـــرة ، تستخدم القانون الخاص بالجمعيات للتهرب من الضرائب على الشركات التجارية من جهة و"الموجة" الإسلامية التى تشجع عدداً أكبر من الناس على الحج ، وتذكر أيضا : "وهـــذا نموذج صريح لاستخدام الدين فى أوجه تجارية (قنديل وبن نفيسة ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٠ – ١٠١) .

وتستند تقارير "مصر المحروسة" على معيارى الاسم ونوع النشاط فـــى تصنيـــف الجمعيات الأهلية الإسلامية . ويشير التقرير الأول عن عام ١٩٩٣ إلى أن عدد الجمعيات

الأهلية الإسلامية المشهرة قد بلغ ١١٨ جمعية من مجموع ٣٨٨ جمعية مشهرة خلال هذا العام (تقرير مصر المحروسة، ١٩٩٤، ص ٥٥٣) . ويشير التقرير الثاني عن عام ١٩٩٤ إلى أن هذه الجمعيات قد أتت فى المرتبة الثالثة من حيث العدد ، فقد بلغ ٥٦ جمعية من مجموع الجمعيات التى أشهرت خلال هذا العام والبالغ ٣٢٧ جمعية (مصر المحروسة ، ١٩٩٥، ص ٦٦٤) ، وجاء فى التقرير الثالث عن عام ١٩٩٥ إلى أنها أتت فى المرتبة الرابعة ، إذ كان عددها ٤٧ جمعية من مجموع قدره ٣٩٥ جمعية أشهرت خلال هذا العام (مصر الحروسة ، ١٩٩٦ ص ٣٥٨-٣٧٢) ، وجاء فى التقرير الرابع عن عام ١٩٩٦ أن عدد الجمعيات الأهلية الإسلامية قد بلغ ٧٢ جمعية من مجموع ٤٩٠ أشهرت خلال هذا العام ، واحتلت المرتبة الثالثة فى الترتيب من ناحية النشاط (مصر المحروسة ، ١٩٩٧ ، ص ٦١٣-٦١٤) .

ويتقدم ***تقرير الحالة الدينية*** خطوة ملموسة على طريق معايير التصنيف ، فيشير التقرير الأول إلى أن الاستناد لمعايير تقتصر على الاسم ونوع النشاط قد يعطى صورة غير حقيقية لمدلول أعداد الجمعيات الدينية ، ويضيف إلى هذين المعيارين معيار فاعلية الجمعية وقدرتها على تنفيذ النشاط الدينى، جنبا إلى جنب مع النشاط الاجتماعى، بالاستناد إلى مصادر تمويل تأتى من الزكاة والصدقات والهبات، ويذكر التقرير أن ما سبق يمثل محددات رئيسية لتحديد الجمعيات الدينية (تقرير الحالة الدينية الأول، ص ٢٣٧) .

ويقدم ***التقرير الثانى*** صياغة أكثر تفصيلاً ، فيضيف إلى معيارى الاسم ونوع النشاط معيارين آخرين ، المعيار الأول هو تأثير المكون الدينى فى تفعيل دور الجمعية (مسألة الفعالية) ، أما المعيار الثانى فهو القدرة على تنفيذ النشاط عبر فترات تاريخية ممتدة، ويدلل التقرير على أهمية هذا المعيار بالإشارة إلى أن هناك العديد من التجارب التى تعثرت فى بعض الفترات رغم مكانتها وانتشار فروعها على مستوى الجمهورية (تقرير الحالة الدينية الثانى ، ٣١١- ٣١٢) .

ونتفق مع النقد الموجه من تقرير الحالة الدينية للاقتصار على الاسم ونوع النشاط كمعيارين وحيدين لتصنيف الجمعيات الإسلامية ، لأن ذلك "يعد أمراً منقوصا" ، كما نتفق مع المعيار الثالث المتعلق بتأثير المكون الدينى فى تفعيل دور الجمعية ، إذ يشهد الواقع وجود جمعيات لا يمكن تصنيفها كجمعيات إسلامية استناداً على الاسم ونوع النشاط فقط، وهو ما يعنى أن الاقتصار على هذين المعيارين وغياب الفعالية - لا يعنى غياباً تاماً أو نسبياً للحد الأدنى الضرورى من "القيم الإسلامية" فى مراعاة النزاهة والاستقامة

والصدق ... الخ يختزل صفة الإسلامية إلى علاقة شكلية (لافتة إسلامية ونــص لاتحــى يحدد نوع النشاط باعتباره إسلاميا) .

ولا نتفق مع المعيار الثانى المرتبط بالقدرة على تنفيذ النشاط عبر فــترات تاريخيــة ممتدة، فهو معيار لا يميز بين الجمعيات الأهلية الإسلامية وغيرها من الجمعيات الأهليــة، وإن كان يمكن له أن يميز بين جمعية أهلية وأخرى ، إسلامية كانت أو غير إسلامية .

وتجدر الإشارة إلى أن مواجهة أسباب جوانب القصور المرتبطة بمعــايير تصنيــف الجمعيات الأهلية الإسلامية تقتضى إجراء مسح شامل يهدف إلى اســتقصاء واقــع هــذه الجمعيات وفق عدد من المؤشرات أو المعايير المترابطة ، مثل اســم الجمعيــة ، ونــوع النشاط ، والفعالية ، وحدود العلاقة بكل من الحركات الإسلامية والدولة . وثمة بديل آخــر لمواجهة جوانب القصور تلك ، وهو إجراء مسح بالعينة العشوائية ، ويتسم هذا البديل بأنه أقل تكلفة من زاويتى الوقت والمال ، وبأنه يمكننا فى ذات الوقت مــن معرفــة الــوزن الحقيقى للجمعيات الأهلية الإسلامية .

ثالثاً : طبيعة النشأة والتطور التاريخى

١- من الثابت تاريخياً ، أسبقية نشوء الجمعيات الثقافية والعلمية بالنسبة لغيرها مــن الجمعيات ، وبصفة خاصة الجمعيات الدينية . فقد تأسست أول جمعية أهلية فى مصر عام ١٨٢١، وهى الجمعية اليونانية بالاسكندرية ، ثم تأسست جمعية معهد مصر للبحث فــى تاريخ الحضارة المصرية ، فى عام ١٨٥٩ ، وجمعية المعارف فى عام ١٨٧٥، والجمعية الجغرافية فى عام ١٨٧٥ . وفى عام ١٨٧٨ تأسست أول جمعية أهلية إسلامية ، وهــى الجمعية الخيرية الإسلامية ، ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية (الإســلامية والقبطيــة) ، وانتشرت فروعها فى جميع أنحاء مصر ، وقدّر عدد الجمعيات الإســلامية بحوالــى ٢٠ جمعية ، والقبطية بحوالى ١١ جمعية ، وذلك قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى (قنديــل ، ١٩٩٤) .

وفسّر قنديل هذا التأخر "النسبى" فى نشأة الجمعيات الدينية، بعدة عوامل ، قد يكــون من أهمها عدم الشعور بالاحتياج لمثل هذه التنظيمات الحديثة ، فى ظل هيمنــة نظــم أو مؤسسات تقليدية ، نجحت إلى درجة كبيرة فى تلبية الاحتياجات والمطــالب المجتمعيــة، فالجامع كان يلعب دوراً أساسياً فى حياة المسلمين ، ومن خلاله توزع الصدقات والزكــاة على الفقراء ، يضاف إلى ذلك الدور الذى لعبه نظام الوقف الإسلامى ، باعتباره "حبــس العين ، والتصدق بالمنفعة" فأصل الوقف أنه لا يباع ويتم التصدق بربع العين الموقوفــة ،

وقد يكون لانتشار الطرق الصوفية – كتنظيمات شعبية قاعدية – أثره على ذلك التأخر النسبى فى نشأة الجمعيات الأهلية الإسلامية (قنديل ، ١٩٩٤) .

وتفسّر هذه الدراسة نشأة تلك الجمعيات فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر بمجموعة من المؤثرات أو التحديات الداخلية والخارجية ، والتى تعكس الإطار الاجتماعى والثقافى والسياسى الذى نشأت فى جنباته ، مثل نشاط البعثات التبشيرية الدينية ، الذى أدى إلى معارضة المصريين جميعاً ، المسلمين والأقباط ، وتأسيس الجمعيات الدينية ، والتى استخدمت "أسلحة" مماثلة لما استخدمته البعثات التبشيرية (تقديم الإعانات إلى الفقراء ، وإنشاء المدارس المجانية لتعليمهم ، ومثل الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢، الذى أدى من بين ما أدى إلى تسارع حركة إنشاء الجمعيات الأهلية الإسلامية والقبطية على نحو خاص ، التى سعت إلى مقاومة الاحتلال واستبداد الحكم (قنديل ، ١٩٩٤، وتقرير الحالة الدينية ، ١٩٧٧، ص ٢٣٣-٢٣٤) .

ويذكر طارق البشرى أن الدافع الرئيسى لقيام الجمعيات الأهلية الإسلامية كان ما رآه منشئوها من خطر يتهدد "الإسلام" فى مواجهة عوامل المدنية والحضارة الأوربية الوافدة .. فضلاً عن النمو المطرد للمدارس الحديثة ونظم التعليم الحديث ، على حساب نمط التعليم الدينى التقليدى ، والانتشار الهائل لوسائل الإعلام وأجهزة التثقيف الحديث ، مما جعل الثقافة الدينية تتراجع عن مركز الصدارة فى نظر منشئى هذه الجمعيات (مصطفى ، ١٩٩٥، ص ٣٤٧) .

بينما يفسر فرغلى نشأة الجمعيات الدينية عموماً ، والإسلامية من بينها بسعى الدولة لصيانة الدينامية الاستغلالية للتكوين الاجتماعى ، كلما جنحت هذه الدينامية نحو تهديد إعادة الإنتاج الاجتماعى للعمل وذويه ، حيث يصبح العمل مهدداً بالفناء الفيزيقى كلما أصبح اعتصار قوة العمل أسلوباً شبه وحيد لحفز دينامية التكوين "الكولونيالى" . ففى تكوين اجتماعى تتحلل فيه علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية ، وتتغلغل علاقات إنتاج رأسمالية "كولونيالية" يفقد المحكومون جزءاً من الدعم الذى كانت تقدمه عديد من الروابط الأبوية والطائفية والإثنية، وهذه الروابط وإن كانت لم تندثر – آنذاك – فقد تراجعت ، وما حل محلها من ظواهر مثل الفردية والعلمانية وانتماءات الوطن والقومية ليس من طبيعته تقديم هذه الالتزامات على ذات الأسس التى كانت تؤدى بها . ومن ناحية ثالثة ، فإن القدرة التراثية للعناصر الخارجية ، مدعومة بتكنولوجيا جديدة للقمع ، وفى ظل بطء البنية الإنتاجية فى التوسع ، كل ذلك يحول دون تطوير العمل لأدوات ضغط سياسى فعالة تسهم فى إعادة التوزيع بما يحفظ للعمل إمكانيات إعادة إنتاجه .... ومن ثم يعرف الدعم كافة المجالات الاجتماعية ، فى شئون الصحة والتعليم والإمداد بمستلزمات

الحياة للمعوزين ، ورعاية الأحداث ، والنساء والمتشردين ، تقوم به مؤسسات حكومية، والجمعيات الأهلية الإسلامية والقبطية والأجنبية مدفوعة بمزيد من المبادئ الدينية والوطنية والإثنية (فرغلى ١٩٩٤، ص ٤٤٢-٤٤٤) .

ويشير "ألوم" في سياق بحثه عن تأثيرات الأفكار السان سيمونية فى مصر ، إلى انتشار المؤسسات الخيرية الخاصة وتنوعها إبان الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، منذ عام ١٨٩٠ بدأ الاعتماد على هذه المؤسسات كأداة لمقاومة الاحتلال ، وتكاثرت فى هذه الفترة الجمعيات التساعدية والتعاونية أو الخيرية ، فقد تأسست عام ١٨٩٢ "لجنة إعانات فقراء المسلمين الوطنيين" ، وعندما وضعت هذه اللجنة تحت رعاية الخديوى، تغيرت إلى حد ما طبيعة هذا المشروع ، كما تغير اسمه ليصبح "الجمعية الخيرية الإسلامية" ، ومع ذلك ظلت مثالاً للصورة الجديدة للعمل الخيرى ، ونموذجاً للأشكال الجديدة من الجمعيات ، وفى عشية الحرب العالمية الأولى ، كان هذا النوع من الجمعيات قد تعدد وانتشر . وأخذت الجمعيات الإسلامية الأولى على عاتقها قيادة العمل الاجتماعى ورعايته والإصلاح الاجتماعى للطبقات الكادحة (ألوم ، يناير ١٩٩٥، ١٢٣-١٦٠) .

٢- شهدت الفترة بين عامى ١٩٢٣، ١٩٥٢ تطوراً فى حركة الجمعيات الأهلية ، فقد كان عدد الجمعيات التى تأسست خلال الفترة "١٩٠٠- ١٩٢٤" ١٩٥ جمعية ، وكان خلال الفترة "١٩٢٥-١٩٤٤" ٦٣٣ جمعية ، وكان ٥٠٨ جمعية خلال الفترة "١٩٤٥-١٩٥٢" لقد تميزت هذه المرحلة بإطلاق حرية تكوين الجمعيات ، فلم يحظر المشرع إلا الجمعيات التى تستخدم العنف أو تعد لاستعماله ، لقد استند دستور ١٩٢٣ على صيغة ليبرالية وعلمانية ، وشهدت تلك المرحلة تناميا للجمعيات الدينية ، والتى انخرطت فى العمل السياسى ، وكان ذلك واضحا بخصوص الجمعيات الإسلامية ، ومن أهمها "الشبان المسلمين" (١٩٢٧) ، و "الإخوان المسلمين" (١٩٢٨) ، وكانت الجمعيات الإسلامية هى إحدى أدوات التعبير عن التيار الإسلامى بتنويعاته المختلفة ، واستطاعت هذه الجمعيات أن تستقطب قطاعات مختلفة من المجتمع ، من الشباب والنساء والأعيان والطلاب والمثقفين وحتى من الأمراء (قنديل ، ١٩٩٤) .

وينظر روسيون إلى الجمعيات الأهلية ، ومن بينها الجمعيات الإسلامية ، باعتبارها تنتسب بشكل من الأشكال إلى منطق الإصلاح الاجتماعى ، وهو يبدأ دراسته عن العمل الخيرى والإصلاح الاجتماعى فى مصر فى منعطف الأربعينيات بذكر العوامل الثلاثة التى يرجع إليها جون هابورت ديون – أحد المراقبين الأوائل الذين أبدوا اهتماماً بالحركة الأهلية – توسع الجمعيات الأهلية ، وهذه العوامل هى :

١- إضعاف الحكم الاستعماري فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

٢- إحســاس المسلمين بضرورة صد القوى الغربية التى كانت على وشـــك أن تدمــر العــالم .

٣- تدهور مستوى المعيشة وعــدم إحســاس الطبقــات الســائدة باحتياجــات الفقــراء (روسيون ، ١٩٩٥ ، ص ٩-٦٠) .

وبإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٣٩، اكتمل للدعم الموجه للمحكوميــن وجهه المتمايز نسبياً عن دوافع البر المشبعة بمسحات دينيــة، إذ بــدأت معاينتــه كحــق لمستحقيه وكتقصير من الحاكم إذا لم يؤده، ومنذ إنشاء هذه الوزارة صدرت عديــد مــن القوانين التى تحيل إلى تبعيتها التنظيمية عدداً من الأجهزة التى كانت تابعة لوزارة أخــرى فيما سبق ، مثل "مصلحة التعاون" ، و "مصلحة الفلاح" و "المجلس الأعلى لشئون العمــال والفلاحين" وغير ذلك .. ، وكان دعم الطبقة أو الطبقات الحاكمة للمحكومين يمثــل كمــا سبقت الإشارة ضرورة للتكوين الاجتماعي الطبقى ، يهدف إلى التخفيف مــن الديناميــة الاستغلالية لهذا التكوين (فرغلى ، ١٩٩٤، ص ٤٤٤- ٤٤٩) .

وكان المؤيدون والمعارضون للوزارة الجديدة يتفقون على ضآلة ميزانيتــها وعلــى اعتبار أن إنشاءها لم يدل على زيادة حقيقية للأموال العامة المخصصــة لـــ "إصــلاح المجتمع" ، حيث نتجت عن إعادة توزيع حسابية محضة لموارد مالية كــانت مخصصــة لوزارات أخرى لأهداف متماثلة ، وعلى أية حال ، تحــددت المســئولية الخاصــة لــهذه الوزارة فى تنظيم وساطة مزدوجة بين المستوى الكلى والمستوى المحلى للإصــلاح ، أى بين تحديد الأهداف والغايات للعمل الاجتماعى والتطبيق التنفيذى للوسائل المتاحــة، مــن جانب ، وبين الأغنياء والفقراء ، من جانب آخر، أى بين مــا يمكــن تســميته الوظيفــة التصورية أو الإدارية وبين ما يمكن تسميته الوظيفة السياسية والتنظيمية للدولة . ولقد قــدم المصلحون الاجتماعيون نمط الجمعية الأهلية باعتباره الوسيلة الفعالة للقيام بهذه الوســاطة المزدوجة ، فالجمعيات تمثل فى آن واحد نمطاً لتحقيق التضامن بيــن الطبقــات وآليــة لمعالجة "المشاكل الاجتماعية" ، وكذلك ميدانا سانحاً لتطبيق قدراتهم المهنيــة (روســيون، ١٩٩٥) .

وبعد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية بسبع ســنوات ، يصــدر أول قــانون منظــم للجمعيات ، وهو القانون رقم ٤٨٩ لعام ١٩٤٥ ، الذى لم ينص إلا على الهدف الخــيرى للجمعيات ، وهو يركز على مفهوم "البــر" ، مــن خــلال تقديــم المســاعدات الماديــة والمعنوية ... ولا شك أن مفهوم الجمعيات الأهلية يتجاوز هذا المفــهوم التقليــدى للــبر

والخير ، ولكن الارتباط المبكر بينهما ، سواء بحكم العوامل الثقافية أو القانون ، قد كـرس هذه السمة الخيرية والتى تعتبر لصيقة بالجمعيات ذات البعد الدينى ، ولعل نشأة الجمعيـة الخيرية الإسلامية فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر قد أضاف بعداً تاريخيـاً علـى نشاط الجمعيات ذات الطابع الدينى (مصطفى ، ٣٣٩ - ٣٤٠) .

٢- تطلق بعض الدراسات على المرحلة منذ ثورة ١٩٥٢ وحتـى التسـعينيات ، فيما يتعلق بالجمعيات الأهلية ، مرحلة الانكسار . فتميل دراسات قنديل إلى تناول هـذه المرحلة في إطار زمني واحد ، وذلك لعدم تغيير القواعد القانونيـة الحاكمـة لعمـل الجمعيات الأهلية خلال هذه المرحلة ، ولأن مجمل التحولات السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية وممارسات الدولة والتنظيم السياسي الواحـد ، قـد أدت جميعـها إلـى انعكاسات سلبية على الثقافة السياسية، رغم تبنى النظام السياسى للتعددية السياسية فـى عام ١٩٧٦، ومن قبل لسياسة "الانفتاح الاقتصادى" عام ١٩٧٤ ، لم تحدث تحـولات عميقة فى الثقافة السياسية ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقيمة المشـاركة فـى الحياة العامة . فقد ألغت ثورة يوليو التعددية الحزبية ، وعرف النظام السياسى التنظيـم السياسى الواحد ، وهيمنت "بيروقراطية الدولة" علـى الاقتصـاد وكافـة القطاعـات الاجتماعية ، وقامت الدولة بإصدار القرار الجمهورى رقم ٣٨٤ لعام ١٩٥٦ ، الـذى ينص على إلغاء المواد من ٥٤ إلى ٨٠ التى تضمنها القانون المدنى بشأن الجمعيـات الأهلية ، فتم حل هذه التنظيمات جميعاً وتعديل نصوصها ، وحظر اشتراك الأشـخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية فى تأسيس أو عضوية أى جمعية ، واعتـبر القرار أية مخالفة لنصوصه جريمة تخضع لقانون العقوبات ، ويعد ذلك أول سابقة مـن نوعها لإخضاع نوع من الأنشطة المدنية أو الأشخاص الاعتبارية التى نـص عليـها القانون المدنى ، لقاعدة التجريم العقابى . لقد أخضع هذا القرار كافة الجمعيات للرقابـة والإشراف من قبل الدولة ، وأحكم قبضة البيروقراطية على المشـاركة فـى الحيـاة العامة . ثم جاء القانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤، الذى لا زال سارياً حتى هذه اللحظـة، لكى يحكم من قبضة الدولة على "المجتمع المدنى" ، لقد قامت الثورة أيضا بحل بعـض مجالس النقابات المهنية ، وإلغاء الوقف الأهلى عام ١٩٥٢، وإصـدار القـانون رقـم ١٥٢ لعـام ١٩٥٧ الذى فرض بيع الأراضى الزراعية الموقوفة على جـهات الـبر العام - بعد أن كان جانب كبير من موارد الوقف يتجه إلى دعم الجمعيـات الأهليـة والمؤسسات الخيرية - ، فانخفض بسبب كل ذلك متوسط نمـو الجمعيـات الأهليـة، وحدث نوع من "الانكسار" كمحصلة لجملة ممارسات الدولة وتوجهاتها السياسية منـذ

الثورة ، وفيما يتعلق بالقانون ٣٢ لعام ١٩٩٦ ، تركت ثلاثة أبعاد هامة بصماتها على دور الجمعيات ومشاركة المواطن من خلالها ، وهذه الأبعاد هي : رقابة الدولة على تكوين الجمعيات ، والرقابة على نشاطها ، وسلطة حلها أو دمجها (قنديل ، ١٩٩٤، ١٩٩٤أ) .

وفي هذا السياق ، يذكر روسيون أن إقرار الدولة ، منذ عام ١٩٥٤ ، لسلسلة من القوانين واللوائح أتاح لها أكثر فأكثر سلطة التدخل في شتى أمور هذه الجمعيات كبيرها وصغيرها على السواء (روسيون؛ ١٩٩٥).

وتعود دراسة لاحقة من دراسات قنديل إلى القول بأن التحولات الاقتصادية والسياسية التي حدثت في عهد مبارك (التحرير الاقتصادي ، وتزايد عدد الأحزاب السياسية إلى ١٤ حزباً) ، وإن كانت لم ترتبط بتغيرات أساسية في قانون ٣٢ لعام ١٩٦٤، إلا أنها أثرت بلا شك في أدوار وأوزان الجمعيات من ناحية ، وصاغت خطاباً سياسياً أكثر إيجابية تجاه الجمعيات من ناحية أخرى ، وهو الأمر الذي بدا واضحاً خلال التسعينيات (قنديل ، ١٩٩٨، ص ٤٧-٤٨) .

بينما يصف تقرير الحالة الدينية سياسة الدولة إزاء الجمعيات الأهلية بأنها "ممارسة محفوفة بالتردد" ، فهي تتراوح بين" الرغبة في تفعيل الدور الأهلي وإحكام القبضة على بعض جوانبه" ، وأنصار الاتجاه الأول يسعون للبعد عن القيود السياسية والإدارية للقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ ، أما أنصار الاتجاه الثاني فينتهون إلى محدودية المراهنة على دور أكثر فعالية للجمعيات في الأجل القريب أو المتوسط (تقرير الحالة الدينية ، ١٩٩٧، ٢٢٣-٢٢٤) .

وبالرغم من اتفاق عدد كبير من الدراسات حول طبيعة موقف الدولة من الجمعيات بصفة عامة ، فقد ارتفع عددها من ٧٥٩٣ جمعية في عام ١٩٧٦ إلى ١١٧٧٦ جمعية عام ١٩٨٦ ، ثم إلى ١٣٢٣٩ جمعية عام ١٩٩١ (قنديل ، ١٩٩٤) .

كما استمر وزن المكوّن الديني في أنشطة الجمعيات الأهلية، ومنذ نشأة الجمعيات الدينية وهي لا تتحرك في مجال الدعوة الدينية فقط، ولكن أيضاً في مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية. والأكثر من ذلك هو تحويل قطاع كبير من المساجد إلى مراكز تقديم خدمات صحية واجتماعية، وأغلب هذه المساجد قد أسسها الأهالي، ومسجلة بوزارة الشئون الاجتماعية كمقار لجمعيات أهلية، وتتمثل مصادر تمويلها الأساسية في أموال الزكاة والصدقات، والأكثر من ذلك أن هناك حوالي ٤٥٠٠ لجنة للزكاة منتشرة في المساجد المصرية في عام ١٩٩٠، هذا وقد وصلت نسبة

الجمعيات الأهلة الإسلامية إلى حوالى ٣٤% من مجموع الجمعيات فى عام ١٩٩١ (قنديل ١٩٩٤؛ ١٩٩٤ب).

وتضيف دراسة مصطفى ملامح أخرى هامة فيما يتعلق بالجمعيات الإسلامية، حيث منحت الدولة بعض الجمعيات مزايا واختصاصات السلطة العامة، تشجيعاً لها على مباشرة أنشطة معينة تحتاجها الدولة، أو مكملة للخدمات الحكومية ومعاونة لها، فوفق القرار الجمهورى رقم ٧٥٠ لعام ١٩٦٨، تم اعتبار ١٢٠ جمعية ذات صفة عامة، أى تتمتع بخصائص السلطة الآتية :

١- عدم جواز الحجز على أموالها .

٢- عدم جواز تملك أموالها بمضى المدة .

٣- جواز قيام وزارة الشئون بنزع الملكية للمنفعة العامة التى تقوم بها. ثم صدر القرار الجمهورى رقم ١١٦٥ لعام ١٩٦٩ باعتبار بعض الجمعيات والمؤسسات الخاصة ذات صفة عامة، وعددها ٥٠ جمعية، وأخيراً صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٨٥٩ لعام ١٩٨٥ باعتبار ١٧ جمعية ذات صفة عامة، هذا وقد بلغ عدد هذه الجمعيات العامة ١٩٥ جمعية منها ٦٦ جمعية إسلامية (مصطفى، ٣٣٥-٣٤٤).

تعليقاً على ما سبق ، فيما يتعلق بما جاء فى الدراسات التى تناولت طبيعة نشأة الجمعيات الأهلية الإسلامية ، وتطورها التاريخى ، يمكن القول إن دراسة فرغلى هى الأكثر اقتراباً من تحليل تلك النشأة، إذ استدعتها الضرورة الموضوعية، فى سياق تحلل علاقات الإنتاج السابقة على الرأسمالية ، والتغلغل التدريجى والبطيء لعلاقات الإنتاج الرأسمالى "المتخلفة"، وفى سياق تعرض المنتجين المباشرين من الفلاحين الفقراء والصغار والعمال الأجراء فى الزراعة والصناعة وفى قطاع التداول إلى تشديد الاستغلال الذى تمارسه طبقة كبار ملاك الأرض الإقطاعيين، الآخذة فى التحلل والتحول التدريجى- لأقسام منها- إلى الرأسمالية، والاستغلال الذى تمارسه الفئات الرأسمالية الأجنبية،... الخ. فضلاً عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن النهب المالى والتجارى الإمبريالى. لقد بدأت الجمعيات الإسلامية فى النشوء فى فترة شهدت تحلل الأشكال القديمة "للتكافل" و"التضامن"، الأشكال الأبوية والقبلية والجهوية، أو على الأقل عجز هذه الأشكال القديمة عن الاستمرار بصورتها التقليدية، حتى الأشكال الدينية منها، فى صورتها الفردية والمباشرة (الصدقة، والبر، والإحسان)، ومن ثم أتت الجمعيات الإسلامية (والدينية بل والجمعيات الأهلية بصفة عامة) كمؤسسات جديدة وحديثة للقيام بالوظيفة القديمة للأشكال التقليدية. وهى وظيفة تخفيف أو تلطيف حدة الصراع الاجتماعى، سواء كان الباعث إلى

ذلك دينيا، أو إنسانيا أو حتى سياسياً ، وهى وظيفة تهدف فى النهاية إلى صون النظام القائم ، وإعادة إنتاجه ، طالما لم تتجاوز تلك الحدود ، وطالما ظلت تؤدى وظائفها الإصلاحية في حدود النظام القائم .

ولا تعنى هذه الملاحظة استبعاد العوامل الأخرى التى تشير إليها الدراسات السابقة (مواجهة نشاط البعثات التبشيرية ، والاحتلال ، ومختلف مظاهر التغريب) فهى عوامل ذات أثر مباشر فى نشأة الجمعيات الأهلية ، ومن بينها الجمعيات الدينية بنفس المنطق الإصلاحى .

وتتعلق ملاحظتنا الثانية على الدراسات السابقة التى تناولت الفترة منذ ثورة ١٩٢٣ وحتى التسعينيات ، بأن هذه الدراسات وإن اتفقت على الطبيعة المعادية للديموقراطية التى اتسمت بها الثورة ، وعلى نقد القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات، إلا أنها أغفلت الطبيعة الإصلاحية التى اتسمت بها إجراءاتها فيما يتعلق بالمجالات الاجتماعية المختلفة، كالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات والتأمينات والثقافة ، فضلا عن إجراءاتها الإصلاحية فى ميادين الإنتاج الزراعى والصناعى ، وعلى وجه التحديد فى فترة صعود البرجوازية البيروقراطية ، وهذه الطبيعة الإصلاحية وإن كانت تدور فى فلك برجوازى بيروقراطى إلا أنها قد أثرت بالسلب فى نفوذ ودور الجمعيات الأهلية بصفة عامة، والإسلامية على نحو خاص ، وذلك حتى نهاية الستينيات على الأقل ، وبالرغم من ذلك تمنح الدولة ٦٦ جمعية إسلامية صفة الجمعيات العامة ، كما سلفت الإشارة إلى ذلك ، وهو رقم يقترب من ثلث الجمعيات الأهلية العامة عام ١٩٨٥ ، وتبدأ الدولة خلال السبعينيات فى دعم الحركة الإسلامية والجمعيات الإسلامية فى مقابل قيامها بمواجهة وتصفية النفوذ اليسارى فى الجامعات والنقابات العمالية والمهنية وفى الحركة الثقافية ، وهو ما يعنى قيام الدولة بتهيئة شروط مواتية لحركة الجمعيات الإسلامية ، طالما تدور فى فلكها ، وبتوجيه الضربات لها عندما تتجاوز الحدود المسموح بها .

رابعاً : العلاقة بين الجمعيات الإسلامية والحركة الإسلامية السياسية

تعد دراسة صيام واحدة من أولى الدراسات التى اهتمت بآليات بناء النفوذ السياسى، والتغيير من أسفل التى تنتهجها الحركة الإسلامية ، والدراسة تتناول منظمات الإسلام السياسى مجتمعة ، كحركة للتغيير الاجتماعى ، وهى لا تفرق فيما بين تلك المنظمات، فمع وحدة الإطار الأيديولوجى المرجعى يصبح الخلاف فى الدرجة وليس فى النوع، فاستخدام القنوات الشرعية والرسمية المتاحة للتغيير التدريجى ، أو اللجوء للعنف بفرض التغيير بالقوة ، لا ينفى فى النهاية قضية التغيير ذاتها كهدف ... الخ ، وثمة نوع من

التكامل والتساند الوظيفي بين أنشطة وجهود هذه المنظمات، ويمتد هذا التكامل إلى درجة توظيف الدور الذى تقوم به المؤسسات الدينية الرسمية لصالح الحركة الإسلامية ، وتعدد الدراسة أسس تطبيق فلسفة بناء القوة والتغيير من أسفل ، حتى يمكن نقل أفكار الحركة وشعاراتها إلى مجال الفعل السياسي، وهذه الأسس هي :

١- تكرار المفردات والرموز الدينية ، في مئات المطبوعات والملصقات الدينية، وشرائط الكاسيت والشعارات المكتوبة على الجدران ، وإطلاق الأسماء ذات المضمون الديني على المنشآت والمؤسسات والتمايز بالزى وإطلاق اللحية وطرق التخاطب والتحية .

٢- التركيز على القضايا الصغرى والجزئية تأكيداً لارتباط النشطاء بالواقع .

٣- التدرج في مستويات الحركة والنشاط ، من الوعظ حتى المواجهة السياسية .

٤- خلق الدوافع الحماسية المحفِّزة والضامنة للاستمرار .

٥- تواصل الأجيال .

٦- إعطاء الطابع الديني لكل أنشطة وفاعليات الحركة نحو المزيد من الشرعية والشعبية .

٧- اختراق مؤسسات الدولة ، وبصفة خاصة مؤسسات الضبط الرسمية (الجيش والشرطة) .

٨- تعدد مراكز وبؤر النشاط بهدف الانتشار بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة ، ومن هذه المراكز الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية والأحزاب ، إلا أن المسجد يظل أكثر قواعد نشطاء الحركة الإسلامية انتشاراً .

٩- الانتقال من الدعاية للأوضاع المؤسسية، بخلق مؤسسات لها طابع الاستمرار والاستقرار .

١٠- تعدد مصادر التمويل، والتي يبرز من بينها إقامة المشروعات الصغيرة ذات الطابع الخدمي في الأحياء والقرى، فهي مصدر للدعاية والدعم المادي. وتختبر الدراسة هذه الأسس ميدانيا في إحدى قرى محافظة الدقهلية، حيث التزم بها النشطاء في سعيهم لبناء القوة والتغيير من أسفل، والتي كان من بينها محاولتهم "اختراق" جمعية تنمية المجتمع في القرية (صيام، ١٩٩٢، ص ١-٤١) .

وبغض النظر عن تعاطف الدراسة واحتفائها بتجربة نشطاء الحركة الإسلامية في قرية "إخطاب" ، وعن البعض من التعميم والمبالغة في تقييم الدور التاريخي للإخوان المسلمين ، تظل هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي هدفت إلى بحث آليات تغلغل

جماعات الإسلام السياسي في المجتمع ، ولقد رصدت الدراسة من بين هذه الآليات العمل داخل الجمعيات الأهلية ، وإن كانت لم تذكر في هذا الصدد على مستوى الدراسة الميدانية – سوى جملة واحدة فقط، هي محاولة النشطاء "اختراق" جمعية تنمية المجتمع بالقرية .

وتشير **دراسة بن نفيسة** إلى أن هناك جمعيات ترتبط بما يسمى " بتيار الإسلام السياسي " ، بينما يرتبط البعض الآخر من الجمعيات " بالإخوان المسلمين " وهم الأكثر اعتدالاً وتسامحاً ، والبعض الآخر " بالمتطرفين " وتستخدم كستار لأنشطة أخرى ، كما تشير إلى أن شبكة الجمعيات التي يهيمن عليها التيار السياسي الإسلامي إنما تشمل أكثر من مائة جمعية ، طالما أنه في اللقاء "التاريخي" بين الرئيس السادات وممثلي حركة الإسلاميين قبيل اغتياله ، وجهت الدعوة إلى حوالي مائة من رؤساء الجمعيات السياسية المؤثرة !! (قنديل و بن نفيسة، ١٩٩٤ب، ص ٢٨) .

ولا نعرف الاسباب التي تدعو بن نفيسة إلى استبعاد الإخوان المسلمين، والمتطرفين من بين ما يسمى بالتيار السياسي الإسلامي، كما لا نعرف المنطق الذي استندت إليه للتوصل إلى عدد الجمعيات الأهلية التي يسيطر عليها الإسلام السياسي . وإن كانت ثمة فائدة لما تطرحه من أفكار ، ستكون مفيدة في دفعنا إلى التساؤل عن الكم والكيف المرتبطين بنفوذ جماعات الإسلام السياسي على الجمعيات الأهلية ، والإسلامية منها على نحو خاص ، وفي البحث العلمي عن إجابة لهذا التساؤل .

تتميز دراسة مصطفى بالاقتراب من بحث العلاقة بين الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية الإسلامية ، وهي تذكر تحت عنوان "الدور السياسي للجمعيات الإسلامية" ما يأتي :

(أ) لعبت هذه الجمعيات دوراً هاما في الحركة الإسلامية ، فكثير من عناصر هذه الحركة على اختلاف التيارات التي تنتمي إليها ، كان لها وجود في هذه الجمعيات ، والتي ربما تأتي في مقدمتها الجمعية الشرعية ، وجمعية الشبان المسلمين ، وجمعية أنصار السنة .

(ب) كما يرتبط بالجمعيات الأهلية الإسلامية الدور الذي تلعبه المساجد الأهلية التابعة لها (التنشئة الدينية والتعبئة) ، وتملك هذه الجمعيات عدداً هائلاً من المساجد يفوق ما تملكه وزارة الأوقاف ، ويزيد من هذا الدور تمركز العديد من عناصر الحركة الإسلامية في عدد من هذه المساجد .

(ج) يمارس معظم الدعاة البارزين في الحركة الإسلامية نشاطهم (الخطابة والدروس الدينية) من خلال مساجد الجمعيات الأهلية ، وقد انجذبت وراءهم عناصر

التيارات الإسلامية لتعطى لهذه الجمعيات ثقلا سياسياً (الجهاد ، والجماعة الإسلامية والسلفيين والإخوان) .

(د) انتشار المساجد التابعة للجمعيات الأهلية الإسلامية جعلها تقترب من "القاعدة" الجماهيرية ، ومن ثم تُزيد من دورها فى التعبئة السياسية (مصطفى ، ١٩٩٥، ص ٣٤٥-٣٤٦) .

وتقدم الدراسة أيضا نماذج للدور السياسى للجمعيات الإسلامية عبر الزمن ، وتبدأ بالجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية ، والتى تأسست عام ١٩١٢، وكان غرضها الأساسى هو الوعظ والإرشاد ، واهتمت مبكراً ببناء المساجد ، وبمجالات العمل الاجتماعى الخيرى ، وأصبح لها الحق منذ عام ١٩٦٤ فى إنشاء فروع فى القسم الإدارى الخاص بها ، وبلغ عدد أفرعها فى بداية التسعينيات ٣٥٠ فرعاً مشهراً مما يؤشر على ما تتمتع به من ثقل ، وبلغ حجم عضويتها - وفق ما ذكره أحد أعضاء مجلس إدارتها - ثمانية ملايين عضو (منهم ثلاثة ملايين عضو عامل ، والباقى أعضاء بالمساهمة أو المشاركة بالتبرع المادى أو العينى ، وتتحفظ الباحثة على هذه الأرقام ، فهى مبالغ فيها وتخلط بين العضوية وإظهار الدعم والتأييد للأنشطة المختلفة) ، كما يصعب حصر مصادر التمويل أو تحديد الحجم الإجمالى له ، فهو يمتد لمصادر غير مباشرة كالدعم العينى فى صورة بناء مساجد تابعة للجمعية ، أو إهداء مصاحف ... الخ. ويبلغ عدد المساجد التى بنتها الجمعية ستة آلاف مسجد ، توفر لها الدعاة والأئمة ، كما أنشأت الجمعية معهد "الإمامة للدراسات الإسلامية" فى عام ١٩٦٧، وهو لإعداد الدعاة ، وتركز الجمعية أنشطتها فى مناطق التركز السكانى والأحياء الشعبية فى العاصمة ، كما أنشأت الجمعية العديد من المستوصفات العلاجية والمدارس ودور الحضانة، ومراكز التدريب المهنى والحرفى (مشاغل للفتيات، وورش نجارة)، وفى مجال الرعاية تتبنى الجمعية مشروعات مثل : "الفتاة المسلمة" و"الطفل المعوق" ، و"رعاية الأسرة المسلمة ، و"الطفل اليتيم" ، وهذا الأخير من أهم المشروعات ، فهو يغطى ١٧ محافظة ، وتبلغ عدد فروعه ومكاتبه ٣٥٨ فرعاً ، تكفل ٧٨٦٩٨ طفلاً وطفلة ، ويبلغ عدد الأطباء المشرفين على المشروع ٣,٧٣٧ طبيباً ، وفق بيانات عام ١٩٩١ (مصطفى ١٩٩٥، ٣٤٨-٣٥٠) .

وعن الدور السياسى للجمعية تذكر الباحثة أن الأساس الفكرى لمثل هذا النوع من الجمعيات يجعلها بقصد أو بغير قصد - تدخل فى مجال العمل السياسى ، كما تخلق الأيديولوجية التى تقوم عليها الجمعية مساحة أخرى للتداخل بينها وبين أى حركة سياسية ذات طابع دينى ، وذلك لصعوبة وضع حدود فاصلة بين هذه الأيديولوجية وبين تلك التى

تقوم عليها الحركات السياسية الدينية . ولقد حدث التزاوج فى حالة هـذه الجمعيـة مـن ناحيتين :

١- لغة الخطاب الذى تستخدمه .

٢- والنشاط التربوى لها ، وفيما يتعلق بلغة الخطاب وفـى السـتينيات ، تضمـن خطاب الشيخ أمين محمد خطاب (خليفة الشيخ السبكى مؤسس الجمعية) الـذى كان عنوانه " الإصلاح الدينى " ، تضمن تأكيد " ضرورة أن تكـون قوانيـن الدولة كلها مستمدة من كتاب الله وسنة رسوله ، وتنظيم المرحلة الأولـى مـن التعليم بحيث تشمل مناهج لحفظ القرآن الكريم ، وإلزام كل من يباشر عملاً فـى الدولة بتأدية ما فرضه الله عليه خاصة الصلاة والصيام ، ووضع نظام لجبايـة الزكاة ممن وجبت عليه وصرفها للمستحقين ، والقضاء على الدعارة السـرية، ومصادرة الخمور والمكيفات والمخدرات وغيرها" .. وتدخـل هـذه المبـادئ الواردة فى "الإصلاح الدينى" مباشرة فى تنظيم شئون الدولة القانونية والسياسية والاجتماعية ، ولمختلف مظاهر السلوك الاجتماعى والفـردى . ويتـأكد هـذا المعنى أيضاً من خلال ما أورده عبد اللطيـف مشـتهرى ، أحـد الأعضـاء البارزين فى الجمعية ، بكتابه "هذه دعوتنا" بأن "الإسلام دين ودولـة ، قضـاء وسياسة ، مصحف وسلاح ، معاش ومعاد" ، وتلاحظ الباحثة تشابه هذه العبارة مع العبارة الشهيرة للشيخ حسن البنا ، مؤسس جماعة الإخوان المسلمين .

أما فيما يتعلق بالنشاط الاجتماعى والتربوى للجمعية فهى تقريبا نفس الأنشطة التـى يتبناها الإخوان المسلمون ، بل ويوجد تداخل فعلـى بينـهما مـن خـلال المشـروعات الاجتماعية ، ويعتبر مشروع "الطفل اليتيم" نموذجاً لذلك ، كما تغلغلت جماعة الإخوان من خلال علاقاتها المباشرة مع بعض قيادات الجمعية . وحدثت سيطرة شبه كاملة "للجماعـة الإسلامية" على فرع هذه الجمعية فى أسيوط موطن تركز هذه الجماعة . ولقد أدت هـذه العوامل إلى صدام مع الدولة عام ١٩٩٠ (مصطفى، ١٩٩٥، ص ٣٥١- ٣٥٣ ، والحالـة الدينية ، ١٩٩٦ ، ص ٢٣٧- ٢٤٢، وحسانين ، ١٩٩٩، ص ١٩٤-١٩٥) .

وتستعرض نفس الدراسة نموذجين آخريـن ، يرتبـط أحدهمـا بجمعيـة الشـبان المسلمين ، وثانيهما بجمعية السنة المحمدية ، وتعد الجمعية الأولى من أهـم الجمعيـات الإسلامية ، وتدلل الباحثة على علاقتها بالحركة السياسية الإسلامية بمواقفـها السياسـية المباشرة (تجاه أحداث حائط المبكى فى فلسطين ١٩٢٩، والسياسة الفرنسية تجاه الـبربر فى مراكش ، والجزائر ، والسياسة الاستعمارية الإيطالية فى ليبيا ، والنشاط التبشيرى فى مصر فى تلك الفترة ، واعتداءات اليهود المتكررة فى فلسطين ، إلغاء الخلافة الإسـلامية

فى تركيا .. الخ) وجميعها مواقف سياسية، كما طالبت الجمعية فى المؤتمر الذى عقدته فى أوائل الثلاثينيات بضرورة العمل على استعادة الخلافة الإسلامية ، وطرح مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية ، وهما مطلبان يتجاوزان مفهوم العمل الخيرى أو التربوى . وفيما يتعلق بعلاقة جمعية "الشبان المسلمين" مع "الإخوان المسلمين" فقد ساهم الشيخ حسن البنا – وفق ما جاء فى مذكراته – هو وعدد من زملائه فى إنشاء هذه الجمعية، ويستخلص طارق البشرى من هذه المذكرات أن الشيخ حسن البنا يعتبر نفسه الموّجه الأول لإنشاء الجمعية ، وأنه وصحبه هم المحركون لها ، من خلال الجيل الأقدم الذى تولى الصدارة فيها ، وكان مقر الجمعية فى القاهرة هو مكان عقد اجتماعات ومحاضرات الشيخ حسن البنا ، وكان ينشر فى مجلة "الفتح" ، ويستخلص البشرى أن هذه الجمعية ، رغم استمرار بقائها ، كانت مقدمة وتمهيداً لجماعة الإخوان (مصطفى ، ١٩٩٥، ص ٣٤٥-٣٥٦ وتقرير الحالة الدينية ١٩٩٧، ص ٣١٢- ٣١٩ ، وحسانين ، ١٩٩٩، ص ١٩٤- ص ١٩٥) .

وتضمن تقرير الحالة الدينية إشارة إلى أن معظم الجمعيات التطوعية لا ترتبط بالجماعات الإسلامية الراديكالية على الرغم مما يظهره نمو الجمعيات الإسلامية من جذور سياسية فى مجال التكافل الاجتماعى ، وأنه ربما يمكن فهم أسباب اتساع الجدل حول الجمعيات الأهلية الإسلامية ، من خلال ملاحظة ما تتسم به من تعقيد وتداخل خطاباتها الأيديولوجية ، كتعبير عن حالة التباين داخل التيار الإسلامى ، ما بين جمعيات ذات إسناد حكومى ، وجمعيات إسلامية ذات نشاط اجتماعى ، وإن كانت المحصلة تتمثل فى صعوبة الفصل بين هذه الجمعيات السياسة التى تتبنى أيديولوجية مشابهة ، فإن ما يزيدها صعوبة هو ظهور أكثر من خطاب داخل الجمعية الواحدة . ويتجلى ذلك فى المسجد الذى شكل دوراً بارزاً فى عملية التنشئة الدينية والتعبئة ، إلى جانب دوره الاجتماعى ، فضلاً عن وجود بعض عناصر الحركة الإسلامية فى هذه الجمعيات ، من أمثال الجمعية الشرعية ، وجمعية أنصار السنة ، وجمعية الشبان المسلمين ، ومن المعروف أن بعض هذه الجمعيات قد تم حلها ضمن قرارات سبتمبر ١٩٨١ ، لقيامها بأنشطة سياسية "تتناقض مع الدور الذى قامت لأجله ، مثل جمعية الهداية الإسلامية التى يرأسها الشيخ حافظ سلامه (الحالة الدينية ، ١٩٩٦، ص ٢٣) .

ونستخلص من الدراسات السابقة التى تناولت العلاقة فيما بين حركة الإسلام السياسى والجمعيات الأهلية الإسلامية ، أن هذه العلاقة لا تقوم إلا فى عدد من الجمعيات الإسلامية ، حتى أنه يمكن القول إن معظم الجمعيات الأهلية الإسلامية بعيدة عن النفوذ السياسى أو حتى التأثير السياسى لحركة الإسلام السياسى . كما أن هذه العلاقة قد تنشأ

بشكل تاريخي بسبب وجود واحد أو أكثر من القيادات التاريخية للإخوان المســـلمين فـــي قيادة الجمعية ، أو وجود علاقات قوية بين الإخوان المسلمين ومؤسسيها ، وقد تنشأ بسبب تغلغل نشطاء حركة الإسلام السياسي داخل الجمعية والسيطرة عليها ، أو في حالة التقـــاء المصالح بين الدولة وبين جماعات الإسلام السياسي في فترة محـــددة ولأهـــداف محـــددة وتسمح لهم بالنفاذ إلى جمعيات بعينها ، مثلما حدث في منتصف السبعينيات .

خامساً : العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية الإسلامية

بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه في الصفحات السابقة ، فيما يتعلق بالعلاقة بيـــن الدولة والجمعيات الإسلامية ، نبدأ باستبعاد معظم الجمعيات الأهلية الإســـلامية التـــي لا تؤدي أدواراً سياسية ، أو تلك التي تدور في الفلك السياسي للنظام القائم ، من الخضـــوع للقوانين التي تحكم العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية الإســـلامية التـــي تلعـــب أدواراً سياسية مناوئة لسياسات الدولة وتوجهاتها ، اللهم ما يحكم جميع المنظمات الأهليـــة مـــن قوانين وأحكام ، وعلى رأسها قانون ٣٢ لعام ١٩٦٤. وإن كانت مـــواد هـــذا القـــانون لا تمارس في معظم الأحوال إلا في مواجهة الجمعيات الأهلية المناوئة لسياسة الدولة ، سواء كانت هذه الجمعيات دينية أو غير ذلك .

فقد قامت الدولة بحل مجلس إدارة الجمعية الشرعية في عام ١٩٦٨ وتعيين مجلـــس آخر برئاسة الفريق عبد الرحمن أمين ، وكان سبب ذلك الصـــدام ظـــهور شـــبه ازدواج العضوية والخطاب داخل الجمعية ، كما شهدت السبعينيات نوعا من المواجهة مع الدولـــة، وفي عام ١٩٨١ شهد فرع الجمعية في أسيوط أزمة أخرى تمثلت فـــي تزايـــد فصـــائل "الجماعة الإسلامية" بداخله حيث استفادت هذه الجماعة من الأنشطة التي تقوم بها الجمعية للسيطرة على فرعها بأسيوط ، وبدأ ذلك من خلال بيوت الطلبة التي كانت تقوم بتأجيرهـــا للطلاب ، فضلاً عن استخدامها للمجلس التابع للجمعية في أسيوط لعقد لقاءاتها وندواتـــها، حتى انتهى الأمر بالسيطرة شبه الكاملة للجماعة الإسلامية على فرع الجمعية الشرعية بها لتشكل أكبر مواجهة حدثت بين الدولة والجمعية ، إذ لم تقتصر الدولة على تعيين مجلـــس إدارة جديد من موظفي الشئون الاجتماعية ، بل امتد الأمر إلى ضم مسجد الجمعية إلـــى الأوقاف ، كما حدثت مواجهة أخرى عام ١٩٩٠ حيث كان نجاح بعض أعضاء الجمعيـــة من ذوي الاتجاه الداعي لتسييس دور الجمعية ، وهم من الإخوان المسلمين في الوصـــول إلى مجلس الإدارة ، دافعاً من قبل الجهة الإدارية لرفض قـــرارات الجمعيـــة العموميـــة، وتعيين مجلس إدارة جديد من أبناء الجمعية ، ولما لم تستطع الدولة إيجاد آليـــة قانونيـــة تمكنها من تثبيت الوضع الجديد ، واستطاع المجلس المنحل الحصول على حكم قضـــائي

بالعودة لتدخل الجمعية فى دوامة عدم الاستقرار (الحالة الدينية ، ١٩٩٦، ص ٢٤٢؛ مصطفى ١٩٩٥، ص ٣٥٣-٣٥٤) .

وثمة أمثلة أخرى تدل على تدخل الدولة فى حالة قيام الجمعيات الأهلية الإسلامية بأنشطة سياسية تتناقض مع سياسات الدولة ، مثلما حدث عندما تعرضت "جمعية أنصار السنة المحمدية" للاندماج القسرى مع الجمعية الشرعية ، فى الحقبة الناصرية ، بسبب علاقاتها بالسعودية ، وأعيدت بقرار فى عهد السادات (مصطفى ، ١٩٩٥، ٣٥٩-٣٦٠)، ومثلما تم التحفظ على بعض هذه الجمعيات ، بقرارات سبتمبر ١٩٨١ ، ومنها "جمعية الهداية الإسلامية" التى يرأسها الشيخ حافظ سلامة ، أحد الدعاة البارزين ، والذى أقصى عنها ، ثم عاد بحكم قضائى (نفس المرجع ، ص ٣٤٦) .

ويسجل تقرير الحالة الدينية أن ثلث الجمعيات الأهلية التى تم حلها فى عام ١٩٩٦ هى جمعيات أهلية إسلامية (٤٢ جمعية إسلامية من مجموع ١٢٦ جمعية) ، وكانت مبررات الحل التى شهدتها ١٢٦ جمعية قد استندت لعدم انعقاد الجمعيات العمومية ، وعدم تحقيق الأغراض ، ومخالفة مواد القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤، وتوقف النشاط . وتحتل محافظة المنيا المرتبة الأولى فى عدد الجمعيات الإسلامية التى حلت (٩ حالات) ثم المنوفية (٩ حالات) ، ثم الجيزة (٥ حالات) ثم الإسكندرية (٤ حالات) ، كما يسجل التقرير أن عدد حالات رفض الإشهار بلغ ٩ حالات . ***وكانت المبررات الأمنية*** قد شكلت الدافع وراء رفض الإشهار (٣ حالات) تركزت فى محافظة كفر الشيخ ، وتجاه جمعيات إسلامية (الحالة الدينية ، ١٩٩٧، ص ٣١٠) .

سادساً : الخاتمة

نستخلص من العرض الذى قدمناه لما هو متاح من الدراسات السابقة حول موضوع الجمعيات الأهلية الإسلامية :

أولا : ندرة هذه الدراسات .

ثانياً : كان اهتمامها بموضوع الجمعيات الأهلية الإسلامية اهتماماً ثانوياً وجزئياً بين اهتماماتها الأخرى .

ثالثاً : اقتصار معظم هذه الدراسات على اسم الجمعية ونوع النشاط كمعيارين لتصنيف جمعيات محددة باعتبارها جمعيات إسلامية ، بينما يضيف عدد محدود منها معيار تفعيل النشاط الدينى إلى هذين المعيارين ؛ ونوصى بإجراء مسح شامل يهدف إلى استقصاء واقع الجمعيات الأهلية الإسلامية وفق المعايير الثلاثة ، كما يمكن إضافة معيار رابع يفيد فى التمييز فيما بين الجمعيات الإسلامية ذاتها ، وهو حدود علاقاتها بكل من حركة الإسلام السياسى والدولة .

رابعاً : تناولت معظم الدراسات السابقة نشأة الجمعيات الأهلية الإسلامية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ، كرد فعل لعوامل التحديث الذى يسعى إلى محاكاة الغرب ، ولمواجهة البعثات التبشيرية الدينية ، والاحتلال الإنجليزى (١٨٨٢)، بينما يفسر عدد أقل من الدراسات تلك النشأة بضرورة موضوعية تتمثل فى تفسخ وتحلل الأشكال السابقة والتقليدية للروابط الأبوية والطائفية والاثنية ، وحلول ظواهر أخرى مثل الفردية والعلمانية وانتماءات الوطن والقومية والطبقة الاجتماعية ، وبروز منطق الإصلاح الاجتماعى الذى يعيد إنتاج النظام بالتخفيف من تناقضاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وتتفق معظم الدراسات على نقد القانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات الأهلية أو الذى أصدرته الدولة لتقييد حركة العمل الأهلى ؛ بإخضاعه لأحد أجهزتها البيروقراطية (وزارة الشئون الاجتماعية) .

كما تفسر معظم الدراسات زيادة الوزن النسبى للجمعيات الأهلية الإسلامية من زاويتى العدد والنشاط منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين إلى توظيف الدولة للخطاب الدينى بمعدلات غير مسبوقة بهدف السيطرة والهيمنة السياسية على الصراع الاجتماعى والسياسى الذى كان آخذاً فى التبلور ؛ وكان الاتفاق مع الإخوان المسلمين من قبل الدولة وعودتهم إلى النشاط لحظة من لحظات ذلك الخطاب (مبارك، ١٩٩٥، ١١١-١٢٢، وعوض وتوفيق ،١٩٩٦ ، مواضع متفرقة وبكر ، ١٩٩٦، ص ٩٠-١٠٥) . وأدى ذلك إلى تغلغل حركة الإسلام السياسى داخل عدد كبير من الجمعيات الأهلية الإسلامية.

خامساً : اتفاق معظم الدراسات السابقة على سعى حركة الإسلام السياسى إلى للنفاذ داخل المؤسسات القائمة ومن بينها الجمعيات الأهلية الإسلامية سواء فى النصف الأول أو الربع الأخير من القرن العشرين ، كما رصد بعض هذه الدراسات آليات تغلغل الإسلام السياسى فى تلك المؤسسات .

ونستخلص أخيراً ؛ اتفاق عدد كبير من الدراسات السابقة على توصيف العلاقة بين الدولة والجمعيات الأهلية الإسلامية ، فهى تتراوح بين توظيف الدولة لأنشطة هذه الجمعيات فى إطار خطابها الدينى السياسى ، بهدف السيطرة والهيمنة على الصراع الاجتماعى والسياسى ، وبين توجيه الضربات إلى بعض تلك الجمعيات التى تتجاوز الحدود التى منحتها لها سلطة الدولة ، وحتى رفض إشهار بعض الجمعيات الأهلية الإسلامية فى أحيان أخرى .

مصادر الدراسة

أولا الكتب

١- آلوم ، جيلان (١٩٩٥) : الاقتصاد السياسى للسان سيمونية ونخبة الفنيين فى مصر الحديثة . *مصر والعالم العربى* ، ٣.

٢- بكر ، حسن (١٩٩٦) : *العنف السياسى فى مصر . أسيوط بؤرة التوتر. الأسباب والدوافع (١٩٧٧-١٩٩٣)* . القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

٣- حسانين ، أحمد حسين (١٩٩٩) : *الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدنى المصرى : دراسة فى استراتيجية بناء النفوذ والتغلغل الفكرى. ١٩٧٥- ١٩٩٥.* رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم الاجتماع.

٤- روسيون ، آلان (١٩٩٥) : العمل الخيرى والإصلاح فى مصر فى منعطف الأربعينيات . *مصر والعالم العربى* ، ٣.

٥- صيام ، عماد (١٩٩٢) . نشطاء الحركة الإسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية . *المجلة الاجتماعية القومية*، ٣.

٦- عوض ، هدى راغب توفيق ، حسنين (١٩٩٥). *الدور السياسى لجماعة الإخوان المسلمين فى ظل التعددية السياسية المقيدة فى مصر : دراسة فى الممارسة السياسية ١٩٨٤-١٩٩٠*. القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية.

٧- فرغلى ، على حسن . (١٩٩٤) . *العلاقة بين الدولة والطبقات الاجتماعية فى مصر : دراسة لتحولات التكوين الاجتماعى الكولنيالى* . رسالة دكتوراه غير منشورة . جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع .

٨- قنديل ، أمانى (١٩٩٤) . **الجمعيات الأهلية والثقافية والتنشئة السياسية فى مصر: قراءة فى التاريخ الاجتماعى والسياسى** . فى ك. المنوفى، ح. توفيق. *الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير ، أعمال المؤتمر السنوى السابع للبحوث السياسية القاهرة :* مركز البحوث والدراسات السياسية. المجلد الثالث. ص.ص. ١٠٢٧-١٠٧ .

٩- قنديل ، أماني (١٩٩٤أ) *المجتمع المدني في العالم العربي : دراسة للجمعيات الأهلية العربية*. القاهرة : منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن .

١٠- قنديل ، أماني ، بن نفيسة ، سارة (١٩٩٤ب) *الجمعيات الأهلية في مصر* . القاهرة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

١١- قنديل ، أماني (١٩٩٨) . *العمل الأهلي والتغير الاجتماعي : منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر* : القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

١٢- مبارك ، هشام (١٩٩٥) . *الإرهابيون قادمون ! دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف (١٩٣٨-١٩٩٤)* . القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

١٣- مصطفى ، هالة (١٩٩٥) . *الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة في عهدي السادات ومبارك* . القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

ثانيا التقارير

١- *تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٥* (١٩٩٦) . القاهرة . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

٢- *تقرير الحالة الدينية في مصر ١٩٩٦* (١٩٩٧) . القاهرة . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .

٣- *تقرير مصر المحروسة ١٩٩٣* (١٩٩٤) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

٤- *تقرير مصر المحروسة ١٩٩٤* (١٩٩٥) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

٥- *تقرير مصر المحروسة ١٩٩٥* (١٩٩٦) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

٦- *تقرير مصر المحروسة ١٩٩٦* (١٩٩٧) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

٧- *تقرير مصر المحروسة ١٩٩٧* (١٩٩٨) . القاهرة . مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية .

الفصل الثانى

حركة الإسلام السياسى

أسباب النشأة ومحددات الازدهار وآليات العمل والانتشار

هويدا عدلى*

* خبير العلوم السياسية وسياسات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

لم تحظ ظاهرة مثل الظاهرة الإسلامية بهذا الاهتمام غير المسبوق والذى تجلى في كم هائل من الدراسات العربية والأجنبية خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة . يعود ذلك بلا شك إلى عدة اعتبارات ؛ منها أن الحركة الإسلامية خاصة الجناح الراديكالى فيها ، تمثل أكبر التحديات التى تواجه الأنظمة العربية بحكم أنها فى طليعة القوى المطالبة بالتغيير الجذرى وكذلك بحكم ما تسيطر عليه من ترسانة هائلة من الأسلحة لتحقيق أهدافها. ناهيك عن أنها من أكثر القوى التى تتمتع بشعبية كبيرة وسط المواطنين الفقراء والمهمشين لما تقدمه من مساعدات اجتماعية لهؤلاء خاصة في المناطق التى لا توليها الدولة أدنى اهتمام . وأخيراً ما تتمتع به الظاهرة الإسلامية من ديمومة واستمرارية كبيرة رغم ما تعرضت له على مر تاريخها من قمع . فعمر الظاهرة الإسلامية فى شكلها التنظيمى الحديث يعود إلى عام ١٩٢٨ – وهو عام نشأة جماعة الإخوان المسلمين . وعلى مر السبعين عاماً هذه مرت الحركة الإسلامية بمراحل عديدة وخضعت لموجات مد وجزر وعلاقة متغيرة بالدولة والمجتمع . كما طرأت عديد من التغييرات على أطرها الفكرية وبناها التنظيمية والآليات التى تستخدمها .

تساؤلات الدراسة : تسعى الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات :

١- ما أثر التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى شهدها المجتمع المصرى منذ منتصف السبعينيات، وعلى وجه الخصوص فى أعقاب تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى على حركة الإسلام السياسى .

٢- هل أدى التزام الدولة بتطبيق حزمة سياسات التكيف الهيكلى ٨٧-١٩٩٨ إلى تزايد تأثير حركة الإسلام السياسي، وما مؤشرات ذلك ؟

٣- ما هى سمات التركيب الديمغرافى لقوام حركات الإسلام السياسى ؟

٤- ما هى الآليات التى تستخدمها هذه الحركات للعمل وبناء النفوذ ؟

٥- هل طرأت تغيرات على ملامح الظاهرة الإسلامية عبر الفترات الزمنية المختلفة ٧٤- ١٩٨١- ٨٢- ١٩٨٨ ؟

وعلى هذا فإن الدراسة ستتناول النقاط الآتية :

١- التطور التاريخى للظاهرة الإسلامية – خلفية تاريخية موجزة .

٢- التركيب الديمغرافى للحركة الإسلامية الراديكالية .

٣- العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية التى أدت لظهور حركات الإسلام السياسى الراديكالى وزيادة تأثيرها .

٤- آليات عمل الحركات الإسلامية الراديكالية .

٥- الخلاصة .

أولا : التطور التاريخي للظاهرة الإسلامية فى مصر - خلفية تاريخية موجزة :

يعود نشوء الظاهرة الإسلامية فى صورتـــها التنظيميـــة والحركيـــة إلـــى أواخـــر العشرينيات من هذا القرن عندما تأسست جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨. أما قبـــل ذلك فقد اقتصر التعبير عن الظاهرة الإسلامية على مجرد التعبير الفكـــرى خاصـــة منـــذ أوائل القرن الماضى. وتمثل ذلك فى الإسهامات الفكريـــة لرفاعـــة الطـــهطاوى ١٨٠١-١٨٧٣ وجمال الدين الأفغانى ١٩٣٨- ١٨٩٧ ومحمد عبده ١٨٤٩-١٩٠٥ ورشيد رضـــا ١٨٦٥-١٩٣٥ والتى تركز اهتمامها بالأساس حـــول كيفيـــة إحيـــاء الأمـــة الإســـلامية والنهوض بها . (١) أما بدايات ظهور حركات الإسلام السياسى فى صورتها الراديكاليـــة فإنها تعود إلى عقد الستينيات من هذا القرن. وقد كانت جماعة الإخوان المسلمين الجماعـــة الأم التى خرجت من عباءتها تلك الجماعات الراديكالية بعد أن قضوا سنوات طويلة فـــى السجون بسبب انتمائهم للإخوان المسلمين (٢) .

وعموما فإن متابعة التطور التاريخي للظاهرة الإسلامية سواء في صورتها الفكريـــة أو الحركية منذ نهايات القرن الماضى حتى الآن يلاحظ أن هناك دوماً علاقـــة ارتباطيـــة قوية بين صعود المد الإسلامى وسيادة حالة من الاغتراب والقلق فى المجتمع إما نتيجـــة هزيمة خارجية أو أزمات اجتماعية داخلية. وانطلاقا من هذا الفرض يحدد بعض البـاحثين عدة موجات مرت بها الظاهرة الإسلامية في صورتها الفكرية والحركية. تمتـــد الموجـــة الأولى من ١٨٨٠- ١٩١٠ وهى الموجة التى تلت انكســـار ثـــورة عرابـــى والاحتـــلال البريطانى ١٨٨٢. أما الموجة الثانية فتمتد من ٢٨-١٩٥٤ وقد تواكبـــت مـــع حربيـــن عالميتين وكساد اقتصادى وهزيمة عربية وحالة من التوتر والتناقض الاجتماعي الحـــاد. أما الموجة الثالثة فتمتد من ٧١-١٩٩٨ وقد شهدت الحروب العربية الإســـرائيلية ٦٧-٧٣ كما شهدت تغيراً دراماتيكيا لحق كافة مناحى الحياة الاقتصادية والسياســـية والاجتماعيـــة والثقافية (٣) .

فيما يتعلق بالموجة الثالثة - وهى محل التركيز فى هذه الدراسة - يمكـــن تقســـيمها إلى ثلاث مراحل فرعية. كل مرحلة بإيقاع متدرج ثم انتهت بذروة وضعت حركة الإسلام السياسى على قائمة الأجندة الوطنية . تمثلت ذروة المرحلة الأولى فى اختطـــاف الشـــيخ الذهبي وزير الأوقاف الأسبق واغتياله من قبل جماعة التكفير والهجرة فى عـــام ١٩٧٧.

بينما كان اغتيال الرئيس السادات هو ذروة المرحلة الفرعية الثانية ١٩٨١. أما المرحلة الثالثة فقد بلغت ذروتها بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك بأديس أبابا فى عام ١٩٩٥ (٤) .

ثانيا : التركيبة الديمغرافية لحركات الإسلام السياسى الراديكالى :

إن التعرف على التركيبة الديمغرافية لقوام حركات الإسلام السياسى الراديكالى من حيث العمر ومكان المنشأ والإقامة ومستوى التعليم أمر فى غاية الأهمية وذلك لأن الحركات الاجتماعية بصفة عامة والحركة الإسلامية باعتبارها إحدى هذه الحركات بصفة خاصة ما هى الإنتاج وضع سوسيو اقتصادى بالأساس وتجسيد أكيد لما يسود المجتمع من تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية .

وسنعتمد فى دراسة هذه السمات الديمغرافية على عدد من الدراسات الميدانية التى اهتمت بمعرفة الأصول الاجتماعية والاقتصادية لعينات من شباب الحركات الإسلامية الراديكالية التى تم القبض عليهم . فمن واقع دراسة قام بها نوير على عينة من شباب التنظيمات الإسلامية الراديكالية عقب أحداث ١٩٨١ وبالتحديد تنظيمى الجهاد والجماعة الإسلامية ، وجد أن ٥٠,٢% من المقبوض عليهم من إجمالى عينة بلغ حجمها ٤٤١ مفردة – تتراوح أعمارهم من ٢٠ إلى ٢٥ عاما ، و ٢٧,٧% تتراوح أعمارهم بين ٢٥- ٣٠ سنة (٥) . وبالنسبة لتصنيفهم المهنى ، بلغت نسبة الطلاب فى هذه العينة ٤٧,٩% تلاهم فى الترتيب موظفو القطاع العام والحكومى بنسبة ١٨,١% (٦) .

ومن حيث الإقامة والتوزيع الجغرافى، بلغت نسبة من يقيمون بالقاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة والقليوبية) ٥١% من حجم العينة. بينما جاءت محافظات الصعيد فى المرتبة الثانية إذ بلغت نسبة من ينتمون إليها ٣٨% من حجم العينة (سوهاج ١١,٣%- أسيوط ١٠,٣% – المنيا ٧%) . وكانت أدنى النسب من نصيب محافظات الدلتا ٦,٧% من حجم العينة) (٧) .

ومن واقع دراسة أخرى سعت للتعرف على الأصول الاجتماعية والاقتصادية لقوام حركات الإسلام السياسى – قامت بها نعمة حسنين وسعد الدين إبراهيم – فى عقد التسعينيات ظهرت نفس النتائج تقريبا . فمن واقع عينة بلغ عددها ٨١٨ مفردة ، برز انخفاض المستوى العمرى ، ٤٨% من العينة تتراوح أعمارهم من ٢٠ إلى ٢٥ عاما، بينما تتراوح أعمارهم من ٢٥ إلى ٣٠ عاماً . وبالنسبة لتصنيفهم المهنى ، فقد بلغت نسبة طلبة الجامعة فى هذه العينة ٤٣% تلاهم فى الترتيب طلبة المرحلة الثانوية إذ بلغت نسبتهم فى العينة ٢٩% ، ثم جاء فى المقام الثالث طلبة الدراسات العليا والخريجون إذ

بلغت نسبتهم ٢٠% وعن محل الإقامة، فقد تركز فى المناطق العشوائية ٣٦% من حجم العينة ، وفى المدن ٣١% وفى الريف ١٨% من حجم العينة (٨) .

واستنادا لنتائج دراسة أخرى قام بها هشام مبارك على عينة من المعتقلين من تيار الجهاد عام ١٩٩٣ ، وجد أن ٣٩,٦% من حجم العينة البالغ عددها ١٢٩٢ مفردة تتراوح أعمارهم بين ٢٠ إلى ٢٤ عاماً. وإن ٢٥,٣% يقفون فى الفئة العمرية من ٢٥ إلى ٢٩ عاماً . وإن ٢٤ % يبلغون ٣٠ عاماً فأكثر . وبالنسبة لتصنيفهم المهنى فقد وجدت الدراسة أن الطلبة يبلغون ٣٠,٢ % من حجم العينة، يليهم أصحاب المهن إذ تبلغ نسبتهم ٢٢,٩ % ، يليهم العاطلون إذ ظهروا بنسبة ١٢,٦ % ثم الحرفيون والعمال بنسبة ١٢,٢ % . وعن محل الإقامة ، احتلت محافظات الوجه القبلى موقع الصدارة ، إذ بلغت نسبة من ينتمون إليها من إجمالى العينة ٥٥,١ % قنا - أسيوط - الفيوم (٢٥٧ مفردة - ٢٩ مفردة - ١٢٥ مفردة على التوالى من إجمالى ٧١٢ مفردة تخص محافظات الوجه القبلى). ثم جاءت بقية محافظات الوجه القبلى فى مرتبة تالية : المنيا - بنى سويف - سوهاج . أما نصيب القاهرة الكبرى فقد وصل إلى ٣١,٧ % من حجم العينة ، بينما نصيب محافظات الوجه البحرى فلم يتجاوز ١١,٨% (٩) .

خلاصة ما سبق ثلاث نتائج أساسية :

١- يقع قوام الحركات الإسلامية الراديكالية فى الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠ عاماً .

٢- تمثل شرائح الطلبة والخريجين والعاطلين وموظفى الحكومة والقطاع العام النسبة الغالبة منهم .

٣- تتركز إقامتهم فى المناطق التى تعيش على هامش التنمية أو المناطق التى لا تتمتع بأدنى اهتمام من قبل الدولة وتعانى من كافة مظاهر الفقر والتهميش الاجتماعى وعشوائيات القاهرة الكبرى ومحافظات الوجه القبلى) .

ثالثاً : العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التى أدت إلى ظهور حركات الإسلام السياسى الراديكالى وزيادة تأثيرها سعيا نحو التفسير :

١-العوامل السياسية : تنقسم العوامل السياسية إلى عوامل ذات طبيعة داخلية وأخرى ذات طبيعة خارجية .

*** هزيمة ١٩٦٧:** كانت هزيمة ١٩٦٧ صدمة عنيفة ، فقد كان هناك تصور واحد هو النصر والقضاء على إسرائيل ككيان سياسى . ولم تحسب القيادة المصرية بدائل للاحتمالات الأخرى ، فشحنت الجماهير حماساً للقتال وثقة فى النصر ، ثم كانت النكسة

التى أحبطت مشاعر الإنسان العربى وهزت صورة قيادته وزلزلت الإحساس القومى بالانتماء إلى أمة ذات تاريخ مجيد، فكان البحث عن هوية أخرى غير الهوية القومية. كما تولّد لدى الناس شعور عميق بأن ابتعاد حكم الرئيس عبد الناصر عن تغليب العامل الدينى فى اتخاذ القرار السياسى هو المسئول عما حاق بالعرب عموماً والمصريين خصوصاً من يأس يقترب من حافة الانهيار. بل لقد استيقظ لدى المصريين إحساس بأن العودة إلى الله قد يكون هو السبيل لاستعادة التوازن المفقود والخروج من الهزيمة (١٠) فضلا على أنه هناك قوى متجذرة وعضوية فى المجتمع اعتقد البعض واهماً إمكانية نفيها عن الساحة المصرية مما دفع لطرح مشروع بديل وهو المشروع الإسلامى (١١) وعلى هذا فقد انتشرت مظاهر التدين بشكل حاد فى الفترة التالية للهزيمة والتى تزامنت أيضا مع تصاعد موجات الإحباط والسخط الاجتماعى لدى قطاعات واسعة من المواطنين (١٢) .

* **أزمة الشرعية :** برحيل الرئيس عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٧٠ اتجه السادات لإحداث تغييرات فى سياسات مصر الداخلية والخارجية فى محاولة لتجاوز ما يعانيه من أزمة شرعية سياسية ، ولذا كان سعى السادات للبحث عن مصادر جديدة للشرعية غير الكارزما التى كان يتمتع بها جمال عبد الناصر . وقد ازدادت هذه الحاجة إلحاحا مع تأجيل السادات لقرار الحرب عدة مرات . وقد كان البديل – من وجهة نظر السادات – لدعم شرعيته الاستعانة بالتيارات الإسلامية لمواجهة القوى المناوئة له فى الجامعات والنقابات المهنية، لذا سمح للعناصر الإسلامية بالتدريب العسكرى والارتباط التنظيمى فى مواجهة القوى السياسية الأخرى (١٣) . فالتحالف بين السادات والتيارات الإسلامية كان يحقق مصلحة للطرفين ، فمن ناحية منحت هذه الفصائل شعاراتها الدينية نوعا من الشرعية كان يفتقدها السادات ، كما كانت هذه العلاقة امتداداً موضوعياً لمشروع السادات الداعى للتعاون مع دول الخليج . ومن ناحية أخرى فقد مكن هذا التحالف الجماعات الإسلامية من العمل بهدوء ودون ضغط من الدولة . وتجدر الإشارة إلى أن تيارات الإخوان المهاجرة لدول النفط لعبت دوراً واضحاً فى ظهور هذا التحالف ، ولأن دول الخليج أصبحت قبلة طرفى التحالف لأسباب مختلفة ، فلم يكن غريبا أن تتم عودة الإخوان عبر بوابة السعودية (١٤) .

* **فورة النفط وصعود دوله :** أدت حرب ١٩٧٣ إلى زيادة العائدات النفطية لعديد من دول الخليج أو ما يطلق عليه حدوث فورة نفطية . وقد أثرت هذه الفورة فى زيادة قوى الظاهرة الإسلامية . فالسعودية التى ازداد وزنها السياسى والاقتصادى فى العالم الإسلامى اتجهت لتقديم الدعم والمساندة المادية لبعض الجماعات والتنظيمات الإسلامية .

.كما لعبت دوراً أكثر فاعلية من أجل تدعيم التضامن بين الدول الإسلامية في منظمة المؤتمر الإسلامي . كما كان حرص السادات على تحسين علاقته بهذه الدول النفطية مقترنا بتبني بعض الشعارات الإسلامية مثل دولة العلم والإيمان والتأكيد على الطابع الإسلامي لنظام الحكم (١٥) .

*** زيارة السادات للقدس واتفاقيات " كامب ديفيد "**

كانت زيارة السادات للقدس بداية تدهور علاقته بالجماعات الإسلامية . فقد لعبت سياسة الصلح مع إسرائيل دوراً رئيسياً في إعطاء حركة الإسلام السياسي مبرراً قويا لمواجهة النظام بدعوى تفريطه في واجب ديني وهو تحرير القدس . وقد كان لتراجع الأزهر ودار الإفتاء عن الموقف السابق المنادي بالجهاد لتحرير فلسطين أثره في دعم اتجاه الرفض السياسي الإسلامي لما مثله هذا التراجع من اهتزاز مصداقية المؤسسة الدينية الرسمية لصالح الاتجاهات الإسلامية الراديكالية . فقد تم اعتبار سياسة الصلح تجاوزاً خطيراً وإمعاناً في الخروج على الإسلام بالتصالح مع أعداء الله ورسوله والتفريط في القدس (١٦) . وقد دعم هذا الاتجاه سياسات السادات الساعية للتقرب من الغرب وإيوائه شاه إيران .

*** سياسة الدولة تجاه جماعات الإسلام الراديكالي :**

تبنت الدولة سياسة تجاه جماعات الإسلام السياسي الراديكالي يمكن أن يطلق عليها، وفقاً لأحد الباحثين" بسياسة التسامح القمعي " (١٧). ويمكن اعتبارها أيضا بأنها نوع من تواطؤ الدولة مع هذه الجماعات وأبرز مثال ما كان يحدث في أسيوط منذ ١٩٧٧ حتى اغتيال السادات ثم في الفترة الواقعة من أوائل الثمانينيات حتى منتصفها .

كانت أسيوط وجامعتها نقطة البداية في مسار الجماعات الإسلامية في السبعينيات، فعلى الرغم من أن زيارة السادات للقدس كانت بداية الصدام بين الجماعات الإسلامية والنظام الحاكم ، فإن المحافظ الإخواني السابق وصديق السادات محمد عثمان إسماعيل ٧٣-١٩٨٢ ظل يحتضن الجماعات الإسلامية . كما تواطأت إدارة جامعة أسيوط بالصمت والمهادنة على طريق "دعه يعمل دعه يمر" - مع الجماعات الإسلامية ، مما سمح بالانتشار الكبير لهذه الجماعات إلى الحد الذي جاورت فيه حجرة أمير الجماعة الإسلامية لهذه الجامعات - وهو في نفس الوقت رئيس اتحاد طلبة جامعة أسيوط - حجرة رئيس الجامعة والذي كان هو الآخر الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي في عام ١٩٧٩.

فقد جرى السكوت عن عديد من ممارسات الجماعات الإسلامية في جامعة أسيوط فقد تم الفصل بين الذكور والإناث داخل وخارج الجامعة وإيقاف جميع أشكال الأنشطة الطلابية وإيقاف المحاضرات للصلاة وضرب الخارجين على الشرع الإسلامى ، ومهاجمة محلات الذهب والفيديو واحتجاز الطلاب المسيحيين داخل الحرم الجامعى وأخذهم رهائن نكاية فى النظام وإظهاراً لضعفه . ولم تحرك الحكومة ممثلة فى محافظ أسيوط ولا رئيس الجامعة ساكنا ، بل جرت مفاوضات بينها وبين الجماعات الإسلامية عضدت من مواقع الأخيرة وقوت شوكتهم ، بل أبرزت قوتهم المسيطرة على جميع مواقع السلطة في أسيوط دون منازع . ولم يقتصر الدعم على الدعم الأمنى والسياسى بل امتد للدعم المالى من خلال ما قدمه عثمان أحمد عثمان من دعم لهذه الجماعات (١٨) .

ولم ينته هذا الوضع مع إقالة محمد عثمان إسماعيل عام ١٩٨٢ . فقد تولت قيادات أخرى – موالية للنظام الجديد – ولكنها أقل اقتداراً ، كما تم الاحتفاظ برئيس الجامعة. ومع عام ١٩٨٦ بدأ ينمو نشاط الجماعة الإسلامية مرة أخرى ، فخروج محمد عثمان اسماعيل لم يؤد إلى تغير فى سياسة الدولة فى التعامل مع هذه الجماعات تغيراً هيكلياً. فبعد الإفراج عن كوادر الجيل الثانى من الجماعة الإسلامية ٨٤-١٩٨٥ وعودتهم لكلياتهم فى جامعتى المنيا وأسيوط بدأت هذه الجماعة عملها بطريقة تقليدية حيث اتبعت نفس الأساليب التى استخدمتها قيادات الرعيل الأول فى السبعينيات ، فأعدت نشرة صغيرة مع بداية العام الدراسي بعنوان: من نحن وماذا نريد ؟ جرى توزيعها على نطاق واسع وتضمنت تعريفاً للجماعة الإسلامية ، ثم بدأت مرحلة تقديم الخدمات للطلبة ثم الانتقال لمرحلة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . وأعلنت الجماعة مسئوليتها عن أعمال العنف الواسعة فى أسيوط ، ورغم ذلك لم تتعرض لها جهات الأمن، ولم تتدخل الشرطة إلا فى بعض الفترات التى تعرضت فيها المؤسسة الأمنية لإحراج شديد . وقد أظهرت أعمال العنف التى قامت بها الجماعة مدى تواطؤ وضعف جهاز الشرطة . فمنذ عام ٨٤-١٩٨٨ كانت الجماعة نشطة للغاية ولم تتعرض لها الشرطة إلا فى عام ١٩٨٨ وهو عام تصاعد عنف الجماعة ضد الطلبة إلى حد لا يطاق مما دفع الشرطة للتدخل بإطلاق الرصاص وتعكس هذه الوقائع أن الدولة ظلت تتعامل مع الجماعة الإسلامية بسياسة التسامح القمعى ، فالدولة تترك الجماعة وتتسامح معها لتعمل فى هدوء وتمارس عنفها ضد المواطنين وعندما يصل العنف إلى حد لا يمكن إخفاؤه أو يؤدى إلى إحراج المؤسسة الأمنية يكون القمع المخالف للقانون أيضاً . وفى الواقع فإن سياسة التسامح القمعى ظلت هى السمة الأساسية للسياسة الأمنية المتبعة حيال الجماعة الإسلامية باستثناء فترتين فترة اغتيال السادات ١٩٨١ وأحداث ضرب السياحة ١٩٩٢ (١٩) .

ضعف مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى القومى وغيابها علـــى المستوى المحلى :

رغم ما يتمتع به المجتمع المدنى فى مصر من تجذر تاريخى طويل المدى يعود إلــى أواخر القرن الماضى وأوائل هذا القرن ورغم ما يتوفر له من ثراء من حيث الكم، بمعنى وجــود عديد من المنظمات الوسيطة بين الفرد والدولة (١٤ حزباً سياســـياً - ٢٣ نقابــة مهنية - ٢٣ نقابة عمالية - ١٤,٧٠٠ جمعية أهلية - ٨ منظمات رجـــال أعمـــال- ٣٥ شركة مدنية - ١٥٦٠٠ تعاونية) (٢١) فإنه فى التحليل الأخير يعانى مـــن عديـــد مـــن جوانب الخلل والضعف ، مما يجعله ظاهرة كمية تفتقر للكيـــف . ومـــن أبـــرز جوانـــب الضعف والخلل :

* سيادة الطابع النخبوى للمجتمع المدنى مما يجعله غير قادر على التغلغل فى نسـيج المجتمع المصرى وتمثيل قواها الاجتماعية تمثيلاً حقيقياً وفعالاً والنتيجـــة وجـــود فـــراغ سياسى هائل لا يجد من يملأه سوى التطرف بكل صوره. فعلى سبيل المثـــال الأحـــزاب السياسية تُعد أقرب للنوادى السياسية منها للأحزاب الجماهيرية، ممـــا دفـــع عديـــد مـــن المحللين السياسيين لوصفها بأنها أحزاب صحف ومقار أكثر منـــها أحزابـــاً جماهيريـــة. فعضوية الأحزاب السياسية آخذة فى التقلص، مما يؤكد عدم قدرتها على استيعاب الأجيـــال الجديدة التى تتجه قطاعات منها للعنف والتطرف (٢٢).

* وجود أزمة ديمقراطية متأصلة تعانى منها كافة مؤسسات المجتمع المدنى وتتمثـــل مظاهرها فى ضعف أو انعدام دوران النخبة وتحجر القيادات فى مواقعها لســـنوات بـــل عقود عديدة والصراع على السلطة وإيقاف الانتخابات والانشقاقات الداخلية.

* إصرار الدولة المصرية على تكبيل حركة المجتمع المدنى بكافة منظماتـــه بشـــتى السبل سواء كانت قانونية أو سياسية (تعديل قانون الأحزاب السياســـية رقـــم ٣٦ لســـنة ١٩٧٩ قانون النقابات المهنية ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ التدخل فى الانتخابات المهنية والنقابية أو تعطيلها- حل بعض منظمات المجتمع المدنى مثل بعض الجمعيات الأهلية..) (٢٣) .

وهكذا يقع المجتمع المدنى فى مصر بين سندان ضعفه الداخلـــى ومطرقـــة الدولـــة والنتيجة فراغ سياسى منقطع النظير وبنية حاضنة للتطرف بكافة أشكاله .

١-**العوامل الاقتصادية والاجتماعية :** يعد تغير توجه الدولة الاقتصـــادى هـــو العـــامل الاقتصادى المحورى فى هذا السياق . فبدءاً من عام ١٩٧٤ والذى تم فيه تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى مروراً بكل ما حدث حتى تم الالتزام منـــذ عـــام ١٩٨٧ بتطبيـــق حزمة سياسات للمؤسسات المالية الدولية الخاصة ببرامج التكيف الهيكلى والإصـــلاح

الاقتصادى ، يمكن القول إن الخط العام للسياسة الاقتصادية - منذ عام ١٩٧٤ حتى الآن هو السعى المستمر نحو الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى . وقد ترتب على هذه السياسة عديد من الآثار الاجتماعية الخطيرة. فتبنى النظام السياسى لهذه الحزمة من السياسات يؤدى إلى إحجامه أو عجزه عن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وبالتالى تفشى الفقر وارتفاع معدلات التهميش الاجتماعى . والمشكلة أن هذه الآثار - غالباً - ما تلحق أو تصيب أضعف حلقات المجتمع السكانية وكذلك الجغرافية . ويتضح هذا الربط جيدا عندما نحلل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لقوام حركات الإسلام السياسي في مصر والتى ذكرنا ملامحها في محور التركيب الديمغرافى .

فالنسبة الغالبة من قوام هذه الحركات من صغار السن والذين لم يعانوا من قمع النظام الناصرى ولم يتعرضوا لآثار هزيمة ١٩٦٧ ، مما يؤدى للإقرار بمسئولية التحولات الاقتصادية عن انتشار الحركات الإسلامية الراديكالية . وما يؤكد هذا الطرح أن قوام هؤلاء الشباب طلبة وخريجون فى الغالب بلا عمل - يقطنون مناطق تعانى من إهمال وحرمان شديدين كما سيتضح تواً .

مع تبنى سياسات الانفتاح الاقتصادى بدأ إحجام الدولة أو عجزها عن توفير فرص العمل الكافية لعدد كبير من الخريجين ، وحتى من تم تكليفهم بالعمل سواء كانوا مدرسين أو أطباء فإن ما هو مقرر لهم من دخول لا يكفل مستوى لائقاً من الحياة الإنسانية . ومع مرور السنوات تعمقت الفجوة بين مخرجات النظام التعليمى وفرص العمل المتاحة ، مما دفع معدلات البطالة للارتفاع حتى وصلت إلى ١٤,٧ % وفقا لإحصاء عام ١٩٨٧ ، ومما زاد الأمر تعقيداً أن المشروعات الاستثمارية التى نشأت فى ظل سياسات الاندماج فى السوق الرأسمالى العالمى كانت تعتمد على عنصر التكنولوجيا أكثر من عنصر العمل (٢٤) .

النقطة الثانية أن هؤلاء الشباب يتركزون فى أضعف حلقات المجتمع السكانية والجغرافية - بعض محافظات الصعيد وعشوائيات القاهرة - حيث تعانى هذه المناطق إهمالا بل ونسيانا من قبل الدولة، فليس لها موقع فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وليس لها موضع أيضا فى المشروعات الاستثمارية. فهى مناطق تعانى من ارتفاع معدلات الفقر وتدنى الخدمات وانعدام المرافق الأساسية أى تعد نموذجاً مثالياً لانحراف كافة معايير التنمية. وسنركز فى هذا الشأن على تحليل نموذجين هما بعض محافظات الصعيد وبالتحديد أسيوط وبعض عشوائيات القاهرة وبالتحديد المنيرة الغربية باعتبارها من البؤر الأساسية للجماعات الراديكالية ومن النماذج المثالية للتهميش الاجتماعى والفقر .

إن تحليل طبيعة هذه المناطق من كافة النواحي الجغرافية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية يكشف عن صورة خطيرة تتجسد فيها ظاهرة تكاتف كل العوامل المؤدية والمغذية للتطرف .

الصعيد – أسيوط : يعد العامل الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في وضع الإقليم ككل. فجغرافيا الصعيد تأخذ شكل الوادى الضيق المحصور بين جبلين ، الجبل الشرقي والجبل الغربي (٢٥) مما يجعل فرص الحراك الجغرافي محدودة للغاية ، وبالتالي البحث عن فرص عمل أخرى غير العمل في الزراعة يكاد يكون منعدماً وتزداد المسألة تعقيداً في ضوء ضيق المساحة المزروعة بالفعل ، أما أسيوط فإنها تقع في قلب الصعيد وتبعد حوالي ٣٧٥ كم عن القاهرة . تعد من المحافظات الطاردة للسكان لما تعانيه من أوضاع جغرافية واقتصادية ضاغطة وذلك لعدة أسباب ، أبرزها العلاقة غير المتوازنة بين النمو السكاني والذي يصل إلى ٣ % سنوياً والأراضي الزراعية المحدودة بقيود الماء والصحراء . ومن ناحية الصناعة فليس حالها أفضل من حال الزراعة ، إذ تحتل المركز قبل الأخير في محافظات مصر إسهاما في الناتج الصناعي القومي ولا يأتي بعدها في الترتيب سوى مرسى مطروح . فهي نموذج لما يطلق عليه تطرف التنمية أو انحراف التنمية بعيداً عن المعايير والمؤشرات القومية مما يجعلها بيئة مواتية تماما لتنمية التطرف . ومن أهم مؤشرات تطرف التنمية في هذه الحالة :

١- انخفاض نصيب الفرد في محافظة أسيوط من الاستثمارات الإجمالية بنسبة ٤٧% عن المتوسط القومي العام للفرد في مصر .

٢- عدم تناسب حصة المحافظة من الاستثمارات مع حجم سكانها ، فسكانها يمثلون ٤,٧ % من إجمالي سكان مصر ، بينما نصيبها من الاستثمار القومي لا يتجاوز ٣ %.

٣- وعلى المستوى القطاعي ، ينخفض نصيب الفرد من الاستثمارات الزراعية إلى نصف المتوسط القومي العام تقريباً أما في قطاع الصناعة فلم تتجاوز نسبة الناتج الصناعي في محافظة أسيوط ٤% من للناتج الصناعي القومي .

٤- ارتفاع معدلات الأمية في أسيوط عن المعدل القومي ، فأكثر من نصف الذكور أميون وأكثر من ثلاثة أرباع الإناث أميات (٢٦) .

وهكذا تحالفت العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والجغرافية على خلق بيئة مواتية لحركات الإسلام السياسي الراديكالي ، تمكنت من خلالها في التغلغل في نسيج المجتمع الصعيدي وإقامة سلطة موازية لسلطة الدولة من خلال تقديم المساعدات

الاجتماعية للفقراء وضبط الصراعات داخل الإقليم بدرجة أو بأخرى . وتجدر الإشارة إلى أن من أهم أسباب تخلي الدولة عن سلطتها داخل الصعيد للجماعات الإسلامية ، إدراكها أنها لم تكن في يوم من الأيام قادرة على ضبط الصراعات داخل الصعيد ولا النفاذ لنسيج هذا المجتمع الذى ما زالت تسيطر عليه التحالفات القبلية والعصبية (٢٧)، فالموروث الثقافي التقليدى ما زال مسيطراً وهو في نفس الوقت يمثل بيئة حاضنة للتطرف والعنف وليست مستنكرة له . وهكذا تكاتفت العوامل الجغرافية للتطرف والثقافية على جعل الصعيد بيئة حاضنة ومغذية للتطرف .

العشوائيات :

تعود مشكلة العشوائيات إلى بدايات القرن الحالي بسبب الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر بحثا عن العمل . فقد سعى هؤلاء النازحون للحصول على مسكن يتلاءم مع مواردهم المالية الضئيلة ولم يجدوا أمامهم سوى أطراف المدينة حيث الأراضي الزراعية فأقيمت المساكن بتكاليف أقل وبلا أى خدمات (٢٧) . وللأسف لم تتمكن أعداد كبيرة من هؤلاء المهاجرين المتدفقين عبر الزمن من إيجاد فرص عمل، فحوالى ٤٠ % من سكان العشوائيات لا يعملون ، بينما ٥٧ % من هؤلاء يعملون في مهن لا تدر عليهم دخلا مناسباً (٢٨) . وقد تزايدت أعداد المناطق العشوائية زيادة كبيرة حتى وصلت إلى ١٠٣٤ منطقة عشوائية تنتشر في كل محافظات مصر وذلك وفقا للبيانات التى تصدر عن مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالمحافظات المختلفة كما بلغ عدد سكانها حوالى ١١ مليون و ٥٦١ ألف نسمة أى حوالى ٢٠ % من سكان مصر (٢٩) . وتعد الجيزة من أكثر المحافظات نصيبا في النمو العشوائي حيث تضم ٣٢ منطقة عشوائية ، أغلب سكانهم ينتمون لمحافظات الصعيد (٣٠) .

يعيش سكان العشوائيات في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية بالغة السوء ، فالكثافة السكانية مرتفعة ، وكذلك مستوى الأمن . ناهيك عما يعانون من ظروف صحية متدنية. فهم في النهاية بروليتاريا تعيش على هامش عملية الإنتاج تشعر بالسخط والحرمان الاجتماعي وتسودها الرغبة في التمرد على هذه الظروف غير الآدمية التى تعيش في ظلها ، بينما تغرق القاهرة في أضوائها المبهرة على مرمى أبعادها (٣١) ولذلك فإن معرفة ديناميات التفاعل داخل هذه المناطق المهمشة والدور السياسى لهؤلاء المهمشين هام للغاية لكل من يسعى لاكتشاف لماذا انتشرت الجماعات الإسلامية الراديكالية في هذه المناطق . وفي هذا الشأن يرصد نور فرحات نقطة أو ملاحظة هامة خاصة بالدور السياسى لهؤلاء المهمشين ، إذ يرى أن سكان هذه الأحياء العشوائية من الهامشيين قد

جاءوا وأقاموا فيها وهم مأزومون اجتماعيا وأداروا حياتهم بأسلوب الإدارة الأهلية للأزمات . فقد سادت في هذه الأحياء قوانينها المتميزة تماما عن قوانين الدولة . ويخطئ من يظن أن سكان هذه الأحياء العشوائية يعيشون بلا قانون ، ولكن الصحيح أن القانون الذى يسود فى هذه الأحياء يحكم علاقات سكانها هو قانون مختلف ، وفى أحيان كثيرة مخالف للقانون الذى تسنه الدولة . ويضيف فرحات أن ظاهرة تجاوز القانون الشعبى للقانون الرسمى تسود فى المجتمعات التى تتخلى فيها الدولة ولو جزئيا عن واجبها فى تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية لمواطنيها (٣٢) وغنى عن البيان أن هذه الوضعية لا تختلف كثيرا ، إلى حد كبير لما يسود فى الصعيد من ظروف مكنت الجماعات الإسلامية الراديكالية من إقامة سلطة موازية لسلطة الدولة فى كل من المنطقتين .

إن العلاقة بين المناطق العشوائية وحركات الإسلام السياسى الراديكالى ليست علاقة حديثة العهد ، فقبل أن تتحول عديد من المناطق العشوائية إلى بؤر تركز للجماعات الإسلامية الراديكالية منذ منتصف الثمانينيات ، كانت هذه المناطق أماكن الهرب والاختباء المناسبة للمطاردين من جماعات الإسلام السياسى نظراً لوعورة طرقها وصعوبة وصول قوات الأمن إليها بسهولة . ومن أبرز البراهين على ذلك أن كثيراً من هذه المناطق شهدت مصادمات بين الشرطة والجماعات الراديكالية ، ففى عام ١٩٧٧ كانت بولاق الدكرور وعين شمس ساحة لمطاردة الشرطة للمتهمين فى قضية جماعة التكفير والهجرة. وعلى نفس المنوال مطاردة المتهمين في تنظيم "الناجون من النار" ١٩٨٦ فى بولاق الدكرور والقناطر الخيرية ، وفى إمبابة عام ١٩٩٢ أعقاب ضرب السياحة . وهكذا أصبح من ضمن آليات أجهزة الأمن فى العمل أنه عندما يقع حادث – مثلا – فى الصعيد يتم تمشيط الأماكن العشوائية فى القاهرة والجيزة (٣٣) .

منذ منتصف الثمانينيات بدأت الجماعات الراديكالية تسعى لخلق بؤر تنظيمية لها داخل المناطق العشوائية باعتبارها من أضعف حلقات العاصمة ، ولعل أبرز تجربتين هما عين شمس وإمبابة . تكمن أهمية تجربة عين شمس فى أنها التجربة الأولى التى تمكنت الجماعة الإسلامية من خلالها أن تمد جسراً للقاهرة الكبرى بعد عقد كامل من تركزها فى الصعيد .

أما فى إمبابة فقد تنامى نفوذ الجماعة الى الحد الذى وصفته وكالة رويتر الإخبارية "جمهورية إمبابة المستقلة" (٣٤) . ويعود الفضل فى نجاح اختراق الجماعة الإسلامية للمناطق العشوائية المحيطة بالقاهرة الكبرى إلى قيادات الجيل الثانى من الجماعة الذين أفرج عنهم فى نهاية عام ١٩٨٤ . كانت الجماعة قد قررت أن ترحل هؤلاء القيادات إلى

القاهرة خوفا من اعتقالهم بعد النجاح الكبير الذى حققوه فى استعادة نفوذ الجماعة فى محافظات الصعيد وللهروب من المطاردة الأمنية التى باتت تعوق الاستفادة من طاقاتهم (٣٥) . ولم تمر فترة طويلة على وصول قيادات الجماعة إلى القاهرة حتى تمكنت سريعاً من خلق بؤر ومرتكزات لنشاطها بدأت بعين شمس وانتهت بإمبابة . وقد كان وراء هذا الانتشار والتغلغل السريع خصائص اقتصادية واجتماعية غارقة فيها هذه الهوامش ولا تختلف كثيرا عن خصائص الصعيد ، وإن كان القرب من العاصمة وكل ما فيها من مظاهر للثراء والإبهار وما يتيحه ذلك من مقارنات بين ما يراه هؤلاء المهمشون وما يعانونه من أوضاع حرمان وفقر يؤجج كل مشاعر السخط والإحباط .

إمبابة : حى تم بناؤه فى غفلة من الزمن بسبب أزمة الإسكان دون أن تمتد إليه أى خدمات أساسية. تنتشر داخل هذا الحى الحوارى والأزقة الضيقة ، تتلاصق المنازل، تنعدم المدارس والوحدات الصحية ومراكز الشباب ووسائل المواصلات العامة . يقترب تعداد سكان الحى من حوالى ٦٠٠ ألف نسمة. يعانى من ارتفاع معدلات الأمية عن المعدلات القومية ، ففى دراسة على عينة من الحى بلغت نسبة الرجال الأميين ٤٢ % والإناث ٥٧ % والأمر الأكثر خطورة أن نسبة الأبناء الأميين فوق سن العشر سنوات كانت ٤٩ % . وإن نسبة من لديهم أولاد ولم يلحقوا بالتعليم أو يتموا أدنى المراحل التعليمية بلغت ٧١ % من حجم العينة. وكانت المبررات المقدمة لتفسير ذلك الوضع ارتفاع تكلفة التعليم والاحتياج لعمل الأولاد للمساعدة فى دخل الأسرة وبُعد المدارس عن المكان . فضلا عن ذلك لا توجد داخل حى المنيرة أى مستشفيات أو وحدات رعاية صحية لذلك ترتفع نسبة وفيات الأطفال ، فقد تعرض ٧٥% من حجم العينة لوفاة طفل أو طفلين من أبنائهم . وأخيراً فالحى يفتقر لأى بنية أساسية سواء كانت صرفاً صحياً أو مياهاً نقية (٣٦) .

يشكل المهاجرون من وجه قبلى تواجداً ملموساً بين سكان حى إمبابة ، ولهم أماكن تكاد تكون مغلقة عليهم مثل عزبة الصعايدة والتى تحظى الجماعة الإسلامية بوجود مؤثر داخلها . وقد اصطحب أبناء الوجه القبلى كل قيمهم وأعرافهم مثل الصراعات القبلية وعوائد الثأر والتطاحن بين العائلات من أجل فرض السيطرة . كما تنتشر التشكيلات الإجرامية وتكثر الصراعات ويتم فرض قوانين لا علاقة لها بالقانون الرسمى وتستند إلى أعراف وتقاليد العلائلات الكبيرة وعناصر الإجرام . ويقع الناس البسطاء الذين لا ينتمون إلى عائلة كبيرة أو تشكيل إجرامى بين المطرقة والسندان ، وما يزيد الأمر خطورة غياب الشرطة شبه المطلق ، فأقرب قسم شرطة لحى المنيرة الغربية يبعد حوالى كيلو متر ، كما أن ضيق ووعورة الطريق تجعل انتقال مسئولى القسم لمواقع الأحداث مسألة صعبة

للغاية . باختصار كان الوضع في إمبابة ملائما لبروز قوة سياسية تملأ هذا الفراغ السياسي والاجتماعي والأمني . وقد تمكنت الجماعة الإسلامية من ذلك ، إذ نجحت في توفير الأمن عبر المجموعات المعروفة بمجموعات التأمين وهي عناصر تمنع أي أنشطة مخالفة لتصورهم الإسلامي عن المجتمع المنشود . كما لم تتوان الجماعة الإسلامية عن التدخل لصالح الفقراء ومعدومي الحيلة والعزوة في مواجهة الإجرام أو أصحاب النفوذ . فضلا عن ذلك فقد استطاعت تخفيف عبء الأزمة الاقتصادية الطاحنة عن هؤلاء المهمشين من خلال تقديم عديد من الخدمات مثل توزيع الملابس والأغطية والعلاج المخفض للمرضى وغيرها من الخدمات (٣٨) أما الفراغ السياسي والفكرى فقد ملأته الجماعة ببراعة خطابها المتحدى للدولة . فالتف حولها الشباب الذى يشعر بأنه لم ير من هذه الدولة خيراً أو عونا في يوم من الأيام (٣٩) .

وهكذا تشير كل المشاهدات إلى أن التناقضات الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع المصرى نتيجة سياسات الدولة الاقتصادية والاجتماعية مثل بيئة صالحة ومواتية ومغذية للتطرف الدينى ، بل أن هذه التناقضات بقدر ما كانت سببا في نشأة حركات الإسلام السياسي الراديكالى ، بقدر ما تم استخدامها من قبل هذه الجماعات للتغلغل فى المجتمع وتعزيز أو بناء نفوذها .

ومن المتوقع أن تزداد هذه التناقضات حدة وتأثيراً بسبب سياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى وما يصاحبها من عديد من الآثار الاجتماعية . فقد شهدت البلاد منذ منتصف الثمانينيات حتى أوائل التسعينيات وفقا لما هو متاح من بيانات تزايد معدلات الفقر والتهميش نتيجة ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور الحقيقية وخفض الإنفاق العام . فوفقا لفرجانى وصلت أسعار التسعينيات إلى حوالى اثنى عشر مثلا لمستواها فى منتصف السبعينيات كما أن معدلات الفقر ارتفعت ، فقد كشف تقييم حالة الفقر في مصر في التسعينيات أن غالبية سكان الحضر من الفقراء ٧٣ % والغالبية الساحقة من سكان الريف ٩٠ % يعدون فقراء وذلك باستخدام حد الفقر الخاص بقمة التنمية الاجتماعية وهو دولار أمريكي واحد للفرد في اليوم (٤٠) . فضلا عن ذلك فقد تناقص الإنفاق العام فى مصر أى خفض الدعم الموجه للخدمات الاجتماعية من ٦٣,٥ % من الناتج المحلى الإجمالى ٨١-١٩٨٢ إلى ٤٣,٧ % من الناتج المحلى الإجمالى ٨٩-١٩٩٠ . كما تناقص نصيب الأجور فى الناتج المحلى الإجمالى من نحو ٤٤,٦ % عام ٧٠-١٩٧١ إلى ٢٧,٣ % عام ٩٢/٩١. وفى المقابل ازداد نصيب عوائد حقوق التملك فى الناتج المحلى الإجمالى من ٥٥,٤% ٧٠-١٩٧١ إلى ٧٢,٧% ٩٢/٩١ أى أن العقدين ٧٠-٩٠ شهدا تحولا متسارعا

فى توزيع الناتج المحلى الإجمالى لصالح ملاك الأصول ووسائل الإنتاج على حساب عوائد عنصر العمل (٤١) .

١- العوامل الثقافية :

يعيش المجتمع المصرى لأزمة ثقافية مزمنة ، يقع فى حبائلها كافة فئات المجتمع بل وتسهم هذه الفئات فى مزيد من تعميقها وتصعيدها سواء كانت نخبة أو جماهير . فضلا عن دور الدولة فى ذلك أيضاً بأجهزتها المعنية بالثقافة والإعلام .

فعلى مستوى النخبة ، اعتادت النخبة المثقفة فى المجتمع المصرى أن تعيش أسيرة إشكاليات صراعية منذ أوائل القرن حتى يومنا هذا دون أن تستطيع حسمها . وأبرز هذه الإشكاليات إشكالية الاصالة والمعاصرة والصراع بين الإسلام والحداثة الغربية ومن يتتبع الخطاب الخاص بالنخبة حول القضايا الخلافية فى المجتمع المصرى سواء التى تمس الدين أو المرأة أو التركيبة الدينية للمجتمع المصرى أو العلاقة بالآخر الخارجى - منذ أوائل القرن نجد أن هذا الخطاب لم يتغير جوهره ولم تتبدل سماته الشكلية أيضا ، فهو خطاب استقطابى ، يميل للاستجابات المتطرفة إما مع أو ضد ، ينظر للأمور نظرة سطحية وغير متعمقة ، يحوى كماً هائلاً من التشهير والتخوين والتكفير للآخر المختلف ، يشعر بالاستهداف من الخارج يحكمه منطق المؤامرة (٤٢) وقد اتفق عديد من الباحثين والمفكرين من مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية أن المجتمع المصرى يمر بأزمة ثقافية تتجلى مظاهرها فى سيادة مناخ ينفى الآخر المختلف ، والإحجام عن إجراء حوار حقيقى بل وغياب المناخ القابل للحوار والنتيجة وجود استقطاب حاد فى المجتمع بين تيار دينى وآخر علمانى بحيث أصبح المرء مطالباً بأن يكون "مع أو ضد" (٤٣) .

أما فيما يتعلق بالدولة ، فقد تسابقت الدولة مع الحركات الإسلامية على تشجيع المناخ الدينى بصورة لم تحدث فى تاريخ مصر الحديث مثلما حدث بدءاً من عهد السادات حتى الآن وذلك لإثبات أنها أكثر إسلاما من الحركات الراديكالية . ففى إحصاء للإذاعة والتلفزيون عام ١٩٧٧ وصل عدد ساعات إرسال البرامج الدينية إلى ٣٣ ساعة يوميا وذلك فى محاولة من الدولة لدفع اتهامات الكفر عن نفسها والظهور فى مظاهر الدولة الإسلامية التى تعنى بالدعوة الإسلامية . وبذلك المسلك حققت الدولة أكثر مما كانت تأمله الجماعات الإسلامية وهو تهيئة التربة والمناخ لهذه الجماعات من خلال صبغ المجتمع بالصبغة الإسلامية (٤٤) .

وقد تضافر هذا العامل بل وكان البديل فى كثير من الأحيان لشعور عديد من شرائح الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا بالاغتراب وفقدان الهوية وعدم الإحساس بالأمان نتيجة

سيادة القيمة المرتبطة بالنمو الرأسمالى التابع وغير المنتج مثل الفردية واللامبالاة والفساد والنهم الاستهلاكى . فضلا عن الانبهار بالثقافة الغربية . مما دفع هذه الطبقات إلى البحث عن ذاتها بالعودة إلى الدين بل والاسراف في مظاهر التدين مثل أداء الفرائض وارتداء الزى الإسلامى . أما الشرائح الأكثر شعوراً بالسخط والإجحاف نظراً لصغر سنها وانهيار أحلامها فى عمل مُرضٍ وسكن ملائم فقد اتجهت للحركات الراديكالية .

وهكذا تحالفت الدولة بمؤسساتها قاطبة وسياساتها المختلفة مع النخبة فى خلق مناخ ثقافى مواتٍ للتطرف والإرهاب وازدهار الحركات الراديكالية . ولذا لم يكن عجباً أن ينتشر التيار الإسلامى سواء معتدلاً أو متطرفاً وسط كافة قطاعات وشرائح المجتمع خاصة وسط الطبقتين الوسطى والدنيا كبديل يقدم الخدمة المادية والأمان المعنوى والروحى .

رابعاً : آليات عمل الحركات الإسلامية الراديكالية :

إن الأساس الحاكم لآليات عمل الحركات الإسلامية بدءاً من جماعة الإخوان المسلمين حتى الجماعات الإسلامية الراديكالية هى التغيير من أسفل . فقد آمن حسن البنا بأن التغيير من أسفل هو السبيل الأكثر فعالية للتغيير ، هذا التغيير الذى يأتى عن طريق العمل الجماهيرى . وهذا ما يفسر اهتمام البنا بابتكار أساليب متعددة للارتباط بالجماهير عبر اللجان الاجتماعية والهيئات التى يشكلها الاخوان . ولم يشذ فكر سيد قطب عن فكر البنا، فالمرتكزات الأساسية التى بنى عليها قطب فكره هى نفسها التى استند إليها حسن البنا . فقد آمن مثله بأولوية العمل الحركى عن أى عمل آخر لإحداث تغيير جذرى فى المجتمع ، فمنهج سيد قطب فى التغيير ليس أن يبدأ التنظيم بالمطالبة بتطبيق الحكم الإسلامى وتحكيم الشريعة ، لكن نقطة البدء هى التربية وتكوين القاعدة المؤثرة فى المجتمع، أى بناء المجتمع الإسلامى من أسفل وبهدوء وعلى مدى طويل للوصول إلى قمة الدولة .. (٤٥) .

ولهذا تسير عمليات بناء النفوذ لدى الحركة الإسلامية بأجنحتها المختلفة سواء جماعة الإخوان المسلمين أو الحركات الإسلامية الراديكالية على ثلاثة مستويات :

١- المجتمع المدنى .
٢- الاقتصاد .
٣- العنف .

إن الحركة الإسلامية تستهدف تجميع مصادر القوة وبناء النفوذ على نطـاق واسـع يشمل المجتمع بأسره بحيث تأتى عملية امتلاكهم للسلطة السياسية مجرد تقرير لأمر واقـع وخطوة منطقية تعكس بناء اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا مستقراً (٤٦) .

وقد رصد عماد صيام عدة أسس تحكم تطبيق فلسفة بناء القوة والتغيير مـن أسـفل وهى :

١- تكرار المفردات والرموز الدينية والتمايز عن الواقع الاجتماعى والسياسـى ممـا يؤدى إلى نجاح النشطاء فى تكثيف وتركيز المفاهيم الدينية فـى مجموعـة مـن الشعارات والرموز المحددة ، ويخلق نوعاً من السـطوة والقـدرة علـى جـذب الجماهير ، ويتحقق هذا الهدف فى مئات المطبوعات والملصقات الدينية وشـرائط الكاسيت التى تحوى خطب ورموز الحركة وقادتها والشـعارات المكتوبـة علـى الجدران وإطلاق الأسماء ذات المضمـون الدينـى والـتراثى علـى المنشـآت والمؤسسات والتمايز بالزى وإطلاق اللحية وطرق التخاطب والتحية .

٢- التركيز على القضايا الصغرى والجزئية وهذا يـؤدى لتـأكيد ارتبـاط النشـطاء بالواقع . كما أن تكرار نجاحهم فى حل العديد من المشاكل والقضايـا الصغـرى يؤدى لتزايد قدرتهم على التأثير فى الموضع الذى ينشطون به ، هذا التأثير الـذى وإن كان محددا إلا أنه يقدم لقطاع عريض من الجمهور نموذجا واضحا وعيانيـا لنجاحهم المستقبلى ، والمحتمل عند تصديهم لقضايا التغيير الكـبرى وهـذا ممـا يجذب القطاعات المهمشة والمحرومة التى يصبح التغيير المخرج الوحيد أمامـها من بؤس الواقع ، وهو ما يسهم فى زيادة التفاف هذه الفئـات الاجتماعيـة حـول الحركة .

٣- التدرج فى مستويات الحركة والنشاط ، هذا التدرج يبدأ فى العادة مـن مسـتوى الوعظ الدينى حتى يصل للمواجهة السياسية مع المجتمع .

٤- تواصل الأجيال وهو قاعدة فى مجتمع ما زالت تسوده القيم التقليدية خاصـة فـى الريف ، حيث نجحت الحركة الإسلامية فى الربط بين خبرة الشـيوخ وتجاربـهم ونفوذهم الأبوى وبين الشباب بحيويته وقدرته على التطوير والإبداع . ويكفـى أن نستعيد أسماء العديد من شباب الحركة الإسلامية فى الجامعة فى فترة الثمانينيـات لنعرف كيف أصبح أمراء الجماعة الإسلامية نواباً فى المجالس التشريعية أو احتلوا مواقع متقدمة فى قمة المنظمات المهنية والسياسية بجانب الشيوخ .

٥- إعطاء الطابع الدينى لكل أنشطة وفاعليات الحركة وذلك لكى تكتسب الحركة مزيدا من الشعبية والشرعية وهو ما يلائم المجمل العام للتدين من جهة وحالة الإحباط السياسى الناتجة عن فشل النماذج العلمانية للتحديث والتنمية من جهة أخرى . هذا الفشل الذى يجعل استدعاء الدين أكثر البدائل جاذبية وتأثيراً ، لقدرته على استقطاب الفئات المهمشة اجتماعياً .

٦- اختراق مؤسسات الدولة ويعبر صالح سرية ، مؤسس جماعة الكلية الفنية العسكرية ، عن أهمية تطبيق هذه القاعدة قائلاً : إن الفرد المسلم ، إذا كان يعمل لصالح إقامة الدولة الإسلامية ، يجوز له أن يدخل مختلف اختصاصات الدولة بأمر من الجماعة الإسلامية ، ويستغل منصبه لمساعدة هذه الجماعة للحصول على السلطة أو للتخفيف عنها فى حالة المحنة . وقد حكم هذا الفهم شديد العملية والذكاء علاقة كافة منظمات الإسلام السياسى بجهاز الدولة خاصة مؤسسات الضبط الرسمية (الجيش والشرطة) وأفرز اختراق تلك المؤسسات بما تتميز به من سمات خاصة - أكثر نشطاء الحركة الإسلامية فاعلية وقدرة على لعب الأدوار ، خاصة التى تتطلب مهارة وقدرات تنظيمية وحركية عالية .

٧- تعدد مراكز وبؤر النشاط وذلك لتحقيق أقصى انتشار بين الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة ، ولخلق مجال للحركة والتأثير يشمل كافة التجمعات الجماهيرية ، التى يمكن أن تشكل قواعد للعمل السياسى والتنظيمى مثل الاتحادات الطلابية ونوادى هيئات التدريس والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية . إلا أن المسجد يظل فى مقدمة تلك المراكز ، حيث يعتبر أكثر قواعد نشاط الحركة الإسلامية انتشاراً على امتداد القرى والمدن المصرية. ففى عام ١٩٨٠ بلغ عدد المساجد ٢٨٠٠٠ مسجد ، كان يخضع منها لوزارة الأوقاف حوالى ٧٠٠٠ مسجد ، أى أنه كان هناك أكثر من ٢٠٠٠٠ مسجد مجردة من النفوذ الحكومى وتخضع لفصائل الإسلام السياسى بتياراتها المختلفة .

٨- الانتقال من الدعاية للأوضاع المؤسسية وذلك حتى يمكن تجسيد أفكار الحركة والحفاظ على استمرارية وجودها ووقايتها من خطر الذوبان فى المجتمع . وتحول أنشطة الحركة لمؤسسات لها طابع الاستقرار والاستمرارية يلعب دوراً هاماً فى زيادة قدرة النشطاء على مراكمة الخبرات والنفوذ ، ويمكنهم من تقدير قوتهم الفعلية على التأثير والحشد فى اللحظات التى يحتاجون فيها لمساندة جماهيرية واسعة . بجانب هذا فإن مؤسسات الحركة الإسلامية أو تلك التى تسيطر عليها، تسهم فى خلق مجال لتدريب واختبار قدرات نشطاء الحركة ودفع كفاءتهم

وفاعليتهم وهى فى النهاية قنوات اتصال دائم مع الجمهور وتقوم بدور اجتماعى لقطاعات محددة ومتنوعة منه ، مما يجعلها بمثابة أنوية للسلطة الجديدة التى تستمر عملية تطويرها باستمرار تفاعلها مع المجتمع .

٩- تعدد مصادر التمويل وهو ما يمثل خلاصة خبرة الحركة الإسلامية المستفادة من تجربة جماعة الإخوان المسلمين ، التى عانت من تجربة الحصار القاسى فى الفترة الناصرية ، لهذا حرصت الحركة الإسلامية منذ بداية السبعينيات على تعدد مصادر تمويل أنشطتها . فركزت على إقامة المئات من المشروعات الصغيرة ذات الطابع الخدمى أساسا ، فى كل أحياء وقرى مصر . وهذا ما خلق لها مصدراً هائلا للدعم المادى والدعاية ، بجانب الدور الاجتماعى والدعاتى الذى تقوم به هذه المشروعات والذى يحول فى المستقبل دون تصفيتها فى إطار الإجراءات الأمنية . وحرص نشطاء الحركة كذلك على تنظيم حملات أسبوعية من خلال المساجد لجمع التبرعات لتمويل المئات من المشروعات الخدمية الخاصة لهم والملحقة بالمساجد والجمعيات الرمزية التى يسيطرون عليها . كما أنهم نظموا مئات الأسواق التجارية التى تأخذ شكل سرادق ضخم يقام فى أحد الميادين العامة أو مقر إحدى النقابات أو بداخل الحرم الجامعى ، لتسويق سلع ومنتجات وكتب ، هى فى الغالب الأعم من إنتاج مشروعات مملوكة لأنصار الحركة . ويسهم عدم خضوع مبيعات تلك الأسواق للضرائب فى انخفاض أثمانها وارتفاع أرباحها التى يذهب جزء منها لصالح الحركة .. كذلك قام أنصار الحركة الإسلامية من المتواجدين بالدول العربية الغنية بالنفط - بتنظيم عمليات جمع التبرعات فى الخارج لدعم جهود إخوانهم فى الداخل . هذا بجانب قيام بعض الهيئات والمؤسسات فى تلك الدول بتقديم دعم مباشر أو غير مباشر للحركة . وقد حرصت الحركة الإسلامية للمزيد من تأمين استمرار مصادر تمويلها ، على استثمار جزء من أموالها خارج البلاد وقد ابتدعت بعض جماعات التيار الجهادى وسيلة جديدة للتمويل تقوم على السطو المسلح على محلات الذهب كما حدث فى أحياء عين شمس والزيتون وشبرا (٤٧) .

وفى إطار هذه الورقة ستركز الباحثة على آلية التغلغل من خلال المجتمع المدنى بمزيد من التفصيل مع الإشارة العابرة لكل من آلية العنف والتغلغل الاقتصادى .

العنف : كانت نشأة الجهاز الخاص لجماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٤٥ هى نقطة البدء فى الإقرار بأن العنف إحدى وسائل الجماعة لتحقيق أهدافها . وبذلك أصبح هناك

. آليتان للعمل الإسلامي السياسي وهما العمل من خلال اللجان الاجتماعية أي العمل الجماهيري واستخدام القوة المسلحة وقد كانت هناك علاقة بين تفاقم حدة التناقضات الاجتماعية والاقتصادية وبين اللجوء إلى بديل العنف بصورة أكبر وهذا ما يفسر قيام الجهاز الخاص بأعمال عنف واسعة في الأربعينيات من هذا القرن وذلك عندما اشتدت الأزمة الاجتماعية والاقتصادية اشتداداً كبيراً فى المجتمع المصرى (٤٨) .

وتؤكد هالة مصطفى أن استعراض تاريخ نشأة وتطور النظام الخاص في جماعة الإخوان المسلمين ما هو إلا دلالة قاطعة على محورية مبدأ الجهاد الإسلامي لدى أى حركة إسلامية بغض النظر عن توجهاتها العامة سواء كانت معتدلة أو راديكالية (٤٩) .

التغلغل الاقتصادى : برز التأثير المتنامي للحركة الإسلامية اقتصاديا في الثمانينات في صورة شركات توظيف الأموال . هذه الشركات التي أعلنت أنها تستثمر أموال المودعين استثماراً إسلامياً شرعيا ، أي لا تقدم فائدة ولكن تشرك العميل في المكسب والخسارة . وبذلك استطاعت أن تقدم لعديد أو كثير من المصريين فائدة مزدوجة ، فهى تضمن لهم استثمار أموالهم استثماراً إسلامياً . كما أنها تقدم لهم سعر فائدة أعلى من الأسعار السائدة في السوق . وقد أدى ذلك لتزايد عدد المودعين في هذه الشركات حتى وصل طبقا لبعض التقديرات إلى ٤٠٠ ألف مودع ، وعلى صعيد آخر كان كثير من أصحاب هذه الشركات أعضاء سابقين في الإخوان المسلمين مثل الشريف . كما كانت الأنشطة الاقتصادية الأكثر تفضيلا لهذه الشركات صناعة المواد الغذائية وصناعة النشر وذلك لأن الصناعة الأولى كثيفة العمالة وعالية الاستهلاك وبالتالي فهى صناعة قادرة على خلق قواعد مؤيدة للحركات الإسلامية Gran roots سواء من العمال أو المستهلكين ، أما صناعة النشر فهى تلعب وظيفة أخرى ، فهدفها إعادة صياغة العقل المصرى وأسلمته من خلال نشر أمهات الكتب الدينية والتراثية وأفكار الحركة الإسلامية وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الكتب الدينية من أكثر الكتب مبيعاً فى مصر والعالم العربى (٥٠) .

ولا بد من التنويه إلى أن شركات توظيف الأموال ليست الآلية الأولى التي تم استخدامها لتحقيق التغلغل الاقتصادى ، بل سبقها بحوالى عقد من الزمان البنوك الإسلامية .

وقد أدركت الدولة خطورة ذلك الأمر اقتصاديا وسياسيا ، فأصدرت بعد ثمانى سنوات تقريباً من بدء نشاط شركات توظيف الأموال القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨

والذى اشترط خضوع هذه الشركات لرقابة البنك المركزى المصرى . كما تحفظت على أصول شركتين من الشركات الكبرى وهما السعد والريان (٥١) .

التغلغل فى المجتمع :

يعد المسجد هو الخطوة الأولى فى بناء النفوذ داخل المجتمع . يبدأ العمل بمجموعة صغيرة تقوم بإلقاء دروس دينية على عدد واسع نسبيا ، ثم تتوسع المجموعة بعد ذلك ليبدأ العمل خارج المسجد داخل القرية أو الحى وفق سياسة واحدة تعتمد على ثلاثة محاور أساسية ، الأولى التربية والعمل الدعائى من خلال المسجد فى مرحلة التأسيس أو عبر الدعاية الواسعة بالبيانات والمجلات والمنشورات التى توزع على المواطنين فى القرية أو الحى ، الثانى تأسيس برنامج للمساعدة الاجتماعية من خلاله تقديم الجماعة مساعدات مالية وعينية للمواطنين الفقراء . والثالث وهو عادة يأتى بعد إنجاز المرحلتين الأولى والثانية ويتمثل فى المنع القهرى لبعض سلوكيات المواطنين بغرض فرض تصورات الجماعة الإسلامية الاعتقادية على القرية أو الحي وهو ما يعرف بتغيير المنكر (٥٢) .

وقد أدركت الحركات الإسلامية مدى أهمية المحور الثانى وهو الخاص بتقديم المساعدات الاجتماعية للفقراء – فى بناء النفوذ وتأسيس الشرعية ، إذ يتم من خلاله حشد أكبر تأييد ممكن لهذه الجماعات من القطاعات الجماهيرية . فضلا على أنه يؤكد أن المشروع الإسلامى المطروح يهتم بقيم العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى . ولذلك السبب نشأت فكرة لجان العمل الاجتماعى فى المساجد التى تسيطر عليها هذه الحركات . وقد لعبت هذه اللجان دوراً حيويا فى دفع نشاط الجماعة وتطورها وساهمت فى خلق رأى عام شبه مؤيد لممارستها نظراً لما كانت تقدم من خدمات متنوعة للسكان المحيطين بمساجد الجماعة . فكانت هذه اللجان تقيم فصولاً لمحو الأمية والتقوية وتحفيظ القرآن الكريم . كما كانت تقدم بعض الخدمات مثل توزيع السلع الغذائية والملابس على المواطنين الفقراء فى المناسبات المختلفة وتدفع المصروفات المدرسية للتلاميذ الفقراء أيضا . فضلا عن ذلك اهتمت هذه الجماعات بدراسة المشكلات التى يعانى منها المواطنون مثل الصحة وغيرها وقدمت حلولا لهذه المشكلات ؟ فعلى سبيل المثال فى مجال الصحة قامت بإنشاء المستوصفات الإسلامية بالمساجد التابعة لها ، يقوم بالعمل فيها أطباء من أعضاء الجماعة . وقد تدرجت هذه الجماعات حتى وصلت إلى حد إقامة مشروعات اقتصادية صغيرة مدرة للدخل مثل مناحل العسل ومزارع الدواجن ومشروعات إنتاج الألبان والجبن مما ساهم فى إيجاد فرص عمل لعدد كبير من

العاطلين ، ومن ناحية أخرى اهتمت هذه اللجان بالقيام بأعمـــال الصلــح بيــن الأهــالى والتدخل لحل المشكلات الأسرية (٥٣) .

تتضح أهمية آلية المسجد فى التغلغل في المجتمع لدى حركات الإســـلام السياســى بكافة تنويعاتها إذا عرفنا أنها تسيطر على حوالى ٣٠ الف مسجد غــير تــابع للحكومــة (٥٤) . وأبلغ دليل على قوة التغلغل من خلال هذه الآلية وجود ١٥٠ مسجداً تسيطر عليها الجماعة الإسلامية فى مركز ديروط فقط (٥٥) .

لم يكن المسجد هو الآلية الوحيدة للتغلغل في المجتمع ، بل كــان البدايــة ومــا زال الأساس . كانت الخطوة الثانية مؤسسات المجتمع المدنى المصرى .

الجمعيات الأهلية :

تشير مراجعة التطور الزمنى للجمعيات الأهلية الإسلامية إلى تزايد نســبتها ، ففــى الستينيات بلغت حوالى ١٧,٣٣ % من إجمالي عدد الجمعيات على مستوى الجمهوريــة ، وقد تزايدت هذه النسبة أثناء حكم السادات لتصل إلى ٣١,٠٢ % واستمرت هذه الزيــادة فى حقبة الثمانينيات لتصل إلى ٣٣,٣٩ %. وقد كانت سياسة السادات الرامية لاســتخدام الجماعات الإسلامية في مواجهة اليسار والناصريين فى السبعينيات أحد الاسباب الرئيسية المؤدية إلى ارتفاع عدد الجمعيات الإسلامية (٥٦) أما فى الثمانينيــات فقــد كــان وراء الارتفاع بل والأهم زيادة الفاعلية وتوسع النشاط تراجع دور الدولــة الاجتمــاعى نتيجــة التزامها بحزم سياسات التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى التى تفــرض الحد مــن الإنفاق الاجتماعى ، ففى مقابل تراجــع دور الدولــة ، اتســع دور الجمعيــات الأهليــة الإسلامية ، فهى تقدم خدمات أفضل مما تقدم الدولة وأقل تكلفة مما يقدم القطاع الخــاص. وقد اتسع مجال نشاط هذه الجمعيات ليشمل مجالات شتى فى التعليم والصحة والرفاهيــة الاجتماعية . فقد نجحت الجمعيات الإسلامية في ملء الفراغ الذى تركته الدولة إلى حــد كبير . وفى البداية كان هذا الدور مقبولاً بل يكاد يكون مفيداً من وجهة نظر الدولة مـادام يقلل من أعبائها ويخفف من حدة التوتر الاجتماعى إلا أنه مع زلزال ١٩٩٢ تغير الموقف تغيراً جذريا . فقد نجحت المنظمات الأهلية الإسلامية فى محاولات الإغاثة وكانت أكــثر فاعلية من الحكومة ، فخلال ساعتين من حدوث الزلزال ، كانت قوافل الأطباء والطعــام والأغطية والأدوية منتشرة فى المناطق المنكوبة ، فى الوقت الذى كانت الدولة ما زالــت عاجزة عن التصرف . وقد نقلت شبكة CNN المشهد مما دفع الدولــة لإصــدار أوامــر عسكرية تحظر تقديم أى خدمات مباشرة لضحايا الزلزال إلا من خــلال وزارة الشــئون الاجتماعية أو الهلال الأحمر (٥٧) .

إن أهم ما يميز الجمعيات الأهلية الإسلامية قدرتها بالمقارنـــة بالجمعيـات الأهليــة الأخرى – على تحقيق قدر من الاستقلال عن الدولــة ولا سـيما فيمـا يتعلـق بـالدعم الحكومي ، فهي تمتلك قدرات عالية على تعبئة المتطوعين والتمويل المطلوب حيث تعتمـد مصادر تمويلها بالأساس على أموال الصدقات والزكاة والتبرعات (٥٨) وتشـير دراسـة أخرى إلى أن حصيلة أموال الزكاة التي تشكل بعض موارد الجمعيات الإسلامية وصلـت إلى حوالى ٥ ملايين دولار في عام ١٩٨٨. وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ موجه فقـط من خلال ثلاثة آلاف مسجد (٥٩) .

وخلاصة القول إن الجمعيات الأهلية الإسلامية نجحت في التعـــامل مـع تحدييـن أساسيين تواجههما الجمعيات الأهلية في مصر بصفة عامة وهما التطوع والتمويـل ممـا مكنها من تحقيق درجة من الاستقلال النسبي عن الدولة رغم القيود القانونية (قـانون ٣٢ لعام ١٩٦٤) القائم .

ومن ناحية أخرى فإن اتساع نطاق الدور الذى تقوم به الجمعيات الإسلامية من حيث تنوع أنشطتها والتي تتجاوز مجالات الدعوة الدينية إلى مجـــالات الرعايــة الاجتماعيـة الواسعة تشير إلى حقيقة مفادها أن الدور السياسي للجمعيات يذهب إلى إطار أكثر اتسـاعا من مجرد الإعلان عن دور سياسي أو ممارسة بشكل مباشر وذلك من خلال تربية النشء وإعداد الكوادر (٦٠) .

والملاحظة الأخيرة في هذا الشأن أن خطاب الجمعيات الأهلية الإســـلامية خطـاب يتسم بالتعقيد والتداخل وتعدد التوجهات مما يجعل من الصعب الفصل بينها وبين حركـات الإسلام السياسي المختلفة والتي تنجح في الغالب من الاستفادة من هذه الجمعيات أو العمـل من خلالها في بعض الأوقات وبعض المناطق ، خاصة وأن الحركـــة الإسـلامية بكافـة تشكيلاتها المعتدلة والراديكالية تنطلق من أرضية فكرية واحدة . وهـــي ضـرورة بنـاء المجتمع الإسلامي من أسفل .

النقابات المهنية : لم يكتف الإسلاميون سواء كانوا ينتمون للإخــوان المسـلمين أو كانوا ينتمون لإحدى الجماعات الراديكالية ببناء النفوذ في المنـــاطق الفقـيرة والمهمشـة ووسط الطبقات الدنيا والفقراء ، بل وجدوا أيضاً أنه من الضروري أن يتواجــدوا وسـط الطبقة الوسطى والتي تمثل عماد أو عامود المجتمع ، وأن يستغلوا ما تتعرض لــه هـذه الطبقة من عملية حراك هابط . وبالفعل كانت بعض النقابات المهنيــة مـهيأة لأن يحتـل التيار الإسلامي مواقعه فيها ، فقد كانت تسود بعضها عديد من مظاهر الفساد فضلا عــن

عجزها عن خدمة مصالح أعضائها . والتخفيف من ضغوط الحياة . كما كانت النقابات المهنية ساحة هامة لعمل التيار الإسلامى المحجوب عن الشرعية باعتبارها قنوات شرعية تسمح بمخاطبة قاعدة عريضة فى المجتمع . وقد استند هذا التيار للقدرات التنظيمية العالية التى يتميز بها وأيضا إلى الدين لاكتساب أرضية أكبر من المؤيدين . وقد كانت أحد بل وأهم أسباب نجاح هذا التيار قدرته على التوجه مباشرة لمخاطبة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للأعضاء خاصة الشباب منهم من خلال إقامة شبكة من الخدمات تبدأ من القروض ومشروعات توليد الدخل وإيجاد فرص العمل وتمتد لإقامة المساكن والرعاية الصحية . وبالفعل احتل التيار الإسلامى أغلبية مقاعد مجالس أربع نقابات مهنية ؛ نقابة الأطباء ٢٠ مقعداً من إجمالى ٢٥ مقعداً ونقابة المهندسين ٤٥ مقعداً من إجمالى ٦١ مقعداً ونقابة الصيادلة ١٧ مقعداً من ٢٥ مقعداً ونقابة المحامين ١٨ مقعداً من ٢٥ مقعداً وذلك وفقا لبيانات التسعينيات (٦١) .

خامساً : الحركات الإسلامية الراديكالية بين التغير والاستمرارية :

رغم التشابه الكبير فى سمات الحركات الإسلامية الراديكالية وكذلك آلياتها بين الفترتين ٧٤- ٨١ و ٨٢-١٩٨٨، إلا أن هناك بعض ملامح التغير الفارقة . فقد تشابهت الفترتان تشابها كبيراً فيما يتعلق بالتركيبة الديمغرافية والأوضاع السوسيو اقتصادية لقوام حركات الإسلام السياسى . التغير الوحيد الذى طرأ بروز العشوائيات كمفرخة للتطرف وتربة صالحة وموانية للحركات الإسلامية كى تبنى نفوذها وتقاوم الملاحقات الأمنية فى نفس الوقت .

أما على صعيد الآليات ، فإن المتتبع للحركات الراديكالية منذ منتصف السبعينيات حتى الآن يلحظ ثلاثة تغيرات فارقة ميزت عقد التسعينيات وهى الانتشار الكبير للحركات الإسلامية وتوسع مجال أهدافها وعولمة الحركة أى عبورها للحدود الوطنية والقدرة الأوسع على التغلغل فى المجتمع المدنى ومنظماته .

فقد شهدت التسعينيات انتشار الحركات الإسلامية وتعددها إما نتيجة الانشقاقات أو الاقتناع بأن تحقيق الهدف النهائى وهو إقامة الدولة الإسلامية ليس أمراً يسيراً أو ظهور أجيال جدية أكثر شباباً . وبالفعل فبجانب الجماعات الأساسية وهى الجهاد والجماعة الإسلامية ظهرت جماعات أخرى مثل العائدون من أفغانستان والعائدون من السودان والأفغان العرب والتبليغ والتوقف والتبيين فضلا عن ذلك فقد توسعت أهداف هذه الجماعات فلم تعد قاصرة على الدولة ورموزها فحسب بل امتدت لتشمل المجتمع والسائحين الأجانب فى مصر (٦٢) .

أما عولمة الحركة والذى يقصد بها عبورها للحدود الوطنية فقد بـــدأت مـــع غـــزو السوفييت لأفغانستان أواخر السبعينيات واستمرت طيلة ما يزيد عـــن عشـــر ســـنوات . وتجدر الإشارة إلى أن الهروب للخارج (الهجرة) تراث إسلامى قديم وهو ميكانزم للبقـــاء وحماية النفس (٦٣) إلا أنه فى صورته الحديثة كان بمثابة ملمح أساسى أعطى للجماعـات الراديكالية قوة وفاعلية غير مسبوقة إذ وفر الخروج إلى أفغانستان عديداً مـــن المكاســب الضخمة للحركات الإسلامية ، أولها تأمين قيادات التنظيمات المختلفة خشية اغتيالـــــهم أو تصفيتهم ، ثانيها اكتساب خبرات عسكرية كبيرة من خلال التدريب فى المعسكرات فـــــى أفغانستان والقيام بأعمال عسكرية واسعة النطاق هناك ، فضلا عن التمرس على خـــبرات أكثر تنوعا مثل أعمال المخابرات وجمع المعلومات ، ثالثها تسهيل طلب اللجوء السياســـى لدول أوربا حيث تتوفر إمكانات للرعاية وتعبئة الرأى العام العــــالمى وأخـــيرا التمويـــل الضخم من جهات عديدة (٦٤) .

وقد وضحت هذه النقلة الكيفية فى آليات عمل الجماعات الراديكالية المختلفـــة عنـــد عودة الكثير منهم إلى مصر وتنفيذهم لأعمال عنف دقيقة التخطيط وواسعة النطاق .

أما الملمح الأخير فى التغير فكان القدرة على النفاذ لمنظمات المجتمع المدنى خاصـــة النقابات المهنية ، فلم يعد كافيا بناء النفوذ فى المناطق الشعبية والريفية والعشوائية ، بل لا بد أيضا من بناء النفوذ فى المجتمع المدنى وبالتالى التوازن فى العمــــل علـــى مســتوى الجماهير وكذلك النخبة .

كلمة أخيرة

رغم تبنى هذه الورقة للتفسيرات السوسيو اقتصادية والسياسية وذلك اســـتناداً لنتـــائج الدراسات الميدانية التى تناولت الجماعات الإسلامية الراديكالية ، إذ تشير الغالبية العظمـــى من هذه الدراسات إلى أن قوام حركات الإسلام السياسى الراديكالى ينتمون إلى الشـــريحة الدنيا من الطبقة الوسطى ، وهى شريحة بطبيعتها تتسم بقدر عال من التذبـــذب السياســـى والقلق بسبب وضعها غير المستقر فى السلم الاجتماعى ، إذ إنها ما زالـــت فـــى عمليـــة حراك اجتماعى . كما أن الأصول الاجتماعية لهذه الشرائح تعود إلى مهاجرى الريف إلى المدينة والذين وفدوا حديثاً ويعانون من التناقضات بين القيم الريفية والقيم المدنية الحديثـــة (٦٥) فضلا عن توزيعهم الجغرافى والذى يشير إلى تركزهم فى المناطق الأكـــثر تخلفـــا وحرمانا من التنمية وسيادة للثقافة التقليدية مثل الصعيـــد . وكذلـــك العشـــوائيات والتـــى استقبلت المهاجرين من الريف إلى المدينة والذى صعب عليهم أن يندمجوا فـــى العمليـــة

الإنتاجية والتحقوا بأعمال هامشية غير منتجة ومن ثم تحول معظمهم إلى قوى عاطلة سافرة أو مقنعة .

ومع ذلك فإن هناك تفسيرات أخرى لا يجب تجاهلها خاصة وأن الحركة الإسلامية الراديكالية ظاهرة اجتماعية كأية ظاهرة متعددة الأبعاد ، وبالتالى تحتاج لتعدد التفسيرات . والتفسير الثانى المطروح فى هذا الشأن هو التفسير الذى يستند للمرجعية الدينية المقدسة ، فالعامل الفكرى والأيديولوجى هام ، فالجماعات الإسلامية الراديكالية لديها مشروع سياسى واجتماعى واقتصادى ذو طبيعة إسلامية ، وقد تختلف الجماعات فى طبيعة فهمها لتفاصيل علاقة ذلك المشروع بقواعد الإسلام وأصوله ، كما قد تختلف تفسيراتها لبعض هذه القواعد والأصول إلا أنها مع ذلك تعتقد فى صحة انتساب مشروعها للإسلام (٦٦) .

النقطة الأخيرة تتعلق بدور الدولة ، فالدولة تظل مسئولة إلى حد كبير بحزمة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والأمنية عن الأوضاع التى أفرزت الحركات الإسلامية الراديكالية وأدت لازدهارها ونجاحها فى بناء نفوذها، وذلك إما بتخليها عن أداء دورها فى مناح شتى ، خاصة فى المجالات الاجتماعية أو تخبطها فى تخطيط سياساتها وإداراتها مثلما حدث فى مجالات الإعلام والتعليم والسياسة الأمنية . وهكذا على حد تعبير بورجا فى كتاب " الإسلام السياسى صوت الجنوب " . وهكذا بدأ مناضلو الإسلام السياسى فى نسج خيوط مجتمع مضاد فعلى يحاول أن يستجيب لكل وجه من أوجه قصور النظام أو لكل مجال تتعثر فيه عملية التحديث الفوقية . وعندما يتظاهر هذا الأسلوب فى العمل بأنه يتجاهل الدولة ، وعندما يعطى المجتمع الوسائل التى تسمح له بالاستغناء عن الدولة ، فإن مثل هذا المنهج يساهم فى إعطاء عملية التشكيك فى مصداقية نظام الحكم (إن لم يكن سحب الثقة من الدولة) فاعلية أكبر من مجرد المواجهة مع هذه النظم (٧٦) .

المـــراجـــع

١ - انظر المزيد عن هذه الإسهامات الفكرية :

- حليم بركات ، المجتمع العربى المعاصر ، بحث استطلاعى اجتمـــاعى - بـــيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦.
- ألبرت حورانى ، الفكر العربى فى عصر النهضة ١٧٨٩ - ١٩٣٩، بـــيروت ، دار النهار للنشر ١٩٦١ .
- عفاف لطفى السيد (ترجمة عبد الحميد سليم) ، تجربـــة مصـــر الليبراليـــة ١٩٢٢ - ١٩٣٦ القاهرة ، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٠.
- محمد جابر الأنصارى، الفكر العربى وصراع الأضرار المؤسسة العربية للدراســات والنشر، ١٩٩٦.

- Sharafi, H. Arab intellectuasls and the west, the farmative years 1875- 1914, Boltimar, john hcriis press, 1970.

٢ - هالة مصطفى ، الإسلام السياسى فى مصر ، من حركة الإصلاح إلى جماعات العنــف ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، ١٩٩٢، ص ١٣٨.

3- Nemat guenena saad eddin Ibrahim changing face of Egypt Islamic Actiuion, paper presented to the sinstitute peace USIP, sept 1997, P, 16.

4- Ibid, PP. 28-29.

٥- عبد السلام نوير ص ٣٠٩.

٦- مرجع سابق ، ص ٣١١.

٧- مرجع سابق ، ص ٣١٤.

8- Guenena & Ibrahim, op it, p. 51.

٩- هشام مبارك ، الإرهابيون قادمون ، دراسة مقارنة بيـــن موقــف الإخــوان المســلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف ١٩٢٨-١٩٩٤، القاهرة ، كتاب المحروســة ، ١٩٩٥، ص ٤٢٣٠- ص ٤٢٥.

١٠- مصطفى الفقى ، الإسلام فى عالم متغير ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامـــة للكتــاب ، ١٩٩٣، ص ١١.

١١- نبيل عبد الفتاح ، المصحف والسيف ، صراع الدين والدولة فى مصر، رؤيـــة أوليــة للقضايا الأساسية ، القاهرة، مكتبة مدبولى، بدون تارخ ص ٦٤ - ص ٦٥.

١٢- رفيق حبيب ، الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى فى مصر ، القاهرة ، ســـينا للنشـــر، ١٩٨٩، ص ١٦٢-١٦٣.

١٣- مصطفى الفقى ، مرجع سابق ، ص ١٢.

١٤- هشام مبارك ، مرجع سابق ص ١١٢.

١٥- عبد السلام نوير ، مرجع سابق ، ص ٣٠٧.

١٦- مرجع سابق ، ص ٣٠٨.

١٧- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢١٠.

١٨- انظر المزيد ، حسن بكر ، العنف السياسى فى مصر ، أسيوط بؤرة التوتر - الأسـباب والدوافع ١٩٧٧ - ١٩٣٣، القاهرة، المحروسة للبحوث والتدريـــب والنشـــر، ١٩٩٦، ص٩٠ - ص ١١٠.

١٩- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢١٧.

٢٠- راجع هويدا عدلى ، المقومات الثقافية للمجتمع المدنى فى مصر ، دراسة فى التســامح السياسى لدى النخبة السياسية من ٨٢ - ١٩٩٣، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨، ص ١٤٤ - ص ١٥١.

21- Saad Eddin Ibrahim, howaida adly, dina sheata, civil society and gonernance, the case of Egypt, unpueised paper, p. 15.

٢٢- وحيد عبد المجيد ، الأزمة المصرية ، مخـــاطر الاســتقطاب الإســلامى العلمــانى ، القاهرة ، دار القارئ العربى ، ١٩٩٣، ص ٤٧-٤٨ .

٢٣- هويدا عدلى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ - ٢١٥ .

24- Handousa, H crisis and challenge, praspcts for the 1990s in handousa, potter, emplayment and structural adistment in Egypt in the 1991 the American UNIV in Cairo press, 1991, P.S

٢٥- راجع جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكـــان القــاهرة ، كتــاب الهلال ، ١٩٩٣، ص ٢٦.

٢٦- راجع محمد إبراهيم منصور ، تنمية التطرف وتطرف التنمية ، أسيوط نقلا عن حســن بكر ، مرجع سابق ، ص ٣٢ - ٣٧.

٢٧- ممدوح الولى ، سكان العشش والعشوائيات ، الخريطة السكانية للمحافظات ، القاهرة، نقابة المهندسين ، ١٩٩٣، ص ٢٦٢.

٢٨- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩.

٢٩- ممدوح الولى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧.

٣٠- علا مصطفى وعزة كريم ، الطفل فى المناطق العشوائية ، القاهرة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٨، ص ٩.

٣١- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٤٠.

راجع أيضا الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكان العشوائيات : صلاح الدين محمود عبد الفتاح ، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية، رسالة مقدمة للحصول على الماجستير ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٨ ص ٣٩.

٣٢- نور فرحات .

٣٣- ممدوح الولى ، ص ٢٥٥.

34- Guenena, op. Cit, p.p- 68-84.

- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢٣٧-٢٣٨.

٣٥- مرجع سابق .

٣٦- مرجع سابق .

٣٧- مرجع سابق .

٣٨- ممدوح الولى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٦ .

٣٩- مبارك ، مرجع سابق .

٤٠- نادر فرجانى ، آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على التنمية فى مصر، أحمد زايد وسلمية الخشاب ، سياسات التكيف الهيكلى فى مصر ، الأبعاد الاجتماعية ، أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم الاجتماع ١٥-١٦ مايو ١٩٩٥، كلية الآداب جامعة القاهرة ، ص ٣٨.

٤١- أحمد حسن ، التكيف الهيكلى والتنمية البشرية فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٧.

٤٢- يتضح هذا الأمر عند تحليل خطاب النخبة المثقفة تجاه عدد من القضايا ومن أبرزها (كتب قاسم أمين عن تحرير المرأة فى أوائل القرن ، قضية كتاب فى الشعر الجاهلى ومستقبل الثقافة المصرية للدكتور طه حسين ، قضية كتاب فى الإسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق حتى وصلنا إلى قضايا مؤتمر بكين ونصر حامد أبو زيد ومؤتمر السكان ..) راجع تحليل بعض هذه القضايا هويدا عدلى ، مرجع سابق .

٤٣- راجع نماذج لبعض هذه الكتابات .

- حسن حنفى ، الجذور التاريخية لأزمة الحرية والديمقراطية فى وجداننا المعاصر ، فى مركز دراسات الوحدة العربية ، الديمقراطية ، وحقوق الإنسان فى الوطن العربى، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١١٧.
- حوار عمرو عبد السميع مع لطفى الخولى فى اليمين واليسار ، حوارات حول المستقبل ، القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، ص ٦١ ، ١٩٩٣.
- طارق البشرى ، الأوضاع الثقافية للحوار القومى ، فى: كمال المنوفى ، الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير ، المجلد الثانى ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤، ص ١٦٣٣، ص ١٦٣٤؟
- حسن وجيه ، مقدمة فى علم التفاوض الاجتماعى والسياسى ، الكويت المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٩٤، ص ١٦٥، ص ١٧٣.

٤٤- عبد العظيم رمضان ، جماعات التكفير فى مصر ، الأصول التاريخية والفكرية القاهرة ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، ص ٩٥، ص ٣٢٢.

٤٥- هالة مصطفى ، مرجع سابق .

٤٦- عماد صيام – نشطاء الحركة الإسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية، المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٩٢، ص ٦.

٤٧- مرجع سابق ، ص ١٠ – ص ١٣٠.

٤٨- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٣٧.

٤٩- هالة مصطفى ، ص ١٢١.

50- Guenena & Ibrahim, cpcit, 42 - 43.

51- Sidib.

٥٢- مبارك ، مرجع سابق ، ص ٢٢٥.

٥٣- مرجع سابق ، ص ٢٢٧.

54- Guenena, op. Ut, P 64.

٥٥- مبارك مرجع سابق ، ص ٢٢٦.

٥٦- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية . تقرير الحالة الدينية فى مصر ١٩٩٥، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦، ص ٢٣٦، ٢٣٧.

75- Guenena, cps. Ct, p. 62.

راجع أيضا : Ibrahim Adly, cp p 34.

٥٨- تقرير الحالة الدينية ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦- ٢٣٧.

٥٩- أماني قنديل .

٦٠- تقرير الحالة الدينية ، مرجع سابق، ص ٢٣٦، ص ٢٣٧.

راجع في هذا الشأن حالة الجمعية الشرعية ومدى تنوع أنشطتها واتساع مجالـــها ولـم تستفض الباحثة في هذه النقطة نظراً لوجود دراسة أخرى في إطار هذا المشروع معنيـة بالموضوع .

٦١- أماني قنديل ، عملية التحول الديمقراطي في مصر ١١-١٩٩٣ ، القاهرة ، مركز ابـن خلدون للدراسات الإنمائية ، ١٩٩٥، ص ١٥٠-١٥١.

62- Guenena op. Cit pp 47-48.

63- Sbid, p 48.

٦٤- مبارك مرجع سابق ، ص ٢٦٧ - ص ٢٧٩ .

٦٥- تقرير الحالة الدينية ، ص ١٨٧ - ١٨٨.

٦٦- مرجع سابق ، ص ١٨٧ - ١٨٨.

٦٧- فرانسوا بورجا ، ترجمة لورين زكري ، الإسلام السياسي، صوت الجنوب، القـــاهرة، دار العالم الثالث ، ١٩٩٢، ص ١١٥.

الفصل الثـالث

الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية فى مصر

إعـداد
د. عمـاد صيام

- المجتمع المدنى والمنظمات الأهلية
- الحالة الإسلامية والعمل الأهلى
- الإخوان والمنظمات الأهلية علاقة تاريخية ـ دراسة حالة
- مستقبل العمل الأهلى للحركة الإسلامية فى مصر
- ملف توثيقى لأبرز الجمعيات الدينية الإسلامية فـى مصـر ومـدى علاقتـها بتيـار الإسـلام السياسى .

المجتمع المدنى والمنظمات الأهلية

تصف بعض التعريفات المجتمع المدنى بأنه " الساحة التى تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التى لا تتعلق مباشرة بالربح ، ولا بالصراع المباشر على السلطة السياسية أو السيطرة على السلطة التنفيذية ، وهو ما يعنى أن المجتمع المدنى ينشط ويتطور طبقاً لمنطق وديناميكية تختلف جذرياً عن تلك التى تتحكم فى السوق أو تلك التى تتعلق بالممارسة المباشرة للسلطة السياسية[1] وهذا التحديد لساحة المجتمع المدنى التى تجد تجلياتها فى قيم ثقافية ، وأبنية مؤسسية وفاعليات اجتماعية ذات طابع مميز ، لا يجعلها بعيدة أو منفصلة عن ساحات الصراع الاجتماعى التى تحتشد فيها مختلف الفئات الاجتماعية سواء تلك السائدة أو الساعية لاعادة اقتسام الثروة والسلطة ، هو ما دفع جرامشى لتطوير مفهوم المجتمع المدنى بأعتباره "الساحة التى تفرز فيها الطبقات الحاكمة وسائل هيمنتها الأيديولوجية" بمعنى كونها السبيل الذى تلجأ له الفئات الاجتماعية المسيطرة لتأكيد هذه السيطرة دون اللجوء لأساليب القمع المباشرة[2] ، وهو ما يعنى أن مؤسسات المجتمع المدنى من الناحية الإجرائية هى بمثابة البنية التحتية التى تمارس من خلالها أشكال أخرى من الصراع الاجتماعى أقل عنفا وقمعا بين الفئات الاجتماعية المتصارعة التى تحاول توظيف هذه المؤسسات لبناء نفوذها الفكرى ، عبر اللجوء لممارسات وأولويات بديلة لتلك التى تتبناها الدولة ، كجزء من معركة الصراع ذات الطابع التراكمى ، وهى العلاقة التى يبدو أن تيار الإسلام السياسى قد أدركها منذ وقت مبكر وبدأ فى توظيفها[3] .

فى هذا الإطار تأتى محاولة رصدنا لدور الجمعيات الأهلية وعلاقتها بحركة الإسلام السياسى خاصة وأن منشأ الجمعيات الأهلية فى مصر منذ القرن التاسع عشر ، كانت

---

(١) د. رشاد لنطونيوس: استراتيجية للعمل فى الجمعيات الأهلية ومفهوم المجتمع المدنى ، بحث مقدم إلى الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصرى فى ضوء متغيرات النظام العالمى، كلية الآداب جامعة القاهرة/ قسم اجتماع ١٠/١١ مايو ٩٤، ص ٤-٥ .

(٢) المرجع السابق ص٨ .

(٣) Sami Subieda: Islam, the state and Democracy, Washington, Middle East Report No. 179 Nov. Dec. 1992.

تغلب عليه السمة الدينية[1] ، وهو ما يمكن ملاحظته بالنظر إلى تلك الجمعيات "من حيث أسباب قيامها ، ومجالات اهتمامها ، ومن حيث السلوكيات التى ألزمت بها أعضاءها ، وألوان نشاطها بصفة عامة ، والتى يمكن القول إنها فى مجملها كانت تسعى لأن تعد التعبير العملى عن التمسك بالهوية الإسلامية فى العقيدة ، وطريقة التفكير ونمط الحياة اليومية بصفة عامة ، وذلك فى مواجهة الدعاية لتقليد الغرب ، واقتفاء أثره ، وكان بعضها يتمتع بدرجة أو بأخرى من التنظيم والنشاط الحركى فى المجتمع [2] [3]، وعلى الرغم من اهتمام هذه الجمعيات بالعديد من الأنشطة ذات الطابع العلمانى ، إلا أنه كان هناك سعى دائم للامتداد بجذور هذه الأنشطة للفكر الدينى وتأسيسها على دوافع عمل الخير ، خاصة وأن العمل فى هذه الجمعيات كان يقوم بالأساس على فكرة التطوع والتبرع ، وهو ما يعتبره سيد قطب أبرز مفكرى التيار الإسلامى ، أحد أهم الواجبات التى يجب أن تتبناها وتؤكد عليها أى حركة سياسية إسلامية تسعى لبناء المجتمع المسلم ، حيث يرى أن "الترف لابد أن يؤدى إلى المنكر بحكم وجوده فى الجماعة ، فالطاقة الفائضة لابد لها من متصرف ، فهناك مال فائض وهو طاقة ، وهناك حيوية جسدية فائضة وهى طاقة ، وهناك فضل زمن فائض بلا عمل ولا تفكير وهو طاقة ، والفتيه المترفون، والفتيات المترفات وهم يجدون الشباب والفراغ والجدة ، لابد أن يفسقوا ولابد أن يبحثوا عن مصارف أخرى لطاقة الجسد ، وطاقة المال وطاقة الوقت ، وغالبا ما تكون مصادرها تافهة تأخذ طابعها من الزمن والبيئة ، ولكنها تلتقى عند حد التفاهة والميوعة

---

(١) لا ينفى هذا قيام الجمعيات نفسها بالعديد من الأدوار ذات الطابع العلمانى مثل الدفاع عن الهوية الوطنية فى مواجهة الاستعمار، الدفاع عن مفاهيم المواطنة والانتماء القومى ، أو الدور الاجتماعى فى مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية حيث كانت هذه الادوار ترتكز إلى منطلقات دينية فى الغالب الأعم = لمزيد من التفاصيل د. أمانى قنديل / د. سارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية فى مصر – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ص ٣١ .

(٢) إبراهيم البيومى غانم الفكر السياسى لحسن البنا ص ٩٢/٩١ .

(٣) فى هذا السياق يمكن رصد العشرات من المعارك الفكرية والثقافية التى خاضتها هذه الجمعيات من خلال قيادتها ، والتى تعبر عن الخطاب الدينى السائد ، والذى كان يطرح فى مجمله إطاراً عاماً للتغيير السياسى وبناء الدولة الإسلامية فى هذا الإطار نذكر مثلا معركة الشيخ محمد الخضر حسين رئيس جمعية الهداية الإسلامية ضد كتاب الإسلام وأصول الحكم للشيخ على عبد الرازق ، معركة د. محمد الغمراوى أحد مؤسسى جمعية الشبان المسلمين وأبرز قادتها ضد كتاب الشعر الجاهلى لطه حسين ، ومعركة حسن البنا المرشد العام لجمعية الإخوان المسلمين ضد كتاب مستقبل الثقافة فى مصر للدكتور طه حسين .

والقذارة الحسية والمعنوية"[1] وعلى الرغم من تركيز سيد قطب فى هذا الاستشهاد الطويل على الجانب الأخلاقى للحفاظ على أخلاق الأمة باعتباره شيئا واجبا ، إلا أنه يعكس فى ذات اللحظة تنبه مفكرى الإسلام السياسى لأهمية توظيف هذه الطاقات فى إطار مشروعهم السياسى هذا التوظيف الذى يأخذ غلالة دينية لا تحجب الهدف الحقيقى من وراء هذه الدعوة التى يفصلها سيد قطب فى كتابات أخرى تتناول كيفية توظيف هذا الفائض فى المال/ الوقت/ والجهد ، عبر التطوع لتعليم الأميين ومعاونة المحتاجين والقيام بالإرشاد الاجتماعى وإنقاذ الفتيات المشردات، ودراسة أحوال لأحياء الفقيرة ، وهى الدعوة التى شملت الشبان والشابات[2] ووجدت تطبيقها الفعلى من خلال أنشطة جماعة الإخوان المسلمين .

وإذا كان العمل فى الميدان الاجتماعى فى بدايات القرن من خلال الجمعيات الأهلية بشكل عام قد وجد جذوره فى الأخلاقيات أو الواجبات الدينية الداعية لفعل الخير وكسب المغفرة عبر التصدق بالمال والجهد ، أو الالتزام بتقديم الزكاوات ، فقد تطور مع ظهور الجمعيات الدينية الإسلامية ذات الرؤى المتميزة فى فهم الإسلام سلوكا وعقيدة[3] ، باعتباره أحد أساليب التربية والتميز فى مجتمع بعيد عن روح الإسلام ، ثم تطور بعد هذا على يد الإخوان ، المؤسسون الفعليون لحركة الإسلام السياسى باعتباره أحد أشكال العمل السياسى المباشر ، التى يمكن من خلالها ممارسة عمليات الحشد والتعبئة السياسية ، عبر تقديم أنفسهم كبديل ، خاصة وأن الجمعيات الأهلية لما تتميز به من سمات ، تسمح بأفضل الشروط لتحقيق ذلك :

* فهى مؤسسة شرعية (لها صفة قانونية) لها طابع الاستمرار ، وهو ما يسمح بمراكمة النجاحات .

* غير مرتبطة هيكليا بالدولة وإن كانت تعمل فى إطار قوانينها ، وبالتالى تسمح باستقطاب جهود من تحول قدراتهم وظروفهم على الانخراط فى العمل السرى .

---

(١) سيد قطب: العدالة الاجتماعية فى الإسلام ، ط٢ ١٩٦٨، ص١٤٤ .

(٢) يمكن الرجوع إلى سيد قطب : " أريد ١٠٠٠٠ متطوع ومتطوعه لخدمة القاهرة وحدها"، "فى مصر لزمة سيدات" وهى المقالات المنشورة فى مجلة الشئون الاجتماعية لمزيد من التفاصيل شريف يونس: سيد قطب والأصولية الإسلامية ، طيبة للدراسات والنشر ط١ ١٩٩٥ ص ٩٤،٩٥ .

(٣) نموذج الجمعية الشرعية ، أنصار السنة ، العشيرة المحمدية ، الشبان المسلمين .

★ تدار بشكل ذاتي من خلال أعضائها ومجلس إدارتها المنتخب ، وهو ما يسمح بتدريب ميداني على أعمال القيادة والادارة .

★ تسمح بقدر من المشاركة التطوعية في تنظيم الأنشطة وإدارتها .

★ غير حزبية ولا تعمل بالسياسة مباشرة وبالتالي فالعمل بها آمن وبعيد عن الصدام مع الدولة .

★ يمكن من خلالها تقديم خدمات عديدة لقطاعات واسعة ومتعددة من السكان بتكلفة أقل وأحيانا بمستوى أفضل من تلك التي تقدمها المؤسسات الحكومية ، بل والاتصال بهؤلاء السكان بشكل مباشر ، وهو ما يسمح بتكتيلهم وحشدهم .

★ فإذا أضيف لهذا كله كون الجمعية ذات طابع ديني (كما في العديد من الجمعيات النشطة) وأن العمل الاجتماعي ذاته عمل قائم على التصدق وفعل الخير سنجد درجة عالية من التوحد بين الغرض ومجال النشاط ، له قدرة عالية على دغدغة المشاعر بدعوى التقرب إلى الله والالتزام بتعاليمه ، وهي الميزة التي تعطي جاذبية خاصة للجمعيات الدينية الإسلامية نلمحها بوضوح في تزايد أعدادها ، ونسبتها إلى إجمالي الجمعيات الأهلية الأخرى ، وهو ما يبرز في عدد من المحافظات ، توجد بها الكتلة الرئيسية من هذه الجمعيات الأهلية بشكل عام ، ويصب بشكل مباشر في عملية أسلمة المجتمع من أسفل ، كأحد آليات بناء الدولة الإسلامية ، كما يشير الجدول رقم (١) .

جدول نسبة الجمعيات للجمعيات الدينية الإسلامية ببعض المحافظات لإجمالي كل الجمعيات عام ٩١/٩٠ في نفس المحافظة

المحافظة [1]	% للجمعيات الدينية الإسلامية
القاهرة	٢١,٣
الجيزة	٢٣
الإسكندرية	٣١,٣
الدقهلية	٢١
المنيا	٥١
بني سويف	٢٢
سوهاج	٢٩,٥
قنا	٢٦,٦

(١) أماني قنديل / سارة بن نفيسة مرجع سابق ص ١٦/١٥ .

كان هذا البروز لحجم الجمعيات الدينية الإسلامية ، وتصاعد الدور الذى تقوم به الجمعيات الأهلية بشكل عام فى المجال الاجتماعى ، الاقتصادى ، الثقافى ، بجانب تنامى نفوذ تيار الإسلام السياسى منذ بداية السبعينيات هو الدافع وراء محاولة البحث عن : -

١- هل هناك ثمة ارتباط بين الجمعيات الدينية الإسلامية وحركة الإسلام السياسى .

٢- مدى الارتباط بين الجمعيات الدينية الإسلامية وحركة الإسلام السياسى ، وأشكال هذا الارتباط .

٣- الدور الذى تقوم به هذه الجمعيات لدعم حركة الإسلام السياسى على صعيد المجتمع .

٤- تأثير تواجد تيار الإسلام السياسى على حركة المنظمات الأهلية فى مصر .

ولندرة الدراسات التى تحاول الاقتراب من هذه القضايا ، حيث لا زالت معظم الدراسات التى تناولت حركة الإسلام السياسى تركز على الجانب الفكرى الخاص بالخطاب الأيديولوجى والسياسى ، أو الجانب التاريخى ، فى الوقت الذى تكاد تغيب فيه الدراسات التى تسعى لكشف حركة الإسلام السياسى فى الواقع وآليات تحويل الخطاب السياسى لفعل سياسى ، وأساليب بناء النفوذ بين الفئات الاجتماعية المتعددة ، وهى المجالات التى تسعى هذا الدراسة إلى فتح الحوار وإثارة القضايا المتعلقة بها ، لتمهيد الطريق أمام دراسات أخرى أكثر تفصيلاً فى محاولاتها اكتشاف الآليات الفعالة التى لجأت إليها حركة الإسلام السياسى على اختلاف تياراتها لاختراق المجتمع وبناء نفوذها السياسى الذى أصبح من المستحيل اقتلاعه بحملات التصفية أو الحصار .

الحالة الإسلامية والعمل الأهلى

منذ بداية السبعينيات شهد المجتمع المصرى العديد من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، التى ساهمت فى دعم الميل العام للتدين وزيادة انتشار الأفكار الدينية ، فقد تزايد لجوء النظام السياسى لتوظيف الدين في محاولة دعم شرعيته ، خلال صراعه مع القوى الناصرية واليسارية ، وهى العملية التى بدأت باعتبار الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع والبدء في حوارات شارك فيها رئيس الجمهورية بشخصه مع قيادات الإخوان[1] ووصلت إلى حد دعم جماعات الإسلام السياسى فى الجامعة[2] ، وانتهت باحتدام الصراع بين الدولة وجماعات الإسلام السياسى التى أصبحت منافساً له ثقله ، ينفى الشرعية الدينية عن النظام ويحتكرها لنفسه ، وهو ما دفع النظام السياسى إلى حد المزايدة على شعارات الحركة الإسلامية ، التى وصل الصراع مع بعض فصائلها لحد الصدام المسلح[3] ، وتزامن مع نهج النظام السياسى فى هذا المجال طوفان الهجرة لبلدان النفط، التى تبلورت فيها معالم نوع جديد وخاص من الإسلام هدفه الأول والأخير الحفاظ على العلاقات الاجتماعية القائمة فى تلك البلدان ، وهو إسلام يركز على

---

(١) عمر التلمسانى : "ذكريات لا مذكرات" ، "دار التوزيع والنشر الإسلامية" ، ط١ ١٩٨٥ .

(٢) ، (٣) هناك عشرات للكتابات والدراسات التى تناولت بشكل أكثر تفصيلا هذه الموضوعات مثل :

- د. هاله مصطفى : الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك كتاب المحروسة رقم ٩، ط ١، ١٩٩٥ .
- فؤاد زكريا : الصحوة الإسلامية فى ميزان العقل دار الفكر المعاصر القاهرة ١٩٨٧ .
- فؤاد زكريا : الحقيقة والوهم فى الحركة الإسلامية المعاصرة ، دار الفكر القاهرة ١٩٨٦ .
- محمد حسنين هيكل : خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- وائل عثمان : أسرار الحركة الطلابية ٦٨/٧٥، مطابع مذكور ، القاهرة .
- عادل حموده : قنابل ومصاحف قضية تنظيم الجهاد ، سيناء للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- د. حسن بكر : العنف السياسى فى مصر ، أسيوط ثورة التوتر ، الأسباب والدوافع/٧٧-١٩٩٣، كتاب المحروسة رقم ١٥ط١، سبتمبر ١٩٩٦.
- هشام مبارك : الإرهابيون قادمون دراسة مقارنة بين موقف الإخوان وجماعات الجهاد من قضية العنف ١٩٣٨ - ١٩٩٤، كتاب المحروسة رقم١٢ ، القاهرة ١٩٩٥.

أداء الشعائر والتمسك بسنة الرسول ، بغض النظر عن المضمون السلوكي والأخلاقي والاجتماعي الكامن وراءها ، ومما لا شك فيه أن طوفان الهجرة الذى شمل الملايين من الأسر المصرية لتلك المجتمعات ، ساهم بدوره في رواج هذا النمط من الإسلام مع رواج السلع المعمرة والفاخرة التي استوردها العاملون بتلك البلدان ، وكان غياب المشروع القومي ، وتزايد تدهور الأوضاع المعيشية لقطاعات كبيرة من السكان دافعا لهذه القطاعات لرحلة البحث عن بديل يخرجهم من واقع البؤس الاجتماعي الذى يعانون وطأته وكان للشعارات العامة والغامضة التي رفعتها جماعات الإسلام السياسي ، مثل "الإسلام هو الحل " أثرها في مداعبة آمال جزء كبير من هؤلاء السكان ، خاصة بعد فشل التجارب التنموية التي لا تستمد إطارها المرجعي من الدين .

ساهمت هذه العوامل وغيرها على امتداد السبعينيات وحتى التسعينيات في خلق مناخ عام في المجتمع وصل بالشعارات العامة التي تطرحها الحركة الإسلامية مثل "الإسلام هو الحل" "مصر بلد إسلامي" ، "تطبيق الشريعة" .. الخ ، إلى حالة من الجاذبية والانتشار ، وهو ما ساهم في وجود فئات واسعة من المناصرين للحركة والداعين لأفكارها، بصرف النظر عن ارتباطهم التنظيمي بإحدى منظمات الإسلام السياسي من عدمه ، وهو حالة يمكن أن نطلق عليها " اختراق الحركة الإسلامية للمجتمع" وهو ما يتجاوز مفهوم اختراق جماعات الإسلام السياسي عبر بعض نشطائها لمؤسسات الدولة أو المجتمع المدني ، فنحن هنا أمام حالة أصبحت فيها الحركة الإسلامية - مع تصاعد نفوذها وفي ظل عوامل بنائية محددة قادرة على أن تولد تلقائياً وبدون جهد تنظيمي موجات عديدة من الأنصار والنشطاء[1] وهو ما يطلق عليه الإسلاميون توصيف "الحالة الإسلامية" أو "الفكرة الإسلامية" أو "الصحوة الإسلامية" حيث تتشابه فلسفة بناء القوة والنفوذ لدى مختلف جماعات الإسلام السياسي ، عبر استخدامهم لمجموعات متشابهة من الأساليب في بناء نفوذها الفكري والجماهيري والسياسي ، الشيء الذى يؤدي مع توحد مرجعيتها الأيديولوجية ، وعدم قدرة المواطن العادي على التمييز الواضح للخلافات الفكرية أو الفقهية الموجودة بينها ، إلى خلق نوع من التكامل والتساند بين أنشطة وجهود تلك الجماعات رغم اختلافها ، وبصرف النظر عن رغبة قادتها في التعاون أو الصراع ، أو تصنيفها لتيارات متطرفة وأخرى معتدلة ، فالحركة الإسلامية بمجمل تياراتها وفصائلها تسعى لتغيير التكوين الاجتماعي والحضاري للمجتمع ، بل يمتد تكامل الأدوار هذا إلى

---

(1) د. عماد صيام : "نشطاء الحركة الإسلامية أساليب بناء النفوذ السياسي في قرية مصرية" ، "المجلة الاجتماعية القومية" ، عدد ٣ سبتمبر ١٩٩٢، القاهرة .

درجة توظيف الدور الذى تقوم به المؤسسات الدينية الرسمية لصالح حركة الإسلام السياسى ، فتكثيف الدور الإعلامى الذى تقوم به هذه الهيئات لمواجهة جماعات الإسلام السياسى يساعد بشكل مباشر على دعم الأفكار والميول الدينية التى تخلق البيئة الملائمة لعمل وحركة نشطاء هذه الجماعات ، بل قد يصل الأمر للتعاون المباشر[1] ، خاصة وأن المؤسسة الدينية الرسمية فى النهاية لا تعكس ولاءً كاملا للنظام السياسى من جانب بعض قادتها ، مثال ذلك الشيخ عبد الحليم محمود شيخ الأزهر الأسبق الذى رفض إدانة آراء جماعة التكفير والهجرة ، وموقف الشيخ جاد الحق عندما كان مفتيا من عدم إدانته لكتاب الفريضة الغائبة ، الذى شكل منيفستو جماعة الجهاد التى اغتالت رئيس الجمهورية، بجانب عدم تخلى المؤسسة الدينية عن بعض القضايا التى شكلت محور خلاف مع النظام، وتلتقى فيها مع الجماعات الإسلامية مثل قضية تطبيق الشريعة وقوانين الأحوال الشخصية[2] .

وهنا لابد من الإشارة إلى أن نهج التكامل/ التعاون/ التنسيق بين كل العاملين فى الحقل الإسلامى ليس مجرد استنتاج تشير إليه مؤشرات الواقع فقط، بل شكل نهجا ثابتا تداولته أدبيات قيادات التيار الإسلامى منذ حسن البنا الذى دعى الإخوان من خلال قرارات المؤتمر الثالث للإخوان والذى عقد فى أوائل عام ١٩٤٥، إلى تأييد أى جماعة " تحقق بعملها ناحية من نواحى منهاج الإخوان المسلمين"[3] ، إلى مصطفى مشهور المرشد العام الحالى الذى يصنف هذه الجماعات إلى "جماعات تركز على أمور العقيدة ونقائها من الشوائب"، وجماعات تهتم "بالعلم وتحقيق الأحاديث النبوية وتوثيقها" وجماعات "تهتم ببناء المساجد واتباع السنة والتفقه فى الدين" وجماعات "تهتم بالدعوة إلى الله والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والبعد بالمسلمين عن التعرض للسياسة" وجماعات "تركز على الجهاد ومواجهة الأعداء بالقوة" وجماعات "يفاصلون غيرهم لتشككهم فى عقيدتهم،

---

(١) نموذج لذلك توحد مواقف الأزهر وجماعات الإسلام السياسى فى العديد من المواقف مثال ذلك :
- تماثل الموقف من مؤتمر بكين للمرأة وهو ما يظهر بشكل واضح فى بيان مجمع البحوث بالأزهر والذى حرص شيخ الأزهر على توقيعه باسمه الشخصى الأهرام ٩٥/٨/٢٢ .
- تماثل الموقف فى قضية تنظيم الزى المدرسى للفتيات الشعب ٩٤/٨/٢٦ .
- تماثل الموقف من مؤتمر السكان والتنمية كما يظهر فى بيان مجمع البحوث الإسلامية نص البيان فى ٩٤/٨/١١ الشعب .
- المواقف الرافضة لتعديل وثيقة الزواج الشعب ٩٥/٣/٣١ الوفد ٩٥/٦/٦ .

(٢) هالة مصطفى : "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة ... "، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥١/٢٤٦ .

(٣) حسن البنا : "مذكرات الدعوة والداعية" ، دار الشهاب ، القاهرة .

وقد يحكمون على غيرهم بالكفر والفسق" وأخيراً جماعات "تعمل لإقامة دولة الإسلام وإعادة الخلافة وتطبيق شرع الله مع الاهتمام بالعقيدة والعبادة والعلم والدعوة إلى الله والتفقه فى الدين والجهاد فى سبيل الله"[1] ، ثم يطرح بعد ذلك موقف الإخوان الرسمىّ منها ويحدده فى :

١- " الحب والمودة والتناصح ، والتعاون على البر والتقوى ، وتفادى الخلاف والتنازع والعمل على وحدة العمل .

٢- تقريب وجهات النظر والتوفيق بين مختلف الفكر توفيقا ينتصر للحق فى ظل التعاون والحب " .

ويأمل فى النهاية أن "يأتى اليوم الذى تزول فيه الأسماء والألقاب والفوارق الشكلية والحواجز النظرية وتحل محلها وحدة عملية تجمع صفوف الكتيبة المحمدية، حيث لا يكون هناك إلا إخوان مسلمون للدين، عاملون فى سبيل الله مجاهدون"[2] .

نفس الشىء يؤكد عليه أحد قيادات الجماعة الإسلامية فى أسيوط قائلاً "إن التنظيمات الإسلامية كثيرة ، ولا يوجد بينها خلافات جذرية، خلافاتنا بسيطة وعادية ونتمنى لأى تيار أن ينجح"[3] ويكثف منتصر الزيات (محامى التيارات الجهادية) هذه الرؤية قائلا "إن الفكرة الإسلامية والطرح الإسلامى هما أمل الشعب المصرى وأنا أفصل بين مسألتين ، بين الجماعات الإسلامية وبين الفكرة الإسلامية نفسها ، الجماعات الإسلامية كلها تعمل فى نطاق الفكرة الإسلامية وكلها تحاول أن تصل إلى هذه الغاية ، من وصل إليها أولاً أخذ بيد الباقين"[4] .

---

(١) مصطفى مشهور : "وحدة العمل الإسلامى فى القطر الواحد" ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٩١ ص١١ - ١٢، التفصيل الذى أورده مصطفى مشهور هنا يشير تقريبا إلى كل منظمات وتيارات الإسلام السياسى وهى بالترتيب الجمعية الشرعية ، أنصار السنة ، الدعوة والتبليغ ، الجماعة الإسلامية ، الجهاد القطبيون ، والمعتزلة شعوريا ثم الإخوان - الباحث .

(٢) مصطفى مشهور : "وحدة العمل الإسلامى .. " ، مرجع سابق ص ٢١-٢٢ .

(٣) أحمد عمر : "أسيوط مدينة النار أسرار ووقائع العنف" ، سفنكس للطباعة والنشر ط١ يناير ١٩٨٤ ص٤١ حوار المؤلف مع أحد مسئولى الجماعة الإسلامية بمصر بترتيب خاص .

(٤) ملف الإسلام السياسى ومظاهر العنف ، الأحرار ٩٤/٧/١٣ .

كان هذا البروز للحالة أو الفكرة الإسلامية، والذى ساعد عليه لجوء نشطاء فصائل التيار الإسلامى إلى تكرار المفردات والرموز الدينية ، ونجاحهم فى تكثيف وتركيز المفاهيم الدينية فى مجموعة من الشعارات والرموز المحددة التى يؤدى تكرار تقديمها وتميزها إلى خلق نوع من السطوة والقدرة على جذب الجماهير والإيحاء بتعاظم القوة والانتشار والنفوذ[1] ، بجانب القدرة الذاتية على توليد جحافل من المتعاطفين مع الأيديولوجية الإسلامية وشعاراتها ، للدرجة التى دفعت واحداً من أبرز قادتها ، والمرشد العام الحالى لجماعة الإخوان ، إلى التأكيد على أن "الإخوان المسلمون فى مصر هم الطلائع الأولى للتيار الإسلامى ولكن التيار الإسلامى ليس قاصراً على الإخوان ، ولكن يتسع لكل مسلم ذكراً كان أو أنثى ، عرف معنى انتمائه للإسلام وتعرف على ما يطلبه منه إسلامه من واجبات ، وهو ما دفعه إلى الحركة والعمل مع الصادقين لتحقيق مبادئ الإسلام أيا كان موقع هذا الفرد " ، ويضيف " إن التيار الإسلامى ليس قاصراً على جماعة بذاتها أو أفراد بذواتهم بل إنه يضم فى كل لحظة كل مسلم يصحو من غفوته ويعرف حقيقة رسالته فى هذه الحياة " ثم "إن بوابة التيار الإسلامى متسعة ومفتوحة لكل راغب فى العمل لتحقيق أهداف الإسلام ومبادئه وتحكيم شريعته وإقامة دولته"[٢] .

وعلى إمتداد الفترة من السبعينيات وحتى التسعينيات نجح نشطاء الحركة الإسلامية فى ظل هذه العوامل والظروف فى تسييد مناخ وثقافة التدين والتى يمكن رصد بعض مظاهرها فى :

١- انتشار ما يعرف بالزى الإسلامى خاصة الحجاب لدى الفتيات والنساء ثم تطور للنقاب للدرجة التى دفعت وزير التعليم للتدخل للحد من انتشار الظاهرة فى المؤسسات التعليمية .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول تكتيكات وأساليب بناء النفوذ السياسى لنشطاء تيار الإسلام السياسى يمكن مراجعة د. عماد صيام : نشطاء الحركة الإسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية ... مرجع سابق .

(٢) مصطفى مشهور " من التيار الإسلامى لشعب مصر " دار التوزيع والنشر الإسلامية ١٩٨٨ ص ١٨ .

٢- ارتفاع مبيعات شرائط الكاسيت والفيديو ذات الموضوعات الدينية ، أو التي تتناول خطب رموز الإسلام السياسي في المساجد التابعة لهم ، نهاية بمحاكمات الجماعات الإسلامية والدفوع التي قدمت فيها[1] .

٣- ارتفاع أعداد لجان الزكاة والتي أسس معظمها في المساجد لتحصيل أموال الزكاة والتي تعتبر أحد الواجبات الملزمة لكل مسلم ، والتي لا يكتمل إسلامه إلا بها[2] .

٤- اتساع نطاق ظاهرة المساجد الأهلية غير الخاضعة لوزارة الأوقاف ، والتي تحولت في معظمها لبؤر لنشاط تيارات الإسلام السياسي والمتعاطفين معها[3] .

٥- تزايد أعداد الجمعيات الأهلية ذات الطابع الديني والتي تنشط في إطار الفكرة أو الحالة الإسلامية ، بمعنى أنها ليست مجرد جمعيات ذات طابع خيري أو إغاثي ، بل

---

(١) يمكن التعرف على حجم شرائط الكاسيت والفيديو المتداولة من خلال مؤشر دال وهو نماذج لبعض الأشرطة التي تمت مصادرتها بمعرفة شرطة المصنفات الفنية والتي تمثل نسبة ضئيلة من الاشرطة المتداولة.

م	المادة المصادرة	العدد	الفترة الزمنية	المصدر
١	شرائط تحتوى على موضوعات دينية غير مصرح بطباعتها او تداولها	٧٠,٠٠٠شريط كاسيت	يناير / مارس ١٩٩٣	الأخبار ١٩٩٣/٤/١٠
٢	شرائط فيديو خطب لعمر عبد الرحمن وقيادات الجهاد	١٦ شريط فيديو	مايو ٩٣	الأهرام ٩٣/٥/٢٠
٣	شرائط كاسيت تدعو للفكر المتطرف	١٠,٠٠٠ شريط	اكتوبر ٩٣	الوفد ٩٣/١٠/١١
٤	شرائط فيديو تحض على التطرف	٤١١٢ شريط	فبراير ٩٤	روز اليوسف ١٩٩٤/٤/١٣
٥	شرائط كاسيت تحض على التطرف	٤٠٧٤٠ شريط	فبراير ٩٤	روز اليوسف ١٩٩٤/٤/١٣
٦	شرائط كاسيت تدعو لتحريم السياحة	٥٠٠ شريط	مارس ٩٤	روز اليوسف ١٩٩٤/٣/٧

جمع بمعرفة الباحث

(٢) تشير إحدى الإحصائيات إلى أن عدد لجان الزكاة التي يشرف عليها بنك ناصر فقط وصل عام ٩٤/٩٣ إلى ٥٠٠٨ لجنة ، وصلت مواردها إلى ٣٩,٩٥٧,٠٠٠ جنيه مصرى ، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، "دور وزارة الشئون الاجتماعية في الحد من عمالة الأطفال بالريف ، تقرير صادر عن مكتب وزيرة الشئون ، مقدم إلى ندوة الحد من عمالة الأطفال في الريف والتي نظمتها نقابة عمال الزراعة والرى ١٩٩٦.

(٣) لا توجد إحصائيات محددة بإجمالي أعداد المساجد والزوايا المنتشرة في أحياء وقرى مصر ولكن يمكن تتبع زيادة عددها من الأرقام التالية :

- إجمالي المساجد والزوايا	عدد المساجد والزوايا الخاضع لوزارة الاوقاف	السنة	المصدر
١٧٠٠٠	٣٠٠٠	١٩٦٢	الأهرام ٨١/١١/١٨
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٩٨١	الأهرام ٨١/١١/١٨
١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	١٩٩٣	الشعب ٩٣/١/١٨
غير معروف عدد الزوايا، وعدد المساجد ٢٤٠٠٠ مسجد	٣٠٠٠٠	١٩٩٦	الدستور ٩٦/٥/١٥

جمع بمعرفة الباحث من تصريحات وزراء الأوقاف ، ومديري عموم إدارة المساجد بالوزارة .

توظف الدور الخيرى أو الإغاثى من على أرضية الفكرة الدينية ، فى دعم الجهود الرامية لتعظيم نفوذ تيار الإسلام السياسى وهو ما يتم من خلال :

٦- الارتباط المباشر ، عبر سيطرة نشطاء الحركة الإسلامية والمرتبطين تنظيميا بفصائل الإسلام السياسى على عدد من الجمعيات الأهلية ، باختراق العضوية واحتلال مقاعد مجلس الإدارة أو تأسيس جمعيات خاضعة لهم مباشرة (فى الغالب يكون المسجد الأهلى نقطة انطلاقها الأولى) أو التواجد النشط داخل عدد من الجمعيات الأهلية دون الوصول لدرجة السيطرة التامة ، ومثل هذا النوع من الجمعيات الأهلية المرتبطة سياسياً أو تنظيمياً بجماعات الإسلام السياسى توجد صعوبه شديدة فى تمييزها وحصرها ، نظراً لوجود هذه الفصائل السياسية خارج نطاق الشرعية القانونية، وبالتالى لا يمكن اكتشاف هذه الجمعيات إلا فى الحالات التى يصل فيها الأمر للصدام مع الجهة الإدارية أو جهات الأمن .

٧- الارتباط غير المباشر بحركة الإسلام السياسى عبر تمحور أنشطة عدد من الجمعيات الأهلية حول الفكرة الدينية والشعارات الإسلامية التى تتبناها حركة الإسلام السياسى دون وجود أى رابط تنظيمى وهنا تدخل أعداد أكبر من الجمعيات الأهلية يصعب أيضا حصرها .

والشيء الجدير بالتأكيد هنا أن كلا النوعين من الجمعيات الأهلية ليس بالضرورة جمعيات دينية من حيث أغراض التأسيس ، بل هناك العديد من جمعيات تنمية المجتمع على سبيل المثال[1] تندرج تحت هذه النوعية من الجمعيات الأهلية ، التى أصبح نشاطها (بشكل مباشر/ غير مباشر) يدور فى فلك ظاهرة الإسلام السياسى ، وهو ما يزيد من

---

(١) من الهام هنا الإشارة الى خبرة الباحث الشخصية ، وهى خبرة متكررة ، فالباحث ينشط فى مجال العمل الأهلى منذ عام ١٩٧٣ ومن خلال إحدى جمعيات تنمية المجتمع بأحد الأحياء القاهرية ، وهى الجمعية التى عرفت بسيطرة نشطاء اليسار عليها وتوجيههم لأنشطتها ، والتى استطاع شباب الإخوان لاختراقها والسيطرة عليها تماماً خلال الفترة ٨١/٩٧ ، وعندما اشتدت قبضة الدولة فى أعقاب اغتيال السادات عادت النخبة اليسارية مرة أخرى للسيطرة على الجمعية منذ عام ١٩٨٢، ومنذ بداية التسعينيات يدير الجمعية مجلس إدارة يشارك فى عضويته نشطاء الإخوان وهو ما انعكس على أنشطة الجمعية ، لمزيد من التفاصيل انظر :

- د. أحمد عبد الله/ د. عماد صيام : "تجربة المشاركة فى حى عين الصيرة بالقاهرة " ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعيه كراسات الجيل رقم ٣، القاهرة ،١٩٩٥ .

- د. عماد صيام : "المنظمات غير الحكومية اشكالية العلاقة مع الجماهير - خبرة من تجربة ميدانية" منشورة ضمن الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الإجتماعية فى مصر تحرير - عبد الغفار شكر ، مركز البحوث والدراسات العربية ط١ ١٩٩٧ ص ٢٦١ ، ٢٧٣ .

صعوبة بل استحالة التحديد الكمى (عدد الجمعيات الأهلية التى تدور فى فلك الظاهرة) أو النوعى (حجم الفاعلية والقدرة والنفوذ الحقيقى) للجمعيات التى تشكل أحد الروافد الرئيسية لتزايد نفوذ قوى الإسلام السياسى ، خاصة وأنه حتى التحديدات العامة باعتبار الجمعية دينية انطلاقا من أغراض التأسيس تقدم أرقام إحصائية مختلفة ، من المفيد إدراج بعضها، والتى يعكس حجم التضاد بينها حجم الصعوبة فى تحديد حجم الجمعيات الأهلية التى تدور فى فلك الظاهرة الإسلامية :

حيث تشير د. أمانى قنديل فى دراسة مسحية تمت عام ٩٠ إلى أن الجمعيات الأهلية ذات الخلفية الدينية الإسلامية تمثل ٣٤ % من إجمالى الجمعيات[١] وفى نفس المرجع تشير إلى أن مسوح عام ٩١ تشير إلى أن نسبتها ٢٧ %[٢] على الرغم من أن تزايد أعداد الجمعيات المشهرة خلال عام لا يسمح بهذا الانخفاض الكبير خاصة أن الجمعيات المشهرة خلال تلك الفترة كان من ضمنها أيضا جمعيات إسلامية ، وفى تقدير لفهمى هويدى أحد رموز الإسلام السياسى الصحفية ، يشير إلى أن حجم الجمعيات الخيرية الإسلامية فى عام ٩٧ وصل إلى ٣٥ % من إجمالى الجمعيات[٣] .

إلا أن هذا لا يحول بالتأكيد دون محاولة استنباط بعض المؤشرات الدالة ، على حجم هذا التواجد الذى لا يمكن نفيه ، والمرتبط بتصاعد النفوذ (نفوذ تيارات الإسلام السياسى) كسبب ونتيجة وفى محاولة لاستنباط هذه المؤشرات سعينا إلى تحديد الحد الأدنى لحجم الجمعيات الأهلية التى تدور فى فلك الظاهرة الإسلامية والتى يشكل بعضها قواعد للتواجد الفكرى أو السياسى أو التنظيمى لتيارات الإسلام السياسى وسط الجمعيات الأهلية فى مصر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالتركيز على الجمعيات الدينية الإسلامية والتى تتميز بالدعوة للفكرة الإسلامية (كدين وعقيدة ، وسلوك) فى مقدمة الغرض من تأسيسها، كما أن عضويتها تقتصر على المسلمين فقط ، وقد حاولنا تحديد حجم هذه الجمعيات من خلال ربط الغرض من التأسيس ، بطبيعة اسم الجمعية التى يدخل فيه مكون اسلامى ، وقد اعتمدنا فى هذا الحصر على البيانات الواردة فى دليل الجمعيات المنشور فى كتاب د. أمانى قنديل / سارة بن نفيسة والذى يتوقف عند عام ١٩٩١ وكانت نتائج تحليل البيانات وفقا لهذا التحديد كما يلى :

---

(١) د. أمانى قنديل / د. سارة بن نفيسة : "الجمعيات الأهلية فى مصر" مرجع سابق .. ص ٣٢ .

(٢) المرجع السابق ص١٦٢ .

(٣) الأهرام ٩٧/١/١٤ .

جدول (٢)

تحليل إحصائى لنوعيات الجمعيات الأهلية الإسلامية التى تشكل الحد الأدنى للجمعيات الأهلية التى تدور فى فلك الظاهرة الإسلامية حتى عام ١٩٩١

النوع المحافظة	اسلامية (١)	تراثية (٢)	حج (٣)	شرعية (٤)	مساجد (٥)	شبان (٦)	عشيرة (٧)	افطار (٨)	تحفيظ	محافظة	جملة	٪
القاهرة	١٦٣	٦٣	٥٢	٢٩	٥٩	٥	١	٦	٤	١	٣٨٣	١٤
الإسكندرية	١٠٠	٢١	١١	٥	٩٥	٢	–	٣	١	٣	٢٤١	٨.٨
بور سعيد	٨	٦	٥	–	٤	–	–	١	–	–	٢٤	٠,٩
السويس	٥	٩	٨	١	–	١	١	–	–	١	٢٦	١,٠
دمياط	٥	–	٣	١	٣	٢	–	٢	٥	٢	٢٣	٠,٧
الدقهلية	٣٤	١٢	٣	١٠	١	٩	١	٨	٤	٨	٩٠	٣.٣
الشرقية	١١١	٣١	٩	١٤	١	١٢	٢	٨	٩	٥٤	٢٥١	٩,٢
القليوبية	٦١	٢٢	١١	٢٨	٥	٨	–	٤	١٥	١٤	١٦٨	٦,١
كفر الشيخ	٦	١	١	٢	٣	٦	–	١	١	–	٢١	٠,٨
الغربية	٣٤	١٤	٣	٢٢	٦	٦	–	٤	١٣	١٥	١١٧	٤,٣
المنوفية	١٠١	١٢	٦	٥٥	١	٥	–	١٣	٤١	١٥	٢٤٩	٩.١
البحيرة	٣٥	١٨	٣	١	١١	١	–	٣	٨	٤٥	١٢٥	٤,٦
الاسماعيلية	٥	٢	٧	١	–	٢	–	١	–	–	١٨	٠,٧
الجيزة	٥٢	٤٢	٤٧	٣٠	٣١	١	–	٦	٨	١١	٢٢٨	٨,٣
بنى سويف	١٠	٥	٦	١٧	١	٧	٢	١	٤	١٠	٦٣	٢,٣
الفيوم	٢٧	٥	٢١	٣	٣	٣	–	١	–	٦	٦٩	٢,٥
المنيا	٥٩	٣٤	١	٢٢	١	٨	–	٢	٢٢	١١	١٦٠	٥,٨
أسيوط	٩٧	١٢	٢	٧	٩	٩	–	–	٢	٢٧	١٦٥	٦,٠
سوهاج	٥٣	١٣	١	٣	٨	١٣	–	١	٣	١٥	١١٠	٤,٠
قنا	٤٩	١٢	٣	٦	–	١٠	–	١	٣	١٥	٩٩	٣,٦
أسوان	١١	١١	٨	٢	٣	٤	٤	٤	١	٧	٥٥	٢,٠
البحر الأحمر	٤	–	١	–	–	٤	–	–	–	١	١٠	٠,٤
الوادى الجديد	١	١	١	١	٢	٢	–	–	١	–	٩	٠,٣
مرسى مطروح	٥	٤	٣	–	–	٤	–	–	١	–	١٧	٠.٦
شمال سيناء	٢	١	٣	١	١	٢	–	–	١	–	١١	٠,٤
جنوب سيناء	١	–	١	–	١	٢	–	–	١	–	٦	٠,٢
إجمالى	١٠٣٩	٣٥٠	٢٢٠	٢٦٢	٢٤٩	١٢٨	١١	٧٠	١٤٨	٢٦١	٢٧٣٨	١٠٠
٪	٣٧,٩	١٢,٨	٨,٠	٩,٦	٩,١	٤,٧	٤.	٢,٦	٥,٤	٩,٥	١٠٠	١٠٠

الجدول مستخرج بمعرفة الباحث من البيانات الواردة فى دليل الجمعيات المنشور فى الجمعيات الأهلية فى مصر – د. أمانى قنديل/ د. سارة بـــن نفيســة مركـــز الدراســـات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ص ٢٩٩ - ص ٩٢٤ (١٩٩٤) .

تعريف بالجمعيات الدينية الإسلامية التى تشكل الحد الأدنى للجمعيات الأهليـة التـى تـدور فـى فلـك الظاهرة الإسلامية .

الجمعيات (الإسلامية) الخاضعة للبحث والدراسة والتى تشكل الحد الأدنى من تواجـد الظاهرة أو الحالة الإسلامية فى المنظمات غير الحكومية والواردة بالجدول هى :

١- **الجمعيات الإسلامية :** وهى الجمعيات التى يحتوى اسمها على كلمة إسلام أو أى مـن مشتقاتها مثل مسلم ، مسلمة ، إسلامية ، إسلامى ، إسلام .

٢- **الجمعيات التراثية :** وهى الجمعيات التى يتضمن اسمها واحدة أو أكثر من الكلمـات أو الأسـماء المرتبطة بالتراث ، الثقـافة ، الفكر ، التاريخ الإسلامى ويمكن تقسيمها إلى :

★ اسـم الجمعية يتضمن اسم أحد المزارات المقدسة أو الإسـلامية مثـل المدينـة المنورة ، غار حراء ، الكعبة المشرفة ، أم القرى ، مسـجد الصحابـة ، الصفـا والمروة ، مسجد الرسول ، الحرمين الشريفين ، الأزهر .

★ اسم الجمعية منسوب للرسول مثل الصفاء المحمدى ، الأمل المحمديـة ، الأنـوار المحمدية ، النور المحمـدى ، النشـأة المحمدية ، الرضـا المحمـدى ، الأسـرة المحمدية ، الخيرية المحمدية ، أصحاب السنة المحمدية ، الهدى المحمدى ، البركة المحمدية ، إحياء سنة المصطفى ، أحباب المصطفى .

★ اسم الجمعية يتضمن أحد أسماء الرسول أو ألقابه مثل خاتم المرسـلين ، الـهادى البشير ، الحبيب النبى ، رسول الله .

★ اسم الجمعية يتضمن كلمة القـرآن مثل القرآن الكريم ، أهـل القـرآن ، تـلاوة القرآن ، الذكر الحكيم ، نصرة القرآن ، دار القرآن ، الإعجاز العلمـى للقـرآن ، القرآنية .

★ اسم الجمعية يتضمن أحـد أسماء الله الحسنى مثـل ضيـوف الرحمـن ، عبـاد الرحمن ، نداء الحق ، دعوة الحق ، الرضوان ، الدعوة إلى الله ، المتحابين فـى الله ، أنصار الله ، الولاء لله ، ذكر الله .

★ اسم الجمعية يتضمن أحد أسماء آل بيت الرسول أو الجمعية ذاتـها منسـوبة لآل البيت مثل الإمـام على ، فاطمة الزهراء ، سيد الشهداء ، الإمام الحسين ، خديجة بنت خويلد ، العصبة الهاشمية ، آل البيت .

★ اسم الجمعية يتضمن اسم أحد الصحابة أو الخلفاء الراشدين مثل أبو بكر الصديق ، عمر بن الخطاب ، عثمان بن عفان ، بلال بن رباح ، مصعب بن عمير ، عمار بن ياسر ، معاذ بن جبل ، عمر بن عبد العزيز ، خالد بن الوليد .

★ اسم الجمعية قد يتضمن أحد الواجبات أو الأوامر الدينية مثل "الأمر بالمعروف" ، "البر والتقوى" .

★ اسم الجمعية يتضمن اسم أحد فقهاء الإسلام أو أبطال التاريخ الإسلامى أو أقطاب للصوفية مثل الإمام الشافعى ، عقبة بن نافع ، إبراهيم الدسوقى ، الشيخ محمد أبو زهرة .

١- **جمعيات الحج** وهى الجمعيات التى يعتبر تسهيل الحج والعمرة غرضها الأساسى وإن كان هذا لا يمنع من وجود أغراض أخرى .

٢- **الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالقرآن والسنة المحمدية** وهى جمعية مركزية .

٣- **جمعيات المساجد** وهى الجمعيات التى نشأت فى إطار أنشطة أحد المساجد وأطلق اسمه عليها، ويعتبر هو محور نشاطها .

٤- **جمعيات الشبان المسلمين ، الشابات المسلمات** وهى جمعيات مركزية .

٥- **العشيرة المحمدية** وهى جمعية مركزية .

٦- **جماعة أنصار السنة المحمدية** وهى جمعية مركزية .

٧- **جمعيات تحفيظ القرآن** وهى غير مركزية إلا أن نشاطها الرئيسى هو تحفيظ القرآن وإن كان هذا لا يمنع من وجود أنشطة أخرى .

٨- **جمعية المحافظة على القرآن الكريم** وهى جمعية مركزية .

وكما يبدو من توصيف هذه الجمعيات سنجد أنها جمعيات تقتصر عضويتها على المسلمين ، ويرتكز نشاطها على التوجه الدينى الاسلامى .

★ يشير جدول رقم ٢ إلى أن إجمالى الجمعيات الخاضعة للتعريف السابق والتى أمكن حصرها يصل إلى ٢٧٣٨ جمعية أهلية من إجمالى ١١٣١٢ جمعية وهو ما يشكل ٢٤ % تقريباً من إجمالى الجمعيات الأهلية المسجلة حتى ١٩٩١ .

★ ويشير الجدول أيضا إلى أن جزءاً لا بأس به من هذه الجمعيات هو فى الحقيقة فرع لجمعية عامة (نموذج الشرعية، أنصار السنة ، العشيرة المحمدية ، المحافظة على القرآن الكريم ، الشبان المسلمين) بإجمالى ٧٣٢ جمعية بنسبة ٢٦,٧% من الجمعيات الإسلامية ، وهو ما يسهل إمكانيات التوجيه والسيطرة على أعداد أكبر

من الجمعيات فى حالات الاختراق والسيطرة على الجمعية العامـــة ، والنمـوذج الواضح لهذا الجمعية الشرعية (انظر الملف التوثيقى الخاص بالملامح التاريخيـة والنشاط الحالى لأبرز الجمعيات الدينية) .

★ فى هذا المجال سنجد أنه حتى عام ١٩٨٥ كانت هناك ١٢٨ جمعية عامـة كـان منها ٦٦ جمعية دينية إسلامية بنسبة ٣٣,٩ % من إجمالى الجمعيات العامة[1] .

ومن جدول (٢) يمكن ملاحظة أن ثمانى محافظات بنسـبة ٣٠ % مـن إجمـالى المحافظات المصرية والتى يقطنها ٥٤,٥ % من إجمالى السكان فى آخر تعـداد سـكانى يوجد بها ٦٧,٣ % تقريبا من إجمالى الجمعيات الدينية الإسلامية التى تم رصدها بإجمالى ١٨٤٥ وكان توزيعها كالتالى :

جدول (٣)

المحافظات الرئيسية التى تحظى بتواجد قوى للجمعيات الإسلامية

وسط المنظمات غير الحكومية حتى عام ١٩٩١

م	المحافظة	عدد الجمعيات	النسبة لإجمالى الجمعيات الإسلامية فى مصر
١	القاهرة	٣٨٣	١٤
٢	الشرقية	٢٥١	٩,٢
٣	المنوفية	٢٤٩	٩,١
٤	الإسكندرية	٢٤١	٨.٨
٥	الجيزة	٢٢٨	٨,٣
٦	المنيا	١٦٠	٥,٨
٧	القليوبية	١٦٨	٦,١
٨	أسيوط	١٦٥	٦,٠
	الإجمالى	١٨٤٥	٦٧,٣ تقريبا

بيانات مستخرجة من الجدول رقم (٢) من إعداد الباحث .

---

(١) للجمعيات العامة يصدر بها قرار جمهورى يمنحها هذه الصفة وهو ما يجعلها تتمتع بحق :
- إنشاء فروع لها فى كافة أنحاء الجمهورية .
- عدم جواز الحجز على أموالها أو نزع ملكيتها .
- حصولها على دعم حكومى .
- اعتبار الخدمات التى تقدمها أو التى تستند إليها جزءاً من الخدمات الحكومية .

راجع هالة مصطفى - الدولة والحركات الإسلامية مرجع سابق ص ٣٤١ - ٣٤٦ .

وبمحاولة تحليل البيانات الخاصة بتاريخ تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية الـــواردة في جدول ٢ للتعرف على مدى ارتباطها بصعود حركة الإسلام السياسي (سببا ونتيجـــة) يشير جدول ٣ الخاص بالتوزيع الزمني لتاريخ تأسيس الجمعيات الدينية الإســـلامية فـــي المحافظات الرئيسية إلى :

جدول (٤)

المحافظة	فترة التأسيس						
	الإجمالي	٦٥	– ٧٠	٧١	– ٨٠	٨١	– ٩٠
	عدد	عدد	%	عدد	%	عدد	%
القـــاهرة	٣٨٣	٨٨	٢٣,٠٠	١٨٢	٤٧,٥	١١٣	٢٩,٥
الشـــرقية	٢٥١	٥٦	٢٢,٣	٦٣	٢٥,١	١٣٢	٥٢,٦
المنوفيـــة	٢٤٩	٢٧	١٠,٩	٧٦	٣٠,٥	١٤٦	٥٨,٦
الاسكندرية	٢٤١	٤١	١٧,٠٠	١٥٨	٦٥,٦	٤٢	١٧,٤
الجيـــزة	٢٢٨	٣٤	١٤,٩	٨٣	٣٦,٤	١١١	٤٨,٧
القليوبية	١٦٨	٢٩	١٧,٣	٥٩	٣٥,١	٨٠	٤٧,٦
اســـيوط	١٦٥	٢٩	١٧,٦	٩٥	٥٧,٦	٤١	٢٤,٨
المنيـــا	١٦٠	٢٠	١٢,٥	٦٣	٧٧,٠٠	٧١	٤٨,١
الاجمـــالي	١٨٤٥	٣٢٤	١٧,٦	٧٧٩	٤٢.٢	٧٤٢	٤٠,٢

"مستخرج من البيانات الواردة بدليل الجمعيات – الجمعيات الأهلية في مصـــر د. امـــاني قنديل/ د. سارة بن نفيسة – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – بمعرفة الباحث" .

١- تركز تأسيس ٨٢,٤ % من الجمعيات الدينية الإسلامية خـــلال عقـــدي الســـبعينيات والثمانينيات وهي الحقبة التي شهدت تصاعد نفوذ تيارات الإسلام السياســـي نتيجـــة سياسة السادات ٤٢,٢ % طول عقد السبعينيات ، ثم سياسة التسامح في ظـــل حكـــم مبارك ٤٠,٢ % وهو ما انتهى في الحقبة الأولى باغتيال السادات علـــى يـــد تنظيـــم الجهاد ، ودخول نظام مبارك في صراع دموي هدد أركان الدولة طوال التســـعينيات نتيجة تصاعد نفوذ هذه الجماعات .

٢- أن المحافظات التي كانت تحظى بتركيز للجمعيات الدينية الإسلامية على امتداد الفترة من٦٥ – ٧٠ ، هي نفسها التي شهدت تصاعد عمليات التأسيس لمزيد من الجمعيـــات

طوال السبعينيات والثمانينيات ، وهى أيضا المحافظات التى تشكل المراكز الجغرافية الأساسية لنشاط جماعات الإسلام السياسى ، وهو ما يشير إلى الارتباط أو الدور الذى تقوم به الجمعيات الدينية فى عملية الدعم السياسى للحركة الإسلامية ، والمؤشرات الانتخابية الخاصة بنتائج الانتخابات البرلمانية عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٧ والتى شارك فيها الإخوان على قائمة التحالف مع الوفد ، ثم قائمة التحالف الإسلامى مع حزبى العمل والأحرار تؤكد هذا .

ففى انتخابات ٨٤ يشير جدول رقم (٥) إلى الارتباط بين انتشار وتركز الجمعيات الأهلية الدينية الاسلامية وتعاظم الدور السياسى للتيار الإسلامى فى حالة الإخوان المسلمين .

المحافظات الرئيسية التى تتركز بها الجمعيات الدينية الإسلامية	٪ للجمعيات الأهلية الدينية الإسلامية التى تم رصدها [١] حتى عام ١٩٩١	المؤتمرات الانتخابية الرئيسية التى شارك فيها قادة الإخوان فى انتخابات ٨٤ [٢]	توزيع مرشحى الإخوان فى انتخابات ٨٤ [٣]	توزيع الفائزين بمقاعد البرلمان من الإخوان ٨٤ [٤]
القاهرة	١٤	٢	٢	٢
الجيزة	٨,٣		٣	٢
الإسكندرية	٨.٨	١	٣	١
المنوفية	٩,١	٢		
الشرقية	٩,٢	١		
المنيا	٥,٨			
أسيوط	٦			
القليوبية	٦,١			
الإجمالى		٦	٨	٥

---

(١) راجع جدول ١ .

(٢) د. هدى راغب / د. حسنين توفيق : "الإخوان المسلمون والسياسة فى مصر ، دراسة فى التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمون فى ظل التعددية السياسية المقيدة ٨٤/٩٠ ، كتاب المحروسة رقم ١٩ ، ط١ ، أكتوبر ٩٦، ص ١٩٦ .

(٣) ، (٤) المرجع السابق ، ص١٨٣ .

حيث شارك قيادات الإخوان بشكل أساسي في إطار الحملة الانتخابية للبرلمان لعام ٨٤ في تسعة مؤتمرات كان منها ٦ في المحافظات التي تتركز فيها الجمعيات الدينية الإسلامية بنسبة ٦٦,٧ % من إجمالي المؤتمرات التي شاركت فيها هذه القيادات .

كان إجمالي المرشحين في محافظات التركز للجمعيات الدينية الإسلامية ٨ مرشحين من إجمالي ١٢ مرشح إخواني بنسبة ٦٦,٧% .

كان إجمالي الفائزين بمقعد البرلمان من مرشحي الإخوان في انتخابات ٨٤ في محافظات تركز الجمعيات الدينية الإسلامية ٥ أعضاء من إجمالي ٨ أعضاء برلمانيين من الإخوان بنسبة٦٢,٥ وكانت نسبة نجاح مرشحي الإخوان في محافظة القاهرة ١٠٠ % حيث توجد ١٤ % من إجمالي الجمعيات الدينية في مصر ، و٦٦,٧ % في الجيزة حيث تصل نسبة الجمعيات الدينية إلى٨,٣ % وفي الإسكندرية ٣٣,٣ % حيث نسبة الجمعيات ٨.٨ % ، وهو ما يشير إلى وجود تناسب طردي بين عدد الجمعيات الدينية الإسلامية وتزايد نسب فوز مرشحي الإخوان .

هذا الارتباط أيضا تؤكده المقارنة بين نسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة التحالف في انتخابات ٨٤ مقارنة بنسبة الأصوات التي حصلت عليها قوائم المعارضة كما يشير الجدول (٦) .

نسبة أصوات الوفد والإخوان في انتخابات ١٩٨٤

في المحافظات التي تتواجد فيها الكتلة الأساسية من الجمعيات الإسلامية[1]

المحافظة	% لإجمالي المعارضة	% لأصوات الوفد والإخوان في المحافظة من إجمالي الأصوات الصحيحة
القاهرة	٤٠,٢	٢٦,٦
الشرقية	٢٥,١	١٤,٢
المنوفية	١٣,٣	٨,٢
الإسكندرية	٣٢,٧	٢٣,٤
الجيزة	٣٧,٥	٢٥,٣
القليوبية	٢٠,٤	٥,٩
أسيوط	٤١,٥	٢٦,٤
المنيا	٢٨	١٣,٦

(١) د. علي الدين هلال الإشراف : " انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ دراسة وتحليل" ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ١٩٨٦ .

ويلاحظ من الجدول أنه على مستوى المحافظات التى توجد بها الكتله الرئيسية من الجمعيات الدينية هى المحافظات التى حصلت فيها قائمة الوفد والإخوان على الكتلة الرئيسية من أصوات المعارضة .

وإذا انتقلنا إلى إنتخابات ١٩٨٧ سنجد كما يشير الجدول رقم (٧) إلى توزع مقاعد الإخوان كالتالى :

المحافظة التى تتركز بها الجمعيات الإسلامية الدينية	% للجمعيات الدينية الإسلامية التى تم رصدها حتى عام ١٩٩١ من إجمالى الجمعيات الإسلامية	توزيع مقاعد التحالف فى انتخابات ١٩٨٧[1]
القاهرة	١٤	٧
الجيزة	٨,٣	٣
الإسكندرية	٨.٨	٢
المنوفية	٩,١	١
الشرقية	٩,٢	٣
المنيا	٥,٨	٣
أسيوط	٦	١
القليوبية	٦,١	٢
الاجمالى	٦٧,٣	٢٢

سنجد بروز الارتباط بشكل أوضح حيث حاز مرشحو محافظات التركز للجمعيات الدينية الإسلامية الثمانية على ٢٢ مقعد بنسبة تصل إلى ٥٧ % من إجمالى المقاعد التى حصل عليها الإخوان في هذه الدورة، حيث احتلوا رؤوس القوائم فى ١٣ دائرة تركزت فى الجيزة والإسكندرية والشرقية والمنوفية ، وهو ما يؤكد أن قواعد التأييد الجماهيرى للإخوان تتركز أساسا فى هذه المحافظات ، وهو ما سوف يؤكده بشكل أفضل المقارنة بين نسبة الجمعيات الإسلامية لإجمالى الجمعيات الأهلية على مستوى كل دائرة ، بالنسبة لكل الدوائر التى نجح فيها مرشحو الإخوان الـ ٣٨ .

ومؤشر آخر دال على علاقة الجمعيات الدينية بحركة الإسلام هو تركز أعمال العنف فى المحافظات التى تحظى بتركز للجمعيات الدينية الإسلامية ، حيث على مستوى

---

(١) د. هدى راغب / د. حسنين توفيق الإخوان المسلمون والسياسة فى مصر دراسة فى التحالفات الانتخابية مرجع سابق ، ص ٣٥٥ .

ثلاث محافظات فقط من المحافظات الثمانى (المنيا/ القاهرة/ أسيوط) والتى تـــتركز بـــها ٢٥,٨ % من اجمالى الجمعيات الدينية ، سنجدها تقدم ٢٧٢ قتيل مـــن ضحايـــا العنــف والصدام (جماعات/ رجل امن/ مواطن) بين الدولة والجماعات الجهادية بنسبة تصل إلـــى ٢٤,٨ % من إجمالى الضحايا وذلك على امتداد الفترة من أبريل ١٩٨٦ وحتـــى يونيــو ١٩٩٥[١] .

مؤشر آخر ذو دلالة هو قائمة المعتقلين فى حملة سبتمبر ١٩٨١ فى أكثر لحظـــات تأزم العلاقة بين السادات وتيار الحركة الإسلامية سنجد بين المعتقلين ١٠٠ مـــن قيـــادات الجمعيات الإسلامية وفقا للإحصاء الذى أدلى به السادات فى خطابه فى ٨١/٩/١٤ [٢] .

وهكذا تشير العديد من الدلائل إلى وجود ارتباط واضح بين الجمعيـــات الأهليـــة ، خاصة ذات الطابع الدينى الاسلامى (فى الحد الأدنى) وبيـــن تصـــاعد النفـــوذ السياســـى والفكرى لحركة الإسلام السياسى ، وهو ما يطرح التساؤلات حول كيفية توظيـــف تيـــار الحركة الإسلامية لهذه الأطر والمؤسسات فى بناء حركته السياسة .

---

(١) مستخرج من الجدول المنشور بجريدة الشعب ٩٦/١/١٢ .

(٢) د. عبد العظيم رمضان: "جماعات التكفير فى مصر / الأصول التاريخية والفكرية" ، الهيئـــة العامـــة للكتاب القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٢٤ .

الإخـوان و NGO علاقة تاريخية
دراسـة حـالة

★ عندما نتحدث عن تيار الإسلام السياسى فى مصر يتبادر إلى الذهـــن بشـــكل تلقـائى التنظيم الأم (جماعة الإخــوان المسلمين) ، والتى وضعت على يـــد مؤسســـها الشـــيخ حسن البنـــا أولى اللبنات الفكرية والحركية لنشـــــاط تيـــار الإســـلام السياســـى منـــذ ١٩٢٨[١] .

★ وعلى الرغم من مرور أكثر من سبعين عاما على تأســـيس الجماعـــة الأم ، والمحـــن وأشكال الحصار ، وقرارات الحـــل التـــى عـــانت منـــها ، والتغـــيرات الاقتصاديـــة والاجتماعية والسياسية الجذرية التى شهدها المجتمع المصرى طـــوال تلـــك الفـــترة ، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين تظل بتقاليدها وتراثها الفكرى والحركى صاحبة الـــدور الأساسى فى تشكيل ملامح تيار الإسلام السياسى ، رغم عدم انفرادها بســـــاحة العمـــل الدينى المسيس منذ السبعينيات ، حيث شهدت مصر ظهور تنظيمات أخرى مـــا بيـــن راديكالية تتبنى الأفكار الجهادية فى التغيير عبر العنف المسلح[٢] ، أو غير راديكاليـــة تسعى للتغيير من خلال العمل الدعوى[٣] .

ورغم تعدد تنظيمات تيار الإسلام السياسى إلا أن بصمات التراث الفكرى والحركـــى لجماعة الإخوان تظل هى المهيمنة، خاصة ما يتعلق بتقاليد وخـــبرات النشـــاط الحركـــى المرتبط بفلسفة تحويل الخطاب الدينى/ السياسى إلى فعل سياسى ، وهى الخبرات والتقـــاليد المرتبطة بمجالات بناء النفوذ الجماهيرى وما يتعلق بهذه العملية من الأنشـــــطة المتعلقـــة بالتجنيد ، وبناء التنظيم والتعبئة ، والتحريض السياسى أو التمويل ... الخ حيث ما زالـــت الخبرات الإخوانية فى هذا المجال هى الأساس والقاعدة التى حافظت ليس فقط على بقـــاء

---

(١) ١٩٢٨ هو تاريخ تأسيس جماعة الإخوان المسلمين على يد حسن البنا .

(٢) من أشهر تنظيمات العنف الاسلامى ، جماعة د. صالح سرية المعروفة بجماعة الفنيـــة العســـكرية ، جماعة المسلمين المعروفه بجماعة التكفير والهجرة ، جماعة الجهاد الإسلامى ، الجماعة الإســـلامية، جماعة عبد الله السماوى ، جماعة الناجون من النار .

(٣) من أشهر التنظيمات أو الجماعات غير المنتهجة للعنف الدعوة والتبليغ ، التيار السلفى ، القرماوية .

- جماعة الإخوان ، ولكن جعلتها فى المقدمة كأقوى وأكبر التنظيمات الإسلامية ، وأكثرها جماهيرية بالقياس لباقى منظمات تيار الإسلام السياسى الأخرى[١] .

★ لهذا تصبح خبرة الإخوان فى مجال العمل السياسى والجماهيرى المؤسس على أرضية دينية لبناء ودعم نفوذهم الفكرى قابلة للتعميم ، بدرجة كبيرة على معظم تيارات الإسلام السياسى ، خاصة التيارات غير الجهادية ، خصوصاً مع التوحد فى الإطار المرجعى والأيديولوجى والهدف النهائى .

★ وهنا تبرز الخبرات المرتبطة بعلاقة الإخوان المسلمين بالجمعيات الأهلية أو تحديدا كما أشرنا سابقا إلى الجمعيات الأهلية الدينية الإسلامية .

★ فالنظرة الفاحصة إلى نشأة حركة الإخوان المسلمين وتطورها وتنامى نفوذها ومعاركها التى خاضتها لا يمكن أن تتجاوز أو تتعامى عن الدور الذى لعبته الجمعيات الأهلية :

أولاً : كمنبر للدعاية والتأثير الفكرى .

ثانياً : كإطار للتنظيم والتعبئة والحشد .

ثالثاً : كمصدر للتمويل والدعم .

فالدراسات التى تناولت الفكر السياسى لحسن البنا مؤسس الجماعة ترصد بشكل واضح تأثره فى مطلع حياته بالدور الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية ، حيث لفت انتباهه خلال دراسته بمدرسة المعلمين بدمنهور نشاط الإرساليات التنصيرية التى كانت واحدة منها قد هبطت المحمودية ، ويذكر البنا أن تلك الإرسالية الإنجيلية التبشيرية أخذت تبشر بالمسيحية فى ظل التطبيب ، وإيواء الصبية وتعليم التطريز للفتيات[٢] .

فدفعه هذا إلى أن يؤسس مع عدد من زملائه جمعية إصلاحية هى جمعية الحصافية الخيرية التى انتخب سكرتيرا لها ، وزاولت الجمعية عملها فى ميدانين الأول نشر الدعوة

---

(١) هناك العديد من المؤشرات على تعاظم النفوذ السياسى والجماهيرى لجماعة الاخوان نذكر منها على سبيل المثال نجاحها فى دخول برلمان ٨٧،٨٤ ، السيطرة على مجالس عدد من اهم النقابات المهنية مثل المحاميين ، المهندسين ، الاطباء ، العلميين ، سيطرتهم على نوادى هيئات التدريس بالجامعات المصرية سيطرتهم على معظم الاتحاد الطلابية بجامعة القاهرة/ عين شمس/ الاسكندرية/ الزقازيق ، وهو النفوذ الذى شهد تصاعدا متناميا طوال السبعينات والثمانينات وحتى منتصف التسعينات حيث لم تستطع الدولة مواجهته الا عبر سلسلة من القوانين غير الديمقراطية والتدخلات الادارية والامنية .

(٢) وهى الانشطة التى تماثل فى الجمعيات الدينية الإسلامية اليوم المشروعات الطبية من مستوصفات، مستشفيات ، مشروع كفالة اليتيم ، مشاغل تعليم وتأهيل الفتيات . الباحث .

إلى الاخلاق الفاضلة ومقاومة المنكرات والمحرمات الفاسدة كالخمر والقمار ، والثاني مقاومة الإرسالية الإنجيلية التبشيرية[1] ، وتعد جمعية الحصافية هنا بمثابة واحدة من التجارب الأولى أو المعملية التى حاول أن يختبر فيها البنا قدرة الجمعيات الأهلية/ وقدرته هو أيضا على بناء حركته في المستقبل ، وهو ما يؤكده على سبيل المثال أحد كوادر الإخوان في بحثه عن الفكر السياسى لحسن البنا مشيراً إلى "أن الجمعيات والحركات الاسلامية التى حفل بها التاريخ الإسلامى منذ دار الأرقم بن أبى الأرقم حتى جمعيات الشبان المسلمين كانت أحد أهم المصادر التى شكلت المنابع الفكرية لرؤية البنا السياسية"[2] ، بل إن استعراض تاريخ مؤسس الجماعة يشير إلى تجارب معملية وأولية سابقة وتالية على جمعية الحصافيه مثل :

- تأسيس البنا لجمعية الأخلاق الأدبية وهو تلميذ فى المدرسة الإعدادية والتى انتخب رئيسا لها .
- مشاركته فى جمعية منع المحرمات والتى أسسها أقرانه فى المحمودية والتى اعتمدت فى نشاطها على فكرة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر[3] .
- مشاركته فى تأسيس جمعية الشبان المسلمين ١٩٢٧، والتى جاءت نتيجة مشاركته فى المبادرة التى تبنتها مجلة الفتح الإسلامية فى عام ١٩٢٦ بدعوتها لتجميع الجهود[4] ، وهى الجمعية التى لم يشارك البنا فقط فى تأسيسها ، ولكن اغتيل على بابها ، حيث كانت مركز اتصالاته مع رجال الدولة والقصر ، لرفع قرار الحل عن الجماعة، وبين التاريخين ، مشاركته فى تأسيس جمعية الشبان المسلمين، واغتياله على بابها ، منح البنا الجمعية اهتماما خاصا فى محاولته لجعلها رافدا هاما فى حركته السياسية ، وخطا دفاعيا يمكن التراجع عنده واللجوء إليه فى لحظات الحصار والصدام[5] ، وهو ما جعله يخصها بالعديد من المحاضرات التى حاول من خلالها أن يجعل الجمعية بنشاطها متأثرة بالأفكار

---

(١) إبراهيم غانم : "الفكر السياسى لحسن البنا.. مرجع سابق ص ١٤٤.

(٢) إبراهيم غانم المرجع السابق ص ١٥٣.

(٣) إبراهيم غانم المرجع السابق ص ١٤٤.

(٤) إبراهيم غانم المرجع السابق ص ٢٤٧ .

(٥) وهو ما تحقق بالفعل حيث كان صالح باشا حرب رئيس مجلس إدارة للجمعية وهو صاحب الجهد الأوفر والأساسى فى التوسط لدى للدولة لرفع قرار الحل بعد اغتيال النقراشى ، الباحث .

التي تطرحها جماعة الإخوان المسلمين والتي تتميز عنها بكونها مجرد جمعية أهلية لا تتحمل عبء القيام بدور سياسي مباشر ويلخص البنا هذه الرؤية في إحدى محاضراته التي ألقاها بمقر الجمعية والتي يرى فيها دور جمعية الشبان المسلمين مركزا في " السعي لإيقاظ الروح في الشعوب الإسلامية وتشجيعها بكل وسائل الإمكان ومن هذه الوسائل :

١- درس نظام المنازل والأسر الإسلامية للتعرف على أوجه النقص وأسبابه وأوجه الكمال ووسائلها وذلك من خلال برنامج اللجنة الاجتماعية التي نصت عليها اللائحة الداخلية .

٢- حمل الأعضاء أولا على ذلك وإقناعهم بأن هذا من أهم الأغراض التي ترمي إليها الجمعية أو التي تؤدي إلى تكوين نشء إسلامي فاضل ثم هم بعد ذلك يقومون بدعوة غيرهم .

٣- الإكثار من المحاضرات في شئون الأسرة والطفل وتوزيع النشرات لترويج هذه الدعاية .

٤- تأليف اللجان لتصنيف الكتب الموضوعة اللازمة لخلق هذه الروح في نفوس الأطفال.

٥- مطالبة الوزارة بإصلاح مناهج تعليم البنات ومدارس المعلمات .

ثم يشير البنا إلى أن جمعيات الشبان المسلمين لم تحقق هذه الغاية إلى الحد المأمول منها وهو ما يرجع بتقديره إلى أنها في بدء التكوين وإلى أن ماليتها محدودة[١] .

كانت مساهمة البنا في عملية تأسيس جمعية الشبان المسلمين هي بمثابة التجربة المعملية أو البروفة الأخيرة لنشأة جماعة الإخوان المسلمين والتي أسسها البنا في العام التالي لتأسيس جماعة الشبان المسلمين (في عام ١٩٢٨) ، والتي جاءت كحصيلة للخبرات السابقة ، حيث جاءت جامعة لميزات الجمعية الأهلية الدينية ، والحزب السياسي ، فكانت من حيث التوجه ورؤى التغيير هي بالتأكيد تأسيسا لبداية حركة سياسية جديدة ، ترى في الدين إطاراً مرجعيا للتغيير ومن حيث الإطار القانوني وأشكال العمل الجماهيري استفادت واستعارت من خبرات العمل الأهلي الخيري ، وتجاوزت جوانب

---

(١) حسن البنا : تربية النشء تربية إسلامية خالصة"، محاضرة في جمعية الشبان المسلمين ، دار الأسماء ١٩٩٣ ط١ ص١٧-١٩، القاهرة .

الضعف لدى الجمعيات الأهلية الدينية[1] ذات النشاط الدينى البحت ، وهو ما جعل جماعة الإخوان مصدرا لجذب العديد من نشطاء هذه الجمعيات .

وقد كانت هذه الميزة أحد أهم الأسباب التى أتاحت الفرصة لتأجيل انقضاض الخصوم السياسين لحركة الإخوان المسلمين على الجماعة منذ تأسيسها ١٩٢٨، وحتى قرار حلها الأول في ١٩٤٩ على يد النقراشي ، باعتبارها جمعية دينية لا تشكل خطرا على النظام السياسى ، ولا تسعى لتغييره ، وهى الميزة التى حاول مؤسس الجماعة التأكيد عليها من خلال العديد من الأدبيات ، فى إشارته لماهية الجماعة حيث يشير إلى أن الجماعة فكرة جامعة تضم كل المعانى الإصلاحية فهى دعوة سلفية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية وثقافية وشركة اقتصادية[2] .

كان الهدف الأساسي من هذه الصيغة كما يبدو من استعراض تاريخ الإخوان هو التعمية على الدور السياسى للجماعة وإظهارها باعتبارها جمعية دينية تهتم بشئون العقيدة، التى قد يصحبها بعض النشاط الخيرى المرتكز إلى أسس دينية ، وهو ما دعمه النشاط الخيرى الواسع الذى نظمته شعب الجماعة ، والذى كان أحد أدوات الدعاية والتعبئة السياسية لقطاعات كبيرة من الجمهور ، حيث قدم هذا النشاط الخيرى الإخوان بشكل غير مباشر كبديل سياسى عن القوى السياسية القائمة ، وهى الجهود التى نلمحها فى نشاط شعب الإخوان المنتشرة على إمتداد قرى وأحياء مصر والتى كانت تحتوى فى كثير من الأحيان على مسجد ، مدرسة ، وناد ، بل ومصنع للمنتجات المحلية ، وهى كما يشير مؤرخ الإخوان المعتمد محمود عبد الحليم إلى أنها كانت مشروعات يمكن استخدامها ركيزة لممارسة مصالح أو أنشطة تخص المجتمع المحلى[3] وبشكل عام يمكن رصد أهم مجالات النشاط الاجتماعى والخيرى لشعب جماعة الإخوان فى المجالات التالية :

١- النشاط التعليمى : حيث كان بكل شعبة مكتبة أو حجرة للمطالعة لتشجيع برامج التعليم المحلى ، وهو النشاط الذى تطور سريعاً إلى تأسيس مدارس نظامية خاضعة أو

---

(١) من الجدير بالذكر أن جماعة الإخوان استفادت من كافة جوانب الضعف النسبى التى رصدها حسن البنا فى الجمعيات الدينية المعاصرة والتى حصرت دورها فى مجرد التوعية بأمور الدين والعقيدة وتقديم بعض المساعدات الخيرية مثل جمعية مكارم الأخلاق ، جمعية أنصار السنة ، الجمعية الشرعية – الباحث .

(٢) الإخوان المسلمون ٣٤/١١/٢٩ عدد ٣ .

(٣) محمود عبد الحليم : "الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ رؤية من الداخل ٢٨-١٩٤٨ الجزء الأول ، دار الدعوة للطبع والنشر ص ٣٣، القاهرة ١٩٧٩ .

مملوكة للجماعة والتى بدأت بإنشاء مدرسة أمهات المؤمنين فى أبريل ١٩٣٣ ، ثم تبعتها سلسلة من المدارس خاصة مدارس السيدات التى أصبحت بمثابة شعب للأخوات المسلمات واللاتى لعبن دوراً ضخماً فى مجالات الخدمة الاجتماعية والتربية والتعليم المرتبطة بأنشطة الجماعة[١] .

٢- النشاط الطبي وهو النشاط الذى بدأ ببعض التسهيلات الطبية والعلاجية الدورية أو الدائمة خاصة في الشعب الكبيرة ثم سرعان ما تطور بعد أن أظهرت هذه النوعية من الأنشطة قدرتها على خلق قاعدة جماهيرية واسعة للإخوان فأسست الجماعة فى عام ١٩٤٤ قسما طبيا يقوم عليه أطباء من أعضاء الجماعة ، استهدف إنشاء المستوصفات والعيادات والمستشفيات ، ونشر رسالة الوعى الصحي ، ورفع المستوى الطبى وإذا كان المستوصف الأول الخاص بالجماعة كان مقره فى عيادة أحد أطباء الجماعة وهو الطبيب محمد أحمد سليمان ، ثم نقل إلى المركز العام ثم خصص له مقر خاص بجوار المركز العام أضيفت له صيدلية ، فقد تحول مع نموه إلى مستشفى علاجي وصل عدد المترددين عليه عام ١٩٤٥ إلى ٢١٦٧٧ حالة ، ارتفعت فى عام ١٩٤٦ إلى ٢٩٠٣٩ حالة ، ثم إلى ٥١٣٠٠ حاله فى عام ١٩٤٧ ثم افتتحت عدة عيادات أخرى فى إطار هذا النشاط حتى إن ميزانية القسم الطبي بمفرده فى عام ١٩٤٨ وصلت إلى ٢٣٠٠٠ جنيه[٢] وهو مبلغ فى منتهى الضخامة بأسعار تلك الفترة ، وعلى الرغم من مصادرة معدات وتجهيزات هذه المستوصفات فى عام ١٩٤٨ مع قرار الحل الأول ، إلا إنه مع معاودة نشاط الجماعة بمجيء حكومة الوفد فى عام ١٩٥١ ارتفع عدد المستوصفات التابعة للجماعة والتى أعيد تأسيسها الى ١٦٢ عيادة طبية فى القاهرة فقط[٣] .

٣- المساعدات الاجتماعية : وهى المجال الذى تم التركيز عليه من خلال جهود قسم الخدمات الاجتماعية بالجماعة ، والذى وصل عدد فروعه الأساسية الى ١٠٢ فرعاً موزعة على عدد من شعب الجماعة ، ثم تطور مع نمو الإخوان إلى هيئة مستقلة

---

(١) إبراهيم البيومى غانم : "الفكر السياسى لحسن البنا ... مرجع سابق" ص ٣٤٧ .

(٢) ريتشارد ميشيل : "الإخوان المسلمون" ، ترجمة عبد السلام رضوان ، تقديم صلاح عيسى ، مكتبة مدبولى القاهرة ، مايو ١٩٧٧ ، ص٤٢ .

(٣) ريتشارد ميتشيل : "أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمون" ترجمة منى أنيس عبد السلام رضوان ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ص ٢٦١ ، ٢٦٢.

سجلت فى وزارة الشئون عام ١٩٤٦ تحت اسم وكالة الأعمال الخيرية ، ووصل عدد فروعها قبل قرار الحل الأول فى عام ١٩٤٨ إلى ٥٠٠ فرع ، وقد ركز قسم الخدمات الاجتماعية الذى تلقى دعما من وزارة الشئون على :

★ مساعدة الأسر الفقيرة بالمال وما أشبه .

★ الاهتمام بالمسنين والمشردين واليتامى[1] .

١- جماعة الجوالة والرحلات وهى القسم الذى خصص للمساهمة فى الخدمة العامة وأعمال الخير ، بجانب حفظ النظام داخل الجماعة والدفاع عنها ضد الأعداء الخارجيين ، ونظراً للطابع شبه العسكرى لجماعات الجوالة ، ولتفادى الصدام مع الدولة ، تم تسجيلها ضمن الحركة الكشفية الوطنية[2] حتى أصبحت بحلول عام ١٩٤٨ أقوى فرق الحركة الكشفية المصرية ، ووصلت عضويتها فى نفس العام إلى ٤٠,٠٠٠ عضو ، حيث شاركت فى إطار تنظيم الإخوان فى :

٢- مشروعات الجماعة لخدمة الريف المصرى ١٩٤٣ .

٣- مكافحة الملاريا فى الصعيد ١٩٤٥ .

٤- مواجهة فيضان النيل ١٩٤٥ .

٥- مواجهة وباء الكوليرا فى بحرى ١٩٤٧[3]

هكذا نجد أن الإخوان امتلكوا خبرة واسعه فى توظيف العمل الاجتماعى من خلال المنظمات غير الحكومية الخاضعة لنفوذهم المباشر لصالح حركتهم السياسية وهو ما ساعد على توسيع القاعدة الاجتماعية للإخوان ، حتى أن البنا فى عام ١٩٤٨ وقبل قرار الحل الأول قدر الأعضاء العاملين بالجماعة بنصف مليون عضو ، وأشار إلى أن الأعضاء المنتسبين والمتعاطفين أضعاف هذا العدد[4] ، كان هذا الاتساع فى العضوية يعكس بشكل واضح نجاح الجماعة فى النفاذ بنجاح لأوساط الطبقة الوسطى[5] .

---

(١) المرجع السابق ص ٢٦٣ .

(٢) محمود عبد الحليم : " الإخوان المسلمون .. مرجع سابق" ، ص ١٦٢.

(٣) ريتشارد ميتشيل : " الإخوان المسلمون .. مرجع سابق" ، ص ١٦٢.

(٤) جريدة الإخوان المسلمين اليومية ٤٨/٩/٥ بيان المرشد العام فى المؤتمر الصحفى المنعقد بدار المركز العام بمناسبة ٢٠ سنه على تأسيس أول شعبة للإخوان .

(٥) إبراهيم البيومى غانم : "الفكر السياسى مرجع سابق" ، ص ٣٤٦ .

واذا كان نجاح الإخوان فى مد نفوذهم على قطاعات أكبر من الجماهير المصريـــة عبر توظيف ما هو اجتماعى/ دينى لصالح ما هو سياسى طوال الثلاثينيات والأربعينيات، أكسبهم قدراً عاليا من الخبرة "والتى انعكست على نشاطهم الحالى" ، فقـد كـانت هنـاك دروس أخرى تعلمها الإخوان وخصومهم فى مقدمتها :

أولاً : تنبه الدولة للدور المؤثر الذى يمكن أن تلعبه الجمعيات الأهلية عنـد توظيفـها بشكل سياسى ، خاصة الجمعيات ذات الطابع الدينى ، وهو ما دفع الحكومة لتقييد حركـة الجمعيات الأهلية عبر سلسلة طويلة من الإجراءات نذكر منها :

★ إصدار القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨، والذى استهدف الحد من النشاط السياسى لبعـض الجمعيات الدينية الإسلامية .

★ إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٣٩ .

★ إصدار القانون ٤٩ لسنة ٤٥ لتنظيم العلاقة بين وزارة الشئون والجمعيـات ، والـذى وضع مزيدا من القيود ، للحد من الدور الذى تقوم به جماعة الإخوان المسلمين .

★ صدور القانون ٦٦ لسنة ٥١ فى ظل حكومة الوفد[1] ، والخاص بالجمعيـات الدينيـة والثقافية والعلمية ، والذى نقل اختصاص الرقابة والوصاية مـن وزارة الشـئون إلـى وزارة الداخلية والمحافظة ، بالنص على أن المحافظ هو المختص بالاعتراض أو قبول طلب التسجيل والتنظيم لوزارة الداخلية ثم محكمة القضاء الإدارى ، ثم خصص نفـس القانون المادة رقم (١٠) للجمعيات الدينية على وجه الخصوص بمنعها من العمل لغـير الأهداف التى أسست من أجلها ، ثم بقيام ثـورة يوليـو صـدر القـانون ٣٤٨ لسـنة ١٩٥٦[2] الخاص بتنظيم الجمعيات والذى جمع النصوص القانونية الخاصة بالجمعيـات فى قانون واحد فرض مزيداً من القيود ، حتى صدر أخيرا القـانون ٣٢ لسـنة ١٩٦٤ والذى أخضع الجمعيات بالكامل لسلطة الجهة الادارية[3] مـن حيـث الموافقـة علـى

---

(١) أصدر الوفد هذا القانون فى ظل ضغوط شديدة مارستها جماعة الإخوان على حكومة الوفـد بـهدف عودتها للشرعية بعد قرار حلها على يد النقراشى ، فى محاولة لتقييد حركتـها باعتبارهـا خصمـا تاريخيا للوفد من جهة وفى محاولة لعدم هز صورة الوفد كحصن لليبرالية والحريـات مـن جهـة اخرى.

(٢) صدر هذا القانون فى إطار حملة المطاردة التى قادها عبد الناصر ضد جماعة الإخوان بعد محاولـة اغتياله فى ١٩٥٤.

(٣) محمد الغمرى : "التنظيم القانونى للجمعيات الأهلية فى مصر الواقع والإشكاليات ورقة للحوار" مقدمة إلى ورشة عمل التنظيمات الأهلية ٤-٣/١١/٩٦، اليونسيف/ المركز العربى للإدارة والتنمية .

التأسيس نهاية بمراقبة النشاط وسلطة حل الجمعية والذى تم فى ظله حل كافة الجمعيات الأهلية ، وأعيد تسجيلها وفق القانون الجديد .

ثانياً : أما الدرس الآخر فقد استخلصه الإخوان أنفسهم عبر تجربتهم على امتداد الفترة من الثلاثينيات حتى الخمسينيات عندما تم حلهم للمرة الأخيرة على يد عبد الناصر، بعد محاولة اغتياله فى ١٩٥٤ ، فعلى الرغم من نجاح نشاطهم الخيرى والاجتماعى فى توسيع قاعدة نفوذهم الجماهيرى إلا أن ارتباط هذا النشاط بجماعة الإخوان كمؤسسة وأفراد سهل كثيرا من عملية تصفيتهم وحصارهم حصاراً قاسياً ، ففى أعقاب كل حل كانت تتم مصادرة كل ممتلكاتهم ومشروعاتهم والتى من السهل تحديدها وحصرها لارتباطها بشعب الجماعة أو بالمركز العام ، أو بقيادات الإخوان وعضويتهم مباشرة ، وهو ما يشير إليه المرشد الحالى مصطفى مشهور بمرارة قائلا " أن من يراجع تاريخ الحركة الإسلامية الرائدة للتيار الإسلامى فى مصر والمتمثلة فى جماعة الإخوان المسلمين يرى أنهم كانوا يقدمون الإسلام عمليا فى صورة أعمال وخدمات اجتماعية ومؤسسات نافعة تعين على بناء المجتمع ، فأنشأوا المدارس والمستشفيات والمستوصفات والمساجد والأندية والشركات التجارية ، وعندما عاود الإخوان نشاطهم وأعادوا إنشاء بعضها تعرضوا لمحنة أخرى أكلت الأخضر واليابس ، ثم لمحنة ثالثة كل منها تفوق التى قبلها ، ولم يحدث أن أعيدت هذه المؤسسات لأصحابها كما لم يعرفوا أى شيء عنها " وقد دفع ذلك إلى الحذر من تكرار التجربة"[1] .

كان هذا هو الدرس الأهم الذى دفع الإخوان منذ السبعينيات فى إطار الحذر من التعرض لمحنة أخرى ومطاردة أعنف إلى تغيير استراتيجيتهم فى بناء قواعد نفوذهم فبدلا من المؤسسات التابعة لهم مباشرة وسهولة التحديد والحصار والتصفية ، كانت الاستراتيجية الجديدة الرامية إلى الاحتماء بغابة المنظمات غير الحكومية ، هذه الغابة التى تضم ما يزيد عن ١٤٠٠٠ منظمة لا تحمل واحدة منها لافتة الإخوان المسلمين بشكل رسمى ، وإن كان نشاط أعداد كبيرة منها يندرج فى إطار جهود الإخوان لأسلمة المجتمع والسيطرة عليه من أسفل وهى الاستراتيجية التى تفيد فى :

١- إعادة الصلة بعضوية وكادر الإخوان القديم الذين لم تطلهم يد رجال الأمن ، أو الذين نشطوا بعد نكسة ٦٧ والارتخاء النسبى فى قبضة النظام الناصرى ، والذين وجدوا

---

(١) مصطفى مشهور التيار الإسلامى ودوره فى البناء دار التوزيع والنشر الإسلامية ، ١٩٨٧ ص٤١ .

فى العمل الأهلى خاصة من خلال الجمعيات الدينيـــة فرصـــة آمنـــة للتعبـــير عـــن أيديولوجيتهم خاصة طوال المرحلة الناصرية التى حـــاصرت كافـــة أشـــكال العمـــل السياسى المستقل ، وهى أعداد ليست بالقليلة ، خاصة إذا قارنـــا عضويـــة الإخـــوان العاملة والتى وصل بها حسن البنا إلى نصف مليون عضو عام ١٩٤٨ ، قبل قـــرار الحل الأول ، وبين أعداد من شملتهم حملات الاعتقـــال علـــى امتـــداد الخمســـينيات والستينيات والذين لم يتجاوزوا بضعة آلاف معتقل .

٢- الجمعيات الأهلية بما توفره من موارد ، فى إطار قانون شرعى ، انتشـــار جغرافـــى واسع ، صلات مباشرة مع قطاعات واسعة ومتعددة من الفئات الاجتماعية من خـــلال الأنشطة الخدمية والخيرية هى قواعد مثلى لانطلاق عمليات تكتيل قطاعات واســـعة من السكان وتعبئتهم سياسياً للنفاذ لمنظمات المشاركة الوســـيطة (المجـــالس المحليـــة النقابات المهنية) التى تشكل المعبر الأهم لمؤسسات السلطة السياسية على المســـتوى القومى (البرلمان) .

وهو ما يؤكده كون معظم مرشحى البرلمان مرتبطون بقواعد للنشاط المحلى ســـواء فى المنظمات القاعدية (الجمعيات الاهلية) أو المنظمات الوسيطة (النقابات المهنيـــة) مـــن خلال الجمعيات ، نظر على سبيل المثال جدول ٨ ، ٩ .

جدول ٨

نماذج لارتباط مرشحي التيار الإسلامي على قائمة التحالف في انتخابات ١٩٩٥ بالعمل القاعدي في المنظمات الأهلية المحلية

المحافظة	المرشح	الدائرة	النشاط	التاريخ والمصدر
القاهرة	١- د. عبد الفتاح رزق	دائرة المعادى	عضو مجلس إدارة الجمعية الشرعية بالبساتين، رئيس لجنة كفالة اليتيم	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	٢- مرتضى شما	دائرة الساحل	عضو نشط فى عدة جمعيات خيرية بالدائرة	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	٣- ماجد حسن حسن	دائرة الزاوية والشرابية	عضو نشط فى عدة جمعيات خيرية بالدائرة	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	٤- مختار نوح	دائرة المطرية	رئيس مجلس إدارة أكثر من خمس جمعيات خيرية آخرها جمعية السعادة الإسلامية	٩٥/١١/١٣ الشعب
	٥- أحمد جمعه	دائرة بولاق	رئيس مجلس إدارة جمعية الخدمات بشركة النصر للمرافق والتركيبات	٩٥/١١/٢٨ الشعب
	٦- حسن الجمل	دائرة مصر القديمة	جمعية تحفيظ القرآن ومؤسس للعديد من الجمعيات الأهلية بالمنيل	٩٨/١٠/٩ الشعب
الغربية	٧- عبد العاطى احمد صقر	دائرة بسيون	رئيس مجلس إدارة جمعية تنمية المجتمع بالقضابة	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	٨- محمد العزباوى	دائرة بندر طنطا	مؤسس وعضو مجلس إدارة الجمعية التربوية الإسلامية	٩٥/١١/٢٦ الشعب
أسيوط	٩- منذر محمد ابراهيم	دائرة أسيوط	عضو مجلس إدارة جمعية الثقافة الإسلامية	٩٥/١١/٢٦ الشعب
	١٠- حسنى معتمد عبد النعيم	دائرة القوصية	مؤسس جمعية تحفيظ القرآن بمسجد المجمع الإسلامى ومؤسس قسم خاص لتعليم المرأة أصول اللغة والدين	٩٥/١١/٢٦ الشعب
الفيوم	١١- محمود حيدر	دائرة الفيوم وسنورس	مؤسس فرع الجمعية الشرعية بقرية سنباط ومسئول عن نشاط كفالة اليتيم	٩٥/١١/١٧ الشعب
البحيرة	١٢- صلاح ابو الفضل	دائرة ادكو	عضو نشط بجمعية أبو بكر الصديق الإسلامية	٩٥/١١/٢٦ الشعب

الجيزة	١٣- محمد إبراهيم حسين	دائرة مغاغة	رئيس جمعية الحج والعمرة بمزغونة	٩٥/١١/١٢ الشعب
دمياط	١٤- عبد الله الشد	دائرة كفر سعد	مؤسس جمعية أصدقاء المرضى ، والجمعية الخيرية بكفر سليمان بحرى	٩٥/١١/١٢
المنوفية	١٥- د. محمد على بشر	دائرة بندر شبين	نائب رئيس مجلس إدارة جمعية المواساة بشبين الكوم	٩٥/١٠/٢٢ الشعب
	١٦- د. الحسينى الجيزاوى	دائرة الشهداء	عضو الجمعية الطبية الإسلامية مؤسس ومدير مستوصف جمعية المحافظة على القرآن الكريم بالشهداء	٩٥/١٠/٢٥ الشعب
	١٧- فوزى عبد السلام مصطفى	دائرة بندرشبين	عضو جمعية التربية الاسلامية	٩٥/١/٢٢ الشعب
القليوبية	١٨- الشيخ عبد الحميد مرعى	دائرة قليوب	عضو بارز بعدد من الجمعيات الخيرية، مقر لجنة الزكاة بمسجد رابعة بقليوب	٩٥/١٠/٢٢
	١٩- محمد أحمد	دائرة قليوب	عضو مؤسس بالجمعية الخيرية الإسلامية بقرية طنطا	٩٥/١٠/١٥
الشرقية	٢٠- سمير حسن	دائرة منيا القمح	عضو الجمعية الشرعية بالعزيزية	٩٥/١٠/١٥
	٢١- د. امير محمد بسام	دائرة بلبيس	مؤسس مستشفى الزهراء الخيرى/ وعدة مكاتب لكفالة اليتيم	٩٥/١٠/١٥
الدقهلية	٢٢- على زين العابدين أحمد	دائرة السنبلاوين	عضو مجلس إدارة الأسرة المسلمة	٩٥/١١/٢٨

مستخرج بمعرفة الباحث من جريدة الشعب أعداد أكتوبر/ نوفمبر ١٩٩٥

جدول ٩

قائمة بأسماء عدد من مرشحى الإخوان فى انتخابات ١٩٩٥ ويبدو واضحاً اختيار المرشحين من بين القيادات فى مؤسسات المشاركة الوسيطة خاصة المنظمات المهنية:

١	د. مهندس محمد على بشر	امين عام نقابة المهندسين	دائرة شبين الكوم
٢	د. عبد الحميد الغزالى	وكيل نقابة التجاريين	دائرة المنيل
٣	مختار نوح	امين صندوق نقابة المحامين	دائرة المطرية
٤	د. أحمد سلامه	نقيب اطباء دمياط	دائرة دمياط
٥	طارق خليل	امين نقابة التجاريين بالسويس	
٦	أحمد جمعه	امين صندوق نقابة مهندسى القاهرة	دائرة بولاق
٧	د. فوزى عياد	عضو مجلس نقابة اطباء البحيرة	دائرة البحيرة والدلنجات
٨	أبو المجد صيام	عضو مجلس نقابة المعلمين بالسنطه	دائرة السنطة
٩	سيف الإسلام حسن البنا	عضو مجلس نقابة المحامين	دائرة الدرب الأحمر
١٠	أبو العلا ماضى	امين مساعد نقابة المهندسين	دائرة حلوان
١١	د. محمد عبد الله	رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق	دائرة بندر الزقازيق
١٢	محمد عبد القدوس	عضو مجلس نقابة الصحافيين	دائرة بولاق
١٣	عبد الوهاب المشد	عضو مجلس نقابة المحاميين	دائرة كفر سعد/دمياط
١٤	صبرى محمد أحمد عامر	الأمين العام المساعد لنقابة المهندسين بالمنوفية	دائرة بركة السبع
١٥	فوزى عبد السلام مصطفى	عضو مجلس نقابة المهن التعليمية بالمنوفية	دائرة بندر شبين
١٦	د. عبد الله عبد المجيد	نائب رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزقازيق	دائرة الحسينية

مستخرج بمعرفة الباحث من جريدة الشعب طوال شهرى أكتوبر ـ نوفمبر ١٩٩٥

والبيانات الواردة فى جدولى ٨ ، ٩ تشير بشكل واضح الى إستخدام الجمعيات كقاعدة انطلاق للمنظمات المهنية ، واستخدام كل منهما للانطلاق للبرلمان[١] .

وهو ما لا يقتصر فقط على نشطاء الحركة الإسلامية ، ففى دراسة على عينة من قيادات العمل المحلى كان منهم ٥١,٨ % (رئيس وحدة محلية ، سكرتير عام ، مديرو مديريات الخدمات) وهى المواقع التنفيذية العليا ، ٤٨,٢٥ كوادر وسطى وجد :

٩٥,٦ % من أفرادها منخرطون فى العمل السياسى المحلى .

٧٧ % أعضاء بالمجالس الشعبية المحلية .

١٢,٥ أعضاء فى جمعيات ذات طابع دينى (تحفيظ قرآن ، شبان مسلمين) .

٢٥,٧ من أعضاء العينة كانوا يشغلون فى جمعية واحدة على الأقل من الجمعيات التى ينتمون إليها مواقع قيادية .

وقد أشار أفراد العينة إلى :

★ أن الجمعيات مجال لرفع الخبرة الإدارية والتنظيمية بنسبة ٥٥,٤ % .

★ أن الجمعيات مجال للتأهيل للمناصب القيادية بنسبة ٣٤,٨ % .

★ أن الجمعيات مجال للتعرف على المشكلات المحلية وطرق علاجها بنسبة ٧٠,٥ % .

★ أن الجمعيات تعتبر قناة أمام ذوى التطلعات لتحقيق طموحهم السياسى أو توسيع قاعدتهم الشعبية وكسب مزيد من الناخبين والمؤيدين وكانت نسبة من يشغلون مواقع قيادية عليا فى العمل الشعبى وكذلك فى الجمعيات ٧١,٤% من أفراد العينة[٢] .

---

(١) من الهام هنا الإشارة إلى آلية توظيف الجمعيات للسيطرة على النقابات المهنية ، كمؤسسات وسيطة للمشاركة السياسية ، فالجمعيات بالأنشطة التى تمارس فيها تخلق آلاف من فرص العمل للعديد من خريجى الجامعات الباحثين عن زيادة دخولهم ، والنموذج الأبرز فى هذا المجال الفرص التى تخلقها العيادات والمستوصفات والمستشفيات الملحقة بالجمعيات الأهلية خاصة الخاضعة لنفوذ التيار الإسلامى والتى يتم تشغيل الأطباء بها من خلال شبكة علاقات محكمة تعتمد على الصلات التى تتم عبر نشاط كوادر الحركة الإسلامية فى الجامعة وسيطرتهم على الاتحادات الطلابية ، وهى الصلات التى تستخدم فى تشغيل هؤلاء الأطباء الجدد المتعاطفين مع شعارات الحركة بمستوصفات هذه الجمعيات ، والتى تعد أماكن مناسبة لحشدهم فى الانتخابات النقابية لتأييد الصوت الإسلامى .

(٢) د. على الصاوى : " دور الجمعيات التطوعية فى التنمية المحلية – تحليل عينة من الكوادر المحلية بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى للبحوث السياسية ، السياسة والنظام المحلى فى مصر مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ٣-٥/١١/٩٤ .

٣- شكلت الجمعيات الأهلية إطاراً شرعياً ومأموناً لتوفير الموارد المالية لتمويل أنشطة الحركة الإسلامية على اختلافها والتى أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر فى دعم نفوذها السياسى ، وهو التمويل الذى أتى من عدة مصادر .

(أ) مصادر خارجية : هنا يبرز بوضوح دور الجمعيات الأهلية الدينية التى تحولت إلى قنوات لضخ الملايين من أموال المتعاطفين مع الحركة الإسلامية وأنشطتها بدول الخليج ، سواء كان هؤلاء المتعاطفين أفرادا ، هيئات ، حكومية أو غير حكومية مثل جمعية الإصلاح الاجتماعى الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية ، جمعية النجاة الخيرية ، بيت الزكاة الكويتى وغيرها العديد ويكفى أن نشير إلى نموذج واحد يوضح حجم التمويل القادم من هذا المصدر ، وهو التبرعات المقدمة من جمعية إحياء التراث الإسلامى الكويتية ، وهى جمعية سلفية قدمت ما يقرب من ٥٠٠ مليون جنيه مصرى لعدد من الجمعيات الدينية الإسلامية المرتبطة مباشرة بحركة الإسلام السياسى ، والتى ساعدتهم فى بناء ١٢ مركزا إسلامياً ، ٣ وحدات صحية ، ٤٢ مكتبة دينية ، عدة مشروعات استثمارية ، بخلاف عدة مساجد[١] وهذا مجرد نموذج واحد ، وهو ما دفع فى النهاية وزير الداخلية المصرى حسن الألفى فى مؤتمر وزراء الداخلية العرب بتونس إلى المطالبة بوقف تدفق هذه الأموال القادمة من الخليج للجمعيات الأهلية الإسلامية[٢] .

(ب) مصادر محلية وشملت :

١- التبرعات من خلال الحملات المنظمة لدعم مجاهدى أفغانستان أو ضحايا البوسنة والهرسك أو لمشروعات الجمعيات لكفالة اليتيم أو لبناء المساجد ، وصناديق تبرعات المساجد ، لجان الزكاة ويقدر بعض الخبراء الاقتصاديين أن نشطاء الإسلام السياسى استطاعوا خلال عام واحد فقط ١٩٩٢ جمع حوالى ١٥ مليون جنيه تحت شعار المعاونة فى بناء المساجد والتى ذهب جزء كبير منها لتمويل أنشطتهم السياسية[٣] .

٢- عوائد الأنشطة ذاتها التى يديرونها والتى توفر لهم موارد لا بأس بها (المستوصفات/ الطبية/ المدارس/ مشاغل الخياطة ذات الطابع الإنتاجى / دور الحضانة ... الأسواق الخيرية ..) .

٣- الدعم الحكومى المحدود الذى تقدمه الدولة للعديد من أنشطة الجمعيات الأهلية الدينية .

---

(١) عبد القادر شهيب ممولو الإرهاب ص ٩٥ .

(٢) الأحرار ٩٥/١/٦ .

(٣) الشرق الأوسط ٩٣/٤/١٧ .

(ج) **المنح الدولية** : وقد استطاعت إحدى الدراسات تقدير حجم تمويلات الجمعيات الدينية خلال عام واحد هو ١٩٩٢ فأشارت إلى توزيع ٨٥,٥ % من إجمالى دخول الجمعيات الدينية الإسلامية والذى لا يتجاوز نصيب منظمات التمويل الدولية منه فى إطار المشروعات والأنشطة التى تنفذها ٥ % ويعد هذا المورد من أقل الموارد مصادر التمويل الجمعيات فى مصر ، وهو يقدر بـ ٢٧٥ - ٣٥٠ مليون جنيه مصرى ، فى الوقت الذى لا تتجاوز احتياجاتها ٩٠-٧٠ مليون جنيها ، وتشير الدراسة إلى أن توزيع مصادر الموارد كالتالى :

١٠ % دعم حكومى .

٥ % مساعدات أجنبية .

٣٨.٦ % عائدات أنشطة .

٢٦,٩ % تبرعات[١] .

٤- أصبحت الجمعيات الأهلية فى ظل الانسحاب المتلاحق للدولة منذ منتصف السبعينيات من مجال الخدمات والرعاية الاجتماعية فى ظل سياسة التحرير الاقتصادى ، تلعب دورا متزايدا فى الإحلال الجزئى محل الدولة فى هذه المجالات ، وهو الدور الذى أدركت الدولة أهميته فى تخفيف حدة التوتر الاجتماعى ، هذا الإدراك الذى منح تيار الإسلام السياسى (خاصة الإخوان) فرصة غير قابلة للتكرار فى تقديم نفسه من خلال مشروعاته الخدمية رخيصة التكلفة التى تقدم من خلال هذه الجمعيات كبديل للدولة ، حيث أنتج هذا الوضع ما يشبه الاتفاق غير المعلن بين الدولة وجماعات السلام السياسى ، هذا الاتفاق الذى تم تمريره خلال فترة السبعينيات والثمانينيات فى ظل مرحلة الوفاق بين الدولة والإسلام السياسى ، وبراجماتية الدولة الشديدة ، وغياب أى رؤية لديها للتنمية الشاملة ، أو حتى رؤية فى مجال الرعاية الاجتماعية ، وهو الوضع الذى أصبح بعد وصول العلاقات لمرحلة الصدام بينهما غير قابل للتصفية ، ليس فقط لانتشار المشروعات على امتداد كل قرى وأحياء مصر وصعوبة حصارها وتصفيتها ، ولكن بالأساس لأن الدولة أصبحت فى حالة لم تعد معها قادرة على ملء هذا الفراغ ، وهو الوضع الذى وفر لتيار الإسلام السياسى تواجداً مباشراً بين الجماهير ، قادرا على جذبها خلف شعاراته ، من على أرضية المصلحة الضيقة والمباشرة التى تجسدها الخدمات المعطاة لهم ، والتى قد تخفف عنهم وطأة البؤس ، ولكن لا ترفعه ، وقد فرض هذا الوضع على الدولة انعدام

---

(١) روز اليوسف ٩٥/٣/١٣ .

قدرتها على التصدى الشامل ، وضيق حيز المناورة فى لحظات صدامها مـــع تيـــار الإسلام السياسى ، إلى الدرجة التى أصبحت سياسة الحكومة فـــى هـــذا الإطـــار لا تتجاوز حدود ضم بعض المساجد التابعة للجمعيات للأوقاف ، وإخضاعها للإشـــراف المباشر (نموذج لهذا مسجد الفتح بالعباسية التابع لجمعية الهداية الإسلامية) لحرمانـــها من أحد أهم مصادر التمويل ، أو اللجؤ فى حالات محدودة لحل الجمعية وتصفيتـــــها بحجة التورط المباشر فى السياسة[١] أو ضعف الفاعلية والتأثير أو الفساد المالى ففـــى عام ٩٦ تم حل ٤٢ جمعية دينية إسلامية من إجمالى ١٢٤ بنسبة ٣٤ % من إجمـــالى الجمعيات[٢] التى تم حلها وفى عام ٩٧ تشير المعلومات إلى حل الجمعيات التالية :

م	الجمعية	المحافظة
١	تحفيظ القرآن	المنيا
٢	الهدى الإسلامى	عزبة التل/ المنيا
٣	الشيخ فى الدعوى الإسلامية	المنيا
٤	الاتحاد الإسلامى	قلندول/ المنيا
٥	الإخوة فى الله	المنيا
٦	الهدى الإسلامى	البرشا/ المنيا
٧	الخيرية الإسلامية	المنيا
٨	الشرعية	سلاقوس/ المنيا
٩	الشبان المسلمين	الحجازية/ شرقية
١٠	الخيرية الإسلامية	الاخيون/ شرقية
١١	التآخى الإسلامى	منشاة أبو عمير/ شرقية
١٢	الخيرية الإسلامية	سعود القبلية/ شرقية
١٣	تعمير وبناء المساجد	الاخيوة/ شرقية
١٤	الهداية الإسلامية	منشاة بشارة/ شرقية
١٥	الخيرية الإسلامية	ميت مسعود/ منوفية
١٦	تحفيظ القرآن	بركة السبع/ منوفية

المصدر : الحقيقة ٩٤/١١/١

(١) نموذج جمعية الاعتصام بحبل الله بالإسكندرية – الشعب ٩٤/٥/٣ .

(٢) تقرير الحالة الدينية فى مصر – العدد الثانى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهـرام ص ٣٢١ .

وعلى الجانب الآخر حاول نشطاء حركة الإسلام السياسي (وفى مقدمتهم الإخــــوان) فى إطار مواجهتهم للدولة تطوير نشاطهم المرتكز إلى تواجدهم فى أعــــداد كبـيرة مـــن الجمعيات الأهلية بتجميع جهودهم لممارسة درجة أكبر من الضغط على الدولة ، وهو مـــا ظهر واضحا فى نهاية الثمانينيات خلال تعاملهم مع مبادرة الســـادات الراميـة لإحكـام السيطرة على تيار الإسلام السياسي بعد تصاعد الصراع بينهم ، والتى دعـــا فيـــها إلـــى تشكيل المجلس الإسلامى الأعلى الذى يضم ممثلى الهيئات والجماعات الإسلامية للدراسـة والتخطيط والمتابعة للدعوة الإسلامية ، وهى المبـــادرة التـــى تبنتـــها جمعيـــة العشـيرة المحمدية ، حيث نظمت مؤتمرا تحت رعاية شيخ الأزهر د. عبد الحليم محمـــود بـــهدف توحيد الكلمة والتنسيق دعى إليه العديد من الجمعيـــات الدينيـــة[1] وصـــدرت توصياتـــه بضرورة أن يكون للجمعيات الشعبية دور إيجابى من خلال اقتراح تشكيل المجلس علــــى أن تمنح الجمعيات الإسلامية حق اختيار بعض الشخصيات الإسلامية المعروفة بدورهـــا فى الدعوة لضمها للمجلس ، وأيضاً الذين لا يمثلون جمعيات إســـلامية مشـــكلة تشـــكيلاً رسميا معترف به ، وقد اتفق الذين صاغوا هذه التوصيات على أن يكون من بينهم الأستاذ عمر التلمسانى (المرشد العام للإخوان المسلمين ، محمد البهى الأستاذ إبراهيم عزت أمـير جماعة الدعوة والتبليغ) وعلى أن تكون للجنة أو المجلس سلطة ملزمة للدولـــة[2] وهـــى المناورة التى تنبه لها السادات واضطر بناء عليها إلى ترك الفكرة نهائيا ، حتى طرحـــت مرة أخرى فى أواخر الثمانينيات وتبناها كل من :

★ حسن عباس زكى الرئيس العام لجمعية الشبان المسلمين .

★ د. سيد رزق الطويل رئيس جمعية دعوة الحق .

★ الشيخ محمد وهبه سكرتير جمعية العشيرة المحمدية .

★ محمود عبد العزيز المشرف على مجلة التوحيد لسان حال أنصار السنة .

وهى الفكرة التى تبنتها هذه القيادات الأهلية بناء على دعوة الشيخ محمد الغزالى فــى خطبة صلاة العيد الكبير فى عام ١٩٨٩ [3] .

٥- شكلت أيضا الجمعيات الأهلية أطرا ومؤسسات وفرت فرصا ذهبية لعمليات تدريـــب وأعداد كادر الحركة الإسلامية على العمل الجماهيرى والدعائى ، وتطوير قدراتـــه ،

---

(١) المساء ١٣/١٠/٨٩ .

(٢) الاعتصام ١/١٠/٨٠ .

(٣) المساء ١٣/١٠/٨٩ .

بجانب كونها وعاء ملائماً لعمليات التجنيد وزيادة العضوية ، ونشـــر الأطروحـــات السياسية المرتبطة بأفكار الإخوان .

شكلت التوجهات السابقة ملامح استراتيجية تيار الإسلام السياسى(خاصة الإخـــوان) فى العمل من خلال المنظمات الأهلية وهى الاستراتيجية التى تركز دورها فى كونها :

أولاً : منبراً للدعاية والتأثير الفكرى السياسى .

ثانيـــاً : إطاراً ملائماً للتنظيم والتعبئة والحشد السياسى .

ثالثـــاً : مصدراً آمنا لتوفير التمويل والدعم .

رابعاً : محطات انطلاق لاختراق مؤسسات المشاركة علـــى المســتوى الوســيط ، والقومى .

وهى الأدوار التى تشكل محاور استراتيجية أسلمة المجتمع من أسفل .

والتى يبرز فيها بشكل واضح جهود نشطاء جماعة الإخوان وهو ما يـــبرز بشـــكل واضح فى تتبعنا تاريخ عدد من الجمعيات الإسلامية كما هو وارد فى الملف التوثيقى .

مستقبل العمل الأهلى للحركة الإسلامية فى مصر

★ يشير اقترابنا السابق من علاقة الحركة الإسلامية بالعمل الأهلى إلى العديد من المؤشرات أهمها :

أولاً : التواجد القوى والمؤثر الفكرى أو السياسى أو التنظيمى (بدرجات متفاوتة) لمجمل قوى وتيارات الحركة الإسلامية ، بأعداد كبيرة نسبياً ، ومتزايدة فى العديد من الجمعيات الأهلية ، خاصة تلك المتميزة بالفاعلية والنشاط ، حيث تشكل الجمعيات الدينية الإسلامية الحد الأدنى لهذا التواجد وقد وصل عددها عام ١٩٩١ إلى ٢٧٣٨ جمعية أى حوالى ٢٤ % من إجمالى الجمعيات الأهلية ، المشهرة طبقا للقانون ٣٢ لسنة ٦٤ .

ثانياً : نجاح الحركة الإسلامية فى تحويل العديد من الجمعيات الدينية الإسلامية إلى قواعد جماهيرية لنفوذها الفكرى والسياسى ، عبر قدرتها على اجتذاب وتكتيل قطاعات واسعة من السكان ، خاصة فى المناطق الفقيرة والعشوائية ، خلف شعاراتها السياسية التى تخلط السياسى بالدينى(١) ، وهو ما ساعد عليه قدرتها على توظيف الموارد المتاحة من خلال الجمعيات ، لتقديم العديد من الخدمات(٢) الصحية والتعليمية ، والدينية ، وخدمات

---

(١) فى انتخابات ٨٧ التى شارك فيها الإخوان وحزب العمل والأحرار تحت قائمة التحالف الإسلامى، التى رفعت شعار الإسلام هو الحل ، حصلت القائمة على مليون و ١٦٣ ألف و٥٢٥ صوتا، وهو ما امكن الإخوان المسلمين من احتلال ٣٦ مقعداً برلمانيا من مقاعد القائمة ، وإذا قارنا إجمالى الأصوات التى حصلت عليها هذه القائمة، بإجمالى الأصوات التى حصل عليها العمل والأحرار فى انتخابات ١٩٨٤، بإجمالى ٣٩٧,٥٢٨ صوتاً، يمكن القول إن الفارق فى الأصوات هو ما أضافه مرشحو الإخوان بتحالفهم مع العمل والأحرار ، وهو ما يقدر بـ ٧٦٥٩٩٧ صوتاً أى ما يعادل ١١% من إجمالى الأصوات الصحيحة فى انتخابات ١٩٨٧ د. هدى راغب/ د. حسين توفيق : "الإخوان المسلمون دراسة فى التحالفات ... مرجع سابق" ص ١٦-٣٤٨ .

(٢) فى بحث تقويم الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية لسنة ٧٤، وهى الجمعيات ذات النشاط الدينى الإسلامى والمسيحى بشكل أساسى ، وفى مرحلة بداية صعود تيار الحركة الإسلامية ، تشير نتائج البحث إلى: عدد المستفيدين بالنشاط الثقافى ١٣٤١٩٦٩ مستفيد، النشاط الصحى ٤٦٣٤٢ مستفيد، النشاط الدينى ٢٣٤٣٤٤٧ مستفيد، مساعدات ٥٠٦٨٨ مستفيد، التدريب المهنى ٣٢١١٠ مستفيد – بحث تقويم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية مرجع سابق ص ٤٩

الرعـــاية الاجتماعية[1] للقطاعات الأكثر فقــراً وحرمـــانا من السكان غير القادرين على

---

(١) في مجال الرعاية الصحية: ترصد إحدي الإحصائيات الرسمية فـــي عـــام ١٩٩٦، وجـــود ٣٥٨٧ مستوصف وعيادة طبية في الجمعيات الأهلية، يتركز ٧٣% منها في المحافظات الثماني التي تـتركز بها الجمعيات الدينية الإسلامية*، وهو ما يشير الى درجة من الارتباط بين انتشار هذه النوعية مـــن الخدمات، ومجالات نشاط الجمعيات الأهلية المرتبطة بالحركة الإسلامية والتي تزايدت أعدادها طوال الفترة من السبعينيات وحتي التسعينيات، بحيث أصبحت سمة تكاد تميزها ، ففي مدينة إمبابة وحدهـــا والتي أصبحت منذ نهاية الثمانينيات بؤرة للجماعة الإسلامية ، تم إحصاء أكثر من ١٠٠ عيادة طبيـــة ملحقة بالمساجد والجمعيات الأهلية الدينية **، وللتعرف على حجم ما تقدمه هـــذه الجمعيـــات مـــن خدمات في هذا المجال تشير دراسة لوكالة التنمية إلى أن حجم المستفيدين من الخدمـــات الصحيـــة بالجمعيات الأهلية وصل في عام ١٩٨٢ الى ٤,٥ مليون مواطن، ارتفع في عـــام ١٩٩٢ الـــى ١٤ مليون مواطن*** .

* دور وزارة الشئون في الحد من عمالة الأطفال ... مرجع سابق ص٤ .

**الأهالي ١٩٩٢/٢/١٦ .

- ***أشرف حسين : " الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر " .. الجمعيات الأهليـــة وأزمـــة التنمية الاجتماعية ... مرجع سابق ص٦٠ .

- وفي مجال الرعاية الاجتماعية: وهي الأنشطة التي تميز فيها نشطاء الحركة الإسلامية بحكـــم بـــروز الجانب الخيري والديني فيها يشير تقرير صادر عن مجلس الشورى إلى أنه في مجال واحد فقط وهـــو مجال رعاية الأيتام توجد حوالي ١٠٠٠ جمعية ترعى حوالى مليون طفل يتيم ، بجانب ٢٥٠٠ جمعيـــة توفر مساعدات اجتماعية لنمو ٥ مليون مواطن * وقد اتسع مجال مشاركة الجمعيات الأهلية المرتبطـــة بالحركة الإسلامية في هذا المجال فشمل حالات الكوارث القومية، مثل كارثة الزلزال، وكارثة السيول في الصعيد وكارثة غرق زاوية عبد القادر، وتصادم القطارات وهي الكوارث التي سارع للمشاركة في مواجهتها نشطاء الحركة الإسلامية من خلال جمعياتهم ومساجدهم تحت لافتة لجنة الإغاثـــة التابعـــة لنقابة الأطباء .

* السياسى ٩٧/١١/٢٦ .

- وفي مجال الخدمات التعليمية : لا يجب أن نتوقف فقط عند دور الحضانة التي أصبحت سمة مميزة لكل الجمعيات الدينية الإسلامية ، أو حتي مكاتب تحفيظ القرآن وفصول التقوية للمراحل الدراسية المختلفـــة أو فصول تعليم الكبار، حيث امتد نشاط العديد من الجمعيات الأهلية الخاضعة لنفوذ الحركة الإســـلامية لتأسيس المدارس والمؤسسات التعليمية النظامية التي تغطي مراحل التعليم ما قبل الجامعي.

- ففي جمعية الدعوة ببني سويف، والتي أسسها ورأس مجلس ادارتها حسن جودة عضو مكتب الارشـــاد لجماعة الاخوان، تمتلك الجمعية وتدير مدرسة ثانوية ببني سويف (مدرسة الدعـــوة) منـــذ عـــام ٨٩ يدرس بها ٢١٤ تلميذ، ومدرسة ابتدائية اعدادية بمدينة الواسطى (مدرسة الدعوة) منذ عام ٩٢ يـــدرس بها ٢٧٤ تلميذ، ثم مدرسة ابتدائية اعدادية بالفشن منذ عام ٩٤، بها ٨١٥ تلميذ.
- وفي القليوبية تدير وتمتلك جمعية الشبان المسلمين مدرسة ابتدائية اعدادية بها ٢١٦١ تلميذ منذ عـــام ١٩٨٧.
- وفي الجيزة توجد مدرسة الحسينية التابعة لجمعية المحافظة على القرآن الكريم وهي ابتدائية اعداديـــة يدرس بها ٥١٨ تلميذ منذ عام ١٩٩٢.*
- وفي اسيوط سنجد مجموعة مدارس "دار حراء" والفردوس ودار الارقم" التابعة لجمعية تنمية المجتمـــع المحلي الخاضعة لنفوذ وادارة نشطاء الاخوان المسلمين، والتي تدير منذ عام ١٩٧٨ ،٣ دور حضانة، ٥ مدارس ابتدائية ومدرسة اعدادية ثانوية للبنين وأخرى للبنات**

- هذه مجرد نماذج تشير الي جهود نشطاء الحركة الاسلامية في هذا المجال، وهي الجهود التي يستكملها تبنى عديد من الجمعيات الاهلية ، خاصة في الاقاليم حملات جمع تبرعات لتأسيس المعـــاهد الدينيـــة الازهرية التي تضم للازهر بعد ذلك.***

* د. صلاح بشرى : " دليل التعليم الخاص" .

** الدستور ٩٦/٥/١ .

*** د. عماد صيام : " نشطاء الحركة الاسلامية ... مرجع سابق" .

الحصول على هذه الخدمات ، إما لأن الدولة لا توفرها فى هذه المجتمعات الفقيرة ، أو قد توفرها بتكلفة عالية ومستوى جودة غاية فى التدهور ، أو قد يوفرهـا القطـاع الخـاص بتكلفة فوق إمكانيات هذه الفئات الاجتماعية .

وقد تنوعت مجالات ونوعيات الخدمات التى تقدمها الجمعيـات الدينيـة الإسـلامية انطلاقا من تعدد أغراض تأسيسها ، كما يشير الجدول (١٠) إلى أغراض ذات طابع دينى واضح .

تحليل لتعدد اهداف التأسيس ذات الطابع الدينى للجمعيات الدينية الإسلامية فى ثمانى محافظات حتى عام ١٩٩١

جدول ١٠

الغرض	إجمالى	القليوبية	القاهرة	الجيزة	المنوفية	المنيا	الشرقية	أسيوط	الإسكندرية
خدمات ثقافية ودينية[1]	١١٤٢	١٣٩	٢١٢	١٩٢	٥	٣٠	٢٤٧	١٢٠	١٩٧
مساعدات اجتماعية	٩٠١	١٣٤	١٥٥	٦٣	١١٤	٧٠	١٥٢	١١٣	١٠٠
تحفيظ قرآن	٢٢٠	–	١٧	–	١٢٥	٧٨	–	–	–
ندوات دينية	٧٦	–	٣	–	٥٠	٢٣	–	–	–
رعاية وتعمير مساجد	٥٩	–	٣	–	٢١	٣٥	–	–	–
تيسير حج	٥٦	–	٢٨	٤	٢٠	٤	–	–	–
مكتبة دينية	١٧	–	٦	–	٥	٦	–	–	–
دفن وتكفين موتى	١٧	–	٨	–	٢	٧	–	–	–
احتفالات دينية	١٠	–	١	–	–	٩	–	–	–
كفالة اليتيم	٤	–	–	–	٣	١	–	–	–

مستخرج من تحليل أغراض التأسيس بدليل الجمعيات الأهلية ، المنشور فـى الجمعيـات الأهلية فى مصر - د. أمانى قنديل/ د. سارة بن نفيسة .

---

(١) يلاحظ هنا وجود قدر من الإجمال فى تحديد الغرض الرئيسى من الجمعية فالخدمات الدينيـة كـأحد أغراض التأسيس تشمل إقامة دور العبادة والوعظ ، الإرشاد الدينى ، إقامة المدارس ومكاتب تحفيـظ القرآن وتيسير رحلات الحج والعمرة ، وهو ما سوف يظهر بوضـوح إذا حللنـا الأنشـطة الفعليـة للجمعية ، وبالتالى فهذا الغرض يتم فى إطاره تنفيذ العديد من الأنشطة .

وإذا حاولنا تحليل أغراض التأسيس (لنفس الجمعيات فى نفس المحافظـــــات) غــير المرتبطة بشكل مباشر بالأغراض الدينية كما يشير الجدول (١١) سنجد :

تحليل أغراض تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية

غير المرتبطة بالنشاط الدينى بشكل مباشر حتى عام ١٩٩١ فى ثمانى محافظات

جدول ١١

	إجمالى	القليوبية	القاهرة	الجيزة	المنوفية	المنيا	الشرقية	اسيوط	الإسكندرية
خدمات رعاية الأسرة	١٢٩	١١	٣٨	٦	١	–	١٨	٣٢	٢٣
رعاية الطفولة والأمومة(١)	١١٤	٢٩	٣٢	٤	١	٤	١٩	–	٢٥
خدمات صحية/ عيادة/ تحاليل	٧٨	–	١٥	–	٤٣	٢٠	–	–	–
حضانة	٥٩	–	٨	–	٣٤	١٧	–	–	–
تنمية مجتمع محلى	٤٣	–	٣١	١٢	–	–	–	–	–
مشغل فتيات	٢٠	–	٥	–	٤٣	٢٠	–	–	–
نادى ثقافى اجتماعى ورحلات	١٦	–	٣	–	١١	٢	–	–	–
فصول تقوية	١٤	–	١٠	–	–	٤	–	–	–
تأسيس معهد دينى ازهرى	١٠	–	١	–	٥	٤	–	–	–
محو امية	٨	–	٤	–	–	٤	–	–	–
نادى طفل	٧	–	–	–	٦	١	–	–	–
رعاية شيخوخة	٥	–	٣	–	–	١	–	–	–
توجيه اسرى	٥	–	–	–	٤	١	–	–	–
رعاية معوق	٤	–	١	–	–	–	٢	١	–
دار مناسبات	٤	–	٤	–	–	–	–	–	–
مخبز بلدى	١	–	–	–	–	١	–	–	–
اسر منتجة	١	–	–	–	–	١	–	–	–
كمبيوتر	١	–	–	–	–	١	–	–	–
مركز تنمية مراة ريفية	١	–	–	–	–	١	–	–	–

البيانات مستخرجة بمعرفة الباحث من دليل الجمعيات المنشور فى الجمعيات الأهليـــة فى مصر د. أمانى قنديل / د. سارة بن نفيسة .

---

(١) رعاية الطفولة : تشمل خدمات المؤسسات والأسر البديلة ودور الحضانة وغيرها من خدمات رعايــة الطفل رعاية الأمومة : تشمل مراكز تنظيم الأسرة .

وإذا كان تنوع أغراض التأسيس الخاصة بالجمعيات الدينية الإسلامية يعكس اتساع نطاق مجالات النشاط وخروجها من حيز الخدمات الدينية الضيق ، إلى حيز الخدمات التى تحتاجها المجتمعات الفقيرة ، فقد جاء تحليل مجالات النشاط الفعلى لعينة عشوائية من الجمعيات تضم ١٤ جمعية إسلامية بمحافظات القاهرة ، أسيوط ، الإسكندرية ، المنيا، قنا ليؤكد هذا التوجه ، وهى البيانات التى تم الحصول عليها من خلال مطبوعات هذه الهيئات أو ما نشر عن نشاطها الفعلى فى الصحف ، أو عن خبراتها الميدانية فى العديد من الورش واللقاءات العلمية .

تحليل الأنشطة ذات الطابع الدينى لعدد من الجمعيات(١)

جدول ١٢

النشاط	عدد الجمعيات المنفذ بها
رعاية وتعمير المساجد	١٠
مساعدات اجتماعية	٩
تحفيظ قران	٥
ندوات دينية	٣
مكتبة دينية	٣
دفن موتى	٣
كفالة يتيم	٢
لجنة زكاة	١
احتفالات دينية	١
تيسير حج وعمره	١

وبمقارنة الجدول ١١ ، والجدول ١٢ سنجد أن الأنشطة ذات البعد الدينى ، تعكس تقريبا أغراض تأسيس الجمعيات الدينية الإسلامية ، وبنفس الثقل تقريباً باستثناء وحيد هو احتلال النشاط الخاص برعاية المساجد وإدارتها وتعميرها للمرتبة الأولى من حيث

---

(١) الجمعيات هى الشابات المسلمات بالإسكندرية .

اليقين بالله الإسلامية/ الشرعية بالشرابية/ صهيب للرومى الإسلامية/ المدينة المنورة/ الناصر الإسلامية/ الرابطة الإسلامية/ إقامة الشعائر الإسلامية/ الجمعية الشرعية/ فرع الهدايا/ للشباب المسلم بالقاهرة .

الجمعية الشرعية بالمنيا .

الشابات المسلمات بقنا .

الجمعية النسائية الإسلامية بأسيوط .

النشاط ، وإضافة نشاط جديد هو تأسيس لجان الزكاة وهو ما يجد تفسيره الطبيعـــى فـــى حرص نشطاء الجمعيات الإسلامية على توفير موارد دائمة للصرف على أنشطتهم .

أما فيما يخص الأنشطة ذات الطابع غير الدينى أو ذات الطابع الخدمى علـــى وجـــه العموم ، فقد كانت نتائج تحليل أنشطة نفس الجمعيات كالتالى :

تحليل أنشـطة عدد من الجمعيات الأهليـة الدينية الإسلامية

جدول ١٣

النشـاط	عدد الجمعيـات
حضانة	١١
عيادة/ مستوصف	١٠
فصول تقوية	٩
مشغل خياطة وتريكو	٥
فصول محو امية	٤
أسر منتجة	٣
دار مناسبات	٣
استشارات قانونية ودينية	٢
معهد أزهرى	١
تنظيم اسرة	١
دار إيواء ايتام	١
دار إيواء مسنين	١
مدارس ابتدائية	١
نادى نسائى	١
نادى طفل	١
نادى ثقافى اجتماعى	١

كما هو واضح من تحليل الأنشطة الفعلية لعدد ١٤ جمعية إسلامية فـــى جـــدول ١٤ سنجد بروز التركيز على الأنشطة ذات الطابع الخدمى والموجهة لأكبر عدد من السـكان ، وهو ما يصب مباشرة فى دعم النفوذ الجماهيرى للحركة الإسلامية .

ثالثاً : كان لنجاح نشطاء الحركة الإسلامية فى دعم تواجدهم ونفوذهم الجماهيرى من خلال قاعدة واسعة من الجمعيات الأهلية ، أثره المباشر فى تصاعد نفوذهم فى منظمات المشاركة السياسية الوسيطة (النقابات المهنية ، المجالس المحلية ، نوادى هيئة التدريس) خاصة فى المجتمعات التى تنشط بها هذه الجمعيات[1] ، بحيث يمكن القول أن

---

(١) يمكن بوضوح لكتشاف هذا الارتباط من نجاح الإخوان على سبيل المثال منذ منتصف الثمانينيات فى السيطرة على النقابات الفرعية للعديد من النقابات المهنية ، كبداية لعملية السيطرة الكاملة على النقابات العامة ، كما حدث مع نقابة المهندسين/ المحامين/ الأطباء/ العلميين ، وهى العملية التى بدأت بالسيطرة على النقابات الفرعية فى المحافظات التى تتركز بها الجمعيات الأهلية الدينية ، نموذج لهذا نتائج انتخابات التجديد النصفى للنقابات الفرعية بنقابة المهندسين عام ٨٧ حيث سيطر الإخوان بنسبة ١٠٠% على مجالس النقابات الفرعية فى الإسكندرية ، المنوفية ، وبأغلبية كاسحة فى الشرقية والقليوبية وأسيوط *، وهو ما مكن الإخوان من ٨٨,٢% من مقاعد النقابة العامة ، ارتفعت فى عام ٨٩ ** ، عبر اكتساح مجالس ٢٣ نقابة فرعية، إلى ٩٧,٧% من مقاعد النقابة العامة، والتى وصلت سيطرتهم عليها إلى نسبة ١٠٠% فى عام ٩١ ***وهى نفس الإستراتيجية التى طبقت فى باقى النقابات المهنية :

*التقرير الإستراتيجى العربى عام ٨٧، مركز الدراسات السياسية بالأهرام عام ١٩٨٨ ص٨٠ .

**الشعب ٨٩/٢/٢٨ .

***الشعب ٩١/٣/٥ .

- فيما يخص المحليات شارك الإخوان فيها بشكل رسمى من خلال قائمة التحالف الإسلامى منذ عام ١٩٩٢ حيث يشير د. عصام العريان أن هذه المشاركة تحت شعار الإسلام هو الحل استهدفت بالأساس :
  - كسب الرأى العام لبرنامج الإخوان تحت شعار الإسلام هو الحل .
  - السيطرة على المجالس المحلية التى تقوم بالدور الأساسى فى إفساد الانتخابات البرلمانية .
  - إبراز نماذج سياسية إسلامية نظيفة تقود الشعب فى مسيرة الإصلاح والتغيير* وبالفعل نجح الإخوان فى احتلال مقاعد بعض المجالس المحلية فى عدة مدن بالكامل ، وهى نفس المحافظات التى توجد بها أكبر نسبة من الجمعيات الدينية الإسلامية ، بل أن بعض هذه الجمعيات تحول لمراكز للدعاية الانتخابية فى انتخابات المجالس المحلية التى تمت فى عام ١٩٩٤ .
  - مثال ذلك فى محافظة الشرقية نجحت قائمة محمد عبد الغنى عضو مكتب الإرشاد عن المحافظة فى السيطرة على مجلس محلى مدينة الزقازيق *، وفى الإسكندرية نجحت قائمة د. ابراهيم الزعفرانى عضو مكتب الإرشاد عن المحافظة فى السيطرة علىمجلس حى الورديان **، وفى محافظة الجيزة سيطرة قائمة الإخوان على مجلس محلى مدينة أوسيم ، وفى محافظة السويس على مجلس محلى حى الأربعين*** وفى أسيوط سيطرت الجماعة الإسلامية بالكامل على المجالس المحلية فى مطاى وبنى مزار **** .
  - *روز اليوسف ٩٥/٣/٦، **الشعب ٩٥/٥/٣ ، *** الشعب ٩٥/١/٢٤ ****روز اليوسف ٩٩/١١/٢٨ .
  - نوادى هيئة التدريس بالجامعات المصرية تعد جمعيات أهلية خاضعة للقانون ٣٢ لسنة ٦٤، ومنذ منتصف الثمانينيات أصبحت هدفا للسيطرة من قبل الإخوان ، الذين سيطروا سيطرة كاملة على نوادى هيئة التدريس فى جامعات القاهرة ، الإسكندرية ، الزقازيق ، أسيوط ، المنصورة ، المنوفية ، قناة السويس* .
  - لمزيد من التفاصيل انظر التقرير الاستراتيجى العربى لعام ٩٣ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٤، ص٣٢٥ .

التواجد في هذه الجمعيات كان أهم آليات اختراق مؤسسات المشاركة الوسيطة تمهيداً للنفاذ لمؤسسات المشاركة ذات الطابع القومي مثل البرلمان[1] وذلك في إطار استيراتيجية "أسلمة المجتمع من الوسط باختراق مواقع تمركز القطاعات النشطة للطبقة الوسطى كنقطة انطلاق للسيطرة عليها بهدف احتواء الدولة والانطلاق من هذه المواقع إلى هياكل الدولة الفوقية (البرلمان/ قمة الجهاز البيروقراطي) ، وذلك عبر سياسة التحالفات السياسية بدء من الوفد وانتهاء بحزبي العمل والاحرار ، والسعي للحصول على حزب سياسي منفرد"[2] .

رابعاً : وفرت الجمعيات مصادر تمويل دائمة ومتجددة لأنشطتهم السياسية المباشرة وغير المباشرة[3] ، وهو ما يؤكده أحد أبرز قيادات الجماعة وابن مؤسسها سيف الإسلام حسن البنا قائلاً " نحن نعمل منذ فترة طويلة على إقامة أجهزة اجتماعية ومستشفيات ومدارس وأندية رياضية وسوف تواصل الشركات الإسلامية أنشطتها المالية والتجارية والصناعية"[4] ، ليس هذا فقط بل شكل ارتباط الجزء الأعظم من هذه المؤسسات والأنشطة الاقتصادية بالجمعيات الأهلية ، وما تقدمه من خدمات لقطاعات واسعة من السكان ، كبديل عن الدور الذى يجب أن تقوم به الدولة ، شكل هذا الارتباط سياجا حاميا

---

(١) تظهر هذه الاستراتيجية بوضوح فى اختراق مؤسسات المشاركة ذات الطابع القومي إذا تناولنا إرتفاع أعداد مرشحى الإخوان بين انتخابات ١٩٨٤ والذين لم يتجاوز عددهم ١٧ مرشح ، ووصل عدد مرشحيهم فى انتخابات ١٩٩٥ الى ١٤٩ مرشح فى عشر محافظات تضم ١٠٦ دائرة من اجمالي ٢٢٢ دائرة انتخابية*** ، وهي الاستراتيجية التى يظهرها بوضوح أكثر تحليل الانتماءات الخاصة بالمتهمين فى القضية العسكرية رقم ٨ لسنة ٩٥ = والتى حوكم فيها قادة الإخوان ، حيث كان ٢٠ % من أعضاء مجلس شورى الجماعة الذين تمت محاكمتهم أعضاء فى مجالس إدارة النقابات المهنية ، ١٤ % أعضاء سابقون فى البرلمان *** .

* آخر ساعة ٨٤/٥/٢ ** التقرير الاستراتيجي العربى لعام ٩٥ ص ٣٨٢ .

*** الشعب ٩٤/٧/١ .

(٢) نبيل عبد الفتاح : "الوجه والقناع" - "الحركة الاسلامية والعنف والتطبيع ، دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١ ١٩٩٥ ص٨٨ .

(٣) هناك العديد من الحالات التي يمكن فيها رصد هذا التجدد وتلك للديمومة للموارد التى تصب فى الجمعيات الاهلية الدينية مثال ذلك :

- تخصيص ٨٠٠٠م٢ للجمعية الخيرية الاسلامية من محافظة القاهرة لإنشاء دار الرعاية المسنين وكفالة الفتاة اليتيمة بتكلفة تصل إلى ١٠ مليون جنيه (الشعب ٩٥/٤/٢٩) .
- الجمعية الخيرية ببهتيم تحصل على منحة ١٠٠٠٠٠ لإعداد مشغل ومشروع للأسر المنتجة بتمويل وكالة التنمية الأمريكية (الأهالى ٩٤/٨/١٠) .
- وزارة الشئون تقدم دعما قدره ٤٧٢٠٠٠ جنيه لـ ٣٤ جمعية دينية ، تصريح لوزيرة الشئون (الأخبار ٩٧/١٠/٢٣) ، بخلاف صناديق التبرعات وموارد الزكاة .

(٤) روز اليوسف ٩٨/٧/٧ .

لهذه الأنشطة ، وبالتالى لمصادر التمويل ، ضد مخاطر التصفية أو المصادرة أو الحصار من قبل الدولة ، التى تدرك تماما الدور الذى تلعبه هذه الأنشطة فى دعم الحركة السياسية للتيار الإسلامى ، إلا أن نجاحات الحركة الإسلامية على وجه العموم ، وجماعة الإخوان على وجه الخصوص فى توظيف الجمعيات الأهلية كقاعدة قوية لحركتهم واستراتيجيتهم لأسلمة المجتمع والسيطرة عليه من أسفل ، تمهيداً لإختراق والسيطرة على المؤسسات القومية التى تلعب الدور الأساسى فى صنع التشريع والقرار السياسى ، تظل محفوفة بالمخاطر ، بل ومهددة بالانتكاس إذا لم تستطع الحركة الإسلامية مواجهة العديد من الإشكاليات والتى يرتبط بعضها بطبيعة دور الجمعيات الأهلية فى دولة عالم ثالثية مثل مصر ، ويرتبط بعضها الآخر بالسياسات المضادة التى تنتهجها الدولة فى حصار تصاعد نفوذ الحركة الإسلامية ، وسوف نحاول هنا التركيز على أهم هذه الإشكاليات ، والتى سوف يظل نجاح استراتيجية الحركة الإسلامية فى توظيف الجمعيات الأهلية كقاعدة لسيطرتها على المجتمع مرهونا بحلها :

الإشكالية الأولى

★ فى دولة عالم ثالثية مثل مصر ، لا يمكن التعامل مع الجمعيات الأهلية بصفتها بديلاً عن الدولة فى تقديم الخدمات الأساسية ، أو حتى ذات دور رئيسى وحاسم فى مواجهة الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية لسياسات التكيف الهيكلى ، وهو الدور الذى تروج له الدولة لتبرير إنسحابها المتزايد من مجال تقديم الخدمات الأساسية (عبر تقليصها المتدرج) خاصة للقطاعات الأكثر فقراً وحرمانا من السكان فى إطار سياسة خصصة هذه الخدمات ، وهو التبرير الذى وجد تجسيده العملى فى سماح الدولة للحركة الإسلامية بالتواجد النشط فى العديد من الجمعيات الأهلية ، مقابل ما تقدمه من خدمات أساسية ، يعاد فيها توزيع ، وتوظيف جزء من موارد الحركة نفسها ، والقادم معظمه من دول الخليج أو مشروعاتها الإقتصادية ، بجانب ما يتم تعبئته من موارد السكان أنفسهم ، تحت دوافع دينية بالأساس ، وهو ما يعنى بشكل واضح وجود حالة من التوظيف المتبادل لما يسمى بالدور الإجتماعى الاقتصادى (أو التنموى تجاوزاً) للجمعيات الأهلية ، من قبل الدولة والحركة الإسلامية ، مكن كلا منهما من إحراز قدر من المكاسب ، الدولة استطاعت السيطرة على وتحجيم التوترات الاجتماعية التى يمكن أن تنشأ عن الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة ببرنامج إعادة التكيف الهيكلى ، وبالتالى إمكانية تطبيق وتعميق هذه السياسات ، والحركة الإسلامية من جانبها تمكنت من بناء قاعدة للنفوذ الجماهيرى والفكرى مرتبط بما تقدمه الجمعيات الأهلية المرتبطة بالحركة الإسلامية من خدمات متعددة فى إطار سياسة الحلول الجزئى محل الدولة فى القطاعات التى تنسحب منها .

★ إلا أن استمرار السياسات الاقتصادية ، واتساع نطاق الفقر بين الأسر المصرية ، وتزايد تراجع الدولة وانسحابها من مجال تقديم الخدمات الأساسية ، سوف يلقى بمزيد من الأعباء على عاتق هذه الجمعيات ، والتى سوف تصبح فى النهاية عاجزة عن إشباع حتى الحد الأدنى من إحتياجات هذه الفئات الإجتماعية ، التى تتزايد أعدادها يوميا ، وهو ما سوف يفقد الحركة الإسلامية تميزها الأساسى ، الذى ساهم فى بناء جماهيرتها ، وبالتالى سوف يصبح عليها لضمان استمرار هذا التأييد والنفوذ الجماهيرى ، مواجهة قضية عجز ما تقدمه من خدمات فى مجالات الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية عن ملاحقة اتساع نطاق تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لغالبية فئات المجتمع خاصة الطبقة الوسطى التى تشكل القاعدة الاجتماعية الأساسية التى تستهدفها بنشاطها .

الإشكالية الثانية

هى طبيعة الرؤية أو الفلسفة التى تحكم أنشطة وجهود نشطاء الحركة الإسلامية فى الجمعيات الأهلية ، حيث ما زالت أنشطة هذه الجمعيات تنطلق من على أرضية العمل الخيرى أو الإغاثى الذى يكتفى بتقديم الخدمة مقابل الولاء ، الذى قد يبدأ بتبنى المظاهر السلوكية الإسلامية التى تسعى الحركة لترسيخها (إرتداء الحجاب ، إطلاق اللحى ، الصلاة فى المسجد ... الخ) ، وتنتهى بتقديم الزكاوات والتبرعات والتصويت فى انتخابات المحليات أو البرلمان ، دون أدنى تغيير فى الوعى يمكن هذه الفئات الاجتماعية من الحصول على حقوقها الأساسية المهدرة ، أو حتى مواجهة واقع تدهور حياتها المعيشية اليومى ، وهو ما جعل الجمعيات الأهلية التى تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لنفوذ الحركة الإسلامية فى النهاية مجرد قواعد للنخب المحلية ، والتى لا يتجاوز دورها مجرد كونها مراكز للتعبئة السياسية أو للتوظيف السياسى ، واستمرار وضعية سكان المجتمعات المحلية المرتبطين بهذه الجمعيات كونهم متلقين للخدمات إن توفرت ، وهى الوضعية التى سوف تزداد تأزما فى المستقبل مع إتساع نطاق الفقر ، وعجز موارد الجمعيات عن تلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء السكان ، يطرح على الحركة الإسلامية إشكالية تطوير رؤى وفلسفات عملها داخل الجمعيات الأهلية بحيث تتجاوز فلسفة الإغاثة لفلسفة التمكين، وبحيث تصبح هذه الجمعيات مدارس حقيقية لتربية الجماهير على السلوك والصراع الديمقراطى ، ومهارات العمل الجماعى ، وبناء جماعات الضغط والقدرة على انتزاع الحقوق الاساسية ووقف حالة التدهور الاجتماعى والاقتصادى وغرس قيم المشاركة والاعتراف بالآخر ، والنقد والقدرة على ترشيد الموارد المتاحة وتعبئتها بشكل أكثر كفاءة ، فى النهاية تغيير فلسفة عمل الجمعيات الأهلية بحيث تصبح قادرة كمؤسسات

جماهيرية فاعلة على الاشتباك مع السياسات الاجتماعية والاقتصادية التـــى تعيـــد إنتـــاج أوضاع الفقر وتغييرها .

الإشكالية الثالثة

ترتبط بنجاح الدولة عبر الإجراءات الإدارية والقمعية فى وقف عملية صعود التيـــار الإسلامى لمؤسسات المشاركة الوسيطة ، والقومية ، وهـــى المؤسســـات التـــى يصبـــح اختراقها والسيطرة عليها بمثابة الخطوة الأخيرة فى استراتيجية بناء النفوذ السياسى مـــن أسفل ، تتاح بعدها استكمال عملية أسلمة الدولة والسيطرة عليها ، وهى الاستراتيجية التـــى تتعرض الآن لمأزق شديد بعد نجاح الدولة فى غلق القنوات التى تمكن الحركة الإســـلامية خاصة الإخوان من استكمال مراحلها الأخيرة[1] بحيث أصبح الآن النفوذ الحقيقى للحركـــة الإسلامية يقتصر على نوع من السطوة الفكرية والثقافية التى يزداد عجزها عن التحـــول لقدرة سياسية ، بإمكانها إعادة صياغة وتنظيـــم المجتمـــع ، وفـــق أطروحـــات الحركـــة الإسلامية ، وإذا كانت تلك الاستراتيجية لأسلمة المجتمع من أسفل تعتمد علـــى اســـتخدام المسجد/ الجمعية الأهلية كقاعدة للنفوذ المحلى ، فجهود الدولة لإحباطها تطـــرح تحـــدى تغيير حجم وطبيعة هذا الدور على الحركة الإسلامية لخلق استراتيجيات دفاعية بديلة فـــى مواجهة ضغوط الدولة الرامية لتحويل الجمعيات الأهلية (نقطة قوة الحركـــة الإســـلامية) لمستنقع يستنزف قواها ويفقدها الفاعلية .

الإشكاليـة الأخـيرة

هى النمطية الشديدة فى عمل الجمعيات الأهلية الخاضعة لنفوذ الحركة الإســـلامية، بحيث تكاد تتطابق مجالات ونوعية أنشطتها ، بصرف النظر عـــن الاحتياجـــات الفعليـــة لسكان المجتمع المحلى وهو ما يعكس بالأساس غياب القدرة على التجديـــد والإبـــداع أو الرهان على مبادرة السكان المحليين ، وعدم إتاحة الفرص للأجيال الشابة لعرض أفكارها

---

(١) من أهم الإجراءات فى هذا المجال :

- قانون النقابات المهنية الجديد ، وضع النقابات المهنية خاصة الخاضعة لســيطرة الحركـــة الإسلامية تحت الحراسة القضائية .
- قانون الأحزاب الذى يقيد بشدة عملية تأسيس أحزاب جديدة .
- استمرار العمل بقانون الطوارئ .
- المحاكم العسكرية التى تلقى برموز الحركة الإسلامية خاصة القيادات الحركية والجماهيرية فى السجون لسنين طويلة.
- التدخل الإدارى وعمليات البلطجة التى تصاحب الانتخابات (نموذج انتخابات برلمان ٩٥) .

وبناء قدراتها وخبراتها ، بحيث ما تزال العلاقات الأبوية شديدة الأتوقراطية هي الحاكمة داخل الجمعيات الأهلية ، وهي العلاقات التي يحكمها في الغالب عامل السن ، وقدم الإرتباط بالحركة الإسلامية ، ومدى الإلتزام بتنفيذ توجهات قادتها ، ويغيب عنها معايير أساسية مثل المهارة والكفاءة ، حتى إنه يمكن القول أن كافة العناصر الشابة التي تنتمي لجيل الوسط ، وهو للجيل الذى أفرز أبرز نشطاء الحركة الاسلامية والبناة الحقيقيون لنفوذها خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات ، هو الجيل الذى نشأ ونمى واكتسب خبراته في الجامعة بعيداً عن النفوذ الفعلي لجيل الشيوخ ، وهي السيطرة التي يواجهها بشكل حقيقي عند انتقال مجال نشاطه لخارج الجامعة ، خاصة في الجمعيات الأهلية وهو ما خلق في السنوات الأخيرة أزمة أجيال حقيقية داخل تيار الحركة الإسلامية تجد امتدادها في الجمعيات الأهلية ، وهي التحدى الذى قد يؤدى عدم القدرة على مواجهته إلى إصابة الحركة الإسلامية في مقتل ، ويصيبها بالشيخوخة وعدم القدرة على التعامل مع متغيرات وتطورات الصراع السياسي والإجتماعي .

تظل هذه هي الإشكاليات والتحديات الأبرز التي تواجه التواجد الفاعل للحركة الاسلامية والتي سيتوقف على مدى مرونة وقدرة الحركة الإسلامية على مواجهتها ، قدرتها على تدعيم نفوذها وسط تيار العمل الأهلي ، أو إصابته بقدر هائل من الخسائر .

ملف توثيقي يبرز الملامح التاريخية والنشاط الحالى لأبرز الجمعيات الدينية الإسلامية فى مصر ومدى علاقتها بتيار الإسلام السياسى

★ فى دراسة مسحية للاتحاد النوعى لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية تمت فى عام ١٩٧٤ تم حصر كافة الجمعيات الدينية المسجلة (مسيحية وإسلامية) وقدر عددها بـ ١٠٩٠ جمعية تركز على النشاط الدينى[١] .

★ ويشير تحليل البيانات الواردة فى دليل الجمعيات المنشور بكتاب المنظمات الأهلية[٢] أن الحد الأدنى لتواجد الجمعيات ذات النشاط الدينى الإسلامي الواضح طبقا للتعريف الذى حدده الباحث ٢٧٣٨ جمعية أى بزيادة قدرها ٢٥١ % خلال الفترة بين ٧٥-١٩٩١ أى أن الجمعيات الإسلامية تضاعف عددها بالنسبة لإجمالى الجمعيات الدينية الإسلامية والمسيحية ، وكان أبرز هذه الجمعيات :

١- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة

★ طبقا للتحليل الإحصائى للبيانات الواردة فى دليل المنظمات الأهلية والتى تقف عند ١٩٩١ أمكن تحديد ٢٦٢ فرع للجمعية الشرعية بنسبة ٩,٦ % من إجمالى الجمعيات الدينية الإسلامية التى أمكن تحديدها[٣] .

★ وتشير المعلومات التاريخية المتوفرة عن الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية إلى :

★ أسسها الشيخ محمود خطاب السبكى عام ١٩١٢ بحى الدرب الأحمر أعيد إشهارها عام ١٩٦٤ بعد صدور القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ .

★ لعبت دوراً هاماً فى إحياء الكثير من السلوكيات الإسلامية ، والمحافظة على ملامح الشخصية الإسلامية ، إلا أن تعاليم مؤسسها كانت تشدد على الابتعاد عن السياسة أو

---

(١) "بحث تقويم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية " – الاتحاد النوعى لهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ص٩ .

(٢) راجع جدول (١) .

(٣) راجع جدول (١) .

الاشتغال بها ، وهو الأمر الذى اختلف معه حسن البنـــا مؤســس جماعــة الإخــوان المسلمين[1] .

★ استطاعت جماعة الإخوان اجتذاب العديد من عناصر الجمعية الشــرعية وكـان مــن أبرزها الشيخ سيد سابق[2] عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان ، وصاحب كتاب فقـه السنة والفتوى الشهيرة بإهدار دم محمود فهمى النقراشي باشا رئيس الوزراء ، الــذى أصدر قرار حل جماعة الإخوان المسلمين ، حيث رأى أن قرار الحل يوازى إغـــلاق أبواب مئات المساجد ، وكان أحد المتهمين فى قضية اغتياله[3] .

★ كانت فروع ومساجد الجمعية الشرعية هى الإطار والملجأ الذى استوعب جهود ونشاط عشرات المئات من جماعة الإخوان في ظل المحن المتتالية والحصار الذى تعرضت له طوال الفترة الناصرية ، حيث شكل النشاط الخيرى والديني فرصـــة آمنـة لممارسـة النشاط دون اصطدام مع الدولة ، بجانب كونه غطاء مناسباً لجمــع التبرعــات لأســر الإخوان المعتقلين .

★ وضح خلال الستينيات تأثير تواجد الإخوان فى الجمعية الشرعية على خطابها الدعـائى الذى بدأ يقترب تدريجياً من رؤية الإخوان المسلمين ، وهو ما يبرز بشكل واضح فــى بيان مشهور صدر فى الستينيات للشيخ أمين خطاب رئيس الجمعية بعنوان "الإصـــلاح الدينى" ، أكد فيه على " ضرورة أن تكون قوانين الدولة كلها مستمدة مــــن كتــاب الله وسنة رسوله ، وتنظيم المرحلة الأولى من التعليم بحيث تشمل مناهج لحفـــظ القــرآن الكريم ، وإلزام كل من يباشر عملاً فى الدولة بتأدية ما فرضه الله عليه خاصة الصــلاة والصيام ، ووضع نظام لجباية الزكاة[4] وهو ما برز بشكل واضح ومعمق فى كتـــاب "هذه دعوتنا" الصادر عن الجمعية ، للشيخ عبد اللطيف مشتهرى أحد أبـــرز رجالـــها ، والذى أصبح رئيسا لمجلس إدارة الجمعية ، والذى أكد فيه على أن "الإسلام دين ودولـة وقضاء وسياسة ومصحف وسلاح"[5] وهو الاتجاه الذى ظـــل يقــترب تدريجيــا مــن الإهتمام المباشر بالعمل والمطالب السياسية ، وهو ما يبدو فى النداء الموجه على لسان رئيس الجمعية الحالى الشيخ محمود فايد والذى طالب فيه شيخ الازهر بـــ :

---

(١) إبراهيم البيومى غانم " الفكر السياسى لحسن البنا ... مرجع سابق" ص ١٧٥ .

(٢) د. سيد عويس "التاريخ الذى أحمله على ظهرى ، كتاب الهلال عدد ٤١٧ .

(٣) ريتشارد ميتشيل " الاخوان المسلمون" الجزء الأول، مرجع سابق ص١٤٦ .

(٤) هالة مصطفى – الدولة والحركات الإسلامية المعارضة ... مرجع سابق ى ٣٤٣ .

(٥) عبد اللطيف مشتهرى "هـــذه دعوتنـــا" الجمعيـــة الشــرعية لتعـــاون العـــاملين بالكتـــاب والســنة ط١، ١٩٧٩ص٣٠٩ .

١- المجاهدة لإلغاء قانون الطوارئ لأنه يقيد الجمعيات الدينية في مجال الدعوة .

٢- مطالبة الحكومة بعدم الاستيلاء على المساجد التي تتبع الجمعية الشرعية .

٣- المجاهدة مع الجمعيات الدينية لنصرة الضعفاء والمظلومين للإفراج عن المعتقلين[١] .

★ كان التحول في توجهات الجمعية الشرعية ، وتحول العشرات والمئات من المساجد التابعة لها كقاعدة لنشطاء الحركة الإسلامية يتم في إطار خطة اختراق واضحة من قبل جماعة الإخوان ، بدأت منذ ١٩٧٣ من خلال الحاج عبده مصطفى أبو شسمة الذي أصبح عضواً بمجلس إدارة الجمعية وذلك عبر التبرعات التي قدمها للجمعية في ظل رئاسة الشيخ عبد اللطيف مشتهري ، المعروف بتعاطفه مع الإخوان[٢] .

يبدو واضحاً اختراق جماعة الإخوان المسلمين للجمعية الشرعية من خلال :

١- تحول مجلة الاعتصام لسان حال الجمعية الشرعية لأحد المنابر الإعلامية المعبرة عن الإخوان في ظل رئاسة تحرير محمد أحمد عاشور[٣]، أحد كوادر الإخوان ، ثم بعد أن أعيد إصدارها بعد إغلاقها في ظل قرارات سبتمبر ١٩٨١ التي صاحبتها حملة اعتقالات واسعة شملت العديد من قيادات ونشطاء هذه الجمعيات[٤] طالت عدداً من كوادر الجمعية الشرعية وكان ضمنهم محمد أحمد عاشور رئيس التحرير، وأخيه محمد عيسى عاشور[٥] ، وأصبحت الاعتصام المنبر الإعلامي الرئيسي للإخوان بعد إغلاق مجلة الدعوة لسان حال الإخوان المسلمين في ٨٣/١٢/١٢ [٦] .

٢- معظم المحاضرين في معاهد الدعاة التابعة للجمعية الشرعية من كبار رجالات الإخوان وهي المعاهد التي تستمر الدراسة بها لمدة ثلاث سنوات ودرس بها معظم القيادات الإخوانية في النقابات المهنية ، ويوزع الخريجون بعد تخرجهم للخطابة في

(١) جريدة الأخبار ٩٦/٤/٥ .

(٢) روز اليوسف " الإخوان يمولون التطرف" عدد ٩٣/١٢/١٣ .

(٣) د. عبد العظيم رمضان "جماعات التكفير في مصر - مرجع سابق ص ٢٢٧ .

(٤) هالة مصطفى - الدولة والحركات الإسلامية المعرضة مرجع سابق ص ٣٤٦ .

(٥) كان الإخوان عاشور معتقلين مع الباحث في نفس الحملة .

(٦) د. عبد العظيم رمضان - مرجع سابق ٢٢٧ .

المساجد التابعة للجمعية[1] . ومن أبرزها معهد مجد الإسلام بشبراء ومعهد الاستقامة بالجيزة ، ويصل عدد هذه المعاهد إلى عشرة معاهد[2] .

٣- اعتلاء شيوخ الإخوان لمنابر مساجد الجمعية الشرعية للخطابة .

٤- انتخاب مجلس إدارة جديد ضم أعضاء جدد من التابعين للإخوان بحيث اصبح مجلس إدارة الجمعية المركزية خاضعاً تماماً لنفوذ الإخوان حيث تولى الشيخ عبده مصطفى الكادر الإخوانى منصب وكيل الجمعية للشئون المالية ، وهو مــا أدى للصدام مع الدولة فأصدرت وزارة الشئون الاجتماعية قراراً بحل المجلس فى ٧ يونيو ١٩٩٠[3] بعد أن طالبت فى خطاب سابق بناء على تقارير الأمن بضرورة استبعاده هو والشيخ محمود فايد المحسوب أيضا على الإخوان ، والذى أختير فى المجلس الذى تم حله وكيلاً للجمعية للشئون العلمية[4] بجانب د. رضا الطيب المسئول عن مشروع كفالة اليتيم والشيخ عليان على عمار[5] .

٥- سيطر كوادر الإخوان على عدد من مجالس إدارات أبرز فروع الجمعية الشرعية نموذج فرع الجمعية بالجيزة تحت رئاسة عليان عمار[6] والذى ساهم فى تسفير مئات الشباب لأفغانستان ويقدر عددهم بـ ٢٠٠٠ شاب ، والذين شكلوا فيما بعد كوادر منظمات العنف والذين عرفوا بـ "العائدون من أفغانستان" وكانوا أكثر الكوادر دموية[7] .

٦- سيطر كوادر الإخوان على عدد من أبرز مشروعات الجمعية الشرعية خاصة مشروع كفالة اليتيم والذى يديره د. رضا الطيب أحد كوادر الإخوان[8] والمشروع

---

(١) روز اليوسف معاهد إعداد الدعاة معاهد لإعداد المتطرفين ٩٤/٤/٢٥ ، روز اليوسف عدد ٩٣/١٢/١٣ .

(٢) تصريح لمصطفى شاهين المشرف العام على معاهد إعداد الدعاة بالجمعية الشرعية الوفد ٩٤/٤/٨ .

(٣) هاله مصطفى الدولة والحركة الإسلامية مرجع سابق/ د. مصطفى كامل السيد "إشكاليات المجتمع المدنى فى مصر النشأة والتطور" ورقة مقدمة الى الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصرى فى ضوء متغيرات النظام العالمى الجديد، آداب القاهرة قسم اجتماع ١٠-١٩٩٤/٥/١١ .

(٤) الشعب ٢١ يوليو ١٩٩٠ .

(٥) المختار الإسلامى ٩٠/٩/١ .

(٦) طالبت تقارير الأمن بعد ذلك باستبعاده من أى مسئولية إدارية للجمعية – الشعب ٩٧/٦/٢٤ .

(٧) روز اليوسف عدد ٩٣/١٢/١٣ .

(٨) طالبت تقارير الأمن بشكل رسمى باستبعاده من أى مسئولية إدارية بالجمعية – الشعب ٩٧/٦/٢٤ .

يبدأ من الأحياء الصغيرة فالأقسام والمراكز ثم المحافظات ولكل مستوى مسئول ، وطبقاً للمعلومات المنشورة عن نشاط المشروع والمستقاه من التقارير الشهرية فالمشروع فى اتساع مستمر كما يشير الجدول التالى :

السنة	الميزانية الشهرية	عدد الأطفال المستفيدين
١٩٩٠	٣٨٢٠٠٠ جنيه	٥٥٠٠٠
١٩٩٤	١٠٠٠٠٠٠ جنيه	١٥٤٠٤٣

وحتى عام ١٩٩٠ كان المشروع يغطى ١٨ محافظة مصرية(١)

٧- وصل نفوذ الإخوان فى الجمعية الشرعية إلى حد تسليم عدد من المساجد التابعة للجمعية لجماعات الإسلام السياسى الأخرى فى صفقات ، أو صراعات تقاسم النفوذ نموذج ذلك :

تسليم مسجد الجمعية الشرعية وفرعها بأسيوط للجماعة الإسلامية مقابل تحييدهم أثناء المعركة الانتخابية لتأييد انتخاب د. محمد حبيب لعضوية البرلمان(٢) ، وهو المسجد الذى تحول لبؤرة للجماعة الإسلامية وانتهى نشاطها فيه بالصدام مع الأمن فى عام ١٩٨٩ ، ثم تم حل مجلس الادارة فى عام ١٩٩٠ وضم المسجد للأوقاف ووضع تحت إشرافها(٣) .

٨- استطاع الإخوان من خلال الجمعية الشرعية الحصول على ترخيص رسمى من وزارة الشئون لجمع التبرعات لصالح مجاهدى أفغانستان ، ووصلت فى أحد الأشهر إلى ٢٦٥ الف جنيه من ٥٩ فرعاً فقط من الأفرع التابعة للجمعية ، وتشير التقارير إلى أن إجمالى ما تم جمعه من خلال أفرع الجمعية الشرعية وصل إلى ٦ مليون جنيه على الأقل ، وهناك ما يشير إلى أن هذه الأموال تم التصرف فيها بتوجيهات قيادات الإخوان وهو ما يشير إليه أحد الخطابات المرفوعة للمرشد العام للجماعة بهذا الخصوص(٤) .

---

(١) روز اليوسف أعداد ٩٣/١٢/٢٠، ٩٥/٨/١٤ .
(٢) روز اليوسف ٩٣/١٢/١٣ .
(٣) هالة مصطفى الدولة والحركات الإسلامية مرجع سابق ص٣٥٣-٣٥٤ .
(٤) روز اليوسف الإخوان يمولون التطرف ٩٣/١٢/١٣ .

٩- فى حوار صحفى مع الحاج مصطفى عبده الذى يعد فى نظر تقارير الأمن المصدر الذى تعبر من خلاله أموال ونفوذ جماعة الإخوان للجمعية الشرعية ، أشار لاتهامه بهذا قائلاً " إن اتهامه بالتعاطف أو التعاون مع الإخوان ليس تهمه مجرمة ، وإذا كانت الحكومة المصرية قد تحالفت مع أمريكا وإسرائيل وهم أعداء الإسلام والوطن فكيف تحرم علينا وتعيب فينا تعاوننا مع الإخوان وهم أهل دين وخلق ، وحريصون معنا على مصلحة البلاد والعباد ونحن جميعاً نسير على درب واحد هو القرآن والسنة[1] .

١٠- لم تكن مساجد وفروع الجمعية الشرعية حكراً فقط على جماعة الإخوان بل اخترقها وسيطر عليها جماعات أخرى مثل الجماعة الإسلامية وهو ما حدث فى أحد مساجد فرع الجمعية الشرعية بالمنيا الذى تحول إلى مخزن للأسلحة والقنابل .

★ تعد الجمعية الشرعية واحدة من أكبر الجمعيات العامة والتى لها الحق فى تأسيس فروع لها فى كل محافظات الجمهورية ويتبع كل فرع عدة مساجد يشرف عليها، وبتحليل البيانات الواردة فى دليل الجمعيات أمكن رصد ٢٦٢ فرعا للجمعية الشرعية انظر الجدول (١) وذلك حتى عام ١٩٩١، وتشير بعض التقديرات إلى أنه ارتفع من ١٠١ فرع فى عام ١٩٧٤[2] الى ٣٥٠ فرعاً فى بداية التسعينيات[3] إلا أن الفروع لا تكشف عن النفوذ الحقيقى للجمعية بل تعد بمثابة قمة جبل الثلج الذى يرتكز على قاعدة هائلة من المساجد التابعة للجمعية والتى تتراوح تقديراتها بين ١١١٥ مسجدا[4] (كحد أدنى) ، و ٦٠٠٠ مسجد كحد أقصى[5] وتصل عضوية الجماعة إلى ما يقرب من ٨ مليون عضو منهم ٣٠٠٠ عضو مؤسس و٣ مليون عضو عامل[6] ومن أبرز الأنشطة التى تمارس فى إطارها سواء كانت ذات طابع دينى بحت أو طابع خدمى :

١- مشروع كفالة اليتيم .

٢- معاهد إعداد الدعاة .

---

(١) المختار الإسلامى ١/١٠/٩٠ .

(٢) آخر ساعة ٩٥/١١/١١ ، بحث تقويم الجمعيات – مرجع سبق ذكره ص٢٩ .

(٣) هالة مصطفى الدولة والحركات الإسلامية – مرجع سابق ص٣٥٠ .

(٤) الأخبار ٩٦/٤/٥ .

(٥) هالة مصطفى مرجع سابق ص ٣٥٠ .

(٦) هالة مصطفى مرجع سابق ص ٣٥٠ .

٣- تغسيل وتكفين ونقل الموتى .

٤- تشغيل أمهات الأيتام .

٥- مشروع تيسير زواج الفتيات المسلمات .

٦- مشروع مساعدة المعوقين .

٧- مشروع إطعام مرضى المستشفيات .

٨- حلقات تحفيظ القرآن .

٩- العيادات الطبية .

١٠- دور المناسبات .

١١- دور الحضانة .

١٢- فصول التقوية .

١٣- مشاغل تعليم الفتيات .

١٤- لجان الزكاة .

١٥- الندوات الدينية .

١٦- المكتبات الإسلامية .

١٧- مساجد لإقامة الشعائر الدينية .

وتمثل القائمة السابقة معظم الأنشطة التي يدور حولها نشاط أفرع الجمعية الشرعية والتي قد يقتصر نشاط بعض الأفرع على عدد محدود منها :

من المهم الإشارة إلى أن العديد من أفرع الجمعية الشرعية تحصل على دعم حكومي في صورة إعانات ، بجانب بعض المنح الدولية[1] ، وتراخيص جمع المال بجانب التبرعات وحصيلة الزكاة والصدقات وهو ما يوفر لها مصادر تمويلية ضخمة ومتنوعة .

---

(١) نموذج ذلك فرع الجمعية الشرعية بعابدين الذى حصل على منحة أمريكية مع غيره من الجمعيات الإسلامية وحصلت كل جمعية على العديد من المنح التي تتراوح بين ٣٠-٢٢٠ ألف جنيه فى المرة الواحدة راجع عبد القادر شهيب: "ممولو الإرهاب .. مرجع سابق " ص ٢٧ .

٢ـ جماعة أنصار السنة المحمدية

طبقاً للتحليل الإحصائي للبيانات الواردة في دليل المنظمات الأهلية والتي تقف عند ١٩٩١ أمكن تحديد ٧٠ فرعاً لجماعة أنصار السنة بنسبة ٢,٦ % من إجمالي الجمعيات الدينية الإسلامية التي أمكن تحديدها[١] .

وتشير المعلومات التاريخية المتوفرة عن جماعة أنصار السنة المحمدية الى :

تأسست في عام ١٩٢٦ على يد الشيخ محمد حامد الفقي كانشقاق من الجمعية الشرعية حيث كانت أكثر تأثراً بالتيار السلفي خاصة سلفية محمد بن عبد الوهاب مؤسس الدعوة الوهابية بالسعودية[٢] ، حيث تركزت جهود الجماعة منذ تأسيسها على تنقية العقيدة الإسلامية مما علق بها من شوائب وعلى مقاومة البدع وإحياء السنن[٣] .

لإحكام السيطرة على نشاط الجمعيات الدينية والتي أصبحت ملجأ لكوادر ونشطاء الإخوان غير المسجلين في قوائم الأمن ولم تطألهم حملات الإعتقالات المتتالية ، بجانب عدم رغبتهم في ممارسة أي نشاط عام من خلال المؤسسات السياسية للسلطة الناصرية ، قامت السلطة الناصرية بدمج جماعة أنصار السنة المحمدية بأفرعها في الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة[٤] .

مع انتعاش الحركة الإسلامية والمصالحة التاريخية التي تمت بينها وبين نظام السادات أعيد إشهار جماعة أنصار السنة في عام ١٩٧٢ تحت رقم ٦١ وأصدرت مجلتين باسم التوحيد والهدى النبوي .

بجانب المركز العام في القاهرة ارتفع عدد أفرعها في عام ٩٨ الى ١٢٠ فرع للجماعة يتبعها أكثر من ١٥٠٠ مسجد في مختلف محافظات الجمهورية[٥] .

الجماعة بمساجدها تشكل إطاراً وقاعدة لنشطاء الاسلام السياسي بمختلف تياراته بما فيها التيارات المتبنية للعنف وأفكار الجهاد مثال ذلك مسجد التوحيد بدمياط التابع للجماعة الذي انحاز خطيبه الشيخ عبد العزيز صدقي لتيار الجهاد ، وحوله بعد تطويره

---

(١) راجع جدول رقم (١) المستخرج من دليل الجمعيات .

(٢) إبراهيم البيومي غانم : "الفكر السياسي لحسن البنا .. مرجع سابق" ص٩٨/٨٨ .

(٣) محمود عبد الحليم – الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ص ١٤٠/ ٣٦٠ .

(٤) هالة مصطفى الدولة والحركات الإسلامية مرجع سابق ص ٣٦ .

(٥) جريدة الشعب ٩٨/٢/٢٧ .

وانفراده بسلطة التوزيع والتصرف فى التبرعات التى تصل للجماعة ، إلى منبر لنقد الحكومة خاصة سياستها الأمنية ، وهو ما أدى فى النهاية لاعتقاله ، وهو نفس ما حدث بمسجد التوحيد برمسيس التابع لفرع الجماعة ، والذى استطاع خطيبه ذى الميول الجهادية الشيخ فوزى السعيد تحويله لمؤسسة من سبع طوابق يحتشد فيها كل يوم جمعة أكثر من ١٥ ألف مصلى ، أما مسجد التوحيد التابع لفرع الجمعية فى الزيتون فقد استطاع خطيبه الشيخ أحمد مصطفى الاستقلال بالفرع والمسجد وإشهاره كجمعية مستقله بوزارة الشئون[١] ، بل إن أحد أفرع الجماعة بالشرقية اتخذ كستار لتحرك أعضاء الجماعة الإسلامية لتضليل أجهزة الأمن ولتنظيم اللقاءات وعقد الدروس وتداول فكر الجماعة ، وهو ما تم كشفه بواسطة أجهزة الأمن التى اعتقلت ١٨ شخصاً من الفرع بتهمة الانضمام للجماعة الإسلامية[٢] .

★ تشير وثائق الجمعية إلى أن أهدافها تتركز حول :

- الدعوة للتوحيد الخالص المطهر من جميع أرجاس الشرك .
- الإرشاد إلى الينابيع الصافية للدين سواء فى القرآن الكريم أو صحيح السنة .
- الدعوة لمجانبة البدع ومحدثات الأمور .

وإذا كانت وثائق الجمعية تشير إلى أغراضها الدينية الصميمة ، فالخطاب السائد بين قياداتها يوسع من نطاق هذه الأغراض ويقترب بها من الأهداف العامة والأساسية لحركة الإسلام السياسى ، وإن كان بلغة أكثر هدوءاً ففى تصريح للرئيس الحالى للجماعة يشير إلى أنهم يستهدفون :

- أن يكون المسلمون أمة واحدة يقيمون دينهم ولا يتفرقون فيه .
- الرجوع بالمسلمين إلى سابق إيمانهم وسالف سلطانهم .
- إن تكون كلمة الله هى العليا وكلمة الذين كفروا هى السفلى[٣] .

★ كل فرع من فروع الجمعية يتبعه عدة مساجد والتى تشكل محور نشاط الجماعة الدعائى والخيرى وهو النشاط الذى يمارس بالمساجد ، أو يلحق بها فى أبنية مستقلة، وتمارس فى الجمعية وأفرعها الأنشطة التالية :

---

(١) حرب الشيوخ .. تمرد على المنابر الدستور ٩٦/١١/٦ .
(٢) الشعب ٩٦/٢/٢٨ .
(٣) الشعب ٩٨/٢/٢٧ .

- صناديق/ لجان الزكاة والتى يتم صرفها فى مصارفها الشرعية والتى يوزع الجـزء الأعظم منها فى صورة مساعدات للفقراء .
- الخدمات الصحية والتى تشمل مستشفيات ، مستوصفات ، عيادات صـرف أدويـة مجانية .
- مشروع كفالة اليتيم .
- مشروع رعاية الأرامل .
- إعداد الدعاة للخطابة فى مساجد الجماعة .
- إقامة المساجد .
- تعليم حرفى للأطفال .
- مجموعات تحفيظ قرآن[1] .

٢ ـ جماعة دعوة الحق

تأسست عام ١٩٧٥ كجمعية مركزية لها ٢٥ فرعا فى المحافظات المختلفة وتشـرف على ٤٠٠ مسجد .

★ تصدر الجمعية مجلة تعبر عنها باسم الهدى النبوى .

★ يرأس الجماعة د. السيد الطويل[2] .

★ الجماعة على صلة، ومركز لعدد كبير من الشخصيات والزعامـات الدينيـة خاصـة المرتبطين بشكل مباشر بحركة الإسلام السياسى وقد طرحت فكرة لجنة الواسطة بيـن الدولة وجماعات العنف (الجماعة الإسلامية/ الجهاد) لأول مرة فى أروقـة الجمعيـة وأثناء ندوة أقامتها لجنة الأطباء بها[3] ، وهى اللجنة التى كان مـن أعضائـها الشـيخ محمد الغزالى والشيخ متولى الشعراوى ، ود. أحمد كمال أبو المجد ، ود. عبد الصبور شاهين ، وفهمى هويدى ود. محمد عمارة وغيرهم ، بجانب د. السيد الطويـل رئيـس مجلس إدارة الجمعية[4] وقد بدأت اللجنة نشاطها بمقابلة وزير الداخلية اللواء عبد الحليم موسى ، تلك المقابلة التى أطاحت به من مقعد الوزارة، وكان من أبرز الشروط التـى وضعتها لجنة الوساطة :

---

(١) الأخبار ٩٦/٤/٥ .

(٢) الأخبار ٩٦/٤/٥ .

(٣) روز اليوسف ٩٣/٥/٣ .

(٤) روز اليوسف ٩٣/٤/١٩ .

(أ) الإفراج عن المعتقلين غير المتهمين في قضايا .

(ب) تحويل القضايا للقضاء المدني .

(ج) وقف الاعتقال والاغتيال العشوائي .

(د) العفو الشامل عن جميع مسجوني الجماعات مقابل إيقاف العنف وتسليم السلاح.

(هـ) احتفاظ الجماعات بمساجدها .

(و) إعادة النظر في قانون الطوارئ(١) .

★ تركز الجماعة في نشاطها على :

- الخدمات الصحية والتعليمية .

- التوعية بالإسلام الصحيح والعقيدة الصحيحة .

★ يبرز لدى قادة الجماعة أهمية بناء لوبي قوي من الجمعيات الدينية الإسلامية قادر على دعم الجهود الرامية لإقامة الدولة الإسلامية وهو ما يبدو واضحاً في الحوار الذي دار مع د. السيد الطويل حول مطالبه ذات الأولوية التي يتقدم بها لشيخ الأزهر الجديد الشيخ محمد سيد طنطاوي فكانت هذه المطالب :

١- نقل تبعية الجمعيات الإسلامية للأزهر أو وزارة الأوقاف .

٢- دعم للجمعيات الإسلامية(٢) .

٤ـ جمعية الاعتصام بحبل الله ـ الاسكندرية

★ يسيطر عليها الإخوان المسلمين .

★ كانت مركز إدارة المعركة الانتخابية لمرشحي الإخوان في المحليات عام ١٩٩٢، وهي المعركة التي انتهت بنجاح قائمة الإخوان ، وسيطرتهم على المجلس المحلي .

★ صدر قرار بحل الجمعية وضم مسجدها للأوقاف .

★ عند تنفيذه أشعل مجلس إدارة الجمعية وكادرها من شباب الإخوان معركة انتهت بالصدام مع الشرطة ومصرع شاب وحرق ٣ عربات أمن مركزي ، واعتقال ١٤٧ ، وحظر التجول بالحي .

الأحرار ٩٤/٥/٢٥ .
الوفد ٩٤/٥/١١ .
الشعب ٩٤/٥/١١ ، ٩٤/٥/١٣ .

---

(١) روز اليوسف ٩٣/٤/١٩ .

(٢) الأخبار ٩٦/٤/٥ .

٥ ـ جمعية الدعوة الإسلامية ـ بنى سويف

★ تأسست فى ٧٧/٦/٢١ تحت رقم ١٧٦ لسنة ٧٧ .

★ أسسها الحاج حسن جودة عضو مجلس الشعب السابق عن التحالف الإسلامى ، عضو مكتب الإرشاد ، والذى صدر ضده حكم بالسجن ثلاث سنوات فى قضية الإخوان العسكرية رقم ٨ لسنة ٩٥ .

١- من أهدافها :

١- نشر الوعى الإسلامى بإعلاء كلمة التوحيد الخالص لله بين المسلمين والمسلمات لتكوين الفرد المسلم والبيت المسلم والمجتمع المسلم والحكومة المسلمة .

٢- رعاية الطفولة والأمومة وذلك ببناء الحضانة الإسلامية تنشئة الأطفال على التقاليد والعادات الإسلامية .

٣- بناء المجتمع الإسلامى بتدعيم رباط العقيدة والأخوة والمحبة بين المسلمين والمسلمات مع إقامة المشروعات الاقتصادية والإسلامية .

★ اقتحم الامن لاجتماع الجمعية العمومية فى الأسبوع الأخير من سبتمبر ٩٦ لفض الاجتماع وتم اعتقال ١٧ من أعضاء الجمعية منهم خمسة من أعضاء مجلس الإدارة بتهمة التحريض على التظاهر وتوزيع منشورات .

★ من مشروعات الجمعية :

- مدرسة إسلامية تضم ٨٠٠ طفل مسلم .
- حضانة إسلامية تضم ٤٠٠ طفل مسلم .
- مشغل خياطة للفتيات .

الشعب ٩٦/١٠/١

الدعوة يوليو ١٩٨٠

٦ ـ جمعية مجد الإسلام ـ القليوبية

★ فرع للجمعية الشرعية .

★ تحظى بتواجد قوى للإخوان بلغ حجم التبرعات التى تم جمعها لإنشاء مجمع إسلامى (يضم مستشفى/ مدرسة/ مشغل) حوالى ١٠ مليون جنيه .

★ عند تنفيذ قرار السلطة المحلية بإزالة سلم خارجي للمسجد قاد نشطاء الجمعية معركة صدامية مع الأمن انتهت بإصابة ٧ أشخاص منهم بعض رجال الشرطة والقبض على ٤ ووقف تنفيذ القرار .

الوفد ٩٤/٨/١٥

روز اليوسف ٩٢/٩/١٦

٧ـ جبهة علماء الأزهر القاهرة

★ نشأت عام ١٩٤٦ ، واستأنفت نشاطها عام ٩٣ .

★ مجلس إدارتها من شيوخ الأزهر المتعاطفين مع تيار الإسلام السياسي على اختلاف فصائله .

★ كانت تلقى دعماً من شيخ الأزهر السابق على جاد الحق .

★ خاضت معارك التكفير ضد المثقفين ، وضد بعض الفتاوى المجددة للشيخ سيد طنطاوى ، وضد وزير التعليم بسبب تقنين موضوع الحجاب فى المدارس ، وضد مؤتمر السكان ووثيقته ، وأخيراً ضد وزير الأوقاف الذى أصدر قراراً بتفعيل القانون المنظم لعملية اعتلاء منابر المساجد غير الخاضعة لوزارة الأوقاف .

★ اصطدمت بالشيخ د. محمد سيد طنطاوى عندما أصبح إماما للجامع الأزهر وانتهى الأمر إلى حل مجلس إدارتها بقرار من وزارة الشئون الاجتماعية .

الشعب ٩٤/٤/١٩ ، ٩٦/٤/١٢، ٩٦/١١/٥

٨ـ جمعية الهداية الإسلامية (السويس)

★ تأسست عام ٦٢ كامتداد لجمعية شباب سيدنا محمد التى تم حلها بعد هجوم قادتها على التوجه الاشتراكى للدولة الناصرية .

★ رأس مجلس إدارتها الشيخ حافظ سلامة بعد خروجه من المعتقل ١٩٦٧ [١].

★ الخط الفكرى للجمعية يعتبر امتداداً للخط الفكرى لجماعة شباب سيدنا محمد والتى تعتبر أحد الانشقاقات على تنظيم الإخوان المسلمين[٢] ، فى عام ٤٩ ، والذى قاده أ. حسين يوسف وأ. أحمد المغلاوى[٣] ثم حلت فى الستينيات .

---

(١) أعتقل ضمن حملة سبتمبر ١٩٧٩ الشعب ٩٨/١/٢٣ .

(٢) ريتشارد ميتشيل : "الإخوان المسلمون ... مرجع سابق" .

(٣) محمود عبد الحليم الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ ... مرجع سابق .

★ لعبت الجمعية دورا بارزا في بناء المساجد وتنظيم حلقات الوعظ في محافظة السويس .

★ يعتبر رئيس مجلس إدارتها من أبرز رموز تيار الإسلام السياسي والداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وقد قام بتنظيم ما يعرف بالمسيرة الخضراء المطالبة بالتطبيق الفوري للشريعة وذلك للضغط على الحكومة من خلال مظاهرة ضخمة ترفع فيها المصاحف وتتوجه لمنزل رئيس الجمهورية في يونيو ٨٥ ، إلا أن الأمن أجهضها[1] ، ثم أقام دعوى قضائية لمنع إقامة مؤتمر السكان والتنمية أمام القضاء الإدارى .

★ أقامت الجمعية سلسلة من دور الحضانة/ المدارس/ المستوصفات/ المستشفيات/ بجانب المساجد والتي يعد أبرزها مسجد النور بالعباسية والمركز الإسلامي التابع له واللذان أصبحا تحت إشراف وزارة الأوقاف .

★ تحصل الجمعية على تمويلات من معظم دول الخليج السعودية/ الإمارات/ الشارقة قطر/ الكويت .

القبس ٨٩/١١/٢١

٩ ـ جمعية النهضة الإسلامية (الفيوم)

★ كانت خاضعة لعمر عبد الرحمن ، ثم سيطر عليها الإخوان وهو ما يبدو في نشوها نعيا للدكتور أحمد الملط عضو مجلس شورى الإخوان .

الوفد ٩٦/٢/١ الأحرار ٩٥/٥/١٧

١٠ ـ الجمعية الشرعية فرع بولاق أبو العلا (القاهرة)

★ اعتقل رئيس مجلس إدارتها الحاج مصطفى إسماعيل أحد قيادات الإخوان .

الأهالى ٩٤/٦/٨

١١ ـ جمعية مسجد عمر بن الخطاب (المنيا)

★ يسيطر عليها الإخوان المسلمون وكانت مركزاً لنشاطهم .

★ ضم مسجدها إلى وزارة الأوقاف والذى كان قاعدة نشاطهم .

روز اليوسف ٩٣/٢/٨

---

(١) هالة مصطفى : "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة ... مرجع سابق" ص ٣٦٢ .

١٢ـ الجمعية الطبية الإسلامية (القاهرة)

★ تأسست تحت رقم ٢٣٨٦ لسنة ١٩٧٨ بمديرية غرب القاهرة .

★ أسسها ورأس مجلس إدارتها د. أحمد الملط عضو مكتب الإرشاد وأحـــد القيـــادات السابقة للتنظيم السرى للإخوان ، وكان نائباً للمرشد العام حتى وفاته .

★ من أهدافها :

- تقديم المساعدات والمنح الدراسية لطلبة وطالبات الطب .
- إنشاء المستوصفات والمستشفيات .
- تجميع قلوب الأطباء وتعريفهم خير طريق للقربى من الله في تربية النفس علـــى الإسلام والتزام حدوده .
- نشر الوعى الصحى بين المسلمين .
- إعداد البنية الطبية من الأطباء المسلمين علما وخلقا .

★ لعبت الجمعية دورا بارزاً فى إدارة المعارك الإنتخابية داخل نقابة الأطبـــاء (علـــى مستوى النقابة العامة/ النقابات الفرعية) لصالح نشـــطاء الإخـــوان والتـــى انتـــهت بسيطرتهم التامة على النقابة العامة ومعظم النقابات الفرعية وهو مـــا يبـــدو فـــى أنشطتها الموجهة للخريجين الجدد نموذج لهدا الاحتفال الذى تم لخريجى ١٩٨٠ من كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والذى دعى إليه زينب الغزالـــى ومصطفـــى مشهور بجمعية الشبان المسلمين بالأسكندرية وحضره ٧٠٠ طبيب و ٥٠٠ طبيبة .

★ تدير الجمعية العديد من المستوصفات فى المنيل/ السيدة زينب/ العجوزة/ المطريـــة/ الشرابية بجانب مستشفى ضخم يضم ٣٥٠ سريرا .

★ دافع د. الملط عن عنف التيارات الجهادية وكان يرى أنه عنف موجه نحو الخير .

★ أسس من خلال رئاسته للجمعية وعبر سيطرة الإخوان على نقابة الأطبــــاء لجنـــة الإغاثة الإسلامية التى أصبحت غطاء شرعيا للإخوان فى دعم المجاهدين الأفغـــان ثم مسلمى البوسنة والهرسك .

الاعتصام يوليو ٨٧

روز اليوسف ٩٥/١٠/١٦

الدعوة ٧٨/٢/١

الدعوة ٨١/٤/١

الدعوة ٨١/١/١

الدعوة ٨٠/٥/١

١٣ـ جمعية الدعوة السلفية الإسكندرية

يسيطر عليها التيار السلفى .

★ على رأس برنامجها الكفر بالقوانين الوضعية .

★ لعب نشطاؤها دورا فى الترويج للأفكار المعادية للديمقراطية/ العلمانية/ للأقباط وربط هذا بصحيح الإسلام (انظر نموذج الأسئلة المصاحبة للمسابقة التى تنظمها الجمعية تحت إسم "المسابقة الإسلامية السلفية الكبرى" .

الأهالى ٩٥/٥/١٧

١٤ـ جمعية الفتح الإسلامية (بورسعيد)

★ كان لها نشاط بارز فى مناهضة مؤتمر السكان والتنمية وكانت ضمن مجموعة أخرى من الجمعيات الأهلية التى وزعت سلسلة من البيانات داخل المؤتمر وهى البيانات التى وقعت باسم "التكتل الإسلامي للجمعيات الأهلية المصرية لمواجهة المؤامرة ضد الإسلام" .

روز اليوسف ٩٤/٩/١٢

١٥ـ جمعية الفتح بالمعادى القاهرة

مظاهرات صاخبة تخرج من مسجد الجمعية تندد بمذابح الحرم الإبراهيمى ، والتى قادها شباب الإخوان .

١٦ـ جمعية محمود بالمهندسين الجيزة

مظاهرات صاخبة من مسجد الجمعية تندد بمذابح الحرم الابراهيمى ، والتى قادها شباب الإخوان .

الوفد ٩٤/٣/٥

١٧ـ جماعة شباب سيدنا محمد

★ نشأت فى الأصل كانشقاق من جماعة الإخوان المسلمين فى عام ٣٩ بقيادة حسين محمد يوسف[١] .

---

(١) محمود عبد الحليم الإخوان المسلمون وأحداث وصنعت التاريخ ... مرجع سابق ص ٢١٢ .

★ وضعت تحت الحراسة في عهد وزارة على صبرى ، وتم تصفية نشاطها ومصادرة أموالها لهجومها على التوجهات الاشتراكية للدولة الناصرية .

★ أعيد إشهارها بمديرية وسط القاهرة فى ١٩٧٦ تحت رئاسة عطيه خميس ، وكان ضمن عضوية مجلس إدارتها المؤسس حسن عاشور سكرتير تحرير مجلة الاعتصام لسان حال الجمعية الشرعية[1] .

١٨ ـ جمعية الشبان المسلمين

★ من أبرز الجمعيات التى شارك حسن البنا فى تأسيسها فى إطار جهوده الرامية لتجميع الجهود الإسلامية فى مواجهة حركة التغريب والتبشير .

★ تأسست فى عام ١٩٢٧ وكان أول رئيس لمجلس إدارتها هو المرحوم عبد الحميد سعيد عضو الحزب الوطنى .

★ تعد من أكبر الجمعيات المركزية التى تنتشر فروعها على امتداد محافظات مصر ، وقد ارتفع عدد فروعها من ٨٠ فرعا فى عام ١٩٧٤[2] الى ١١٢ فرعاً فى عام ١٩٨٦[3].

★ تعتبر من الجمعيات المندمجة وظيفيا فى إطار السياسة العامة للدولة فضلاً عن سيطرة نخبة الدولة على المراكز القيادية فيها ، ورغم نزوع بعض أفرعها للتسييس "خاصة فرع القاهرة" إلا أن وزارة الشئون الاجتماعية تظل قادرة على السيطرة على سياسات الجمعية من خلال التهديد بحل المجلس كما تم فى عام ١٩٦٨، وهو ما حدث مرة أخرى عندما عين إدارة مجلس برئاسة د. أحمد عمر هاشم[4] .

★ تتميز الجمعية بالذات بالأنشطة الرياضية والمسابقات السنوية التى تتم بين مختلف الفروع خاصة فى رياضات الكاراتيه / كمال الأجسام / رفع الأثقال / الملاكمة ، وهى الرياضات العنيفة التى تقدم من خلال الجمعية إطار آمناً لتدريب العديد من

---

(١) الاعتصام ٧٦/٩/١ .

(٢) بحث تقويم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية مرجع سابق ص ٢٩ .

(٣) د. هالة مصطفى الدولة والحركات الإسلامية المعارضة ... مرجع سابق ص ٣٥٧ .

(٤) التقرير الاستراتيجى العربى لعام ٨٩ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٠ ص ٤٦١ .

عناصر المنظمات الجهادية[1] وهو ما يعطى مؤشرا عليه تركز فروع الجمعية فـــى محافظات الصعيد التى شهدت تكراراً لأحداث العنف (بنى سويف/ أسيوط/ المنيـــا/ سوهاج / قنا) حيث يوجد بها حوالى ٤٠ فرعاً من إجمالى فروع الجمعية .

★ تصدر الجمعية مجلة بعنوان رسالة الإسلام .

★ تتعدد أنشطة الفروع بين أنشطة رياضيـــة/ ثقافيـــة/ مـــدارس/ مســـتوصفات/ دور استقبال للمغتربات .

---

(١) هناك العديد من المؤشرات الدالة على استخدام مثل هذه الأنشطة فى عمليات التدريب والتأهيل لكـــادر الحركة الإسلامية خاصة المرتبطة بقيادات الجهاد نموذج هذا . القضية ٦٥٦ حصـــراً مـــن دولـــة والخاصة بمعسكر قرية الجزائر بالإسكندرية - روز اليوسف ٩٥/١١/٢٠ .

مــراجـع بالعـربيـة

١- انطونيوس (د. رشاد) : "استراتيجية العمل فى الجمعيات الأهلية ومفـــهوم المجتمـع المدنى" ، بحث مقدم إلى الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصـــرى فـــى ضـــوء متغيرات النظام العالمى ، كلية آداب جامعة القاهرة - قسم اجتماع ، ١٠-١١ مــــايو ١٩٩٤ .

٢- بكر (د. حسن) :" العنف السياسى فى مصر - أسيوط بؤرة التوتر، الأسباب والدوافـع ١٩٩٣/٧٧" ، كتاب المحروسة رقم ١٥، ط١، سبتمبر ١٩٩٦، القاهرة .

٣- البنا (حسن) : "مذكرات الدعوة والداعية"، دار الشهاب، القاهرة .

٤- البنا (حسن) : "تربية النشء تربية إسلامية خالصة" ، محاضرة ألقيــت فـــى جمعيـــة الشبان المسلمين ، دار الأسماء ، ط١ ، ١٩٩٣ ، القاهرة .

٥- التلمسانى (عمر) : " ذكريات لا مذكرات" ، دار التوزيع والنشر الإســـلامية ١٩٨٥، القاهرة .

٦- حسين (أشرف) : " الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية في مصر" ، بحث مقدم إلـــى ورشة عمل المنظمات الأهلية ودورها فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية فى مصـــر ، ٢٤/٢٢ أكتوبر ١٩٩٤ ، مركز البحوث والدراسات العربية لجنـــة الأمـــم المتحـــدة الاقتصادية لأفريقيا ، القاهرة .

٧- حمودة (عادل) : "قنابل ومصاحف - قضية تنظيـــم الجـــهاد" ، دار ســـيناء للنشـــر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، القاهرة .

٨- زكريا (د. فؤاد) : " الصحوة الإسلامية فى ميزان العقـــل" ، دار الفكـــر المعـــاصر، ١٩٨٧ ، القاهرة .

٩- زكريا (د. فؤاد) : "الحقيقة والوهم فى الحركة الإســـلامية المعـــاصرة" ، دار الفكـــر، ١٩٨٦ ، القاهرة

١٠- راغب (د. هدى) ، توفيق (د. حسنين) :" الإخوان المسلمون والسياسة فى مصـــر - دراسة فى التحالفات الانتخابية والممارسات البرلمانية للإخوان المسلمون فـــى ظـــل التعددية السياسية المقيدة ١٩٩٠/٨٤" ، كتاب المحروسة رقم ١٩ ، ط١، أكتوبـــر ، القاهرة .

١١- رمضان (د. عبد العظيم) : "جماعات التكفير - الأصول التاريخية والفكرية" الهيئـــة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، القاهرة .

١٢- السيد (د. مصطفى كامل) : "إشكاليات المجتمع المدنى فى مصر النشأة والتطور" ، ورقة مقدمة إلى الندوة السنوية الأولى عن المجتمع المصرى فى ضوء متغيرات النظام العالمى الجديد ، كلية آداب - جامعة القاهرة ، قسم اجتماع ، ١١/١٠ مايو ١٩٩٤ .

١٣- شهيب (عبد القادر) : " ممولو الإرهاب" ، دار الهلال ، ١٩٩٤ ، القاهرة .

١٤- الصاوى (د. على) : "دور الجمعيات التطوعية فى التنمية المحلية - تحليل لعينة من الكوادر المحلية" بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى للبحوث السياسية ، السياسة والنظام المحلى فى مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٥/٣ نوفمبر ١٩٩٤ ، القاهرة .

١٥- صيام (د. عماد) : "المنظمات غير الحكومية وإشكالية العلاقة مع الجماهير - خبرة من تجربة ميدانية" الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاجتماعية في مصر، تحرير عبد الغفار شكر ، مركز البحوث والدراسات العربية، ط١، ١٩٩٧، القاهرة

١٦- صيام (د. عماد) : "نشطاء الحركة الإسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية" المجلة الاجتماعية القومية ، عدد ٣ سبتمبر ٩٢ ، القاهرة .

١٧- عبد الحليم (محمود) : "الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ - رؤية من الداخل٢٨-١٩٤٨" ، الجزء الأول ، دار الدعوة للطباعة والنشر ، ١٩٧٩ ، القاهرة .

١٨- عبد الله (د. أحمد) ، صيام (د. عماد) : "تجربة المشاركة فى حى عين الصيرة بالقاهرة" ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، كراسات الجيل رقم ٣، ١٩٩٥، القاهرة .

١٩- عبد الله (د. احمد) : تحرير "ورشة عمل المرأة/ الطفل/ القانون" هيئة الاميدايست، نوفمبر ١٩٩٥ ، القاهرة .

٢٠- عبد الفتاح (نبيل) : "الحركة الإسلامية والعنف والتطبيع ، الوجه والقناع" ، دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٩٥ ، القاهرة .

٢١- عثمان (وائل) : "أسرار الحركة الطلابية ٧٥/٦٨" ، مطابع مدكور ، القاهرة .

٢٢- عمر (أحمد) : "أسيوط مدينة النار وأسرار ووقائع العنف" ، سفنكس للطباعة والنشر ، ط١، ١٩٨٤، القاهرة .

٢٣- عويس (د. السيد) : "التاريخ الذى أحمله على ظهرى" ، كتاب الهلال ٤١٧ ، سبتمبر ١٩٨٥ ، القاهرة .

٢٤- غانم (إبراهيم البيومى) : "الفكر السياسى لحسن البنا دار الدعوة ، القاهرة .

٢٥- الغمرى (محمد) : "التنظيم القـــانونى للجمعيـــات الأهليـــة فـــى مصـــر ، الواقـــع والإشكاليات" ، ورقة مقدمة إلى ورشة عمل التنظيمات الأهلية ٣/٤ نوفمـــبر ٩٦، اليونيسيف ، المركز العربى للإدارة والتنمية ، القاهرة .

٢٦- قطب (سيد) : "العدالة الاجتماعية فى الإسلام"، ط٢ ، ١٩٦٨، القاهرة .

٢٧- قنديل (د. أمانى) ، بن نفيسة (د. سارة) : "الجمعيات الأهلية فـــى مصـــر" مركـــز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .

٢٨- مبارك (هشام) : "الإرهابيون قادمون - دراســـة مقارنـــة بيـــن موقـــف الإخـــوان وجماعات الجهاد من قضية العنف ٣٨-١٩٩٤" ، كتـــاب المحروســـة رقـــم ١٢، ١٩٩٥ ، القاهرة .

٢٩- مشتهرى (عبد اللطيف) : "هذه دعوتنا" للجمعية الشرعية لتعاون العـــاملين بالكتـــاب والسنة ، ط١، ١٩٧٩، القاهرة .

٣٠- مشهور (مصطفى) : "وحدة العمل الإسلامى فى القطـــر الواحـــد" ، دار التوزيـــع والنشر الإسلامية ،١٩٩١، القاهرة .

٣١- مشهور (مصطفى) : "التيار الإسلامى ودوره فى البنـــاء" ، دار التوزيـــع والنشـــر الإسلامية ، ١٩٨٧ ، القاهرة .

٣٢- مشهور (مصطفى) : "من التيار الإسلامى لشعب مصـــر" ، دار التوزيـــع والنشـــر الإسلامية ، ١٩٨٨ ، القاهرة .

٣٣- مصطفى (د. هالة) : "الدولة والحركـــات الإســـلامية المعارضـــة بيـــن المهادنـــة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك" ، كتاب المحروسة رقـــم ٩، ط١، ١٩٩٥، القاهرة .

٣٤- ميتشيل (ريتشارد) : "الإخوان المسلمون" ترجمة عبد السلام رضوان ، تقديم صـــلاح عيسى ، ط١ مكتبة مدبولى ، مايو ٧٧ القاهرة .

٣٥- ميتشيل (ريتشارد) : "أيديولوجيـــة الإخـــوان المســـلمين" ، ترجمـــة منـــى أنيـــس وعبد السلام رضوان ، مكتبة مدبولى ، القاهرة .

٣٦- هيكل (محمد حسنين) : "خريف الغضب ، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات" ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٥ ، بيروت .

٣٧- يونس (شريف) : "سيد قطب والأصولية الإســـلامية " ، طيبـــه للدراســـات ، ط١، ١٩٩٥، القاهرة .

٣٨- Subieda (Sami): "Islam, the state and Democracy, Washington, Middle East Report, No. 179, Nov., Dec.,1992.

تقــارير

٣٩- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٨٧ ، مركز الدراسات السياســية والاسـتراتيجية ١٩٨٨ القاهرة .

٤٠- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٨٩ ، مركز الدراسات السياســية والاسـتراتيجية ١٩٩٠ القاهرة .

٤١- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٩٣ ، مركز الدراسات السياســية والاسـتراتيجية ١٩٩٤ القاهرة .

٤٢- التقرير الاستراتيجي العربي لعام ٩٥ ، مركز للدراسات السياســية والاسـتراتيجية ١٩٩٦ القاهرة .

٤٣- بحث تقويم جمعيات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، الاتحاد النوعــى لـهيئات الخدمات الثقافية والعلمية والدينية .

٤٤- دور وزارة الشئون الاجتماعية في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال ، تقرير صــادر عن مكتب وزيرة الشئون والتأمينات الاجتماعية ، مقدم لنـدوة الحـد مـن عمالـة الأطفال بالريف ، نقابة عمال الزراعة والرى والثروة المائية ، ١٩٩٦ ، القاهرة .

٤٥- تقرير الحالة الدينية فى مصـــر ، العــدد الثــانى ، مركــز للدراســات السياسـية والاستراتيجية .

٤٦- دليل التعليم الخاص . صلاح بشرى رأفت .

دوريـــات

٤٧- الأهرام .

٤٨- الشعب .

٤٩- الوفد .

٥٠- الأخبار .

٥١- روز اليوسف .

٥٢- الدستور .

٥٣- الإخوان المسلمون .

٥٤- الشرق الأوسط .

٥٥- الحقيقة .

٥٦- المســـاء .

٥٧- الاعتصام .

٥٨- المختار الإسلامى .

٥٩- آخر ســـاعة .

٦٠- الدعـــوة .

٦١- النور .

٦٢- الأهالى .

الفصل الرابع

النساء في العمل الأهلي الإسلامي

إعداد
عزة خليل

مقدمة :

تناول عدد كبير من الدراسات العمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية المتنوعة في مصر ، إلا إنه لم تخصص دراسات مستقلة للجمعيات الأهلية الإسلامية . وينسحب نفس الشيء على الاهتمام بالجمعيات الأهلية النسائية الإسلامية وموقع النساء من العمل الأهلي الإسلامي . وفى ذات الوقت ، يرتفع رصيد الدراسات حول الجمعيات الأهلية النسائية أو مشاركة النساء في العمل الأهلي عموما . وقد يفسر ذلك أنه في مجال دراسة النشاط الإسلامي ، ينصرف التركيز إلى العناية بالجماعات الإسلامية المتشددة التي يبرز تهديدها للاستقرار الاجتماعي دون الجمعيات الأهلية التي يحدد القانون إطار عملها . في حين أنه بالنسبة لمجال دراسة الجمعيات النسائية فإن الانتباه ينصرف إلى الجمعيات التي يبدو عليها التوازى مع إطار النشاط الدولي في قضايا المرأة والذى شهد طفرة في السنوات الأخيرة .

من المنطقى تزايد الاهتمام بالجمعيات الأهلية نظرا لاتجاه أعدادها إلى التزايد في السنوات الأخيرة ، حيث تشير الدراسات والإحصاءات والمشاهدات العينية إلى اتساع نطاق العمل الأهلي عموما ، فقد بلغ عدد الجمعيات الأهلية بنهاية عام ١٩٩٦ (١٤٦٠٠ جمعية) ، يستفيد من نشاطها ٣٠ مليون مواطن أى ما يقرب من نصف عدد السكان [وزارة الشئون الاجتماعية (١٩٩٨) ص ٤٩] . إلا أنه مما ينافى المنطق عدم تخصيص قدر مناسب من الاهتمام إلى الجمعيات الإسلامية منها ، رغم ما تشير إليه دراسات حديثة من تزايد عددها مؤخرا واتساع نشاط القائم منها وانتشار فروعها فيما شكل ظاهرة تواصلت في الفترة الأخيرة . هذا إلى جانب أن بعض هذه الدراسات يربط بين اتساع نطاق النشاط الأهلي الإسلامي وزيادة الطلب على الخدمات التي تقدم من خلاله في ظل تدهور الظروف المعيشية وتقليص دور الدولة في تقديم الخدمات ، كما تشير إلى أن هذا الاتساع قد جاء متواكبا مع تصاعد تيارات الإسلام السياسي بتلويناتها المتشددة أو غير المتشددة [الباز (١٩٩٨) ص ٨٧] . وهذا التشابك بين الظاهرة والظروف الاجتماعية الاقتصادية التي يمر بها المجتمع ، يشير إلى أهمية الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها. وهذا يؤكد بدوره أهمية دراستها .

وقد شهد العقدان الأخيران زيادة في عدد الجمعيات النسائية . وترجع إحدى الدراسات أسباب نمو حجم وأدوار الجمعيات الأهلية النسائية في الخمس سنوات الأخيرة إلى عوامل أهمها الضغوط الاقتصادية والاجتماعية التي تتعرض لها المرأة في السنوات الأخيرة

والدعم الرسمى من الدولة لهذا النوع من النشاط إلى جانب دعم المنظمات الدولية [قنديل (١٩٩٨) ص ٤٩] . وقد صاحب ذلك ارتفاع الأصوات التى تنادى بعودة المرأة إلى أدوارها التقليدية داخل المنزل . وأظهر كثير من الكتاب الإسلاميين حرصا على انتقاد المنظمات النسائية وخاصة المرتبطة منها بالمطالب التى تدفعها النسوية الدولية – من وجهة نظرهم . واتضح ذلك فى عدد من المناسبات نخص بالذكر منها انعقاد المؤتمر الدولى الرابع للمرأة فى بكين وما جرى أثناءه من انتقاد عنيف لوثيقة المؤتمر والتى عرفت بوثيقة بكين [طه (١٩٩٥) ص ٣] .

وإذا رصدنا من ذلك عاملين أولهما تزايد النشاط الأهلى الإسلامى ، وثانيهما تصاعد الجدل حول دور المرأة الاجتماعى ومن ثم مشاركتها فى العمل العام ، والذى أسهمت فيه الكتابات الإسلامية بنصيب أساسى ، تتضح لنا أهمية دراسة دور المرأة فى العمل الأهلى الإسلامى ، وخاصة مع ندرة أو عدم تناول هذا الموضوع بالبحث فيما سبق – فى حدود علمنا .

وفى هذا الصدد نهتم أولا باستجلاء الإطار العام الذى يحكم وجود النساء فى العمل الأهلى الإسلامى والذى يتمثل فى تناول الإسلاميين المعاصرين للعمل العام للمرأة ومواقفهم منه . ويرجع اهتمامنا بهذا الإطار إلى سببين أولهما أنه يشكل الخلفية التى يمكن على أساسها فهم طبيعة دور النساء فى العمل الأهلى الإسلامى وحجمه ، وثانيهما ؛ أن نشطاء العمل الأهلى الإسلامى جزء من الإسلاميين المعاصرين ، أى أنهم كما يتأثرون بالمواقف الإسلامية السائدة فهم يساهمون فى خلق تلك المواقف . ويلى ذلك إطلالة تاريخية سريعة نستوضح منها ملامح وجود النساء فى العمل الأهلى الإسلامى منذ نشأته . وهكذا يمكننا التفرغ إلى تأمل علاقة النساء بالعمل الأهلى الإسلامى فى الفترة الحالية من حيث حجم وطبيعة ومستوى مساهمتهن فيه أو استفادتهن منه . وأخيرا نركز على العمل الأهلى الإسلامى النسائى . وتشكل هذه النقاط الأربع عناصر هذه الورقة .

وسوف نحاول فيما يلى تناول هذه النقاط بالاعتماد على نوعين من المصادر ، يتمثل النوع الأول فى الدراسات السابقة عن الجمعيات الأهلية والنشاط الإسلامى ، فضلا عن مراجعة للأدبيات الإسلامية حول المرأة . ويتمثل المصدر الثانى فى بيانات الدراسة الميدانية التى أجراها مركز البحوث العربية فى أوائل عام ١٩٩٩ على عينة من ثمانية وعشرين جمعية أهلية إسلامية فى القاهرة ودمياط والمنيا ، فضلا عن أربع جمعيات أهلية إسلامية نسائية .

وتم تحديد الجمعيات الأهلية الإسلامية فى هذه الدراسة على أساس أنها الجمعيات التى تعلن أن مرجعيتها هى الإسلام أو يتضح الاتجاه الإسلامى من اسمها أو ترتبط بأحد

الرموز الإسلامية ، أو تمارس نشاطا دينيا إسلاميا ، وفى ذات الوقت تتضح الهوية النسائية فى اسم الجمعية أو عضويتها أو نوع الفئة التى تستهدفها .

أولا ـ الموقف من العمل العام للنساء

(قراءة فى الأدبيات الإسلامية المعاصرة)

تعددت الأدبيات الإسلامية المعاصرة التى تدور حول المرأة المسلمة ودورها فى المجتمع الإسلامى . وفى هذا الجزء ، سوف نقوم بمراجعة لعدد من هذه الأدبيات لتحرى المواقف التى تتخذها من العمل العام للنساء . وكما سيتضح فيما يلى فإن هذه الأدبيات تتضمن إسهامات لرموز من الجمعيات الأهلية الإسلامية .

حجم الاهتمام بموضوع المرأة

يعطى أكثر الكتاب الإسلاميين وزنا خاصا لموضوع المرأة ، وإن اختلفوا فى دوافعهم للاعتقاد فى هذه الخصوصية . ويوجد بين مؤلفات عدد من أشهر الكتاب والدعاة المعاصرين وأكثرهم شعبية كتاب واحد على الأقل حول المرأة والإسلام ، إلى جانب تناول هذا الموضوع بالكتابة فى الصحف والدوريات وذلك بصرف النظر عن مواقف الكتاب السياسية* .

ومن الملاحظ أن هذا الاهتمام يتصاعد فترة ويخفت فى أخرى وفقا لتوفر عدد من الظروف والعوامل . وقد شهد هذا القرن موجتين عاليتين من اهتمام الكتاب الإسلاميين بقضايا المرأة . كانت الأولى فى الأربعينيات والخمسينيات ، وقد بلغت ذروتها عندما طرحت قضية مشاركة النساء فى الانتخابات البرلمانية كمرشحات وناخبات . وثار على إثر ذلك جدل حاد ومشادات عنيفة على صفحات الجرائد . وتصدت الجمعيات الأهلية الإسلامية والهيئات الإسلامية الأخرى لهذا الأمر بعقد مؤتمر فى مارس ١٩٥٢ برئاسة الأمين العام لاتحاد الجمعيات الإسلامية فى ذلك الوقت. وكانت مهمة المؤتمر دراسة

---

* ومن الكتاب الإسلاميين الذين اهتموا بالمرأة حسن البنا ومحمد عطية خميس ومحمد محمود الجوهرى ومحمد عبد الحكم خيال ومحمد عبد الحليم حامد و البهى الخولى و د. محمد سورو والشيخ محمد الغزالى و د. يوسف القرضاوى والشيخ محمد متولى الشعراوى والشيخ محمود شلتوت ود. جاد الحق على جاد الحق والدكتور سيد طنطاوى والدكتور أحمد عمر هاشم وكثيرين غيرهم، هذا إلى جانب موسوعة تحرير المرأة فى عصر الرسالة للأستاذ عبد الحليم أبو شقة والتى تتكون من ستة أجزاء أو ما يقارب ألفى صفحة .

الموضوع وإصدار الفتوى الصحيحة فيه. وشارك في المؤتمر ببحوث ستة من أبرز الجمعيات والهيئات الإسلامية حينذاك منها جبهة علماء الأزهر والإخوان المسلمين [خميس (١٩٧٨)] .

وكان السلوك العملى لجماعة الإخوان المسلمين منذ الثلاثينيات معبرا عن الاهتمام بموضوع المرأة . وقد تمثل ذلك فى تكوين فرق للأخوات المسلمات منذ السنوات الأولى لتأسيس الجماعة فى الإسماعيلية . [غانم (١٩٩٢) ص ٣٤٧] . واهتم حسن البنا اهتماما كبيرا بقسم الأخوات المسلمات وظل يخصه بجهده ووقته . وكان يتعهد مجموعة الأخوات بالدروس والمحاضرات التى كان يلقيها عليهن بشكل دورى أسبوعى تقريبا ، وذلك وفق رواية محمود الجوهرى سكرتير قسم الأخوات الذى رافق البنا فى رحلاته فى الوجه البحرى والقبلى لتنظيم فروع قسم الأخوات . وتمثل اهتمام الإخوان المسلمين بموضع المرأة أيضا في تخصيص باب ثابت فى صحيفة الإخوان بعنوان "البيت المسلم" ، تم التركيز من خلاله على موضوعات مثل حقوق المرأة فى الإسلام وأيضا على مواجهة أفكار تحرير المرأة التى كانت منتشرة فى ذلك الحين [يوسف (١٩٩٨) ص ٨٦] . وفى ذات الوقت اهتمت جماعة شباب محمد بتناول موضوع المرأة والأسرة المسلمة ، فى محاولة لحمايتها من وجهة نظرهم . وفى هذا السياق اختلفوا مع الإخوان المسلمين وعابوا عليهم إنشاء قسم للأخوات داخل الجماعة .

أما الموجة الثانية فكانت فى السبعينيات والثمانينيات وتواكبت مع تصاعد ما عرف "بالصحوة الإسلامية " أو تزايد نفوذ تيارات الإسلام السياسى المتنوعة وتأثيرها الثقافى ، كما تزامنت مع اتساع النشاط الدولى والمحلى فى مجال قضايا النساء . وأسفر ذلك عن ارتفاع الأصوات الإسلامية المنددة أثناء انعقاد المؤتمر الدولى للسكان بالقاهرة والمؤتمر الدولى الرابع للمرأة فى بكين .

وينعكس تواصل اهتمام الإسلاميين بموضوعات المرأة فى أشكال متعددة مثل تخصيص قسم للمرأة أو الأسرة فى الصحف والمجلات الإسلامية ، أو الحرص على متابعة الجدل الدائر حول الموضوعات المتعلقة بالنساء فى الصحف الأخرى وباقى وسائل الإعلام . وتناولت الأقلام الإسلامية معظم الموضوعات المثارة الخاصة بالنساء . ومن الأمثلة على ذلك موضوع عمل المرأة نصف الوقت بنصف الأجر ، وقضية تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى ، ووثيقة الزواج الجديدة ، وشغل النساء للوظائف العليا للدولة وموضوع فرض الحجاب على تلميذات المدارس ... الخ . ومن الملحوظ أن الخطب والدروس الدينية بالمساجد تهتم بدرجة كبيرة بموضوعات المرأة . ويتضح هذا الاهتمام

من خلال المسجل منها على شرائط تسجيلية يتم تداولها بين رواد الجمعيات الإسلامية أو تباع على أبواب المساجد التابعة لها - أو غيرها من المساجد . وتفرد كثير من هذه الشرائط لموضوعات مثل الحجاب والنقاب وحقوق للزوجة وحقوق الزوج ووصايا ليلة الزفاف والزنا والخلوة والاختلاط وانهيار الأسرة ... الخ .

ومن المعروف أن أول مظاهر انتشار نفوذ التيار الإسلامي داخل الجامعات في الثمانينيات كانت في الدعوة ضد الاختلاط بين الجنسين (مصطفى (١٩٩٢) ص ١٥٨) وإلى ارتداء الطالبات للزى الإسلامي - من وجهة نظرهم . وصاحب هذه الدعوة في بعض الأحيان محاولات عنيفة لفرض هذه الأوضاع بالقوة . أما عن الدوافع وراء هذا الاهتمام أو مبررات هذه الخصوصية فهي تتنوع وفق تحديد الدور الاجتماعي للمرأة وهذا ما سوف نتأمله بشيء من التفصيل فيما يلي .

(أ) الدور الاجتماعي في ضوء الاتفاق والتباين بين الرجل والمرأة

أجمعت الأدبيات الإسلامية - التي تمت مراجعتها سواء كانت في الفترة الأولى أو الثانية - أن الأصل هو المساواة بين الرجل والمرأة ، وأنهما يشتركان معا وبنفس القدر في جنس الإنسان . وأن الرجل لم يفضل بشيء من معاني الإنسانية العامة وأنهما يشتركان في التكليف وفي الثواب والعقاب وأن الإسلام جاء ليرفع من مكانة المرأة إلى هذه المرتبة . ومن وجهة نظر الكتاب ، لا تتناقض هذه المساواة مع تفاوت سمات كل من الرجل والمرأة الذي يساير التفاوت في الرسالة أو الدور الاجتماعي الملقى على عاتق كل منهما .

وإذا ما حاولنا أن نحصر سمات النساء والرجال كما جاءت من مراجعتنا للأدبيات المكتوبة في الأربعينيات والخمسينيات فسنجدها كما يلي . يقول حسن البنا إن التكوين الجسماني والروحي للمرأة ليس كمثيله عند الرجل حيث تمتاز المرأة برقة العاطفة وجمالها والتأثر بتيار الشعور والوجدان (البنا ، حسن (د.ت) ص ٧،٨ و يوسف (١٩٩٨) ص ١٤) . وفي نفس الفترة تذكر مقال في مجلة الإخوان المسلمين أن المرأة أقرب إلى الرقة واللطف والدعة ، وتغلب عليها قوة الوجدان والعاطفة . أما الرجل فأقرب إلى القوة والخشونة والحزم وتغلب عليه قوة التفكير والإرادة . (يوسف (١٩٩٨) ص ١٢، ١٣) كما تشير رسالة لقسم الأخوات المسلمات إلى أن الضعف والوداعة والرقة هي من أسوار الجمال النفسي للمرأة (البنا ، حسن(د.ت) ص) .

وفي مؤتمر بشأن المشاركة السياسية للمرأة ساهمت فيه الجمعيات الأهلية عام ١٩٥٢ نجد هذه الصفات للرجل والمرأة تتخلل كلمات المؤتمرين ، فيقول ممثل الإخوان

المسلمين أن المرأة أقل جهدا وأضعف احتمالاً ، وهي رفيعة الصوت وناعمة الجسم وهشة العظام ودقيقة الحس قوية العاطفة وخصبة الخيال . وأنها ضجرة عند الشدة وجزعة عند البأساء ، باكية عند الحادث ، معولة عند المصيبة (نور الدين (١٩٧٨) ، ص٢٠) .

ويقول ممثل الجمعية الشرعية أن المرأة ضعيفة البنية والقوى والجسم مرهفة الشعور والمزاج والعاطفة والرجال هم الأقوياء الأشداء المفطورون على حماية إناثهم وشريكات حياتهم بما عندهم من الغيرة الإنسانية والحمية الجبلية وحب الإثرة والأنانية وبما وهبهم الله من كمال العقل وسمو الإدراك وتقدير المسئولية (عاشور (١٩٨٧) ص ٥٠) . ويقول الشيخ محمد الخضر حسين (الشيخ الأسبق للأزهر) أن المرأة أقوى في عواطفها منها في قدرتها العقلية وهي بذلك تمتاز بعاطفتها في حين يمتاز الرجل بقوته العقلية (حسن (١٩٧٨) ص ١٣٠- ١٣١) . وتذكر في كلمة لجنة الفتوى بالأزهر من خصائص المرأة شدة الانفعال وتغليب العاطفة على مقتضى العقل والحكمة والاعتدال في الحكم (العناني (١٩٧٨) - ص ١١٢) .

وفي نماذج من الكتابات في الثمانينيات وما تلاها نجد أن التأكيد ينصب على التباين في التكوين الجسدي والعقلي لكل من الرجل والنساء دون الدخول في إسهاب حول تلك السمات والخصائص المختلفة . ويمكن أن نفسر ذلك المنحى باختلاف المناخ الثقافي السائد . وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر الفتوى حول دور المرأة التي أصدرها المفتي عام ١٩٩٦ ، والتي تضمنت أن طبيعة المرأة تتضمن العذوبة والرقة الأمر الذي يجب أن ينبني عليه تحديد الأعمال التي يمكن أن تقوم بها . وأيضا أن نذكر ما أثارته تلك الفتوى من جدل كبير وردود أفعال تهاجم آراء المفتي (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٨) ص ٩٩) .

ويشير د. يوسف القرضاوي إلى الفرق في التكوين الجسدي بين الذكر والأنثى بتفريق الفطرة الذي لا ينبغي إهماله (القرضاوي (١٩٩٥) ص ٨-١٤) . أما د. محمد عمارة فيرجع التمييز بين الجنسين إلى الذكورة والأنوثة ويؤكد على أن لكل جنس امتيازات يجب أن يحافظ عليها العقلاء (عمارة (١٩٨٩)) . أما جمال البنا فيرى أن الفرق هو في أن جسم المرأة له تكوين خاص يتوافق مع الوظيفة البيولوجية وهي أن تكون أما (البنا ، جمال (١٩٩٨) ص ٢١) .

وهناك اتفاق عام على أن التباين في التكوين وما يتوافق معه من تباين في الدور الاجتماعي يرتبط أيضا بتباين في الحقوق والواجبات المرتبطة بهذه الأدوار وتباين نظم

الحياة المتصلة بكل منهما وأيضا في تفسير أن يكون قرار المرأة في البيت أكثر من الرجل (على سبيل المثال ؛ حسن البنا ويوسف القرضاوي) . ويؤكد بعض آخر أن هذا التمايز يقصد به التكامل وليس التنازع أو التخاصم (على سبيل المثال ؛ القرضاوى والإخوان المسلمون) . كما يشير الشيخ الشعراوى إلى أن وقوف كل نوع من جنس الإنسان عند حدود مهمته تمكن الآخر من أن يؤدى مهمته بدون تعارض بل بتساو وتعاطف .

(ب) أصل مهمة المرأة داخل - خارج المنزل

يجمع الكتاب الإسلاميون الذين تم مراجعة أدبياتهم على أن المهمة الأساسية للمرأة تقع داخل المنزل وتتوافق مع تكوينها الخاص الذى أسلفنا الحديث عنه . ويؤكد معظمهم على أن البيت والأولاد لهما الأولوية المطلقة فى جهد المرأة ووقتها ، فى حين يعطى بعض منهم أولوية خاصة للواجبات تجاه الزوج . وغالبا ما تذكر صفات المرأة فى علاقتها بمهماتها الاجتماعية على النحو التالى " زوجة وأم وربة منزل " . ووجدنا من مراجعتنا للأدبيات فى فترة الأربعينيات والخمسينيات أن بعض الكتاب يرى أن المرأة إذا ما أدت هذه المهمات بإخلاص وإتقان لن يتثنى لها المزيد من العزم لتأدية غيرها . ومثال على ذلك موقف قسم الأخوات المسلمات الذى جاء فى وثيقة أصدرها عام ١٩٥٢ عن واجبات الأخت المسلمة ، وذكر فيها أن "البيت مملكتها الصغيرة . وهى له بالطبيعة (؟؟؟) ولن يتثنى لها أبدا أن تحسن تدبيره والإشراف عليه ، ولن تكون جديرة به ، إلا إذا أفرغت له قلبها وعقلها وآثرته على كل ما سواه ، واستقرت فيه معرضة عن الخروج للأغراض الصبيانية ، والبواعث التافهة الرخيصة" - [البنا ، حسن (د.ت) ص ٣٢] . ويقول حسن البنا إن للمرأة مهمة طبيعية هى المنزل والأطفال وعليها أن تتفرغ لذلك [غانم (١٩٩٢) ٣٥٤] .

ويعبر مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية عام ١٩٥٢ عن هذا الموقف فيقول د. محمد يوسف موسى عن جبهة علماء الأزهر " أما المرأة فعليها شئون المنزل والأسرة والأولاد وفى ذلك ما يشغلها كل الشغل ، وهيهات أن تفرغ لعمل آخر خارج المنزل إن توفرت حقا على عملها الخاص داخله [موسى (١٩٧٨) ص ٤٧] . وفى كلمة جمعية التربية الإسلامية والعشيرة المحمدية جاء "هيهات أن تفرغ المرأة من مهمتها الأساسية (البيت وتنشئة الجيل الصالح) لتتوجه إلى أعمال أخرى" . وفى تصوير للمجتمع الإسلامى من وجهة نظرهم ذكروا أن السلف الصالح "أعدوا المرأة للبيت تدير شئونه وتربى أطفاله وتتعهد أعماله (؟؟؟) وأعدوا الرجال للنضال فى ميادين السياسة والجهاد فى السعى وراء الرزق وأعباء الوظائف وقتال الأعداء" [إبراهيم (١٩٧٨) ص ٣١] .

ويؤكد أحمد عيسى عاشور عن الجمعية الشرعية "إن الرجل عمله خـــارجي وهـــو البحث عن وسائل العيش والقيام بـــأعباء العائلة وإصلاح الأسرة بالنفقة والكسوة والسكن والتعليم والتموين . كما لا جدال في أن المرأة عملها داخلى وهو راحة الأســـرة وســعادة العائلة وتنظيم شئون المنزل والقيام على إصلاحه وترتيبه [عاشـــور (١٩٧٨) ص ٥٦] . وفي معرض وصف محمد حلمي نور الدين عن الإخوان المسلمين للمرأة يقـــول : "التـــي احتملت قديما في العصور الخالية عنت الزمن ، وعسف الأب ، وظلم الزوج ، وصلـــف الأخ ، ووقر الحمل ، وألم المخاض ، ومرارة الرضاع فـــي رضـــا واطمئنـــان ليســت بالمخلوق الضعيف" . ورغم هذا فإنه حينما يبرر موقفه الرافض لعمـــل المـــرأة خـــارج المنزل إلا للضرورة القصوى فهو يعتمد في ذلك على هشاشة عظم المرأة ونعومتها ممـــا لا يجعلها تطيق كفاحا أو جلادا حيث أن العمل شاق ومضن والمرأة ضجرة عند الشـــدة ، جزعة عند البأســـاء ، باكية عند الحادث ، معولة عند المصيبة [نـــور الديـــن (١٩٧٨) ص ١٤ و ٢٠] .

ويتفق في فترة السبعينيات وما تلاها مع نفس الموقف كل من الإخـــوان المســـلمين (الإخوان المسلمين (١٩٩٤)) وزينب الغزالي (الغزالي ، زينـــب (١٩٩٦) ص ٥٩، ٦٠) ود. يوسف القرضاوى (الواعى (١٩٩٣) ص ٢١٠ والقرضاوى (١٩٩٩)) والشيخ محمـــد متولي الشعراوى (الشعراوى (د.ت) ص ٢٢-٢٨) والشيخ عبـــد الله الخطيـــب (خيـــال (١٩٩٣) ص ٢٥٥) ومحمد عبد الحليم حامد (حـــامد (د.ت) ص ٨٧ و ١٠١) . وهـــذا الموقف لا يعنى أن قيام المرأة بأعمال أخرى - إذا اقتضت الضرورة - غير جائز شرعا من وجهة نظرهم .

ويتفق الأستاذ عبد الحليم أبو شقة مع هذه الآراء ، إلا أنه يرى أن للمرأة إلى جـــوار مهمتها الأساسية في رعاية الأسرة مهام أخرى ، على أساس أن لا تتعارض مع مهماتـــها الأساسية. ويختلف مع القائلين بأن التعارض بين المهمات نتيجة محتومة لانشغال المـــرأة بغير مهمتها الأساسية . ويرى أن ما يضمن عدم حدوث هذا التعارض هو نمـــو الوعـــي الاجتماعي والتعاون الوثيق بين الزوجين ، وما توفره النظـــم التـــي تضعـــها الدولـــة أو المؤسسات الاجتماعية والأعراف التي يضعها المجتمـــع [أبـــو شـــقة (١٩٩٥) ص ١٩ و ٤٨] . وفي هذا الصدد ينفرد الأستاذ أبو شقة بالإشارة إلـــى دور الـــزوج والمجتمـــع لتوسيع الدور الاجتماعي للمرأة خارج إطار المنزل ، ولم يلق بتبعة ذلك على المرأة حيث أنها الراغبة في أدوار أخرى فضلا عن الأدوار المكلفة بها .

وتوجد بعض الآراء إلى جانب أن مهمة المرأة الأساسية هى كونها زوجـــة عليـــها واجبات لا يمكن التقصير فيها تجاه الزوج . ومثال على ذلك الشيخ الشعراوى الذى يـــرى

المهمة الأولى هى الزوج وتليها المهمة الثانية وهى الأمومة [الشعراوى (د. ت) ص٢٢ وص ٢٨] .

وتذكر دراسة عن الإسلاميين المتشددين فى مصر أن "جماعة المسلمون" (أو التكفير والهجرة) وجماعة "شباب محمد" (أو الفنية العسكرية) تتفقان فى موقفهما من دور المرأة الاجتماعى الذى يؤكدون أنه داخل المنزل وتجاه الزوج وفى التنشئة الاجتماعية للأطفال المسلمين [Ibrahim (1987) P.489] . ومن الملاحظ هنا أن الجميع بما فيهم المتشددين يتفقون فى تحديد أولويات الدور الاجتماعى للمرأة .

(ج) الموقف من عمل المرأة العام - دورها خارج المنزل

تسهب الأدبيات الإسلامية فى سياق الحديث عن المرأة المسلمة فى وصف أدوارها داخل المنزل وهذا يتوافق مع إجماعها على أن المهمة الأصلية للمرأة تقع فى هذا الميدان . كما تركز جهدها فى توضيح أهمية هذه الأدوار حيث أنها الدعامة الأساسية التى ينبنى عليها المجتمع الإسلامى . وتتحدد هذه الأدوار فيما يلى :

- تأسيس البيت المسلم .
- الأمومة وتنشئة الجيل الجديد .
- حسن التبعل للزوج .

وكما نرى فإنها أدوار متشابكة ترتبط فى النهاية بتأسيس الأسرة المسلمة الصالحة والحفاظ عليها .

أما مساحة الخلاف حول دور المرأة الاجتماعى فقد تمثلت فى جواز أن تتخذ لها مهمة أخرى خارج المنزل إلى جوار مهمتها الأصلية داخله أو عدمه وشروط هذا الجواز. وبالطبع فإن المعارضين لانشغال المرأة بأى مهام أخرى سوى مهامها داخل المنزل يرون أن الإسلام يؤكد على قرار المرأة فى المنزل ويرون فى خروجها منه السبيل إلى المفاسد واختلال المجتمع .

وفى فترة الأربعينيات والخمسينيات يعبر أحمد عيسى عاشور عن الجمعية الشرعية أن المرأة إذا خرجت عن فطرتها وخالطت الرجال سوف يختل مهام الأسرة وتنحل رابطتها وتنعدم المودة والرحمة فيها" [عاشور (١٩٧٨) ص ٥٦] . ويرى حسن البنا أن المرأة بخروجها تفقد الحياء والخجل وهما رأس مالها . وتتعرض عفتها وكرامتها

للانهيار ، حيث أن كرامة المرأة فى صيانتها وعزتها فـــى خدرهــا [يوسـف (١٩٩٨) ص٨٠] . ويؤكد على حرمة مزاولة المرأة للأعمال العامة ، بأن الإسلام منع المـــرأة أن تخلو بغيرها وأن تخالط سواها ، وحبب إليها الصلاة فى بيتها وأنكر عليها أن تحمل قوساً تشبها بالرجال [البنا (د.ت) ص ٢٤] .

ونرى أن موضوع الاختلاط بين الرجال والإناث يشكل العامل الأساسى من وجهـــة نظر المعارضين للعمل العام للمرأة . ويعارض حسن البنا فى كـــل المناسـبات اختــلاط الرجال والنساء الذى يؤدى إلى أشد النكبات وأفظع المآسى إلى حد أنه يوصـــى بحرمــان البنات من التعليم – إلا إلى سن معقولة – إذا كان التعليم لابــد وأن يقـترن بــالاختلاط. ويرى وجوب الفصل بين المتعلمات والمتعلمين فصلا لا يمكن كلا الصنفين من الاتصـــال بالآخر ، حتى ولا فى حدائق المعاهد وأفنيتها" ويستكر إذا ما كان هذا يجـــب فـــى دور العمل فما بالك بالنسبة للأماكن الأخرى [يوسف (١٩٩٨) ص ٥٨ و ص ٧٣] . ويوضح موقف الإسلام من الاختلاط فيقول إن المجتمع الإسلامى مجتمـــع انفـرادى لا مجتمـع مشترك . ويفسر ذلك بأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح [البنا (د.ت) ص ١٤] .

وربما يعود التمادى فى التشدد فى الموقف من الاختلاط إلى حرص حسن البنا علـــى التصدى إلى دعوة تحرير المرأة ومظاهر التحديث التى بدأت فى الانتشار فى هذه الفــترة والتى كان يناصبها كل العداء ويرى فيها كل الشرور التى لن تنصب على النساء وحدهـن ولكن ستؤدى إلى هلاك المجتمع . كما نلاحظ أن مستوى التشدد قد يتباين وفقا للمناســـبة التى يتحدث فيها الشيخ . حيث نجده فى بيان له فى مؤتمر صحفى بمناسبة مرور عشرين عاما على تأسيس أول شعبة للإخوان المسلمين ، يصرح بأن الإسلام لا يبيـــح الاختــلاط غير المشروط . وهذا يعنى أنه أباح الاختلاط المقيد بشروط . ويوضح هذه الشروط فـــى عدم الخلوة وإظهار الزينة والخضوع بالقول . كما يشير إلى أنـــه إذا مـــا أدت ممارســـة النساء لحقوقهن إلى فساد فإن الواجب هو إرجاء استخدامها إلى أن تأتى الفرصة التـــى لا يؤدى الاستخدام فيها إلى النتيجة الضارة [يوسف (١٩٩٨) ص ٦٢] . ومن الواضـــح أن المناسبة الاحتفالية كان ينبغى فيها التخفيف من الموقف المتشدد لما لذلك من أثر طيب فـى الدعاية إلى جمعيته .

أما عن موقف جماعة الإخوان المسلمين فى التسعينيات ، فهم يرون إباحـــة العمــل العام للمرأة على ألا يكون فى ذلك دعوة للتبرج أو تسامح فى الاختـــلاط الـذى لابـد أن يكون مشروطاً بالتزام المرأة بزيها الشرعى إذا ما خرجت لغرض عام . ويرون أيضا أنه إذا تسببت ممارسة المرأة لأى من حقوقها فى المفاسد بسبب من الظروف الحالية فينبغـــى إرجاء استخدام هذا الحق إلى الظرف الملائم (الإخوان المسلمون (١٩٩٤)] .

وترى الجماعات الإسلامية المتشددة مثل "جماعة المسلمون" أو (التكفير والهجرة) وجماعة "شباب محمد" أو (الفنية العسكرية) جواز العمل العام للمرأة . ويترجم هذا بشكل عملي في وجود عضوات من النساء في جماعة التكفير والهجرة . إلا أن تلك الجماعات تضع شروطا لتلك الممارسة وهي الاحتشام ومنع النساء عن الفتنة والإغواء . وهي تتفق مع رأي حسن البنا الأول في وجوب الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة [IBRAHEM (1987) P 489] . كما أكد التيار الإسلامي داخل الجامعة والمعبر عن الجماعة الإسلامية موقفه الحاسم إلى جانب منع الاختلاط ، حيث كان محور اهتمامهم في نشاطهم داخل الجامعة في السبعينيات هو قضية الاختلاط بين الجنسين داخل الجامعة [مصطفى (١٩٩٢) ص ١٥٨- ١٦٢] .

ويرد الأستاذ عبد الحليم أبو شقة على حسن البنا بقوله أن أستاذا جليلا يرى في الاختلاط خطراً محققا يستوجب أن يباعد بين الرجل والمرأة إلا بالزواج ، حيث يرى في المجتمع الإسلامي مجتمعا انفراديا ، في حين أنه كان يطمع في أن يوضح هذا الأستاذ أن الإسلام يشرع مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية ولقاء الرجال في حدود ضوابط تكفل استقامة المشاركة وتجعلها خيراً للمرأة وللمجتمع . ويوضح الأستاذ أبو شقة أن المجتمع الإسلامي قائم على التعاون والمشاركة . وهو يرى أن المرأة في صدر الإسلام كان لها نشاطها الاجتماعي حيث شاركت في عدة ميادين منها ميدان التثقيف والتعليم والبر والخدمات الاجتماعية والترويح الطاهر . وهو في ذلك لا يقر بجواز عمل المرأة العام فقط ولكنه يحبذه . وذلك في إطار الضوابط التي يرى أنها تتمثل في الآداب الرفيعة التي تصون ولا تعطل [أبو شقة (١٩٩٥) ج١ ص ٣٥ و ص ٤٦ و ج٢ ص ١٥]* .

ومن ما سلف نلاحظ أن أهم مبررات عدم جواز مزاولة المرأة أي من الأعمال العامة يعود أولا : إلى الخوف على المجتمع من الانحلال الذي يؤدي إليه خروج المرأة من المنزل والذي يعود إلى الإهمال في مهام المرأة داخل المنزل والتي يرونها على قدر أعلى من الأهمية ، وارتباك نظام الأسرة التي على المرأة أن تتفرغ لرعايتها . وبناء على هذا يجزم البعض على وجوب قرار المرأة في المنزل وعدم خروجها إلا إلى حاجة

---

* ويتفق الأستاذ جمال البنا مع الأستاذ عبد الحليم أبو شقة في أن الإسلام لم يحرم العمل العام للمرأة ولا الاختلاط بين النساء والرجال . وأن المجتمع المختلط الذي يتلاقى فيه الرجال والنساء في الدراسة والعمل والنشاط العام هو المجتمع الذي يتفق مع الفطرة . بل يرى أن الإسلام لم يفرض الاختلاط فرضا في مجتمع صدر الإسلام في سنواته الأولى ، نظرا للفكرة المتدنية عن المرأة في مجتمع الجاهلية . كانت ستحول بين تقبلهم لهذا الفرض . وعلى هذا فلم يوجب القرآن الاختلاط صراحة ولم يحرمه ، وإن كان اتجاه القرآن نحو المرأة يوحي بأن مجتمع الإسلام مجتمع مختلط .

ماسة . بينما نجد هناك من أجاز عمل المرأة العام خارج المنزل على ألا يتعارض مع مهمتها الأساسية داخل المنزل ، ومن أوصى بأن يتعاون المجتمع والزوج مع المرأة لتمكينها من أداء مهامها خارج وداخل المنزل. و السبب الثانى فى منع المرأة عن العمل العام فكان ما يؤدى إليه ذلك من اختلاط بين الرجال والنساء الأمر الذى يؤدى إلى خضوع الرجال إلى إغواء فتنة المرأة . وفى هذا الصدد منع بعضهم خروج المرأة لهذا السبب ، وأجاز بعض آخر أن تخرج المرأة للعمل العام أو غيره دون أن تتعرض للاختلاط مع الرجال فى بيئة منفصلة للنساء . وأخيراً فهناك من يرى جواز قيام المرأة بأعمال عامة خارج المنزل ، فى بيئة مختلطة من الرجال والنساء على أساس أن تراعى الضوابط الشرعية التى يضعها الدين من عدم التبرج والالتزام بالزى والمظهر الشرعى . وبالطبع فهناك من الأعمال العامة ما يتعلق بالعمل المهنى وما يتعلق بالعمل الخدمى وما يتعلق بالعمل الاجتماعى وما يتعلق بالعمل السياسى .

وفى استخلاص سريع يمكن أن نقول إن الاتجاه العام لموقف الأدبيات الإسلامية من العمل العام للمرأة هو أن مهمة المرأة الأصيلة هى داخل المنزل فى بناء البيت الإسلامى وتنشئة الأجيال المقبلة على روح الإيمان والفداء وتربيتهم التربية الإسلامية الصحيحة وتوفير الأجواء الصالحة التى تؤمن للزوج انطلاقة قوية للجهاد فى سبيل الأسرة أو فى سبيل المجتمع الإسلامى . وهذا لا ينفى أنه يجوز للمرأة أن تقوم بأدوار أخرى إلى جوار دورها الأصيل وذلك على أساس توافر عدد من الشروط :

- يجب قبل كل شىء أن يراعى فى خروج المرأة الشروط والضوابط الإسلامية فى الزى والسلوك والآداب والاحتكاك مع الآخرين والاختلاط مع الرجال . وغالبا ما يطلب النساء دون الرجال توفير هذا الشرط ، رغم أنه إذا كان هناك اختلاط فهو بالضرورة بين طرفين .

- ألا يتعارض ذلك مع دورها الأصلى ، أى يجب أن تتأكد أولا من أن مسئولياتها الأخرى لن تؤدى إلى تقصير فى عملها بالمنزل .

- أن يكون هناك ضرورة لخروجها من المنزل ، وهذه الضرورة إما أن تكون شخصية كأن تكون فى حاجة إلى المال للإنفاق على نفسها أو أسرتها فى حالة العمل المهنى ، وفى بعض الأحيان قد تكون الضرورة الشخصية نفسية . أو أن تكون الضرورة اجتماعية أى أن يكون المجتمع فى حاجة إلى عمل المرأة خارج المنزل كأن يكون هناك نقص فى الرجال الذين يؤدون عملا ما ، أو أن تقوم بالأعمال التى من المستحسن أن تؤديها امرأة مثل تقديم الخدمات للنساء فى التدريس والتمريض والطب .

وفى حالة ثالثة أن يحتاج المجتمع الإسلامى إلى جهود النساء فى معركته ضد خصومه ، كأن تصوت النساء إلى جانب المرشحين الإسلاميين فى الانتخابات المختلفة ، أو ترشح نفسها إذا ما كان العلمانيون يستخدمون النساء فى هذه المجالات .

- وهناك بعض يرى أن العمل خارج المنزل قد يكون فرض عين فى حالات معينة مثل الجهاد إذا تعرض أعداء الإسلام لأراضى المسلمين ، وخاصة إذا كان هذا التعرض فجائى ، ويرون أن المجتمع الإسلامى يشهد هذه الحالة الآن مما يوجب على المرأة القيام بأدوار فى الدعوة كنوع من أنواع الجهاد .

- تخرج المرأة للعمل خارج المنزل أيضا إذا كانت لها بعض الإمكانيات الاستثنائية مثل المواهب والقدرات الخاصة التى لا ينبغى أن تهدر بمنعها .

إلى جانب هذا توجد قضايا خلافية؛ مثل إلى أى المناصب والوظائف بالدولة يمكن أن تصل المرأة ، وإن كان هناك شبه إجماع على عدم جواز توليها الإمامة العظمى (أى رئاسة الجمهورية) ، وبدرجة أقل ، على توليها منصب القاضى .

وهناك عديد من الأسباب وراء تأكيد الإسلاميين على ما يتيحه النظام الإسلامى وفق ما يعتقدون من مساحة لحركة النساء ، وأهم هذه الأسباب هى وجود الغرب المعادى للأمة الإسلامية . ويرى كثير من الإسلاميين أن الغرب فى محاولاته لهدم الأمة الإسلامية يقوم بدعاية مضادة للدين الإسلامى ترتكز على الوضع الدونى للمرأة فى المجتمع الإسلامى ، على هذا فإن من واجب الإسلاميين بناء على فهمهم الصحيح للدين من مصادره الأصلية (القرآن والسنة) رد الدعاوى المغرضة . وفى سياق الصراع مع الغرب يجب ألا يبدو الالتزام بتعاليم الدين منفرا لجمهور المسلمين مما يدعو إلى تفريق الأمة، بل على العكس يجب أن يعرض الدين فى صورة جذابة . ويمكن أن ينسحب القول عن الغرب فى هذا الصدد ، على العلمانيين داخل الأمة الإسلامية أيضا ، وهم فى الغالب تتم رؤيتهم على أنهم حلفاء الغرب . وهناك أيضا من يرى أن الصراع مع الغرب لا يشمل كل الغرب بدرجة واحدة من الحدة ، ولكن لابد أن تكون هناك لغة للتخاطب تزيد من الأنصار وتقلل من الخصوم . وهذا يعنى التأكيد على ما يجمع والتجاوز عن ما ينفر فى حدود الإسلام الصحيح من وجهة نظرهم . وفى تلك ما يعزز الإمكانيات المتاحة أمام الأمة الإسلامية ويدعم النشر الواسع للدين الإسلامى .

ونلاحظ فى هذا الصدد وجود مهام أصيلة داخل المنزل – وهى الثابت – ومهام يجوز القيام بها خارج المنزل وفقا لشروط وما تقتضيه الظروف – وهى المتغير . وهذا المتغير يتسع ويضيق أو يتلاشى وفقا للظرف الذى يمر به المجتمع والذى يرجع تقديره

إلى المتولين أمور الدعوة. ونرجح أن تقدير هذا الظرف يرتبط – ضمن أشياء أخـــرى – بمستوى تطور ونضج نفوذ الدعوة في المجتمع وأيضا وضع خصومها . ويتحـــدد وفـــق ميزان القـــوى إذا ما كان من مصلحة الدعـــوة للجـــوء إلى التحدى وإبراز ما يميزهـــا عن الخصم ، أو عدم التأكيد على ذلك في حالة أخرى لسحب البساط من تحـــت أقدامـــه بالتدريج .

ثانيا ـ نبذة تاريخية عن النساء في العمل الأهلي الإسلامي

من المعروف أن النشاط الأهلي في مصر يضرب بجذوره عميقا في القرن التاســـع عشر . ومن المعروف أيضا أن نشأة هذا النشاط ارتبـــط بالمشـــاعر الدينيـــة الإســـلامية والمسيحية المتعلقة بحب الخير وأهمية التكافل الاجتماعي والعطف على الفقراء . وظـــهر بوضوح في ظل هذا الإطار النشاط الأهلي الإسلامي وتمثل في عدد من الجمعيات التـــي أنشئت قبل الحرب العالمية الأولى مثل جمعية " مكارم الأخلاق الإسلامية " ثم نمـــا عـــدد هذه الجمعيات نموا كبيرا في العشرينيات حتى بلغ عشرين جمعية كـــانت تتخـــذ مقرهـــا الرئيسي في القاهرة إلى جانب فروعها في عواصم المحافظات* (مصطفـــى (١٩٩٦) ص ٣٤٧) . ويذكر مرجع آخر أن إجمالي عدد الجمعيات في العشرينيات كان ١٩٥ جمعيـــة وأن وزن الجمعيات الدينية فيما بينها كان كبيرا . (قنديل (١٩٩٤) ص٥٨) .

أما الوجود الواضح للنساء في العمل الأهلي فيرجع إلى بداية القرن العشرين حيـــث ساهمت مجموعة نسائية في تأسيس جمعية للخدمات وهي "مبرة محمد على الخيرية" فـــي عام ١٩٠٩ (الباز (١٩٩٥) وتذكر مي زيادة أن فكرة إنشاء جمعية لتحرير المرأة نشـــأت في أذهان مجموعة من الشباب المتعلمين قبيل الحرب الأولى بوحي من كتاب قاسم أميـــن "تحرير المرأة" حيث اقترحوا تأسيس جمعية يدخل فيها الرجال وإذا ما بلغ عددهم الألـــف أطلقوا الحرية لنسائهم وأباحوا لهن السفور . كما كان من أهداف الجمعية التعارف علـــى القاعدة الحديثة في تربية البنات والسعي لدى الحكومة لإصدار قوانين تضمن حقوق المرأة فيما لا يخرج عن حدود الشريعة الإسلامية (زيادة (١٩٩٩) ص ١٥٩) .

ولكن النساء لم تنتظرن تلك الخطوة بل أسسن أول تنظيم غير حكومي نسائي وهـــو "الرابطة الفكرية للنساء المصريات" بقيادة ملك حفني ناصف وهدى شعراوى فـــي ١٩١٤.

---

* مثل جمعية "التقوى" وجمعية "الهداية الإسلامية" وجمعية "إحياء السنة المحمدية" وجمعية "المسلم العامل" وجمعية "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" وجمعية "أنصار الســـنة المحمديـــة" وجمعيـــة "الإخـــاء الإسلامي" وجمعية "المحافظة على القرآن الكريم" وجمعية "الرابطة الإسلامية" وجمعيـــة "المســـاعى الخيرية" .

وتوالى بعد ذلك تكوين الجمعيات النسائية مثل المرأة الجديدة فى ١٩١٩ ونـادى سيدات القاهرة فى ١٩٣٤ وجمعية تحسين الصحة فى ١٩٣٦ ولجنة سيدات الهلال الأحمر فـى ١٩٣٩ ومبرة التحرير فى ١٩٤٢ إلى جانب مشاركة النساء فى جمعيات أهلية عديدة إلى جوار الرجل (الباز (١٩٩٥) .

وتتحدث مى زيادة عن أن الجمعيات النسائية الدينية غـير الإسـلامية قـد سـبقت الجمعيات النسائية الإسلامية قبل سنة ١٩٢٠. ولكن وجدت فى هـذه الفـترة - وحتـى قبلها - سيدات موسرات قدمن كثيراً من الدعم المالى للعمل الأهلى الإسلامى و كفلن بنـاء مرافق ومؤسسات خيرية من مالهن الخاص . ونعطى مثلا بالخازندارة - اغفل اسـمها - التى بنت مسجدا فخما باسم الخازندارة وألحقت به مبنى كلية أصول الدين إلى جانب ملجـأ للأيتام ومستشفى . ومنذ ما يزيد عن نصف قرن ، كان كبار علماء الأزهر وقادة الفكـر الإسلامى يدرسون للطلاب فى قاعات المبنى للطلاب فى مرحلة الشهادة العاليـة ، أمـا الدراسات الأعلى فكانت يدرس لها فى حلقات داخل المسجد نفسه . وكان الشـيخ محمـد الغزالى من بين هؤلاء الطلاب (ولازال المسجد والمستشفى قائمين حاليا فى شارع شـبرا بعد أن أصبحا تابعين للدولة) (الغزالى ، محمد (١٩٩) ص ٨٥-٨٨) .

اتسمت العشرينيات بتطور وصحوة الاتجاه الإسلامى . ومثلما انعكس ذلك فى تزايـد الجمعيات الأهلية الإسلامية كما أسلفنا، فقد أسفر عن بـروز بعـض القيـادات النسـائية الإسلامية التى كان لها نشاطها فى تلك الجمعيات . وتشـير إحـدى الدراسـات إلـى أن الخطاب النسوى شهد تنافسا فى تلك الفترة ، ولم يعد حكرا على الاتجـاه الليـبرالى بـل أصبح هناك الإسلاميون فى جانب واليساريون فى جانب آخر (قنديـل (١٩٩٨) ص ٢٨-٢٩) .

ونود أن نشير إلى أن الخطاب النسوى التحريرى الذى لفت الانتباه بشدة مع كتـابى قاسم أمين لم ينشأ بعيدا عن المنظور الإسلامى ومفردات الخطاب الإسلامى التى تظـهر بوضوح سواء عند قاسم أمين أو بعض رائدات العمل النسائى مثل ملك حفنى نـاصف . ونجد قاسم أمين موجها عناية كبيرة فى أعماله لإيضاح أن ما يدعو إليه هو مـن صميـم الدين الإسلامى الذى يحافظ على حقوق المرأة التى لم تهدرها إلا التقاليد البالية البعيدة عن الدين . وهذا الأمر لم يفت على الشيخ محمد الغزالى الذى ذكر لقاسم أمين الدور الذى قـام به فى الدفاع عن الإسلام ضد الغزو الثقافى الفرنسى الذى حمى واشتد فى عصره وأنـه كتب ما كتب عن حقوق المرأة فى هذا السياق (الغزالى ، محمد (١٩٩٦) ص ١٧-١٩) .

وعلى هذا يمكن أن نقول إن ما حدث في العشرينيات هو عملية فرز للخطاب النسوى إلى خطابات متعددة متنافسة ومتصارعة فيما بعد . ولا يفوتنا أن نشير إلى الدور المباشر الذى لعبته القوى السياسية المتصارعة في ذلك الوقت بهذا الصدد . فقد وجد كل من الإخوان المسلمين واليساريون فى قضايا المرأة والنشاط النسائى مجالا لنشر دعايتهم ومد نفوذهم واكتساب أراضى فى مواجهة خصومهم .

وفى هذا السياق ضاعف فزع الإخوان المسلمين من المظاهر الاجتماعية للتحديث من اهتمامهم بموضوع المرأة . وفى ذلك الوقت،كانت تلك المظاهر قد قطعت شوطا بعيدا وتأثر بها جانب كبير من المواطنين فى علاقاتهم الاجتماعية ومسلكهم وأسلوب حياتهم مما بدأ يغير من نموذج المرأة والأسرة في المجتمع وخاصة فى الطبقات العليا والوسطى . وهكذا رأى الإخوان المسلمون أن عليهم أن يقدموا نموذجا للمرأة المسلمة وهم بذلك أولا ؛ يتحدون للنموذج المتغرب الآخذ فى الانتشار ، وثانيا يعملون على نشر الدعوة بتثبيت دعائم المجتمع المسلم ، حيث أن المرأة المسلمة الصالحة تربى الأفراد المسلمين الصالحين المجاهدين لإعلاء الإسلام ، وتؤسس البيت المسلم الصالح وهو لبنة بناء المجتمع المسلم إسلاما صحيحا . وبالطبع يمكننا بسهولة ملاحظة ما يلف هذه الأهداف من دوافع سياسية واضحة .

١ ـ الأخوات المسلمات

(نموذج لجناح نسائى من جمعية أهلية إسلامية)

أنشأ الإخوان منذ بداية نشاطهم فى الإسماعيلية مدرسة للبنات وهى مدرسة أمهات المؤمنين التى وضع لها حسن البنا منهجا إسلاميا يجمع بين أدب الإسلام وتوجيه الفتيات والأمهات والزوجات وبين العلوم النظرية والعلمية (خيال (١٩٩٣) ص٢٣١) . وتأسست من خلال تلك المدرسة أول فرقة للأخوات المسلمات ، وقد تشكلت من نساء الإخوان المسلمين وبناتهم وقريباتهم . وضعت أول لائحة للأخوات المسلمات فى أبريل ١٩٣٣ ونشرت فى مجلة الإخوان المسلمين . ونصت هذه اللائحة على أن المرشد العام لجمعيات الإخوان المسلمين هو رئيس الفرقة وهو يتصل بعضواتها عن طريق وكيلة عنه . ثم أسندت رئاسة الفرقة إلى السيدة لبيبة أحمد . وكانت السيدة لبيبة أحمد صحفية أصدرت ورأست تحرير مجلة النهضة الإسلامية قبل تأسيس الجماعة . وتحدد اللائحة الغرض من تكوين الفرقة فى التمسك بالآداب الإسلامية وبيان أضرار الخرافات الشائعة بين

المسلمات. كما توضح الوسائل وهى الدروس والمحــاضرات فــى مجتمعــات الســيدات والكتابة والنشر . وأخيرا تبين نظام الفرقة ويتكون من سبعة بنود تنظيمية .

وفترت همة الفرقة على أثر سفر السيدة لبيبة لمرافقة زوجها ، حتى أعيد تأسيســـها فى ١٩٤٤من جديد فى شكل قسم الأخوات المسلمات الذى شكل أول لجنة تنفيذية واتخـــذ مقره فى المنزل رقم ١٧ بشارع سندر الخازن بالحلمية الجديدة بالقاهرة (خيــال ١٩٩٣) ص ٢٣٤) . وفى ١٩٤٨ تشكلت أول هيئة تأسيسية للقسم ، وضمت خمسين أخــت مــن القاهرة والأقاليم . وأشرف على الإدارة لجنة الإرشاد العامة للأخوات المسلمات وتتــألف من اثنى عشر أخت من أخوات الهيئة التأسيسية وينتخبن بالاقتراع السرى وتنتخــب مــن بينهن رئيسة ووكيلة وسكرتيرة وأمينة صندوق . واتصلت هذه الهيئة بالمركز العام عــن طريق السكرتير الذى انتدبه المرشد ، واتصلت بالأخوات عن طريــق الشــعب (يوســف (١٩٩٨) ص ٩٢- ٩٤) .

ويذكر أن عدد الشعب كان خمسين شعبة أو فرعاً تضم قبل الحل الأول فــى ١٩٤٨ خمسة آلاف أختا . وفى ذلك الحين قدرت عضوية جماعة الإخوان المسلمين بمــا يزيــد على النصف مليون ، مما يعنى أن عضوية الأخوات المسلمات لم تكن كبيرة نســبة إلــى عضوية الجماعة كلها . و ذكر أن عدد الأخوات المسلمات فى الجامعة كان ضئيلا علــى عكس الإخوان (يوسف (١٩٩) ص ١٧) . ووفق ما ذكره الأستاذ إبراهيم بيومى غــانم ، فإن الجناح النسائى من الجماعة كان يعانى من الضعف المتمثل فــى محدوديــة التنظيــم ومحدودية المشاركة فى شئون الحياة العامة والبطء فى النمو مقارنة بما كان عليه حــال الإخوان فى ذلك الوقت . وقد أرجع السبب فى ذلك إلى آراء حسن البنا المتشددة حــول المشاركة السياسية للمرأة والتى ارتبطت بظروف المجتمع فــى هــذه الفــترة (غــانم (١٩٩٢) ص ٣٥٧- ٢٥٩) .

ويمكن أن نستنتج من قلة عدد الأخوات بالجامعة أن مستوى التعليــم الســائد بيــن الأخوات هو المستوى دون الجامعى . وهذا على رغم ما ذكر من أن المرشد العام كــان حريصا على إسناد قيادة التنظيم النسائى إلى مجموعة من الفتيات المثقفات ثقافــة دينيــة ومدنية معا . وانعكس هذا القول بالفعل فى تشكيل الهيئــة التأسيســية للأخــوات ولجنــة الإرشاد العامة (غانم (١٩٩٢) ص ٣٤٧) . ويتضح أيضا التوجه إلى المثقفات وطالبــات الجامعة من الوصايا التى أصدرها قسم الأخوات والتى تتضمن "يتحتم الآن على طالبــات الجامعة والمثقفات أن يفهمن رسالة الإسلام من منبعها الأصيل : القرآن الكريــم والســنة النبوية المطهرة عن طريق القائمين لنشرها والعمل لها ومــن ضحــوا فــى ســبيلها ولا يزالون" (خيال (١٩٩٣)) .

ويمكن أن يفسر ذلك أن النسبة الكبيرة من عضوات القسم قد التحقن به نتيجة لعلاقتهن الشخصية بأحد من الإخوان فى الجماعة كأخت أو زوجة أو ابنة وبالتالى فليس للتوجه أو رغبة المؤسسين إسهاما كبيرا فى تحديد خصائص العضوية . وتتضح هذه العلاقات الشخصية من أسماء قيادات القسم مثل ؛ علية الهضيبى ووفاء مصطفى مشهور وأمينة قطب وحميدة قطب وزينب الشعشاعى (زوجة الشيخ عبد اللطيف الشعشاعى واعظ قسم الأخوات) وأمينة على الشهيرة بأمينة الجوهرى (زوجة محمود الجوهرى سكرتير قسم الأخوات) وفاطمة عبد الهادى (زوجة يوسف هواش) .

البرنامج وإعداد الأخت المسلمة

صدرت أول رسالة ثقافية عن قسم الأخوات فى ١٩٤٧ وفيها برنامج صريح للقسم تحت عنوان رسالة "مع المرأة" . ومن خلال البرنامج يتضح أن القسم كان له أهداف عامة تتعلق ببناء المجتمع الصالح القائم على الغيرة على الإسلام ، وأيضا أهداف تخص المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة فى الحقوق الإنسانية ، وحق المرأة فى الخروج مكشوفة الوجه واليدين ومساهمتها فى النشاط الاجتماعى وتسليم زمام قيادة النهضة النسائية القائمة على نظام مستمد من القرآن وروح الإسلام بما لا يتعارض مع الوظيفة الخاصة للمرأة فى المجتمع (يوسف ١٩٩٨) ص ٩٢-٩٤ وقنديل (١٩٩٨) ص ٣٤ - ٣٥) .

ويتضح من ما سبق أن الأهداف مصاغة بحيث تأخذ فى الاعتبار أنصار تحرير المرأة من جهة والجمعيات المتشددة التى لامت على جماعة الإخوان المسلمين إنشاء قسم للأخوات المسلمات من جهة أخرى (مثل جماعة شباب محمد) . فيؤكد البرنامج على الموقف ضد السفور بتحديد الزى الشرعى من وجهة نظر الإخوان المسلمين وهو ستر ما عدا الوجه والكفين ، مع التأكيد على الوظيفة الخاصة للمرأة فى المجتمع ، وذلك فى صياغة تدافع عن حقوق المرأة فى العمل الاجتماعى ، وهو بذلك يحاول سحب البساط من تحت أقدام الحركات النسوية ويبدى أهلية الأخوات لتسلم زمام قيادة النهضة النسائية . وفى ذات الوقت فإن هذه الصياغة توضح الموقف من قضايا المرأة فى مواجهة مع المتشددين الذين يطالبون بالستر الكامل للمرأة وحجبها فى المنزل . ووجود مسافة بين روح صياغة هذا البرنامج وما يصرح به حسن البنا من مواقف خاصة بالمرأة لا يعنى وجود مساحة خلاف بين القسم وبين المرشد العام ، فكما ذكرنا من قبل فإن له الإشراف على نشاط القسم من خلال السكرتير الذى انتدبه فيه . ولكن المرجح أن هذه الصياغة تعنى أسلوب بعينه فى خوض الصراعات السياسية .

وكان يتم إعداد الأخت المسلمة من خلال العمل الجماعي . وتذكر رسالة واجبـــات الأخت المسلمة التي أصدرها القسم عام ١٩٥٢ أن السمات التي يحتـــاج إليـــها المجتمـــع الإسلامي الفاضل ، والتي يعملن على اكتسابها وهـــي الإخـــاء والحـــب والغـــيرة علـــى الإسلام – قد يجدي في اكتسابها – الوعظ والإرشاد ، ولكن الوسيلة الأعمق أثـــرا هـــي تأليف الجماعات الصغيرة ، حيث أن الذكر والمدارسة في جماعة انشط لحوافـــز النفـــس وأعون على الإخاء وإحكام روابط المودة (البنـــا ، حســـن (د.ت) ص ٣٩) . والـــتزمت الأخوات بزي موحد . فكن يرتدين غطاء للرأس (عرف باسم الطرحـــة) لونـــه أســـود . وعندما أثار اللون الأسود نفور الأخوات المبتدئات حيث يعد شارة على الحداد ، فقـــد تـــم تغيير اللون إلى الأبيض (قنديل (١٩٩٨) ص ٣٥) .

نشاط قسم الأخوات المسلمات

ووفق ما ذكره الشيخ محمود الجوهري ، كان قسم الأخوات المسلمات يقوم بنشـــاطه منفصلا بمكانه وإدارته وشئونه عن شئون وإدارة الإخوان ، ولكنه يخضع لنظم الإخـــوان المسلمين كفرع من فروع النشاط التي تحكمها أنظمة الإخوان . وبعد ذلك أصبـــح مقـــر شعب الأخوات ودروسهن هو دور شعب الإخوان أو بيوتهم أو المساجد التـــي يشـــرفون عليها، بعد أن يلاحظ إخلاء الدور من الإخوان تماما كلما كان هنـــاك اجتمـــاع أو درس للأخوات (خيال (١٩٩٣) ص ٣٢-٣٥) . ويبدو أن ذلك لم ينسحب على المقر الرئيســـي للأخوات في الحلمية الجديدة .

تضمن نشاط قسم الأخوات المسلمات إقامة الحفلات في المناسبات الدينيـــة وإقامـــة المعارض السنوية التي يخصص إيرادها لتنفيذ الأغراض الخيرية . وقام القســـم بتأســـيس دار التربية الإسلامية للفتـــاة بالمنيرة وتأسيس المســـتوصفات ودور الطفولـــة ورعايـــة اليتامى والمدارس ومساعدة الأسر الفقيرة ، هذا إلى جانب إصدار النشرات وتوزيعها فـــي الأوساط النسائية المختلفة ، ويتضح هنا التركيز على الدور الخدمي إلى جانب وجـــود دور دعـــائي .

ويذكر أن من النشاط السياسي للقسم توجيه مذكرة لـــوم إلـــى المنـــدوب الســـامي البريطاني احتجاجا على اعتداء جنود الجيش البريطاني المحتل على المصريين الآمنيـــن . ونشر هذا الاحتجاج في ٥ مارس ١٩٤٦ في مجلة الإخوان المسلمين (خيال (١٩٩٣) ص ٢٣٧) . ولا شك أن هذا الدور متواضع للغاية نظرا لتفجر تلك الفترة بالأحداث السياســـية،

وخاصة فى ظل التاريخ الطويل من النضال السياسى للحركات النسوية فى مصر منذ مطلع القرن العشرين . ولكن يمكن أن نذكر هنا ما قيل بشأن رأى حسن البنا فى المشاركة السياسية للمرأة . ومن هنا يتضح أن الغرض السياسى من قسم الأخوات المسلمات هو أن يستثمر وجودهن سياسيا وليس أن يقمن بدور سياسى بشكل مباشر .

وامتد نشاط فروع الأخوات المسلمات إلى بعض مدن الوجه البحرى والصعيد، كما أنه أمتد إلى الولايات المتحدة الأمريكية . حيث كان قسم الأخوات المسلمات بنيويورك تحت سكرتارية السيدة سعاد الجيار يجمع التبرعات لإنشاء مقبرة للمسلمين والمسلمات هناك ، ومدرسة لتعليم الأطفال المسلمين اللغة العربية والدين . كما كان قسم الأخوات المسلمات فى القاهرة على اتصال بوفود تأتى للأخوات من البلاد الإسلامية مثل باكستان والأردن وسوريا وغيرها (خيال (١٩٩٣) . وهنا يثور تساؤل فيما يتعلق بهذا الاتساع فى نطاق النشاط ، وهو هل هذا الاتساع كان محصلة لتراكم خبرات ونشاط واتصالات الأخوات المسلمات ، أم إنه ناتج أساسا عن شبكة اتصالات الجماعة الأم والتى أصبحت فى ذلك الوقت واسعة الانتشار فى أنحاء العالم الإسلامى ؟

ولعب قسم الأخوات المسلمات بعد ذلك دورا هاما فى التخديم على حركة الإخوان المسلمين حتى فى فترات حل الجماعة . وتمثل هذا الدور الهام أثناء عمليات الاعتقال والسجون التى لحقت بالحركة فى عهد عبد الناصر (مورو (د.ت) ص ٧٢) . وتشكلت فى ذلك الوقت لجنتان من الأخوات . وكانت مهمة اللجنة الأولى إعداد الطعام والملابس للإخوان بالسجون ، بينما كانت مهمة اللجنة الثانية هى زيارة أسر الإخوان المسجونين بصفة مستمرة وتقديم كل ما تحتاجه هذه الأسر ماديا وأدبيا . بالإضافة إلى تقديم الشكاوى والتظلمات والاحتجاجات إلى الجهات المسئولة (خيال (١٩٩٣) ص ٢٣٩ـ ٢٤٤) .

أما عن علاقة قسم الأخوات المسلمات بالجمعيات النسائية فى ذلك الوقت فيذكر أنها كانت منعدمة نظرا لاختلاف النظرتين والهدفين . وكانت مجلة الإخوان المسلمين تنشر على فترات متتابعة مقالات وآراء للأخت المسلمة ضد حملات الجمعيات النسائية العاملة بتوجيه استعمارى لإخراج المرأة المسلمة من رسالتها . وكان القسم يرى أن قبلة الجمعيات النسائية هى حضارة الغرب وإيثار الأهواء والشهوات وأنهن يعملن مع العدو لدك حصون الأمة ، ويدعين إلى التبعية . فى حين أن الأخوات يعملن على صد غارات العدو وتدعين للأصالة والتميز . وهكذا فلا مجال لاجتماع الداعيات إلى الجنة والداعيات إلى النار . (خيال (١٩٩٣) ص ٢٣٨) .

السيدات المسلمات

(نموذج لجمعية أهلية إسلامية نسائية)

يذكر أن الفترة من ١٩٢٣– ١٩٥٢ شهدت إنشاء سلسلة من الجمعيات الإسلامية التي اقتصرت عضويتها على المرأة مثل جمعية السيدات المسلمات (الباز (١٩٩٥) . وتأسست جمعية السيدات المسلمات في عام ١٩٣٧ بقيادة السيدة زينب الغزالي الجبيلي . وكان مقرها في شارع البيلاوي بالحلمية الجديدة . وتكاد السيدة زينب الغزالي أن تكون أشهر من مارسن الدعوة الإسلامية . وتتحدث زينب الغزالي عن طفولتها فتقول إنها نشأت على حب الجهاد حيث كانت تقول في الثالثة والنصف من عمرها أنا نسيبة بنت كعب المازنية، وتفضل سيف خشبي على ما عداه من اللعب أو الحلوى التي قد تشد انتباه الأطفال . وتذكر أيضا أنها قبلت الزواج بشرط أن يتعهد لها زوجها بأن يطلق يدها في الدعوة إلى الله . وهكذا أسست وهي في العشرين من عمرها جمعية "السيدات المسلمات" وأصدرت ورأست تحرير مجلة "السيدات المسلمات" .

ويذكر أن حسن البنا قد دعاها لتلقي محاضرة بالمركز العام للإخوان المسلمين سنة ١٩٤٠. وعرض عليها بعد المحاضرة أن يتم ضم جمعية السيدات المسلمات إلى فرق الأخوات المسلمات ، وأن تكون هي رئيسة للفرق . ولم تتحقق الفكرة في ذلك الوقت. ويذكر أن في عام ١٩٤٨ وقبيل حل جماعة الإخوان قامت السيدة بمبايعة حسن البنا حيث قالت له "أبايعك على الموت في سبيل الله وقيام دولة الإسلام الحاكمة" (غانم (١٩٩٢) ص ٣٥٩، ٣٦٠) . ويبدو أن هذه المبايعة لم تكن تعني أن تندمج جمعية السيدات المسلمات داخل الإخوان المسلمين حيث ظلت مستقلة على رغم نشاط زينب الغزالي في صفوف الأخوات المسلمات كإحدى قياداتهن . ويذكر أن جمعية السيدات المسلمات قد تم حلها مرتين قبل ١٩٥٢ في عام ١٩٤٠ وعام ١٩٥٠ . وفي المرتين كان النشاط يستأنف بقرار من المحكمة (قنديل (١٩٩٨) ص ٣٥) .

أغراض الجمعية ونشاطها : يذكر تقرير عن نشاط الجمعية في ١٩٥٩ أن الغرض الأول لجماعة السيدات المسلمات هو أن ترشد كل مسلم ومسلمة إلى أن الإسلام مسجد وحكومة مستمدة من داخل المسجد أساسها وحي السماء . ويدلنا التقرير عن نشاط واضح للجمعية نستعرضه فيما يلي .

شملت مجالات نشاط الجمعية الوعظ والإرشاد ورعاية اليتيمات وتقديم المساعدات العينية والمالية وتشغيل العاطلين والعاطلات ومحاربة البدع والحفلات الخيرية والصلح بين العائلات . أما عن النشاط في عام ١٩٥٩ فتضمن إلقاء ٤٤١٦ محاضرة بمساجد

الأوقاف وشعب الجماعة ومراكز نشاطها . وتمت إعانة ٢٢٠ أسرة ماديا وعينيا . وساعدت الجماعة إحد عشر رجلا وتسع فتيات على الالتحاق بعمل . كما بلغ عدد اليتيمات بدار رعاية اليتيمات ثمانون فتاة . وقامت الجمعية بالصلح بين العائلات في إحدى عشر حالة تمت جميعها بنجاح . وتمت زيارات للعائلات بخصوص محاربة بدع الأفراح والمآتم والزار والحفلات بلغت ٢٣٤ زيارة . وكان أعضاء بعثة الحج التابعة للجمعية ٤٥ عضوا .

وتشير القوائم المالية للجمعية أن نسبة كبيرة من مصدر الدخل الرئيسي لها من التبرعات حيث شكلت الاشتراكات ١٧,٨ % من دخل الجمعية فقط ، في حين شكلت التبرعات ٦٠,٩ % . وأن حوالى ٤٣ % من التبرعات من طوابع جمع التبرعات ، ونفس النسبة تقريبا من تبرعات هيئات حكومية إلى جانب تبرع شخصى من المشير عبد الحكيم عامر . ويبلغ إجمالى المقبوضات فى هذا العام ٣٤٨٠ جنيها مصريا وهو مبلغ غير قليل في ذلك الوقت، مما يساعد على تصور مستوى محسوس من النشاط للجمعية .

ويلاحظ أن الجمعية لا تتخذ لنفسها أغراض خاصة بالنساء أو قضاياهن وإنما هدفها عام يرتبط بتحقيق المجتمع الإسلامى دينا ودولة – ويمكن أن نتذكر هنا البيعة التى أعطتها زينب الغزالى إلى حسن البنا . ويلاحظ أن نشاط الجمعية كان فى ذات المجالات التى تعمل فيها معظم الجمعيات الخيرية . ولا يرتبط هنا بالنساء غير اسم الجمعية وعضويتها النسائية وتوجيه نشاط رعاية الأيتام إلى الفتيات دون الفتيان وهو ضرورة تمليها العضوية النسائية للجمعية . ومن المثير للتساؤل هنا اعتماد الجمعية وهى ترفع هذا الشعار فى نسبة غير بسيطة من دخلها على الدعم من الحكومة وإحدى شركات القطاع العام ، وخاصة فى ظل العلاقات غير الودية التى كانت سائدة بين الدولة والتيار الإسلامى فى ذلك الوقت .

وعلى كل حال فقد صدر فى عام ١٩٦٤ قرار وزارى بحل المركز العام للسيدات المسلمات ودمجها فى جمعية أخرى . وفى مواجهة ذلك القرار عقد مجلس إدارة الجمعية ثم الجمعية العمومية اجتماعا استثنائيا . وتم الاتفاق على رفض قرار الحل وعرض الأمر على القضاء . وذكرت الجمعية فى ردها على قرار الحل : "نحن السيدات المسلمات نرفض قرار الحل وليس لرئيس الجمهورية وهو ينادى صراحة بعلمانية الدولة حق الولاء علينا ، ولا لوزارة الشئون الاجتماعية كذلك" . ولم يحل ذلك بالطبع دون تنفيذ قرار الحل

واعتقال السيدة زينب الغزالي في عام ١٩٦٥ (قنديل (١٩٩٨) ص ٤٣، ٤٤) . وتعرضت السيدة زينب الغزالي في أثناء اعتقالها الذي تم في السجن الحربي ثم سجن القناطر لأشكال من التعذيب واستغرقت فترة الاعتقال سبع سنوات ، حيث خرجت من السجن في عام ١٩٧٢ (COOKE , (1995) P.147) .

ولم يقتصر دور زينب الغزالي في الحركة على قيادة الأخوات المسلمات أو السيدات المسلمات ، ولكنها كان لها دور منفصل عن ذلك فيذكر أنها في عام ١٩٥٧ ساهمت في دفع التفكير في إعادة تنظيم صفوف جماعة الإخوان بعد حلها الثاني في ١٩٥٤ . كما يذكر أنها عندما خرجت من المعتقل كان يلتقي في منزلها بعض أنصار من الجماعة . وجاء أن في اعترافات صالح سرية في قضية تنظيم الفنية العسكرية ، أنه اتصل ببعض القيادات القديمة للإخوان المسلمين في مصر ومنهم الهضيبي ومحمد الغزالي وزينب الغزالي وإنه التقى بطلال الأنصاري في منزلها وفاتحه بشأن تشكيل التنظيم فقبل . وردت زينب الغزالي في بيان أرسلته إلى الصحف بعد ذلك بأن أنور السادات ليس هو الرجل الذي تقبل زينب الغزالي أن تعمل ضده . وقالت أن أنور السادات جاء وبحار من الظلم تجري في مصر ، فعمل على أن يوقفها وأوقفها وأنها تستنكر ما ارتكبه صالح سرية من جرائم ضد هذا البلد العزيز المسلم" (رمضان (١٩٩٥) ص ٩٨و ٢٠٦) . ويتضح من هذا السرد أن صالح سرية يعتبرها من قيادات حركة الإخوان المسلمين ، وأيضا إن لها الوزن السياسي الذي يجعلها تعتقد في أنها يجب أن ترد في بيان وان تنشره في الصحف .

ثالثا : النساء في الجمعيات الأهلية الإسلامية

يذكر أحد المراجع أن عدد الجمعيات الإسلامية في الستينيات بلغ ٥٧٩ جمعية أي ما يمثل ١٦,٦ % من إجمالي الجمعيات المسجلة خلال ذلك العقد . كما يذكر نفس المرجع أن الجمعيات الإسلامية كانت معطى هام خلال هذه الفترة ، أي إنها لم تولد مع ما سمي بالصحوة الإسلامية في السبعينيات حتى إذا ما ساعدت هذه الصحوة على انتشار الجمعيات وإعطائها معان محددة مختلفة . وبلغت نسبة الجمعيات الإسلامية الآن وفق ذات المرجع حوالي ٣٢,٨ % من إجمالي الجمعيات أو ما يعادل ١٢٤٣ جمعية ، مما يعني وجود حركة تصاعدية مستمرة (قنديل (١٩٩٨) ص ٩٨ و ١٠٠ و ١٠٢) .

ويذكر مرجع آخر – بناء على دراسة ميدانية على عينة من ٦١٥ جمعية أهلية في مصر – أن نسبة الجمعيات الأهلية الإسلامية قد وصلت إلى ٤٣,٨ % في عام ١٩٩٥. وأن هذه الجمعيات تقدم إلى جانب النشاط الديني ، خدمات اجتماعية متعددة مثل الخدمات

الصحية عن طريق العيادات الملحقة بالمساجد . والخدمات التعليمية وبرامج التدريب المهنى للشباب . وتقدم أيضا قاعات للأفراح والمآتم ، وتقوم بدور فعال فى الإغاثة (الباز (١٩٩٧) ، ص ٨٧ – ٨٨) .

وتشير الدراسات إلى أن نموذج الجمعية الأهلية الإسلامية أصبح الآن ممثلا للجمعيات المصرية فهو إما يتشابه مع أغلبية الجمعيات وإما يضفى خصائصه على الجمعيات الأخرى . وترجع الدوافع وراء إنشاء الجمعيات الإسلامية – مثلها فى ذلك مثل الجمعيات الأخرى – إلى ارتفاع عدد السكان فى المحافظة وارتفاع نسبة الحاصلين على مؤهلات ومستوى معيشى بما يعنى توفر الميسورين الذين يسعون إلى مساعدة من هم فى حاجة إلى المساعدة ، إلى جانب توفر مستوى اقتصادى اجتماعى يسمح بوجود من تتوفر لديهم المعرفة بالقانون وبكيفية الاتصال بالجهات الإدارية والتحكم فى بعض الإمكانيات البشرية والمادية (قنديل (١٩٩٨) ص ٢٠٦و ٢٤١) . وسنقدم فيما يلى نماذج لبعض الجمعيات الأهلية الإسلامية فى محاولة لتوضيح قدر اهتمام هذه الجمعيات بالنساء فى المجتمعات التى تعمل فيها . ويعد ذلك مدخلا يمهد لتناول نتائج الدراسة الميدانية التى أجراها مركز البحوث العربية .

(أ) مدخل : نموذج لاهتمام الجمعيات الأهلية الإسلامية بالنساء

الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية

نستعرض فيما يلى نشاطات إحدى الجمعيات الأهلية الإسلامية الموجه إلى النساء، لنعطى صورة واضحة عن تلك الأنشطة . وهذه الجمعية هى الجمعية الشرعية الرئيسية فضلا عن بعض الأفرع. وذلك مع الأخذ فى الاعتبار أن هذه الجمعية تتميز أولا بضخامة وتنوع واتساع نطاق النشاط ، وثانيا الامتداد التاريخي ، وثالثا بعلاقة واضحة مع أحد تيارات الإسلام السياسى وهو الإخوان المسلمين (الباز (١٩٩٧) ص ٨٨) . وهذه الميزات تعطى لتناولها أهمية على رغم أنها لا تمثل بالضرورة كل الجمعيات الأهلية الإسلامية .

تأسست الجمعية الشرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية فى عام ١٩١٢ ميلادية، وأعيد شهرها بتاريخ ١٩٦٧ . وكما هو معروف فقد أسسها الشيخ محمود محمد خطاب السبكى بغرض إحياء الدين الصحيح والعمل بما ثبت من السنة بعيدا عن البدع والخرافات وتوالى على رئاستها كل من الشيخ أمين محمود خطاب (ابن الشيخ محمود السبكي) ثم الإمام يوسف أمين محمود خطاب ثم الإمام عبد اللطيف المشتهرى

إبراهيم ثم الإمام محمود عبد الوهاب فايد ثم الدكتور فؤاد على مخيمـــر رئيســا حاليــا. (الجمعية الشرعية، كتيب تعريفي) .

وتذكر إحدى الدراسات بناء على لقاء مع عضو مجلس إدارة الجمعية أن عدد فـروع الجمعية فى بداية التسعينيات كان ٣٥٠ فرعاً مشهراً فى مختلف المحافظـــات وأن حجـم عضويتها بلغ ثمانية مليون عضو منهم ثلاثة آلاف عضو مؤسس و٣ مليون عضو عـامل والباقى أعضاء بالمساهمة أو المشاركة سواء بالتبرع المادى أو العيني . وترجح الباحثـة أن هذه الأرقام مبالغ فيها (مصطفى (١٩٩٦) ص ٣٤٨) ونحن إذ نؤيد بشدة هذا الـترجيح إلا إننا يمكن أن نستشف من هذه الأرقام الانتشار الواسـع للجمعيـة . ويذكـر تعريـف أصدرته الجمعية عن نشاطها فى عام ١٩٩٨ بعنوان نداء أن عدد الأفرع المسجلة للجمعية بلغ خمسمائة فرع وأنه يتبعها ما يقرب من أربعة آلاف مســجد منتشـرين فـى أنحـاء الجمهورية (الجمعية الشرعية – كتيب تعريفي) .

ويذكر أن النمو المتزايد لأفرع الجمعية أعطى لها فرصة كبيرة في توسيع وجودهـا على أكبر مساحة جغرافية . وأن اتجاهها بحكم طابعها الخـيرى إلـى مجـالات العمـل الاجتماعى (إلى جانب العمل الديني) قد عمل على ربط شرائح اجتماعية مختلفة بالجمعيـة وبتوجهها الفكرى وساعد على وجود شبكة من علاقات الولاء بين المستفيدين مـن هـذه الخدمات وقيادات الجمعية ، كما ساعد على ازدياد المناخ الدينى العام الذى تحرص عليـه الجمعية (مصطفى (١٩٩٦) ص ٣٥٠ ، ٣٥١) .

ويذكر الحاج عبده مصطفى من قيادات الجمعية أن من بين أسـباب قـرار وزيـرة الشئون الاجتماعية بحل مجلس الإدارة في ٧/ ٦/ ١٩٩٠ وتعيين مجلس جديـد ، اتجـاه الجمعية إلى المشروعات التى تهدف إلى امتزاج الإسلام بجوانب الحيـاة المختلفـة مـن النواحى الاقتصادية والعلاجية والاجتماعية والفكرية والثقافية تمهيدا للوصول إلى المجتمع المسلم . وقد أكدت هذه الفكرة أيضا جريدة النور الإسلامية. ومن أمثلة هذه المشـروعات رعاية الطفل اليتيم ومشروع التربية الإسلامية ومشـروع رعايـة الفتيـات المسـلمات ومشروع رعاية المعوق المسلم ، إلى جانب متابعـة النشـاط الأساسـى للجمعيـة فـى المستوصفات والمستشفيات الإسلامية ودور الحضانة والمـدارس والجمعيـات الإنتاجيـة ومشاغل الفتيـات والدروس المهنية والخدميـة (المختـار الإسـلامي (١٩٩٠) النـور (١٩٩٠)) .

وكان مشروع الطفل اليتيم فى ١٧ محافظة وبلغ عدد فروعه ومكاتبـه ٣٥٨ فـرع وامتدت رعايته لتشمل ٧٨٦٩٨ طفل وطفلـة على مستوى المحافظات وبلغ عدد الأطبـاء

المشرفين عليه ٣٧٣٧ طبيبا (مصطفى (١٩٩٦) ص ٣٥٠) . أما مشروع رعاية الفتيات المسلمات فكان يهدف إلى تشجيع المسلمات على الالتزام بالحجاب كمدخل للالتزام بالحياة الإسلامية الكاملة وذلك من خلال تشجيعهن بالحوافز المادية والمعنوية والعلمية والفكرية (النور (١٩٩٠)) . ويعنى هذا المشروع أن التأثير في النساء من خلال المشروعات الخدمية يشكل جانباً من اهتمام الجمعية ، وأن هذا يؤدى إلى تزايد نسبة النساء بين الفئات الاجتماعية المرتبطة بالجمعية ونشاطها . وكما سنرى فيما بعد فإن جانب كبير من النشاط موجه إلى النساء . ويذكر في مجلة الاعتصام (وهي المجلة المعبرة عن الجمعية) أن المسئولين عن الجمعية يحبذون في بعض المساجد وخاصة الكبير منها أن يوجد مكان للنساء للصلاة والعبادة يحضرن إليه باللباس الشرعي الساتر ما عدا الوجه والكفين (الاعتصام (١٩٧٨)) . ونستعرض فيما يلي النشاط الموجه إلى النساء من الجمعية الشرعية – الفرع الرئيسي .

١- **لجنة الداعيات بالجمعية :** أنشأت الجمعية لجنة للداعيات تتكون من خريجات معاهد إعداد الدعاة بالجمعية ، وعضوات هذه اللجنة مؤهلات لدعوة الأخوات ولقاء اليتيمات وهن يقمن بأداء العمل الدعوى في نطاق القاهرة الكبرى كخطوة أولى لتعميم نشر هذا العمل على مستوى الجمهورية .

٢- **مشروع تيسير زواج الفتيات اليتيمات :** ويهدف إلى مساعدة الفتيات اليتيمات المقبلات على الزواج في تيسير وتوفير احتياجات الزواج بتقديم الإسهامات العينية الضرورية . وقد تقدمت للاستفادة من المشروع حتى الآن ٤٥٦٣ فتاة يتيمة تمت مساعدة ٣٨١٤ فتاة منهن بمتوسط ٥٠٠ جنيه لكل فتاة تتحملها الجمعية الرئيسية والفروع مناصفة ، ويبلغ ما تم صرفه ١٢٠٦٠٦٣ جنيها خلال ٣ أعوام من عمر المشروع ، ويتم الإعداد الآن للإسهام في زواج عدد ٧٥٠ فتاة يتيمة أخرى .

٣- **مشروع محو الأمية وتعليم الكبار :** وقد بلغ عدد فصوله ٦٠٠ فصل . وتنتظم الدارسات إلى جوار الدارسين في هذه الفصول حيث تتعلمن إلى جوار القراءة والكتابة مهارات حرفية أخرى كالحياكة والتريكو .

٤- **مشروع تشغيل أمهات الأيتام :** ويهدف المشروع إلى تحويل أم الأيتام من أم تتلقى إعانة شهرية لا تكفيها إلى أم منتجة بما يكفي سد احتياجاتها وأسرتها . وتم إنشاء تسع وحدات إنتاجية بالسيدة عائشة والمعصرة بالقاهرة ، وبهتيم والقناطر بالقليوبية ، والاستقامة والعياط بالجيزة ، وكوم حلين بالشرقية ، والباجور بالمنوفية ، والمحلة

الكبرى بالغربية . وتتكون كل وحدة من مركز تفصيل وتشطيب يتبعه ٢٠٠ ماكينة حياكة تتسلمها الأمهات ويعملن عليها في بيوتهن ويباع المنتج بسعر التكلفة الفعلية دون أي هامش ربح ، ويبلغ متوسط إنتاج الأم ١٠٠ جلباب شهريا تتقاضى عنها أجرا قدره مائة جنيه ، ونشير هنا أن الجمعية تصل إلى هدفين برمية واحدة ، أولا بيع منتجات رخيصة تعمل على ربط أعداد أكبر من الفقراء فى محيط الجمعية إلى جانب مساعدة الأم التى ترتبط هى وأبنائها بالجمعية كمصدر للرزق . ولا يفوتنا هنا ملاحظة المبلغ الضئيل الذى تحصل عليه الأم فى مقابل حجم إنتاج كبير يستغرق بالتأكيد قسما كبيرا من وقتها وجهدها (الجمعية الشرعية– كتيب تعريفى) .

وكل هذه الأنشطة الموجهة بشكل مباشر إلى النساء إلى جانب الأنشطة الأخرى الموجهة بشكل عام للرجال والنساء على السواء . ومن أمثلة ذلك المستشفيات والمستوصفات ومساعدات المرضى والحضانات وتحفيظ القرآن ... الخ وذلك إلى جانب أنشطة الفروع التى سنوضح جانبا منها فيما يلي :

الجمعية الشرعية – فرع المطرية

يعتبر هذا الفرع من الأفرع الكبيرة للجمعية ، حيث يقوم على نشاطاته الكثيرة أكثر من ألفين من العاملين والعاملات، ويتبعه ٦٦ مسجدا و ١٦ مستشفى ومستوصف و ١١ مدرسة لتحفيظ القرآن وورش لتعليم الحرف ومشاغل ... الخ .

وأما الأنشطة الموجهة إلى النساء بشكل مباشر فتشمل ٤ دور للمغتربات ودار للمسنات وستة عشر دار حضانة ومركز لتدريب الفتيات وقسما لربات البيوت ونادى نسائى وأربع وحدات إنتاجية للملابس الجاهزة يتبعها مركز تدريبى ويقوم الإنتاج على تدريب الفتيات والسيدات المهارات اللازمة مع بيع الإنتاج فى ثلاث معارض لبيع المنتجات. ويوجد بالمستشفيات التابعة للجمعية وحدات لرعاية الطفولة والأمومة ومتابعة الحوامل ورعايتهن وتطعيم الأطفال ووحدات للأطفال المبتسرين. وهذا إلى جانب استفادة النساء من دور الحضانة ونادى الطفل. وتقوم الجمعية بإلحاق العديد من السيدات والفتيات بالعمل فى فروع خدماتها المختلفة كنوع من المساعدة الاجتماعية – تعمل بالجمعية ثلاثمائة وخمسة وأربعون سيدة وفتاة . هذا إلى جانب استفادة النساء من باقى أنواع الخدمات الموجهة إلى الرجال والنساء على السواء (الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة (١٩٩٨)) .

الجمعية الشرعية – فرع الهدى المركزى – حدائق حلوان .

ومقره بمسجد الهدى الذى كان يتبعه ثمانية مساجد عام ١٩٨٤ أصبحت عـام ١٩٩٠ عشرون مسجدا . ويتضمن نشاط الفرع نشاط الدعوة بالمساجد وحضانات ومدرسة ومساعدات اجتماعية ومساعدة الأيتام ومشغل وعيادة ونشاط للحفاظ على البيئة كالكسح .

وبالنسبة للحضانات فإن الأمهات العاملات تستفيد منها بشكل مباشر ، إلى جانب أن معظم العاملات بها من النساء . وتضع اللجنة المكلفة بنشاط الحضانات المناهج وتعقد الدورات التدريبية للمدرسات ، كما أنها تختبر المدرسات الجدد . ويكون رئيس هذه اللجنة عضوا من أعضاء مجلس الإدارة. ويعد هذا النوع من النشاطات مولدا للدخل بالنسبة للجمعية . وقد زادت إيرادات الحضانات بفرع الهدى من ١٢٤٢٠ عام ١٩٨٤ إلى ٦٨٥٢٨ عام ١٩٨٩ . كما أن عدد الحضانات التابعة للفرع قد ارتفع من حضانتين تعمل بها تسعة عشر مدرسة وتستوعب ٢٩٠ طفل إلى سبع حضانات عام ١٩٨٩ يعمل بها ٦٤ مدرسة وتستوعب ١٥٢٣ طفل .

ويتبع الفرع ثلاث مشاغل للفتيات أحدها فى مسجد الهدى وهو للتعليم والإنتاج . وقسم الإنتاج بالمشغل به ستة ماكينات وينتج ١٠٠٠ قطعة فى العام توزع معظمها على الحالات الاجتماعية . أما المشغلين الآخرين فهما للتعليم فقط وأحدهما فى مسجد فجر الإسلام والآخر بمسجد الرحمن . ويبلغ عدد الفصول فى مشاغل التعليم ستة فصول ينتظم بها أكثر من ١٢٣ متدربة . وتعمل الجمعية إلى جانب ذلك على توفير فرص العمل للأمهات والفتيات فى الحضانات أو المشغل أو المدرسة . (سعيد (١٩٩٠)) .

الجمعية الشرعية - فرع المنيـا

ويقدم هذا الفرع عدداً من الخدمات منها حضانة للرضع وحضانة للأطفال ومدرسة ابتدائية ومدرسة إعدادية ومستشفى ونادى للطفل ومشغل ومكتب توجيه أسري ، هذا إلى جانب نشر الوعى الدينى عن طريق توفير الدعاة والخطباء والدروس اليومية. والنشاط الذى يستفيد منه النساء هو حضانة الرضع التى تقبل الأطفال من ثلاثة شهور إلى ثلاثة سنوات ، وبها ٣٥ طفل إلى جوار المحضنة التى بها أكثر من ٨٠ طفل . والحضانة الكبرى وتبدأ من ثلاث سنوات وحتى خمس سنوات ونصف وفيها حوالى ١٨٠ طفلا . ومعظم العاملات بها من النساء (المشرفات والعاملات والدادات .. الخ) .

ويوجد بالجمعية دار للمغتربات تضم أكثر من ١٨٠ فتاة من خارج محافظة المنيـا . والدار عبارة عن مبنى مكون من طابقين ، يضمان حوالى ستين حجرة تقريبا . أما مشغل الفتيات فيقوم بالإنتاج الموجه إلى أفرع الأنشطة الأخرى مثل إنتاج بلاطى للمستشفى أو

ملابس للحضانات والمدارس التابعة للجمعية ، وهم بذلك يتلافون مشاكل التسويق (عبد الله (١٩٩٨) ص ٢٥٨ ، ٢٦٠) .

ويتبع الجمعية مكتب للتوجيه والاستشارات الأسرية وهو تابع لوزارة الشئون وهو من أهم الأنشطة المؤثرة على حياة النساء . ويستهدف المكتب حماية الأسرة من التفكك نتيجة للخلافات التي تحدث بها والأغراض التي يسعى إلى تحقيقها هي دراسة المشكلات التي تتعرض لها الأسرة ومعرفة الأسباب لمحاولة الوصول إلى حل يرضي الأطراف المتنازعة وتوجيه الأسر إلى مصادر الخدمات الموجودة في المجتمع ومحاولة الاستفادة منها ومعاونة قضاة الأحوال الشخصية في المحاكم في بعض القضايا . يقوم المكتب بإقامة الندوات في الأماكن المختلفة في البندر والقرى لنشر الوعي الأسرى . ويضم المكتب مديرا وأخصائية اجتماعية . وعندما تأتى المشكلة إلى المكتب يبدأ بحلها باستدعاء أحد أطراف النزاع والاستماع إليه وتسجيل ما يقوله في استمارة خاصة ثم يستدعى الطرف الآخر ثم تأتى محاولة إيجاد حل أو تقريب وجهات النظر .

ويذكر مدير المركز أن الحالات التي ترد إلى المكتب هي حالات قليلة جدا ، ولذلك فهم يلجأون إلى المحكمة ويتعرفون على الحالات المتقدمة إليها حديثا ويحصلون على اسم الزوج والزوجة والأطراف . ثم تبدأ عملية استدعاء الأطراف بإرسال خطابات لهم تتضمن أنهم يحاولون حل الخلاف وديا بدون نفقات التقاضي . ويتم الحصول على المعلومات من المحكمة بصورة ودية أيضا - غير رسمية (عبد الله (١٩٩٨) ص ٢٩٣-٢٩٥) ويذكر مدير المكتب أنهم يحصلون بهذه الطريقة على خمسين أو ستين حالة كل شهر .

ويلاحظ على هذا النوع من النشاط أنه على قدر ما يمس جانبا حيويا من حياة النساء على قدر ما يساعد الجمعية على اكتساب مصداقية ويوفر إمكانية للتغلغل في الأسر والتأثير في صياغتها بما يتناسب مع رؤى الجمعية والأفكار التي تسعى إلى نشرها في المجتمع المحيط . وعلى الرغم من أن النشاط يتم في إطار وزارة الشئون أو بمساعدة غير رسمية من القضاء - وهذا قد يشير إلى نفوذ نشطاء الجمعية لهذا الجهاز - إلا أن التحكيم في الغالب لا يلتزم بالقوانين الرسمية في البلاد وإنما يلتزم إما بالأعراف السائدة في المحيط أو بالأحكام التي يرى القائمون على النشاط أنها تنبع من الشريعة الإسلامية من وجهة نظرهم . وهذا يعنى أن النساء في محيط هذه الجمعية تقع تحت النفوذ المباشر للقائمين عليها بعيدا عن مؤسسات الدولة .

ويتضح من نموذج الجمعية الشرعية وفروعها أن هناك اهتمام ملحوظ بتوجيه نشاطها إلى النساء حتى مقارنة بالحجم الإجمالى الكبير لنشاط الجمعية . ويركز هذا النشاط على تقديم الخدمات إلى جانب الاهتمام بتوجيه الدعوة إليهن كما يتضح من الفرع المركزى بالقاهرة وفرع المنيا . ويلاحظ أن الاهتمام بتدريب الداعيات لا يستهدف ضم النساء إلى صفوف الدعاة قدر ما يستهدف توفير عدد من النساء للتوجه إلى النساء وذلك وفقا للفكرة الأساسية وهى أن تقوم النساء بتقديم الخدمات إلى النساء حرصا على عدم الاختلاط والعزل بين الجنسين .

ونقترب أكثر بتوضيح حجم و نوع وجود النساء فى الجمعيات الأهلية الإسلامية . وسوف نتعرف على ذلك من خلال بيانات الدراسة الميدانية التى أجراها مركز البحوث العربية على عينة من تسع وعشرين جمعية أهلية إسلامية تتضمن إثنى عشر جمعية من محافظة القاهرة وثمانى جمعيات من محافظة دمياط وتسع جمعيات من محافظة المنيا ، إلى جانب أربع جمعيات إسلامية نسائية تتضمن ثلاث جمعيات من القاهرة الكبرى وواحدة من محافظة المنيا . وحيث أن العينة محدودة ، وحيث أن الجمعيات الأهلية الإسلامية ليست ظاهرة متجانسة ، فإننا لن نعتمد على العينة على أنها مطابقة للمجتمع ، وبالتالى لن تصلح النسب والبيانات المستخرجة منها للتعميم بأى درجة ، ولكن يمكن استخدامها فى استنتاج اتجاهات عامة (محكومة بظروف الدراسة) ، تفيد فى رسم الملامح الأساسية (انظر الجدول بالملحق) .

(ب) الدراسة الميدانية لعينة من الجمعيات الأهلية الإسلامية

١ ـ عضوية النساء فى الجمعيات الأهلية الإسلامية .

بلغت نسبة النساء فى **عضوية الجمعيات العمومية** للجمعيات (فى عينة الدراسة) حوالى ٢,٦ % تقريبا وهى فى القاهرة ودمياط والمنيا على التوالى ٣,٣ % و ١,٣ % و ٠,٦ % . ويتضح من هذه النسب أن العضوية شديدة المحدودية . ونذكر فى هذا السياق أن ثمانى عشرة جمعية من التسع وعشرين جمعية ليس فى جمعياتها العمومية أية عضوية نسائية . كانت خمس منها فى القاهرة وخمس جمعيات من ثمانى جمعيات فى دمياط ، وثمانى جمعيات من تسع جمعيات فى المنيا .

أما **عضوية مجالس إدارة الجمعيات** فكانت النسبة العامة فى العينة ٠,٩ % ، وهى فى القاهرة ودمياط والمنيا على التوالى صفر و ١,٣ % و ١,٦ % . وفى واقع الأمر فإن جميع الجمعيات فى المحافظات الثلاثة لا توجد نساء فى مجالس إداراتها فيما

عدا جمعيتين من تسع وعشرون وجدت سيدة واحدة في مجلس إدارة كل منهما ، وإحداهما في دمياط وكانت عضو مجلس الإدارة مديرة سابقة بالشئون الاجتماعية وهي عضوة في عدد من الجمعيات الأخرى ، والثانية في المنيا . وفي السؤال الموجه إلى مسئولي الجمعيات عن وجود نساء في مجالس الإدارة السابقة أجاب الجميع بالنفي ماعدا الجمعيتان سابقتا الذكر . ويعني كل هذا ندرة مشاركة النساء في مجلس الإدارة .

ولتعزيز هذه النتائج نذكر أن في دراسة ميدانية أخرى شملت ١٠٨٤ جمعية أهلية كان ٢٢,٤ % من عضوية الجمعيات العمومية و ١٨,٨ % بالنسبة لمجالس الإدارة من النساء . وتراوحت هذه النسبة وفقا لطبيعة النشاط ، فكانت تقل في جمعيات المساعدة الاجتماعية وتنخفض أكثر في الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية التي وصلت عضوية النساء في مجالس إدارتها إلى ٧ % فقط (الباز (١٩٩٥) ص ١٠) . وفي تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الصادر في يوليو ١٩٩٣ - وهو يضم إحصاءات خاصة بالجمعيات الحاصلة على إعانات حكومية عن عام ١٩٨٩ - يتضح أن أعلى نسبة لمساهمة النساء في الجمعيات العمومية تكون في جمعيات رعاية الأسر وتنظيم النسل (٤٣,٨٦ % في الجمعية العمومية و ٤١,٩٦ % في مجلس الإدارة) ثم تأتي جمعيات الطفولة والأمومة ثم الجمعيات الخيرية التقليدية وجمعيات المساعدات الاجتماعية ، ثم تكون أقل نسب في الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية وهي ١٤,٤ % في الجمعية العمومية و ٧,٩٨ % في مجلس الإدارة (بن نفيسة (١٩٩٤) ص ٩٥-٩٦) . ورغم انخفاض النسب المستخرجة من دراسة مركز البحوث العربية عن مثيلتها في الدراسات الأخرى إلا إنها جميعا توضح ضآلة وجود النساء في الجمعيات العمومية وشبه انعدامه في مجالس الإدارات .

أما عن حضور آخر اجتماع للجمعية العمومية (في عينة دراسة مركز البحوث العربية) فإن نسبة النساء تقل فتصل النسبة العامة إلى حوالي ١,٢ % . وهي في القاهرة ودمياط والمنيا ١,٦ % و ١,٠ % و ٠,٣ % على التوالي . ويعني هذا غياب جزء كبير من العضوية النسائية الضئيلة أصلا عن هذا الاجتماع، مما يشير إلى اتجاه بعدم انتظام العضوية النسائية في حضور الاجتماعات بما يفيد بأن عضويتهن شكلية وغير نشطة .

٢ ـ عمل النساء المأجور في الجمعيات الأهلية الإسلامية

تشير نتائج الدراسة الميدانية التي أجراها المركز إلى اعتماد الجمعيات الأهلية الإسلامية الملحوظ على العمالة النسائية . وقد كانت نسبة العاملات بأجر في العينة العامة ١٨,٤ % من إجمالي العاملين بأجر . وكانت النسب في محافظات القاهرة ودمياط والمنيا

هى ١٥,٨ % و ٥٢,٢ % و ٤٤,٤ % من إجمالى العاملين بأجر . وكانت النسب فى محافظات القاهرة ودمياط والمنيا هى ١٥,٨ % و ٥٢,٢ % و ٤٤.١ % على التوالي . وهذه النسب مرتفعة خاصة إذا ما قورنت بنسب المشاركة فى الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة حيث تقرب نسبة النساء من نصف العمل المأجور فى المنيا ، فى حين تتجاوز النصف في دمياط .

وتشير بيانات الدراسة الميدانية إلى أن نسبة **تطوع النساء** فى الجمعيات هى نسبة ضئيلة جدا فهى فى القاهرة ٥,٢ % وفى دمياط ١٢,٩ % وفى المنيا ٣,٠ % ولكن يجب أن نشير هنا إلى أن عنصر التطوع النسائى منعدم فى جميع الجمعيات البالغ عددها تسع وعشرون ما عدا أربعا منها . اثنتان فى القاهرة والاثنتان الأخريان إحداهما فى المنيا والأخرى فى دمياط وهما ذات الجمعيتان اللتان توجد امرأة فى مجلس إدارة كل منهما، والتى شكلت المتطوعات فى إحداها ٦٥,٢ % من إجمالى النساء المتطوعات فى كل الجمعيات . ويعنى هذا أن الجمعيات الأربع تشكل حالات استثنائية ، حيث لا يمكن أن تزيد نسبة التطوع عن نسبة العضوية فى الجمعية العمومية . ومن المعروف أن التطوع فى النشاط يستوجب مستوى من الاهتمام والانتماء يفوق على عضوية الجمعية العمومية .

أما عن **الإشراف على النشاط أو تولى مهام به** ، ففى أربع جمعيات فى القاهرة لم تتولى فيها النساء أى مسئوليات ولم تشرف على أى نشاط . أما السبع جمعيات الباقية فإن المسئوليات التى تولتها النساء فيها هى العمل فى الحضانة والمستشفى كطبيبات وممرضات والعمل فى مشروعات الأسر المنتجة ونشاطات رعاية الطفولة . وكانت الأنشطة التى تشرف عليها نساء هي دور الحضانة ومشروعات الأسر المنتجة . أما فى دمياط لم تشرف المرأة على أى نشاط ولم يكن لها أى مسئوليات فى ثلاث جمعيات . ولم تشرف على أى نشاط وإنما تولت مهام فى أربعة جمعيات . وكانت هذه النشاطات هى تحفيظ القرآن للأطفال ومعلمات فى المدرسة وممرضات وطبيبات وفى إلقاء محاضرات على النساء وموظفات إداريات وفى محو الأمية . وفى جمعية واحدة أشرفت النساء على النشاط وساهمن فيه ، وهى الجمعية التى يوجد فى مجلس إدارتها امرأة . وفى المنيا لم تشرف النساء على أى نشاط ولم تمارس أى مهام فى جميع الجمعيات ماعدا جمعية واحدة (التى توجد امرأة فى مجلس إدارتها) . وكانت النساء تشرف على دور الحضانة فى هذه الجمعية . ويرجح أن هذه المهام بما فيها المهام الإشرافية تندرج تحت العمل الوظيفى المأجور الذى أسلفنا الحديث عنه .

٣ ـ النساء كمستفيدات من نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية

كانت غالبية المستفيدين من النشاط في جمعية واحدة من جمعيات القاهرة من النساء. وكانت نسبة المستفيدات متساوية مع المستفيدين في خمس جمعيات . وفي جمعية اختلفت نسبة الاستفادة وفقا لنوع النشاط ، وفي جمعيتين كانت نسبة استفادة النساء ضئيلة . وفي دمياط كانت نسبة النساء المستفيدات متساوية مع الرجال في أربع جمعيات وكانت نسبة النساء أكبر في جمعيتين . واختلفت النسب وفق نوع النشاط في جمعيتين . وفي المنيا كانت نسبة استفادة النساء من النشاط مقاربة مع نسبة استفادة الرجال فيما عدا جمعية واحدة كانت نسبة استفادة النساء قليلة .

وعموما فإن نسبة استفادة النساء من نشاط الجمعيات التي تقدم الخدمات هي نسبة كبيرة وتتساوى مع نسبة استفادة الرجال وتتفوقها في بعض الحالات . أما الحالات التي كانت نسبة استفادة النساء فيها قليلة فهي في الغالب في الجمعيات التي يميل نشاطها في معظمه إلى الاعتماد على المجال الديني والوعظي والإرشادي . ومن النشاط الخدمي للجمعيات الإسلامية الذي تستفيد منها النساء بوجه خاص المساعدات المالية والعينية التي تستفيد منها الأرامل ومعيلات الأيتام والفقيرات المقبلات على الزواج وطالبات الجامعة والمدارس . وتستفيد النساء أيضا من دور الحضانة كأمهات عاملات ومن مشروعات الأسر المنتجة والمشاغل التي يتحدد إنتاجها أساسا في المشغولات اليدوية والحياكة والتطريز . هذا إلى جانب استفادتهن من بعض الخدمات ضمن الفئات الأخرى مثل الخدمات الصحية والبيئية ورحلات الحج والعمرة .

٤ ـ اتجاهات بعض النشطاء في الجمعيات الأهلية الاسلامية حول عمل المرأة ومشاركتها في العمل الأهلي .

تضمنت الدراسة الميدانية لقاءات مع بعض نشطاء الجمعيات الأهلية الإسلامية الممثلة في العينة . واشتمل دليل المقابلة على بعض الأسئلة المتعلقة بعمل المرأة العام وعضويتها لمجالس إدارة الجمعيات الأهلية . وكشفت استجابات النشطاء حول هذه الأسئلة عموما عن موقف إجمالي غير مرحب بوجود النساء خارج المنزل .

وبالنسبة إلى **عمل المرأة** أعرب ثلاثة نشطاء فقط من **القاهرة** عن موافقتهم غير المشروطة ، حيث حبذ اثنان عمل المرأة وذكر آخر أن لا يرى مانعا فيه . ووافق باقي النشطاء على العمل مع الأخذ في الاعتبار أن عمل المرأة الأساسي هو داخل المنزل وأن عملها بالخارج يجب أن تحكمه شروط أولها ملائمة ظروفها (أي عدم الإخلال بعملها

. الأساسى) ، ويلى ذلك أن تكون هناك ضرورة للعمل (مثل حاجة الأسـرة) أو أن يكـون فيما تستطيع ويتناسب معها من أعمال (مثل الأعمال الإدارية أو الحسابات .. الخ) وكـانت هناك استجابات بالموافقـة ولكنها تشى بموقف معادى لعمل المـرأة والدعايـة الدائـرة حوله مثل القول "يجب أن تكون قادرة على العمل لا أن تعمل مجاراة للمؤتمـرات التـى تعقد الآن" .

وفى **دمياط** كان هناك نشيطان فقط لا يمانعان فى عمل المرأة عموما . وعبر بـاقى النشطاء عن أن دور المرأة هو فى المنزل وخاصة فى تربية أجيال جديدة قـادرة علـى قيادة العمل الإسلامي . وأعرب أحد النشطاء عن أن العمل للضرورة فقط مـع التشـديد على الزى الإسلامى حيث يرى أن عدم الالتزام به هو أصل الفساد الحالى فى المجتمـع ، كما ذكر أن زوجته منقبة . أما فى المنيا ، فلم تأت ولا استجابة مع عمل المـرأة بشـكل مطلق . ورأى ثلاثة نشطاء أن للمرأة أن تعمل فى حالة الضرورة فقط ، وقد حدد اثنـان الضرورة فى الاحتياج للمال ، أما الثالث فقال أن هناك ضرورة لعمل المرأة فى التعليـم . وشرط أحد النشطاء عمل المرأة بالالتزام بالآداب . بينما كان موقف ثلاثة نشطاء آخريـن ضد عمل المرأة حيث أن دورها فى الأسرة أهم .

وهكذا فإن خمس استجابات فقط من خمس وعشرين كانت محايدة أو محبـذة لعمـل المرأة . فى حين كانت هناك سبع حالات ضد عمل المرأة بشـكل قـاطع . أمـا بـاقى الاستجابات فكانت مع العمل بشروط . وتتلخص هذه الشـروط فـى الالـتزام بـالآداب الإسلامية (وهو شـرط يتضمن جانبا من عدم الثقة فى النسـاء العـاملات حيـث مـن المفترض أن يطلب الالتزام بالآداب الإسلامية من النساء غير العاملات والرجال أيضـا) ، أو فيما يناسب طبيعتها من أعمال أو فى تقديم الخدمات للنساء أو إن كانت تستطيع القيـام بهذا العمل (وهذا الشرط يتضمن أن قدرة المرأة موضوعة محل تسـاؤل ، حيـث أن أى شخص مقدم على عمل يجب أن تتوفر لديه قدرة القيام به) .

أما عن مشاركة النساء فى مجالس إدارة الجمعيات الأهلية الإسلامية فقد رأى ثلاثـة نشطاء من القاهرة أن لا مانع من ذلك بينما رفض ثلاثة آخرون ذلك على أساس أن عمـل مجلس الإدارة يحتاج إلى خشونة أو أن مشاركتها فى الأنشطة أكثر فاعلية . ووافق أربعـة على اشتراكها بشروط وهى أن تكون الجمعية نسائية أو متعلقة بالأسـرة والطفـل أو ألا يؤثر على مهمتها فى بيتها أو أن تكون لديها القدرة ويتم انتخابها (وهنا نعود للتشكيك فـى قدرات النساء من خلال التساؤل مرة أخرى) .

وكانت استجابة واحدة فى دمياط مع انضمام المرأة إلى مجالس إدارة الجمعيات ، فى حين كان هناك موقفان رافضان لذلك . أما باقى النشطاء وهم خمسة فقد كانوا مع عضوية النساء لمجالس إدارة الجمعيات النسائية أو العاملة فى مجال المرأة والطفل فقط ومع عدم وجودها فى مجالس إدارة الجمعيات العامة. وفى المنيا ، كانت هناك خمس استجابات تحبذ مشاركة النساء فى النشاط أو فى مجالس الإدارة فى الجمعيات النسائية .

وهكذا فقد وافق على مشاركة المرأة فى مجالس الإدارة أربعة نشطاء من ثلاثة وعشرين تم توجيه السؤال لهم ، بينما رفض خمسة ووافق أربعة عشر بشروط تتعلق أحيانا بوظيفة المرأة فى المنزل وأحيانا أخرى بالتساؤل حول قدرتها على أداء ذلك الدور .

(ج) خلاصة : فاعلية وجود النساء ومدى استفادتهن فى الجمعيات الأهلية الإسلامية

نستنتج من كل ما سبق ما يلي :

١- تميل عضوية النساء فى الجمعيات الأهلية الإسلامية إلى الانخفاض بالمقارنة مع الجمعيات الأهلية الأخرى التى تنخفض فيها عضوية النساء أصلا . وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات الميدانية والإحصائية الأخرى . وهناك نسبة كبيرة من الجمعيات لا توجد بها عضوية نسائية على الإطلاق . وقد لوحظ أن مشاركة النساء فى الجمعيات العمومية للجمعيات الإسلامية تقل فى محافظات الوجه البحرى عنها فى القاهرة ، وتندر فى محافظات الوجه القبلي . ويتضح أيضا أن العضوية النسائية القليلة فى الجمعيات العمومية لا تنتظم فى حضور الاجتماعات. وإذا أخذنا فى الاعتبار أن هذه السمة تسرى على جميع الأعضاء فى الجمعيات الإسلامية وغير الإسلامية أيضا ، إلا أن نسبة انتظام النساء فى الجمعيات الإسلامية تظل أقل من مثيلاتها فى كل الحالات .

وإذا انتقلنا إلى المستوى القيادى أو مجالس إدارة الجمعيات نجد أن المشاركة النسائية تنخفض بشدة بالنسبة للجمعيات الإسلامية . حيث تكاد تنحصر فى بعض الحالات النادرة المرتبطة ببعض الظروف الاستثنائية لبعض الشخصيات النسائية مثل أن تكون مديرة سابقة فى وزارة الشئون الاجتماعية أو أن تكون مرتبطة بصلة شخصية بأحد الأعضاء الذكور . ويلاحظ أيضا أن هذا الوجود الاستثنائى يكون له أثره الإيجابى على المشاركة النسائية فى نشاط الجمعيات بشكل إجمالي . وأخيرا، يتضح من كل ما سبق

- محدودية وجود النساء كنشيطات داخل الجمعيات الأهلية الإسلامية وندرته فى مستويات اتخاذ القرار .

٢- لا يتعارض مع الاستنتاج السابق اعتماد الجمعيات الأهلية الإسلامية على نسبة كبيرة من العمل النسائى المأجور فى تسيير شئونها اليومية . حيث تظل هذه النسبة الكبيرة من الوجود النسائى الوظيفى مقصورة فى حدود أداء وظيفة محددة فى مقابل أجر فى علاقة لا تختلف عن علاقة أى جهة توظيف بالعمالة المرتبطة بها .

ومن الواضح أن الجمعيات الأهلية الإسلامية تستفيد من عمل النساء فى الأعمال الوظيفية التى لا يمارسها الرجال عادة ، أو يفضل أن تؤديها النساء لتقليل الاختلاط بين الجنسين . ويؤكد هذا وجود النسبة الكبيرة من العمل النسائى المأجور فى الجمعيات التى تمتلك مشروعات خدمية تحتاج إلى نسبة كبيرة من العمالة لتسييرها ، دون الجمعيات التى تعتمد على النشاط الدينى أو الإرشادي . ومن المنطقى أن لا يتيح مثل هذا الوجود للنساء العاملات فرصة التأثير الفعال فى الأهداف أو القرارات أو فى ملامح وطبيعة النشاط الذى تقوم به الجمعية أو مجريات الأمور بها بشكل عام .

٣- ومن ما سبق يتضح أن أول شكل مباشر لاستفادة النساء من نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية هو توفير فرص عمل لعدد غير قليل منهن . ويأتى ثانى شكل مرتبطا بالدور الخدمى أو الخيرى الذى تؤديه الجمعيات الأهلية الإسلامية والذى يستهدف الفئات المستضعفة من المجتمع . ووفقا لهذا المنطق تكون استفادة النساء كبيرة حيث يشكلن نسبة كبيرة من هذه الفئات مثل الأرامل والمعيلات لليتامى والفقيرات المقبلات على الزواج .

ويسرى نفس المنطق الخيرى على مشروعات الأسر المنتجة والمشاغل التى تؤسسها الجمعيات الإسلامية لمساعدة الأسر الفقيرة ، هذا بالإضافة إلى أن نوع المهارات المطلوبة لإنتاج السلع التى تنتجها هذه الجمعيات يتوافق مع المهارات التى تكتسبها النساء تقليديا ، مثل الحياكة والمشغولات اليدوية والتطريز . وهكذا تستقطب نسبة أكبر من النساء للاستفادة منها بوجه خاص . وبالنسبة لدور الحضانة التى تستهدف بها كثير من الجمعيات الأهلية الإسلامية التنشئة الدينية للجيل الجديد ، فهى ترتبط باستفادة النساء منها حيث تقرن النظرة التقليدية لدور المرأة الاجتماعى ما بين النساء ورعاية الأطفال .

ونلاحظ أن النشاط الخدمى والخيرى الذى تستفيد منه النساء بنسبة كبيرة ، تشترك فى تقديمه الجمعيات الإسلامية مع غيرها من الجمعيات الأهلية الأخرى . أما ما يميزها

كجمعيات دينية من نشاط دينى وإرشادى ودعائى فإن نسبة استفادة النساء فيه تكون منخفضة وغير مباشرة . ويمكن أن نستنتج أن استفادة النساء من نشاط الجمعيات الإسلامية لا تعود إلى استهدافهن بشكل أساسى إلا فى نطاق محدود ، وتأتى فى الغالب فى سياق الرغبة فى الانتشار أو مد النفوذ أو فعل الخير .

٤- يتضح من اتجاهات النشطاء المتعلقة بعمل النساء ومشاركتهن فى الجمعيات الأهلية الإسلامية ، وأيضا من حجم وجود النساء داخل الجمعيات ، أن موقفهم يتفق مع موقف الأدبيات الإسلامية التى تمت مراجعتها فى بداية هذا العمل حول أن الدور الرئيسى للمرأة ينحصر داخل المنزل . ونلاحظ هنا أن النشطاء من الوجه القبلى أكثر تأكيدا على ذلك من النشطاء فى الوجه البحرى والقاهرة . وهذا يعنى التأثر أيضاً بالموقف الاجتماعى السائد حول المرأة فى البيئات المحلية المختلفة .

٥- رغم ما أسلفنا من تشابه بين موقف نشطاء الجمعيات الأهلية الإسلامية فى عينة الدراسة الميدانية وموقف الأدبيات الإسلامية التى تمت مراجعتها إلا إننا نلاحظ أن الأدبيات تعطى حجما أكبر للدور الاجتماعى للنساء أيا كان موقعه . كما تعطى مساحة أرحب لما يمكن أن تؤديه المرأة خارج المنزل . فإذا كانت عينة الدراسة ممثلة لموقف الجمعيات الأهلية الإسلامية فإننا يمكن أن نفسر المسافة بين موقف النشطاء بها وما ذكر فى الأدبيات الإسلامية بأحد الاحتمالين التاليين أو كليهما :

(أ) إن التعبير النظرى عن الموقف فى إصدار مثل كتاب أو كراس مطبوع يمكن أن يستجيب للمؤثرات السائدة بشكل يختلف عن استجابة الممارسة العملية . تتمثل بعض هذه المؤثرات فى الجهود الرسمية وغير الرسمية الساعية إلى إيجاد دور اجتماعى أوسع للمرأة ، فى ظل ميزان قوى محدد يحكم التنافس فى مد النفوذ السياسى والثقافى بين التيارات الإسلامية والتيارات الأخرى . وهكذا قد لا تنعكس بالضرورة معالجة بعض القضايا الاجتماعية فى الأدبيات بصورة مباشرة على سلوك من يعتبرون هذه الأدبيات مرجعا لهم . ويمكن أن نشير هنا إلى أن قضايا المرأة كانت دائما مادة للمصالحة أو النزاع السياسى .

(ب) أن النطاق المرن الذى حددته الأدبيات الإسلامية لدور النساء خارج المنزل يتيح أساليب متباينة من الفهم وطرق متباينة للتطبيق . وهكذا يمكن تطبيق الحد الأعلى من هذا النطاق فى موقع ما ، والحد الأدنى منه فى موقع آخر ، وفقا لظروف العمل وحاجاته والبيئة التى يتم فيها وتوجهات القائمين به . وبناء على

ذلك فإن الجمعيات الأهلية الإسلامية قد لا تكون من الواقع التي يعول على المشاركة النسائية فيها إلى حد بعيد .

٦- وأخيرا يمكننا تشبيه علاقة النساء بالجمعيات الأهلية الإسلامية بالطبقات المتتالية المساحة للهرم . فنجد قاعدة الهرم هي الاهتمام بالدعاية حول الدور الاجتماعي للنساء وحجمه في المجتمع الإسلامي ، وتليها طبقة ذات مساحة أضيق نسبيا تعبر عن استفادة النساء من نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية ، ثم طبقة أضيق تعبر عن العمل الوظيفي للنساء داخل الجمعيات الإسلامية ، وطبقة محدودة تمثل الوجود النشيط للنساء داخل الجمعيات . ثم تعبر قمة الهرم عن وجود النساء في مراكز صنع القرار أو مجالس الإدارة . وهناك ملحوظة أخيرة وهي في حاجة إلى التأكيد من خلال دراسات ميدانية أخرى وهي أن الجمعيات التي يتضح فيها نفوذ لإحدى الجماعات الإسلامية السياسية ، يكون الاهتمام بالمرأة فيها أكثر بروزاً .

رابعا : الجمعيات الأهلية الإسلامية النسائية

لن نثير هنا الجدل المألوف حول تعريف الجمعية الأهلية النسائية وعلاقة ذلك بتقسيمات الشئون الاجتماعية وإمكانية النفاذ إلى البيانات والمعلومات عن الجمعيات ، ولكن سوف نعتمد على تعريف للجمعية النسائية يحددها في الجمعيات التي تتخذ لنفسها صفة النسائية سواء كان ذلك واضحا في الاسم أو في العضوية أو في الأهداف أو في الجمهور المستهدف . ويبلغ عدد الجمعيات الأهلية النسائية في مصر - وفق هذا التعريف - ٢٠٠ جمعية تتضمن فيما بينها ١١٩ جمعية يتضح من تسميتها صفتها النسائية ، هذا إلى جانب ٣٢ جمعية نسائية إسلامية و ٢٣ جمعية نسائية مسيحية و ١٦ نادى اجتماعي نسائي . وبهذا التقدير فإن نسبة الجمعيات النسائية هي ١,٤ % من إجمالي الجمعيات الأهلية في مصر (قنديل (١٩٩٤) ص ٩٥-٩٦ والباز (١٩٩٥) ص ٨) .

وإذا كانت لا توجد بيانات توضح تطور عدد الجمعيات الأهلية الإسلامية النسائية إلا إنه من المرجح أن هذا الرقم قد تزايد في الفترة الأخيرة مع زيادة عدد الجمعيات الأهلية الإسلامية عموما . ومن المعروف أن ظاهرة الحجاب قد تصاعدت في مصر في العقود الأخيرة . ويمكن إرجاع ذلك إلى كثير من العوامل الثقافية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية . وعلى الرغم من تعدد أنماط الحجاب ، من الحجاب الأنيق عند نساء الطبقات الميسورة والوسطى ، أو الحجاب المعتاد (غطاء الرأس الذى يخفى الشعر) عند

الطبقات الشعبية أو على الصورة التى عرفت بالخمار أو الأخرى التى عرفت بالنقـــاب ، إلا إنه يشير إلى تأثر نسبة غالبة من نساء مصر بالمناخ الذى أصبح سائدا وهو ما أســماه بعضهم بحالة الأسلمة .

وبصرف النظر عن أسباب سيادة هذا المناخ سواء كانت فى نفاذ دعايـــة التيــارات الإسلامية أو فى مزايدة الدولة عليهم فى سباق الهوية الإسلامية ، أو فى الفراغ الناجم عن سقوط المشروع القومي بطموحاته العلمانية الكبرى ، أو فى اللجوء إلى شكل من أشــكال التحصن بالذات فى مواجهة التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التى تدور حولـــهن بسرعة رهيبة ، إلا أنه أصبح سائداً وفقا لإجماع كثير من المحللين وفـــى كــل الأحــوال يمكن أن نتوقع فى هذا المناخ زيادة اتجاه من لديهن الاســتعداد للانخــراط فــى العمــل الأهلى – وخاصة من الطبقات الميسورة – إلى الجمعيات الإسلامية .

حجاب الفنانات والعمل الأهلى الإسلامى النسائي

ويمكن أن نشير فى هذا الصدد إلى أن المناخ السابق الحديــث عنـــه كــان مناســبا لانتشار ما سمى بتوبة الفنانات أو حجاب الفنانات . وقد أعلن الشيخ الشعراوى أن أغلبــهن تاب على يديه (رمضان (١٩٩٥) ص ٣٨٠) . كما أجابت زينب الغزالـــى عــن ســؤال موجه لها حول مسئوليتها عن ذلك ، فقالت إن هذا شرفا لا تدعيه وأن الفضـــل بعــد الله يرجع إلى ابنتها إفراج الحصري . وتتواصل هؤلاء الفنانات ببعضهن فيما يشبه المجتمــع المغلق . وتقول زينب الغزالى أنه كلما تقرر إحدى الفنانات الاعتزال والتوبة فإن جميعهن يحتفلن بها فى "مركز الحصرى الإسلامى" . (الغزالى ، زينب (١٩٩٣)) .

وهكذا فإن نماذج كثيرة من هؤلاء الفنانات قد تفرغت بعد اعتزال العمل الفنى إلـــى إنشاء جمعيات أهلية إسلامية أو التحقن بجمعيات موجودة فقدمن لها الدعم المالى والأدبــى والإعلامى . ومن الأمثلة على ذلك مركز الحصرى الإسلامى الذى تقوم علـــى إدارتــه السيدة إفراج الحصرى . وقد أسست السيدة إفراج الحصرى هذا المركز من خلال الوقــف الذى تركه والدها الشيخ محمود الحصرى حيث أوصى بثلث تركته للأغــراض الخيريــة والمركز تابع لمسجد الشيخ الحصرى الذى تجتمع فيه السيدات مرة كل أســبوع لتــدارس شئون الدين .

وتقول السيدة إفراج الحصرى إن ما تقدمه للمرأة من خلال المركز هو دور تثقيفـــى وتحفيظ القرآن ومحو الأمية والمساعدات الاجتماعية وحل المشــاكل النفســية والحياتيــة

بتقديم الرأى السليم لها . هذا إلى جانب توضيح الإسلام كدين وسط به مساحة إباحة كبيرة وتحريم أقل ، أو حسب تعبيرها لا تفريط ولا إفراط . كما يمارس المركز إلى جانب هذه الأنشطة دورا فى العلاقات بالإسلاميين بالخارج . ويتم ذلك من خلال ما يتم من رحلات ، مثل الرحلة التى قامت بها السيدة إفراج الحصرى إلى كوسوفو أو البوسنة أو أمريكا أو كندا . وبدأ المركز فى تأسيس مجمع إسلامى تحت اسم دار الأمان فى مدينة ٦ أكتوبر وسوف يتضمن هذا المشروع مسجدا ومستوصفا ودارا للأيتام . كما يتضمن دفن الموتى والمساعدات الاجتماعية (إفراج الحصرى (١٩٩٩) .

ومن الأمثلة الأخرى عن دور الفنانات المحجبات فى العمل الإسلامى النسائى السيدة مديحة حمدى عضوة مجلس إدارة جمعية الخدمات الاجتماعية العامة وهى جمعية نسائية إسلامية تمارس نشاطا تثقيفيا من خلال ندوة ثقافية أسبوعية إلى جانب النشاط الخدمى المتمثل فى فصول محو الأمية ورعاية الأسر الفقيرة وإقامة المعارض الخدمية .

ومثل آخر على هذا النشاط وهو دار رعاية الأيتام الإسلامية بالمعادى التى تعمل السيدة كاميليا العربى المذيعة السابقة بالتليفزيون من خلالها. والسيدة كاميليا العربى من أوائل العاملات فى حقل الإعلام اللاتى اعتنقن هذا الاتجاه . وقد رفض المسئولون بالتلفزيون ظهورها على المشاهدين فى زى الحجاب ، الشيء الذى أدى بها إلى تقديم استقالتها . وهى تقول أنها بعد استقالتها كان لها نشاط كبير خارج المنزل فى المساجد حتى هداها الله إلى دار رعاية الأيتام الإسلامية ، وأصبحت لأيتام الدار بمثابة الأم .

ومساهمة الفنانات فى النشاط الإسلامى النسائى لا يعنى أن هذا المجال مقتصر عليهن بالطبع . ولكننا نلقى بعض الضوء على هذه النشاطات باعتبارها من المستجدات فى الفترة الأخيرة . أما الآن فسنستعرض نموذجاً آخر للعمل الإسلامى النسائي .

لجنة الزكاة بمسجد صلاح الدين بالمنيل

وهى أول لجنة نسائية معتمدة من بنك ناصر الاجتماعى (تحت رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٣) . ومن أغراضها القيام بدور فعال فى بناء المجتمع على قيم من الدين والخلق والشعور بالمسئولية "من عمق الأسرة المسلمة المصرية وهى المرأة" . وقد بدأ نشاط هذه اللجنة بشكل غير رسمى أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى مجالات رعاية الجرحى والمصابين وأسرهم فى القصر العيني . وأدى هذا النشاط إلى تكوين تجمع نسائى داخل المسجد ، وتطور اهتمامهن إلى الانصراف إلى المجتمع المحيط .

أما مجالات نشاط اللجنة حاليا فهي متنوعة المجالات ففي المجال الثقـــافي تعقــد حلقات ترشيد دينية وتعليم القرآن الكريم . كما يوجد نشاط محو أميـــة وحلقــات نســوية ومكتبة إسلامية . وفي مجال النشاط الاجتماعي تقدم اللجنة إعانات أســـبوعية وشــهرية وموسمية ، فضلا عن الإغاثات السريعة في حالات العجــز والمــرض وكفالــة الأيتــام والمشاركة في حالات الزواج والوفاة وتقدم اللجنة في هذا المجال قروضا حسنة وتيســر الحج بالاشتراك مع فوج بنك ناصر للصحبة المأمونة ، كما أنها تقيم موائد الرحمن خــلال شهر رمضان .

أما عن النشاط الطبي فتتعاون اللجنة مع المستشــفيات بتقديــم الأدويــة والأجــهزة التعويضية كما تتعاون مع الأطباء بالعيادات الخاصة لصالح بعض المســتحقين . وتقــوم اللجنة بأنشطة أخرى مثل مد مدارس الحي بالزى المدرسي ودفع المصروفات الدراســية ومعاونة طلبة الجامعة ودفع إقامة المدينة وتقديم رأســمال عينــي لبعــض المشــروعات المحدودة . هذا إلى جانب بناء بعض المساجد . وبدأت اللجنة في تأسيس مسجد ومدرســة ودار للمناسبات ومكتبة بمدينة ٦ أكتوبر بعد الحصول على مساحة الأرض اللازمة لذلــك (لجنة الزكاة بمسجد صلاح الدين بالمنيل ، تقرير) .

ويلاحظ إنه رغم الصفة النسائية للجنة وعضويتها النسائية إلا أنه لا يوجــد نشــاط يتعلق بقضايا نسائية أو موجه أساسا للنساء وينصب نشاط اللجنة على الجــانب الخــيري الخدمي وفقط .

دراسة ميدانية لأربع جمعيات أهلية إسلامية نسائية

شملت الدراسة الميدانية التي أجراها مركز البحوث العربية أربع حالات لجمعيــات إسلامية نسائية ، اثنتان منهما ترد كلمة نسائية في أسم الجمعية ، وثلاثة منها تــرد فــي اسمها أعلام من أهل البيت أو تذكر كلمة إسلامية . وتوجه الأربع جمعيات نشاطها إلــى النساء أساسا ، فيما عدا الخدمات التي تستفيد منها الأسرة كلها مثل المساعدات الاجتماعية أو الحضانات .

العضوية : مقتصرة على النساء في جمعيتين والأخرتان تتضمن العضوية فيــهما عــدداً قليلاً من الذكور . ويوجد بهاتين الجمعيتين أعضاء ذكور في مجلـس الإدارة . ويتراوح عدد أعضاء الجمعيات العمومية ما بين ٦٢ و ١٦٨ عضوا . وتلــتزم معظم العضوات بارتداء الحجاب العادى (تغطية الشعر) ، بينما تتواجد نســبة قليلة ترتدين الخمار وقليل من النساء اللاتي ترتدين النقاب .

مجلس الإدارة : يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة ما بين أربعة أعضاء وتسعة أعضاء. ويشتمل مجلس الإدارة على ذكور في الجمعيتين اللتين يوجد بهما ذكور في الجمعية العمومية . أما المهن الأصلية لعضوات مجالس الإدارة بالجمعيات الأربع فكانت ؛ مدير عام - مدير بالشئون الاجتماعية - مدير عام بالتربية والتعليم - سيدات أعمال - ربات بيوت .

يوجد عدد من عضوات مجلس الإدارة عضوات في جمعية سيدات الأعمال . وفي إحدى الجمعيات يتكون مجلس الإدارة من ثلاث نشيطات وأزواجهن ، وهم المؤسسون للجمعية والمشكلون لمجلس إدارتها منذ نشأتها . ويمتلك الأزواج المبنى الذى يوجد به مقر الجمعية وهم المنشئون للمسجد المجاور له . كما أنهم يمتلكون بعض العمارات فضلا عن مركز تجارى ضخم في الشارع الرئيسى من المنطقة . إحدى الجمعيات حديثة النشأة والجمعيات الثلاث الأخرى تشغل رئيسة مجلس الإدارة منصبها منذ سبع دورات وخمس دورات وثلاث دورات . ويقل دخول أعضاء جدد إلى مجلس الإدارة . وتتخذ القرارات اليومية من خلال مجلس الإدارة والمسئول عن النشاط .

ومن ما سبق نرى أن الجمعيات لا تتمتع بدوران حقيقي للسلطة . وأن الأمور تحكم من قبل عدد قليل من الأعضاء وهم أعضاء مجلس الإدارة الذى لا يتجدد بصورة فعالة، ولا يتضح دور هام في اتخاذ القرارات للجمعية العمومية . ثانيا ، أن معظم أعضاء مجلس الإدارة بالجمعيات يتميزون بيسر واضح في مستوى معيشتهم ، أو بمراكز اجتماعية مرموقة . وفي الغالب مثل هؤلاء الأشخاص هم من يتوفر لديهم الإمكانيات والعلاقات والوقت للعمل الأهلي ، وخاصة العمل الخدمى والخيري . وبوجه عام فإن هاتين الملاحظتين تنسحبان ليس على الجمعيات الأهلية الإسلامية عموما فحسب ، بل على معظم الجمعيات الأهلية في مصر .

الأنشطة : تتحدد الأنشطة التى تمارسها الجمعيات في توعية المرأة دينيا من خلال الندوات الثقافية والدروس الدينية - تدريب الفتيات والأرامل- من خلال المشاغل ومعارض الأسر المنتجة - مراكز التدريب المهني- المساعدات الاجتماعية - حضانات - مستوصف - فصول محو أمية - نادى صيفي - تجهيز عرائس - تنظيم أسرة. وعبرت رئيسة مجلس إدارة إحدى الجمعيات عن تطلع الجمعية لأن تلعب دورا في حل المشكلات العامة . وأن ذلك كان سببا في ما يرتبون له من حملة للتوعية البيئية . كما أن نشاط الجمعية يمكن أن

يتضمن محاولات لحل المشكلات العائلية والشخصية من خلال اكتساب ثقة أولياء أمور أطفال الحضانة والمترددات على الجمعية . وتتوقع أحد عضوات مجلس إدارة لجمعية أن تقوم جمعيتها بدور رئيسي في تكوين اتحاد نوعي للجمعيات النسائية في محافظتها .

وقد لوحظ أن لغة التخاطب مع الجمهور وخاصة أطفال الحضانات يشتمل غالباً على كثير من المفردات الدينية . كأن يذكر لا تفعل هذا فهو حرام ، أو أفعل ذلك حتى يحبك الله .. الخ . وإلى جوار هذا يستخدم في بعض الحالات بعض المفردات من اللغة الإنجليزية مثل كان عندنا meeting ، وبعض المفردات التي تتردد في الأدبيات عن الجمعيات الأهلية مثل القطاع الثالث والمجتمع المدني و الـ NGOs .. وهكذا.

ولوحظ أن هناك حرص على أن يتم الاحتفال بالمناسبات الدينية مع شرح الخلفيات الدينية والتاريخية لهذه المناسبات والعظة التي تشتمل عليها . كما يتم تعليم الأطفال القصص الدينية إلى جانب تحفيظهم بعض قصار الصور . ويلاحظ على مجالات النشاط أنها نفس النشاطات التقليدية للجمعيات الأهلية في مصر عموما وليس في الجمعيات الإسلامية أو الإسلامية النسائية فقط .

التمويل : الجمعيات التي توفرت عنها بيانات الميزانية هي ثلاث جمعيات (انظر الجدول ٢ بالملحق – أشرنا للجمعيات بأرقام مسلسلة ١، ٢، ٣، ٤) . وكان مصدر التمويل الرئيسي في إحداها من أموال الزكاة والأخرتان من إيرادات الأنشطة. ولم تمثل الاشتراكات سوى نسبة ضئيلة من التمويل . ولا تعتمد إحدى الجمعيات على إعانة حكومية بينما تمثل الإعانة الحكومية نسبة غير كبيرة في الجمعيتين الأخرتين . ويمكن أن نستنتج من هذا أن هذه الجمعيات لا تعتمد أساسا على الحكومة في تمويلها . ونستنتج أيضا أن بعض الأنشطة التي تمارسها الجمعيات تولد دخلا مناسبا لتسيير نفقات الأنشطة الأخرى ، ومن أمثلة ذلك الحضانات والمستوصفات .

ملخص لاتجاهات بعض النشيطات : في محاولة للتعرف على النشيطات من خلال أربعة لقاءات مع إحدى النشيطات في كل جمعية من خلال دليل لقاء معد سلفا، كانت الاستخلاصات التالية :

– الدوافع وراء الانضمام للجمعية : عبرت إحدى النشيطات عن أن دوافعها للالتحاق (أو تأسيس) الجمعية كانت رعاية المرأة وأطفالها وبالتالي رعاية الأسرة ، حيث أوصى الرسول برعاية المرأة . وعبرت أخرى عن أنها راغبة في مواجهة تخلف المرأة

المسلمة من خلال نشر القيم الإسلامية الصحيحة والتشبه بالسيدة عائشة ، وأن الالتحاق تم بتشجيع من إحدى قريباتها . والتحقت أخرى بجمعيتها لرغبتها فى معاونة النساء وخاصة غير المتعلمات ، ومساعدة الطلبة (انطلاقا من القيم الإسلامية التى تحض على مساعدة الغير) .

- التعاون مع الجهات المختلفة : وذكرت النشيطات أن جمعيتهن متعاونة مع الجمعيات الأهلية المختلفة وخاصة جمعيات المرأة ولا يوجد احتكاك بينها وبين الأحزاب حيث ، نشاط الجمعيات بعيد عن السياسة .

- مشاكل العمل الأهلى : ذكرت النشيطات أن من أهم مشاكل العمل الأهلي :

★ عدم وجود وعى بأهمية العمل الطوعى لدى النساء وخاصة الشابات منهن .

★ عدم وجود تمويل دائم ومتواتر للنشاط .

★ تدخل موظفى الشئون الاجتماعية فى كل صغيرة وكبيرة .

★ تدخل بعض الأطراف – غير وزارة الشئون الاجتماعية – فى نشاط الجمعيات فيما يعد مخالفا للقانون .

- مقترحات لتطوير العمل الأهلى :

★ توفير الأزهر لداعيات إسلاميات وانتدابهن للعمل فى الجمعيات وخاصة فى المناطق العشوائية .

★ تداول الخبرات والتجارب والمعلومات بين الجمعيات من خلال اتحاد للجمعيات بالمحافظة والزيارات المتبادلة بين الجمعيات .

★ توفير الدولة لشقق فى المناطق الفقيرة لنشاط الجمعيات .

★ المزيد من دعم رجال الأعمال للنشاط الأهلي .

★ تكوين اتحاد نوعى للجمعيات وما سوف يحققه من توفير تمويل للجمعيات التى ليس لها علاقات تحصل من خلالها على تبرعات أو مشروعات مدرة للدخل .

- الاتجاه نحو عمل المرأة ودورها الاجتماعي : استنكرت النشيطات التساؤل حول دوراً لمرأة الاجتماعى الآن فى نهاية القرن العشرين . وذكرن أن المرأة منذ مطلع القرن لها دور سياسى ودور أجتماعى ودور مؤسس فى الجمعيات الأهلية . وهى وزيرة منذ خمسين عاماً ووكلية وزارة ومديرة ورئيسة نيابة وغيره . كما ذكرن أن المرأة المسلمة مسئولة بحكم إسلامها عن المشاركة فيما يخدم وطنها . أما عن تناقض الأدوار التى تقع فيه المرأة ، فقد أوضحت إحدى النشيطات أنه بالتنظيم وترتيب الوقت يمكن للمرأة

أن تقوم بدورها داخل وخارج المنزل في أي مرحلة من مراحل حياتها . وأن المرأة التي لها دورها خارج المنزل تتعود على أداء المهام المختلفة في سرعة ، أما إذا اقتصرت حدودها على المنزل فهي تعتاد على إهدار الوقت .

- الاتجاه نحو نشاط المرأة في العمل الأهلي : ذكرت إحدى النشيطات أن مشاركة المرأة في العمل الأهلي الآن من البديهيات ، فقد أسست منذ فترة طويلة جمعياتها المستقلة وأدارتها وشاركت مع الرجال في جمعيات أخرى . وأكدت على عدم وجود أي موانع سياسية أو قانونية أو اجتماعية أو دينية تحول دون مساهمة المرأة في العمل الأهلي . وذكرت نشيطة أخرى أن المرأة لها حق عضوية مجلس الإدارة في أي جمعية وأن اللجوء إلى الإسلام للحيلولة دون ذلك غير صحيح . وأن هذا يعتبر إهداراً حيث أن طاقة المرأة لا حدود لها . وفي هذا الصدد أكدت إحدى النشيطات على أن المرأة أقدر من الرجل على التعرف على الأسر والاحتكاك بكل أفرادها ، وأن المرأة بطبعها فياضة وقادرة على العطاء .

ونلاحظ على هذه التعبيرات نبرة الحماس للدور الاجتماعي للمرأة خارج المنزل . وهذا قد يكون منطقياً حيث أن هؤلاء النشيطات من القيادات التي مارست العمل العام لفترة طويلة . ولكن غير المنطقي ألا يترجم هذا الحماس إلى نشاط فعلي تمارسه الجمعية (النشيطات في مراكز مؤثرة بالجمعيات) يوجه لمساعدة النساء في التغلب على المعوقات التي تحول بينهن وممارسة دور فعال خارج المنزل . ويبدو من حديث النشيطات أنهن يعولن في انطلاق المرأة إلى أدوارها خارج المنزل على طاقة النساء أنفسهن وحسن إدارتهن لوقتهن ونفس الشيء ينطبق على تعبير النشيطات عن رغبتهن في مساعدة النساء أو مواجهة تخلف المرأة المسلمة كدوافع وراء انضمامهن (أو تأسيسهن) للجمعية ، في ذات الوقت الذي لم تمارس فيه الجمعية نشاطا يستهدف تغيير أوضاع تخلف المرأة في المجتمع . كما نلاحظ أيضا إطلاع النشيطات على الحوار الدائر حول الدور الاجتماعي للمرأة وانحيازهن مع فريق من المتحاورين ، ولكنهن لم يذكرن كيف ترجم هذا الانحياز إلى موقف واضح أو مؤثر في هذا الحوار .

ونجد تشابه في مضمون نشاط الجمعيات الأهلية الإسلامية النسائية اليوم ومثيله في الماضي كما يتضح من النموذج الذي قدمنا له في النبذة التاريخية . وخاصة فيما يتعلق بعدم إثارة مطالب نسائية خاصة أو طرح القضايا النسائية بشكل مباشر والانخراط في أنشطة اجتماعية وخيرية مختلفة قد تتشابه مع نشاط غيرها من الجمعيات .

قــائمة بالمراجـع

- إبراهيم ، محمد زكي وعلى على المنصورى (١٩٧٨) ، ورقة مقدمة من جميعة التربية الإسلامية وجمعية العشيرة المحمدية إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١ – مارس ١٩٥٢ ، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .
- أبو شقة ، أحمد عبد الحليم (١٩٩٥) ، "تحرير المرأة فى عصر الرسالة ، دراسة جامعة لنصوص القرآن الكريم وصحيحى البخارى ومسلم ، الجزء الأول ، معالم شخصية المرأة المسلمة ، الكويت ، دار القلم .
- أبو شقة ، أحمد عبد الحليم (١٩٩٥) ، "تحرير المرأة فى عصر الرسالة ، دراسة جامعة لنصوص القرآن الكريم وصحيحى البخارى ومسلم ، الجزء الثاني ، مشاركة المرأة المسلمة فى الحياة الاجتماعية ، الكويت ، دار القلم .
- الإخوان المسلمون (١٩٩٤) ، "المرأة المسلمة فى المجتمع المسلم . الشورى وتعدد الأحزاب" ، المركز الإسلامي للدراسات والبحوث ، دار التوزيع والنشر الإسلامية .
- الباز ، شهيدة (وأخريات) ١٩٩٥ ، المرأة فى المنظمات الأهلية فى مصر ، ورقة مقدمة للجنة المنظمات الأهلية للإعداد لمؤتمر المرأة العالمي .
- الباز ، شهيدة (١٩٩٧) ، "المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين : محددات الواقع وآفاق المستقبل" ، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية .
- البنا ، جمال (١٩٩٨) ، "المرأة المسلمة بين تحرير القرآن وتقييد الفقهاء" ، القاهرة ، دار الفكر الإسلامي .
- البنا ، حسن (د.ت) ، "المرأة لمسلمة وواجباتها" ، القاهرة ، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع .
- الجمعية الشرعية الرئيسية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية (١٩٩٨) "نداء" ، القاهرة .
- حامد ، محمد عبد الحليم (د.ت) ، "طريق الأخت المسلمة" ، ج٣ ، القاهرة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية .

- حسين ، محمد الخضر (١٩٧٨) ، "موقف الشريعة الإسلامية من المرأة " ورقة مقدمة إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١- مارس ١٩٥٢، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .
- خميس ، محمد عطية (١٩٧٨) ،" الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء في مصر فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة" ، القاهرة ، دار الأنصار .
- خيال ، محمد عبد الحكم و محمود محمد الجوهرى (١٩٩٣)، "الأخوات المسلمات وبناء الأسرة القرآنية" ، دار الدعوة للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢ .
- رمضان ، عبد العظيم (١٩٩٥) "جماعات التكفير فى مصر – الأصول التاريخية والفكرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- زيادة ، مى (١٩٩٩) ، "باحثة البادية وعائشة التيمورية" كتاب الهلال ، القاهرة .
- سعيد ، مجدى على (١٩٩٠) "العمل الاجتماعى الإسلامى المؤسس – الجمعية الشرعية – فرع الهدى المركزى بحدائق حلوان كنموذج للبحث ، بحث غير منشور .
- السيد ، يوسف (١٩٩٨) ، المرأة وحقوقها فى منظور الإخوان المسلمين ، القاهرة ، العربى للنشر والتوزيع .
- الشعراوي ، محمد متولى (د.ت) ، "مكانة المرأة فى الإسلام" ، الإسكندرية ، دار الندوة .
- الشعراوي ، محمد متولى (١٩٩٨) ، "المرأة فى القرآن" ، أخبار اليوم .
- طه ، إيناس (١٩٩٥) ، "مؤتمر المرأة فى بكين : الخصوصية والعالمية" ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية- الأهرام.
- عاشور ، أحمد عيسى (١٩٧٨)، "حقوق المرأة فى الإسلام"، الورقة المقدمة من الجمعية الشرعية إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١- مارس ١٩٥٢ ، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .
- عبد الله ، أحمد (محرر) ١٩٩٨، "المرأة الطفل القانون – وقائع ورشة العمل المنعقدة فى إطسا فى نوفمبر ١٩٩٥، سلسلة ندوات الوعى القانونى (٣) اميديست ، القاهرة .

- عمارة ، محمد (١٩٨٩) ، معالم المنهج الإسلامي : فلسفة التحرير الإسلامي للمرأة تنطلق من منهج الوسطية الجامعة ، الوفد ، ١٦ يونيو .
- العناني ، محمد عبد الفتاح (١٩٧٨) ، "حكم الشريعة الإسلامية فى اشتراك المرأة فى الانتخاب للبرلمان" ، ورقة لجنة الفتوى بالأزهر المقدمة إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١- مارس ١٩٥٢ ، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء فى اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .
- غانم ، إبراهيم بيومى (١٩٩٢) ، "الفكر السياسى للإمام حسن البنا" ، سلسلة الدراسات الحضارية ، القاهرة ، دار التوزيع والنشر الإسلامية .
- الغزالي ، زينب (١٩٩٦) ، "من خواطر زينب الغزالى فى شئون الدين والحياة، القاهرة ، دار الاعتصام .
- الغزالي ، محمد (١٩٩٦) ، "قضايا المرأة بين التقاليد الراكدة والوافدة" ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ٦ .
- القرضاوي ، يوسف (١٩٩٥) تقديم ، فى عبد الحليم أبو شقة ، "تحرير المرأة فى عصر الرسالة ، دراسة جامعة لنصوص القرآن الكريم وصحيحى البخارى ومسلم"، ج١ معالم شخصية المرأة المسلمة ، الكويت ، دار القلم .
- قنديل ، أمانى (١٩٩٨) ، "العمل الأهلى والتغيير الاجتماعي ، منظمات المرأة والدفاع والرأى والتنمية فى مصر" ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- قنديل ، أمانى وسارة بن نفيسة (١٩٩٤) "الجمعيات الأهلية فى مصر" مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .
- مصطفى ، هالة (١٩٩٢) ، "الإسلام السياسى فى مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف" ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية .
- مصطفى ، هالة (١٩٩٦) "الدولة والحركات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك" مركز المحروسة ، القاهرة .
- مورو ، محمد (د. ت) ، "مشاكل المرأة المسلمة فى الماضى والحاضر والمستقبل"، الروضة للنشر والتوزيع .
- موسى ، محمد يوسف (١٩٧٨) ، "موقف الشريعة الغراء من حقوق المرأة" ورقة مقدمة من جبهة علماء الأزهر مقدمة إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية فى رمضان ١٣٧١ - مارس ١٩٥٢ ، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية

وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء في اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .

- نور الدين ، محمد حلمى (١٩٧٨) ، "خطر الحقوق المزعومة على كيان المجتمع" ، الورقة المقدمة من الإخوان المسلمين إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية في رمضان ١٣٧١- مارس ١٩٥٢، فى محمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء في اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .
- الواعي ، توفيق يوسف (١٩٩٣) "النساء الداعيات" ، المنصورة ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٣ .
- يوسف ، حسين محمد (١٩٧٨) ، صلة الحركات النسائية بالاستعمار ، ورقة مقدمة من جمعية شباب سيدنا محمد إلى مؤتمر الجمعيات والهيئات الإسلامية في رمضان ١٣٧١- مارس ١٩٥٢ ، فى أحمد عطية خميس ، الحركات النسائية وصلتها بالاستعمار ورأى الجمعيات والهيئات الإسلامية وكبار العلماء في اشتغال المرأة بالسياسة والأعمال العامة .

دوريات :

- الحصري ، إفراج (١٩٩٩) ، لقاء تلفزيوني في قناة اقرأ الفضائية في ١٩٩٩/١٠/٤ – برنامج مواجهات ، أجرى الحوار الأستاذ محمد مبارك .
- العربى ، كاميليا (١٩٩٢) ، حوار أجراه موسى حال ، مجلة النور ١٩٩٢/٤/١١.
- الغزالى ، زينب ، (١٩٩٣) حوار مع زينب الغزالى ، أجرت الحوار هالة حرب ، مجلة النور ٤/٤/ ١٩٩٢.
- القرضاوى ، يوسف (١٩٩٩) ، حوار تلفزيوني في قناة أبو ظبي الفضائية في برنامج ١٩٩٩/٩/٥ .
- المختار الإسلامى ، ١٩٩٠/١٠/١ .
- النور ، ١٩٩٠/٧/٤ .

تقارير

- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة فرع المطرية – كتيب تعريفى .
- لجنة الزكاة بمسجد صلاح الدين بالمنيل – تقرير عن النشاط فى ١٩٩٥.
- إدارة الشئون الاجتماعية "الأهداف وميادين العمل والأنشطة الرئيسية" تقرير ١٩٩٨ .

مراجع باللغة الإنجليزية

- IBRAHIM, Saad eddin (1987), Egypt's Islamic Militants" in Arab Society: Social Science Perspectives, Nicholas S. Hopkins and Saad Eddin Ibrahim

- SHUKRALLAH, Hala (1994), "The Impact of the Islamic Movement in Egypt", Feminist Review .

- COOKE, Miriam, "Ayyam min Hayati : The Prison Memoirs of Muslim Sister, Journal of Arabic" Literature. XXVVI pp 147-164.

جدول رقم (١)
النساء فى الجمعيات الأهلية الإسلامية
عينة دراسة مركز البحوث العربية

المحافظة	الأعضاء		مجلس الإدارة		حضور آخر اجتماع		عاملون بأجر		متطوعون	
	جملة	نسبة النساء	جملة	نسبة النساء	جملة	نسبة النساء	جملة	نسبة النساء	جملة	نسبة النساء
القاهرة (١٢ جمعية)	٧٠٦٦	٣.٣	٩٢	صفر	١٠٢٥	١.٦	٢٥٩٦	١٥,٨	٢٦٨	٥,٢
دمياط (٨ جمعيات)	١٨٣٧	١,٣	٧٧	١,٣	٥٢٥	١,٠	١٥٧	٥٢,٢	٢٣٣	١٢,٩
المنيا (٩ جمعيات)	٩٣٨	٠,٦	٦٣	١,٦	٣١٠	٠,٣	٥٩	٤٤,١	٦٦	٣,٠
الاجمالى	٩٨٤١	٢,٦	٢٣٢	٠,٩	١٨٦٠	١,٢	٢٨١٢	١٨,٤	٥٦٧	٨,١

جدول رقم (٢)
دراسة عن أربع جمعيات إسلامية نسائية

بيـــان	١	٢	٣	٤
مصادر التمويل				
اشتراكات	٤.٣	٠.٣	٠,٢	
تبرعات	٣٤,٤٢	١٠,١	١,٥	
إيرادات أنشطة	٢٠,٣٠	٧١,١	٨٢,٩	
زكاه	٤١,٠	—	—	
إعانة حكومية	—	٨,٤	١٥,٤	
حجم العضوية	٦٢	١١٦	١٢٨	٤٠
عضوية الذكور	—	٨	—	٣
حضور آخر اجتماع	١٧	٢٨	٣٦	٧
مجلس الإدارة إناث	٩	٣	٥	٤
ذكور		١	٣	٣
العاملون إناث	٣	١٠	٧٧	غير مبين
		٢	١١	

الفصل الخامس

قراءة تحليلية لواقع عينة من الجمعيات الأهلية الإسلامية

د. عماد صيام

- عينة الدراسة الميدانية .
- أدوات البحث .
- الجمعيات الأهلية الإسلامية المشاركة والديمقراطية الداخلية
- الجمعيات الأهلية الإسلامية والتمويل المتجدد .
- المرأة والجمعيات الأهلية الإسلامية بين التوظيف المقيد والمشاركة فى صنع القرار.
- الجمعيات الأهلية الإسلامية وبناء النفوذ الفكرى والثقافى للحركة الإسلامية .

عينة الدراسة الميدانية :

تعد محاولة الدراسة الميدانية لعينة ممثلة من الجمعيات الإسلامية "طبقـــا للتعريـــف الوارد فى الدراسة النظرية" ، خطوة نحو الاقتراب مـــن فحـــص نتـــائج واســـتخلاصات الدراسة النظرية ومحاولة تعميقها .

إلا أن الصعوبات الموضوعية التى تتعلق بمثل هذا النوع من الدراسات الميدانيـــة[1] أثرت بدرجة كبيرة على حجم وأسلوب اختيار العينة حيث أدت هذه الصعوبات إلى عـــدم القدرة على اختيار عينة ممثلة موزعة على المحافظات الرئيسية التى تتواجد بها الجمعيات الإسلامية كما أنها لم تسمح باختيار عينة كبيرة الحجم ، وفى محاولة للاقتراب من هـــذه الهيئات تم :

١- اختيار عدد محدود من الجمعيات ٢٧ جمعية .

٢- اختيار عدد من الجمعيات من محافظتى القاهرة / المنيا لتمثيل المحافظات التى تتواجد بها الجمعيات الإسلامية بكثافة ، وعدد مـــن الجمعيـــات بمحافظـــة دميـــاط، تمثـــل المحافظات الأخرى التى يقل فيها تواجد الجمعيات الأهلية الإسلامية[2] وينخفض فيـــها حجم ونفوذ حركة الإسلام السياسى بشكل عام[3] .

وكان توزيع الجمعيات الإسلامية فى العينة كالتالى :

المحافظة	عدد الجمعيات
القاهرة	١٠
المنيا	٩
دمياط	٨

---

(١) تعود هذه الصعوبات الميدانية بالأساس إلى :

(أ) التعقيدات والصعوبات البيروقراطية التى تواجه محاولة الحصول على الموافقات الحكومية اللازمـــة لعمل مثل هذا النوع من الدراسات ، والتى تصبح أشد تعقيدا إذا كان البحث مقدما مـــن جهـــة غـــير حكومية .

(ب) المناخ الأمنى القاسى الذى يحول دون إقدام قيادات هذه الجمعيات على تقديم معلومات حقيقيـــة عـــن أنشطة وعلاقات ومصادر تمويل هذه الجمعيات خشية مخاطر الملاحقة الأمنية .

(٢) ضمن المحافظات الرئيسية التى تتواجد بها الجمعيات الإسلامية تحظى القاهرة بالمرتبة الأولى ١٤% من إجمالى الجمعيات الإسلامية ، والمنيا المرتبة الأخيرة بنســـبة ٥،٨% مـــن إجمـــالى الجمعيـــات الإسلامية أما دمياط فتوجد بها ٠،٧ % من إجمالى الجمعيات الإسلامية.

(٣) لعب وجود صلات مباشرة مع عدد من الجمعيات فى المنيا/ القاهرة/ دمياط دورا حاسما فى الحصول على بيانات من هذه الجمعيات .

١ـ قائمة الجمعيات بعينة الدراسة الميدانية

القــاهرة

١- الجمعية الشرعية - بالمطرية .

٢- جمعية شريف الإسلامية - بالساحل .

٣- جمعية الوعى الإسلامية - بالساحل .

٤- جمعية عباد الرحمن - بمدينة نصر .

٥- جمعية الإخلاص الإسلامية - بالشرابية .

٦- جمعية النصر الإسلامية - بالخلفاوى .

٧- جمعية دار الأرقم - بمدينة نصر .

٨- جمعية ذات النطاقين - بمدينة نصر .

٩- جمعية الشبان المسلمين - رمسيس .

١٠- جمعية عمر بن عبد العزيز - بمدينة نصر .

المنيــا

١- جمعية على بن أبى طالب - بنى مزار .

٢- الجمعية الخيرية الإسلامية - دير مواس .

٣- جمعية الشبان المسلمين - مدينة المنيا .

٤- جمعية الإيمان والعلم الإسلامية - سمالوط .

٥- جمعية الهدى الإسلامية - مدينة المنيــا .

٦- الجمعية الخيرية الإسلامية - بنى مهدى .

٧- جمعية البر والتقوى الإسلامية - البرجاية .

٨- الجمعية الإسلامية للإصلاح والتوجيه - مدينة المنيــا .

٩- جمعية السلام الإسلامية - ملوى .

دميــاط

١- جمعية مسجد الشيخ عمرو للخدمات الدينية والاجتماعية .

٢- جمعية دعوة الحق الإسلامية .

٣- جمعية أنصار السنة المحمدية .

٤- جمعية كفالة اليتيم والتنمية .

٥- جمعية الرعاية الاجتماعية وتيسير شئون الحج والعمرة بحى الناصرية .

٦- جمعية تحفيظ القرآن الكريم وتيسير شئون الحج والعمرة بقسم رابع .

٧- جمعية الشبان المسلمين .

٨- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة بكفر الغاب .

وتمثل الجمعيات الواردة فى العينة الميدانية تقريبا كافة التصنيفات الواردة فى تحديد الجمعيات الإسلامية ، وكان توزيعها كالتالى :

النوع / المحافظة	إسلامية	تراثية	حج	شرعية	مساجد	شبان	أنصار	تحفيظ	جملة
القاهرة	٤	٤	–	١	–	١	–	–	١٠
المنيا	٧	١	–	–	–	١	–	–	٩
دمياط	١	١	١	١	١	١	١	١	٨
إجمالى	١٢	٦	١	٢	١	٣	١	١	٢٧

والجمعيات الممثلة فى العينة منها ما هو جمعية مركزية (لها أفرع أخرى فى عدد من المحافظات) مثال ذلك :

- جمعية الشبان المسلمين وتمثل فى العينة بـ ٣ أفرع فى المحافظات الثلاث .

- جمعية أنصار السنة ، وتمثل فى العينة بفرع واحد .

- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة وتمثل بفرعين أما باقى الجمعيات وعددها ٢٣ جمعية فهى تعمل فقط على نطاق الحى/ القرية/ أو المدينة التى أشهرت بها .

أدوات البحث

نظراً للعديد من الاعتبارات الموضوعية الخاصة بموضوع البحث والحساسيات التى قد تحول فى كثير من الأحيان دون الحصول على إجابات واضحة وحاسمة تكشف عن القضايا الرئيسية التى تهتم بها الدراسة ، وأدت لصغر حجم العينة واستخدام الصلات الشخصية والمباشرة ، التى توفرت بالفعل لفريق البحث مع عدد من الجمعيات تم تصميم أدوات تعتمد فى الحصول على أكبر قدر من دقة المعلومات على التالى :

١- الأسئلة التى توجد إجابات مسجلة لها فى الوثائق الرسمية لجمعيات العينة والمعروفة أصلا للجهة الإدارية (نموذج البيانات الأساسية الخاصة بالشهر/ بيانات أعضاء مجلس الإدارة/ أغراض الجمعية الأساسية/ الأنشطة المسجلة رسميا فى سجلات الجمعية/ بيانات آخر جمعية عمومية/ الميزانيات/ حركة العضوية ... الخ) وهى البيانات التى حاولنا الحصول عليها مباشرة من السجلات والدفاتر الرسمية لهذه الهيئات أو مطبوعاتها .

وهى الأسئلة التى ورد معظمها فى دليل الملاحظة والدراسة المتعمقة لجمعية أهلية إسلامية .

وبجانب هذه الأسئلة المباشرة تطلب الأمر قيام الباحث في نفس الاستمارة بتسجيل الملاحظات الميدانية التى ترتبط بموضوع البحث مثل :

موقع المسجد من الجمعية/ أو الشعارات ومجلات الحائط الدينية/ مظهر الأعضاء والنشطاء فى الجمعية/ العلاقة بين الذكور والإناث داخل الجمعية من حيث مستوى الاختلاط أو الفصل/ مستوى مشاركة النساء فى أنشطة الجمعية ... الخ .

وكانت الأداة الثانية لجمع مادة البحث هى دليل المقابلة مع نشطاء الجمعيات الأهلية الذى اهتم بالتعرف على رأى بعض النخب النشطة فى هذه المؤسسات من خلال الحوار المباشر، والذى تم تسجيل نقاطه الرئيسية فى وجود المبحوث .

وكانت أسئلة الدليل تركز على مجموعة من القضايا الأساسية هى :

١- الدوافع وراء المشاركة فى أنشطة الجمعية أو الانضمام إليها .

٢- مستوى ونوعية التأثير الذى تمارسه الجمعية فى المجتمع المحلى .

٣- العلاقة مع المنظمات والهيئات الأخرى الموجودة فى المجتمع (هيئات حكومية/ أحزاب/ منظمات غير حكومية) .

٤- الموقف من مشاركة المرأة فى العمل الأهلى .

٥- طبيعة دور الجمعيات فى المجتمع ومستوى التمايز عن دور الدولة .

ورغم تقسيم هذه القضايا الاساسية على العديد من الأسئلة الفرعية (حوالى ٢٠ سؤال) إلا أنه فى العديد منها ولإدراك من تمت مقابلتهم لطبيعة الضغوط التى تتعرض لها مؤسساتهم جاءت إجاباتهم عامة وغير ذات دلالة ، بل إنها كانت فى أحيان كثيرة ورغم

بعد المسافات واختلاف الباحثين الميدانيين، كانت واحدة تقريبا وهو ما يعكس توجس واضح من الحوار حول بعض القضايا مثال ذلك العلاقة مع الأحزاب السياسية ، حيث كانت الإجابة المعتادة لمعظم أفراد عينة البحث هى أن الجمعيات تعمل فى العمل الأهلى وبعيدة عن العمل السياسى ، وكأن عينة البحث تريد أن تسجل موقف أو ترسل رسالة لجهة ما .

أيضا السؤال الخاص بمستقبل مصر كما يراه المبحوث ، حيث جاءت الإجابات عامة وواحدة مثل "تتمنى الخير والتقدم" ، وبعد إفراد عينة البحث تماما عن تحديد الإطار السياسى أو المرجعى لهذا التقدم أو شروطه ، والتى سبق وأن أوضحوها بشكل غير مباشر عند الحديث عن دوافعهم للنشاط فى المنظمات الأهلية التى ينتمون إليها ، لهذا تم التجاوز عن إجابات بعض الأسئلة التى رفض المبحوثون بشكل غير مباشر الإجابة عليها ، وإعتمد على استخلاص مواقفهم الحقيقية من خلال الإجابات على الأسئلة غير المباشرة أو مقارنة إجاباتهم بواقع الحال فى الجمعيات التى ينشطون بها للتأكيد من مصداقية هذه الآراء ، أو الكشف عن مزيد من جوانبها كما سيأتى فى قراءة البيانات الواردة من هذه الجمعيات .

الجمعيات الأهلية الإسلامية المشاركة والديمقراطية الداخلية :

تشير البيانات والمعلومات الواردة فى :

★ دليل الملاحظة والدراسة المتعمقة لجمعية أهلية إسلامية .

★ دليل مقابلة مع نشطاء الجمعيات الأهلية الإسلامية .

إلى عدم وجود تفاوت حقيقى فى أوضاع الجمعيات الأهلية الإسلامية مقارنة بباقى الجمعيات الأهلية فى مصر ، بل كل منظمات المجتمع المدنى والمنظمات السياسية الموجودة فى المجتمع المصرى ، والتى تعانى من غياب أبنية وآلية ديمقراطية حقيقية توسع نطاق المشاركة الداخلية فى هذه المؤسسات فى مجال تحديد رؤيتها وأولويات أنشطتها ، والرقابة عليها من قبل أعضائها وهو ما حول هذه المنظمات فى النهاية إلى منظمات نخبوية ضيقة ومغلقة ، رغم اتساع العضوية فى بعض الأحيان (إلا أنها فى الحقيقة عضوية غير فاعلة وغير مشاركة) ، أو اتساع النشاط فى أحيان أخرى (فهو فى نهاية الأمر نشاط خدمى يقوم على تنفيذه محترفون أو عاملون بالأجر) ، وهو ما يهمش تماماً دور هذه المؤسسات فى ترسيخ قيم المشاركة والعمل الجماعى ، أو نهج وروح

- العمل العام القائم على التطوع والبذل والمرتبط بقضية أو هموم فئة اجتماعيــة محــددة ، مستهدف تحسين أوضاعها وحل مشكلاتها من خلال تطوير وعيها وتمليكـــها المعــارف والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بذلك بنفسها ، وعبر إشــراكها الفعلــي فــي مجمــل الأنشطة والفاعليات التى تنفذها هذه المؤسسات ، من لحظـــة التخطيــط وحتــى التنفيــذ والتقييم ، وكان لغياب هذه الرؤية المؤسسة على تغيير الوعى عبر المشاركة الفعلية آثــاره الواضحة ليس فقط فى غياب الديمقراطية الداخلية بهذه المؤسسات ولكن عدم قدرتها علــى إحداث قدر حقيقى من التغيير الديمقراطى بالمجتمعات التى تنشط بها ، حتى لو كان هــذا التغيير فى أدنى حدوده المتمثلة فى تغيير الاتجاهــات القيميــة لــدى المرتبطيــن بــهذه الجمعيات ، وهو ما حول جمهورها فى النهاية إلى مجرد متلقى للخدمة ، والتى قد يجدهــا فى المستقبل بمستوى أفضل وتكلفة أقل لدى هيئة أو جمعية أخرى .

وكون هذه الجمعيات مجرد مؤسسات نخبوية مغلقة سهلة الإدارة والتحكم والتوجيه ، تسهل كثيراً من الأمور خاصة فى مجال التوظيف على دعم تيار سياسى محدد ، حيــث لا مجال هنا للتعددية أو الاختلافات طالما لا توجد إمكانية للمشاركة الحقيقية فى صنع القرار داخل هذه المؤسسات .

وهناك العديد من المؤشرات التى تعكـــس نخبويــة ، وأزمــة غيــاب المشــاركة والديمقراطية داخل هذه الجمعيات ، مثال ذلك :

★ النمو الحقيقى فى العضوية الفاعلة والنشطة لهذه الجمعيات .

★ مستوى المشاركة فى حضور الجمعيات العمومية السنوية .

★ معدلات التغيير فى عضوية مجالس إدارات هذه الجمعيات .

★ التنوع (فى الأعمار/ النوع/ الوضع الاجتماعى) فى تركيبة مجلس الإدارة .

★ مستوى وحجم العمل التطوعى المشارك فى إدارة أنشطة الجمعية .

★ آلية إصدار القرارات والإدارة اليومية لهذه الجمعيات .

وتحليل المعلومات والبيانات الواردة من الجمعيات التى تدخل فى إطار عينة البحــث الميدانى سوف يسهم بلا شك فى القاء مزيــد مــن الضــوء علــى أوضــاع المشــاركة والديمقراطية الداخلية بهذه الجمعيات ، برصد هذه المؤشرات .

حيث يشير الجدول التالى الى النمو فى حجم عضوية الجمعيات الإسلامية التى تــأتى ضمن العينة ومستوى المشاركة فى حضور الجمعيات العمومية .

م	تاريخ التأسيس	العضوية المؤسسة	العضوية فى ١٩٩٨	المدى الزمنى	المشاركون فى آخر جمعية عمومية (١٩٩٨)	٪ للمشاركين
القاهرة						
١	١٩٦٦	١٢٢	١١٠	٣٢ سنة	٢٨	٢٥,٥
٢	١٩٦٧	٥٥	١٩٩٦	٣١ سنة	٢٢١	١١,١
٣	١٩٦٧	٦٩٥	٨٠٠	٣١ سنة	٢٠٢	٢٥,٣
٤	١٩٦٩	١٣	١١٠	٢٩ سنة	٢٣	٢٠,٩
٥	١٩٧٢	٥٥	٨٦	٢٦ سنة	١٦	١٨,٦
٦	١٩٧٣	٢٢	٢١٥	٢٥ سنة	٤٢	١٩,٥
٧	١٩٧٨	٣٢	١١١	٢٠ سنة	٢٣	٢٠,٧
٨	١٩٨٣	٦٥	١٨١١	١٥ سنة	٦٨	٣,٨
٩	١٩٩١	١٦	٣٢	٧ سنوات	١٦	٥٠
١٠	١٩٩١	٣٢	١١٨	٧ سنوات	٣٥	٢٩,٧
المنيـــا						
١	١٩٦٦	١٥٨	٢٠٦	٣٥ سنة	٨٦	٤١,٨
٢	١٩٧٤	١١٦*	١٦٠	٣ سنوات	٤٨	٣٠
٣	١٩٧٤	٤٣	١٦٢	٣ سنوات	٢٨	١٧,٣
٤	١٩٧٧	٧٦*	٩٨	٣ سنوات	٣٦	٣٦,٧
٥	١٩٨١	٥٥*	١٠٢	٣ سنوات	٢٨	٢٧,٥
٦	١٩٨٤	٢٨	٨٠	١٤ سنة	١٧	٢١,٣
٧	١٩٨٨	٨٢*	٦٥	٣ سنوات	١٦	٢٤,٦
٨	١٩٩٢	٥٧*	٦٢	٣ سنوات	١٨	٢٩
٩	١٩٩٣	٦٦	١٠٣	٥ سنوات	٣٣	٣٢,١
دمياط						
١	١٩٦٦	١٠٠*	٥٠٠	٣ سنوات	١٥٠	١٨,٨
٢	١٩٧٤	٣٢٣*	٢٦١	٣ سنوات	١٥٠	٥٧,٥
٣	١٩٧٧	٥٣	٣٤	٢١ سنوات	٢١	٦١,٨
٤	١٩٨٤	٣٠٠*	٤٥٠	٣ سنوات	٥٠	١١,١
٥	١٩٨٤	٥٢*	٤٠	٣ سنوات	٢٦	٦٥
٦	١٩٨٧	٣٧*	٣٢	٣ سنوات	١٧	٥٣,١
٧	١٩٨٧	٨٣*	٩٠	٣ سنوات	١٩	٢١,١
٨	١٩٨٩	٣٤٠	٣٤٠	٩ سنوات	٩٢	٢١,٤

* جمعيات توفر فقط حجم العضوية بها عام ١٩٩٥ .

ورغم وجود تفاوت فى حجم عضوية جمعيات العينة، كما يشير الجدول السابق إلا أن هناك قدر من الاستخلاصات العامة التى تدور حول مستوى المشاركة وجماهيرية هذه الجمعيات .

أولاً : وجود تآكل فى عضوية بعض الجمعيات واتجاه أعداد عضويتها للانخفاض كما فى :

★ جمعية الإخلاص الإسلامية بالشرابية – القاهرة .

★ الجمعية الخيرية الاسلامية ببنى مهدى – المنيا .

★ جمعية انصار السنة المحمدية – دمياط .

★ جمعية تحفيظ القرآن وتيسير شئون الحج – دمياط .

★ جمعية الرعاية الاجتماعية وتيسير شئون الحج – دمياط .

★ الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة – دمياط .

وهى الجمعيات التى تشكل نسبة ٢١,٤% من إجمالى جمعيات العينة

ثانيا : باقى جمعيات العينة تشهد نمواً محدوداً وضئيلاً للغاية فى حجم عضويتها، خاصة إذا تم النظر للزيادة فى حجم العضوية فى ضوء الاعتبارات التالية :

★ اتساع المدى الزمنى بين تاريخ التأسيس وبالتالى حجم العضوية المؤسسة ، وبين حجم العضوية فى عام ١٩٩٨، والذى يصل فى بعض الأحيان إلى ٣٢ عام .

★ الارتفاع فى عضوية عدد من الجمعيات يأتى كشرط للحصول على الخدمات التى تقدمها ، وهو ما لا يعكس ارتباطاً حقيقيا بنشاط الجمعية وأهدافها نموذج لهذا .

– جمعية الشبان المسلمين التى توفر إمكانيات النشاط الرياضى لأعضائها فقط (٨٠٠ عضو عام ٩٨ فى القاهرة ، ٥٠٠ عضو عام ٩٨ فى دمياط) .

– جمعية النصر الإسلامية التى تنظم رحلات الحج والعمرة وتشترط العضوية بها للاستفادة من هذه الرحلات (١٨١١ عضو فى عام ٩٨) .

★ ارتباط الارتفاع فى عضوية عدد من الجمعيات باعداد المشاركين فى التبرعات لمشروعات محددة (مثل كفالة اليتيم ، تيسير الزواج على الفقيرات ، بناء المساجد) وهى الاعداد التى تسجل اعداد المتبرعين ، وإن كانت لا تعكس عضوية فاعلة ومشاركة ونشطة بالجمعية ، نموذج لهذا :

- جمعية كفالة اليتيم والتنمية – دمياط (٤٣٠ عضو فى عام ٩٨) .
- جمعية دعوة الحق الإسلامية – دمياط (٤٥٠ عضو فى عام ٩٨) .

★ يعكس الارتفاع فى أعداد عضوية بعض الجمعيات ازدياد أعداد أفرعها خاصة إذا كانت جمعية مركزية ، وهى الأفرع التى قد لا يتجاوز نشاطها فى أحيان كثيرة بناء مسجد يقوم مجلس إدارة الجمعية (الفرع) على إدارته بأفراد معظمهم فى غالب الأحيان من المسنين نموذج لهذا :

- العديد من أفرع الجمعية الشرعية .

ثالثاً : بصرف النظر عن النمو المحدود فى عضوية جمعيات العينة سوف نجد أيضا أن إجمالى حجم عضويتها فى الغالب الأعم لا يتجاوز بضع عشرات ، خاصة إذا استثنيت الجمعيات التى تضيف الى عضويتها من يتلقى خدماتها مثل جمعيات الحج والعمرة ، وهو مؤشر واضح على حجم جماهيرية هذه الجمعيات وقدرتها المحدودة على اكتساب عضوية جديدة حيث يتراوح أعضاء جمعيات العينة التى تنمو عضويتها بين ٣٢ عضو فى الحد الأدنى و ٢١٥ فى الحد الأقصى .

رابعاً : إذا كان النمو فى أعداد عضوية الجمعية الأهلية يعتبر مؤشرا دالا على قدرتها على اجتذاب عناصر ونشطاء جدد فمستوى المشاركة والحضور فى الجمعية العمومية (أعلى سلطة فى الجمعية بحكم القانون) ، يشير إلى مستوى فاعلية ومشاركة أعضاء الجمعية فى صنع توجهاتها وتحديد أولويات أنشطتها ، والرقابة على أعمالها ، ومن الجدول سنجد أن خمس جمعيات فقط بنسبة ١٧,٩ % هى التى تجاوز فيها الحضور فى الجمعية العمومية الأخيرة ١٩٩٨ نسبة ٥٠ % من إجمالى أعضاء الجمعية بحد أقصى ٦٥ % كما يلى :

- جمعية ذات النطاقين – القاهرة ٥٠ % .
- جمعية مسجد الشيخ عمرو – دمياط ٥٣,١ % .
- جمعية أنصار السنة – دمياط ٥٧,٥ % .
- جمعية تحفيظ القرآن – دمياط ٦١,٨ % .
- جمعية الرعاية الاجتماعية وتيسير شئون الحج – دمياط ٦٥ % .

أما باقى الجمعيات ٨٢,١ % من حجم العينة فنسبة المشاركة فى حضور الجمعية العمومية تتراوح بين ٣,٨ % – ٤١,٨ % أى أقل من ٥٠ % من حجم العضوية ، ورغم محدودية المشاركة فى أعمال الجمعية العمومية إلا أن الأرقام الحقيقية أقل من ذلك كثيرا،

نتيجة استخدام التوكيلات فى حضور الجمعية العمومية لإكمال نصابها والذى يصل أحيانا إلى ٥٠ % من حجم المسجلين فى كشوف حضور الجمعيات العمومية .

خامساً : يبقى هنا ملاحظة أخيرة تشير إليها بيانات الجدول السابق وهى أن نسب المشاركة المرتفعة فى أعمال الجمعيات العمومية ترتبط غالبا بحجم عضوية محدود للغاية قد لا يتجاوز فى معظم الأحيان ٤٠ عضو ، وبالتالى يصبح اجتماع ٢٠ فرداً فقط محققا للنصاب القانونى لاجتماع الجمعية العمومية ، هذا النصاب الذى قد يصل فى الحقيقة إلى ١٠ أفراد باستخدام التوكيلات ، وبالتالى لا يتجاوز الحضور الفعلى فى الجمعيات العمومية أعضاء مجلس الإدارة فى كثير من الأحيان .

سادساً : الاستخلاص الأساسى مما سبق يؤكد شكلية الجمعيات العمومية أهم مؤسسات المشاركة داخل الجمعيات الأهلية ، وبالتالى تتركز إدارتها وسياساتها فى يد نخبة محدودة العدد هى التى تشكل مجالس إدارات هذه الجمعيات لعشرات السنين بدون تغيير وهو ما يشير إليه الجدول التالى الذى حاول تتبع المدى الزمنى لتواجد بعض أعضاء مجلس الإدارة خاصة الذين يتحكمون بشكل فعلى فى صنع القرار داخل هذه المؤسسات وهى مناصب :

- رئيس مجلس الإدارة .
- السكرتير العام .
- أمين الصندوق .

وذلك عبر التعرف على بداية تاريخ انضمامهم لعضوية مجلس الإدارة والتى تمتد حتى عام ١٩٩٨ بدون انقطاع يتم فيها أحيانا تبادل المواقع .

المدى الزمنى للتمتع بعضوية مجلس الإدارة	التكرار	النسبة
١ - ٥ سنة	١٥	%١٩,٢
٦ - ١٠ سنة	٢٦	% ٣٣,٣
١١ - ١٥ سنة	١٥	% ١٩,٢
١٦ - ٢٠ سنة	١٢	% ١٥,٤
٢١ - ٢٥ سنة	٨	% ١٠,٢
٢٦ - ٣٠ سنة	٢	% ٢,٧

ومن الجدول نجد أن ٣٧ (عضو مجلس إدارة بين رئيس/ سكرتير/ أمين صندوق) تمتعوا (وما زالوا) بعضوية مجلس الإدارة لفترة تتجاوز عشر سنوات بنسبة تصل إلى ٤٧,٧ % من إجمالي أصحاب المواقع الرئيسية في مجالس إدارات جمعيات العينة وترتفع هذه النسبة إلى ٨٠,٨ % اذا كانت الفترة تتجاوز خمس سنوات فقط .

من الهام أيضاً إدخال تاريخ التأسيس في الاعتبار عند حساب الفترة الزمنية التي انضم فيها هؤلاء الأفراد لعضوية مجلس الإدارة ، حيث سنجد أن نسبة كبيرة منهم تتمتع بعضوية مجلس الإدارة منذ تاريخ تأسيس الجمعية ، وهو ما يزيد من وضوح الصورة حول مدى ضيق النخب المسيطرة على هذه الجمعيات ، وتصلب شرايينها وعدم قدرتها على تجديد دماء قيادتها المسيطرة والمزمنة ، وهو ما يعكسه ضيق التنوع في تركيب مجالس إدارات هذه الجمعيات التي يغيب عن عضويتها بشكل أساسي النساء باستثناء جمعيتين ، والتي توجد سيدة واحدة في عضوية مجلس إدارة كل منهما ، وهو ما يعني أن ٩٢,٦ % من الجمعيات في العينة مقصورة عضوية مجلس إدارتها على الرجال فقط ، أما الرجال أنفسهم أعضاء مجالس الإدارات فتقع أعمارهم بين ٣٥ سنه كحد أدنى وحتى ٧٨ سنة وبالتالي يغيب الشباب وهي الفئة الفاعلة والنشطة في المجتمع عن مؤسسات صنع القرار والإدارة اليومية للجمعيات الإسلامية .

سابعاً : يبقى المؤشر الأخير على مدى حيوية ومستوى المشاركة في أنشطة وإدارة هذه المؤسسات عبر التعرف على حجم العمل التطوعي داخل هذه المؤسسات ، والذى يشير الى نوعية من الأعضاء مهتمة برسالة الجمعية ودعم دورها والمشاركة في صنع هذا الدور .

المحافظة	المشاركون في آخر جمعية عمومية	العاملون بأجر		إجمالي	المتطوعون		إجمالي
		معين	منتدب*		عضو مجلس إدارة	عضو الجمعية	
القاهرة							
١	٢٢١	٢١٥٦	٢٨	٢١٨٤	١١	١٢٧	١٣٨
٢	٢٣	٣	٣	٦	٧	٣	١٠
٣	٤٢	١٣	٦	١٩	٧	٣	١٠
٤	١٦	–	–	–	٥	٢	٧
٥	٣٥	٣	١	٤	٥	١	٦
٦	١٦	–	–	–	٦	٢	٨

٧	٢٣	٦	٦	١٢	٥	٣	٨
٨	٢٠٢	١٥	٦٠	٧٥	١٥	–	١٥
٩	٢٨	٩	٩	١٨	٧	–	٧
١٠	٦٨	٦	١٦	٢٢	٥	١٠	١٥
إجمالى	٦٧٤٠	٢٢١١	١٢٩	٢٣٤٠	٧٣	١٥١	٢٤٤
المنيا							
١١	٨٦	١٥	٣٦	٥١	٩	–	٩
١٢	١٦	–	–	–	٥	–	٥
١٣	١٧	–	–	–	٧	٣	١٠
١٤	٣٦	٣	٣	٦	١١	–	١١
١٥	٢٨	–	–	–	٧	–	٧
١٦	٣٣	–	–	–	٩	–	٩
١٧	٤٨	–	٢	٢	٩	–	٩
١٨	١٨	–	–	–	٨	–	٨
١٩	٢٨	–	–	–	٧	–	٧
إجمالى	٣١٠	١٨	٤١	٥٩	٧٢	٣	١٢٥
دمياط							
٢٠	٩٢	١٤	٤	١٨	١١	٨٩	١٠٠
٢١	١٥٠	١٦	٣	١٩	٩	–	٩
٢٢	١٥٠	٤٠	–	٤٠	١٥	٢٠	٣٥
٢٣	٢١	٢	١	٣	٧	٣	١٠
٢٤	٥٠	٧١	–	٧١	١٠	٤٠	٥٠
٢٥	٢٦	١	–	١	٩	–	٩
٢٦	١٧	٥	–	٥	٧	٤	١١
٢٧	١٩	–	–	–	٩	–	٩
إجمالى	٥٢٥	١٤٩	٨	١٥٧	٧٧	١٥٦	٢٣٣
جملة	١٥٠٩	٢٣٨٧	١٦٨	٢٥٤٦	٢٢١	٣١٠	٥٣١

* عامل بأجر منتدب يقصد به هنا من تتحمل وزارة الشئون الاجتماعية كامل راتبه مقابل انتدابه للعمل بالجمعية ، وهى نسبة تصل فى إجمالى العاملين بالأجر بجمعيات العينة إلى ٧ % ، وهى مؤشر على مدى توظيف المصالح الشخصية بين بعض مؤسسات الدولة وهذه الجمعيات والتى تخلق نوعا من الدعم والمصالح المتبادلة التى تؤدى فى النهاية لتيسير الكثير من أنشطة هذه الجمعيات وتخفيف تدخل الجهة الإدارية ، حيث يوجد العمل بالانتداب فى ٥١,٩ % من جمعيات العينة .

من جدول بيان مدى اعتماد الجمعيات على العمل المأجور أو التطوعى على مستوى العينة فى المحافظات الثلاث سنجد :

★ ٩ جمعيات فقط بنسبة ٣٣,٣ % لا تعتمد على العمل المأجور بأى شكل فى تنفيذ أنشطتها وتعتمد فقط على العمل التطوعى، وهى نسبة محدودة جداً ، إذا اعتبرنا أن الأصل فى هذه المؤسسات هى إدارة وتنفيذ أنشطتها من خلال العمل التطوعى .

وسنجد هنا ملاحظة جديرة بالانتباه وهى أن معظم هذه الجمعيات ٦ جمعيات أى ٦٦,٧ % من الجمعيات التى تعتمد على العمل التطوعى تتركز فى محافظة المنيا وهو ربما ما قد يعود للمناخ الأمنى السائد فى تلك المحافظة التى تعتبر أحد أهم مراكز نشاط جماعات الإسلام السياسى المتبنية للعنف المسلح ، وهو ما فرض قيودا أمنية شديد على أنشطة هذه الجمعيات خاصة فى مناطق التوتر ، وهو ما أدى لانحسار مواردها، حيث تتميز جمعيات المنيا بفقر الموارد (أغناها لم تتجاوز مواردها فى عام ٩٨ مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه فى السنة) وبالتالى انخفاض قدرتها على التوظيف ، بجانب ما قد يؤدى إليه التشدد الأمنى أيضا من تراجع الراغبين فى العمل حتى ولو بأجور منخفضة خشية وضعهم فى دائرة الاشتباه أو تعرضهم للاحتكاك بالأمن الذى عرف بقسوته فى أماكن التوتر تلك ، وأخيرا ما نلاحظه من اعتماد نسبة كبيرة من الجمعيات على العمل المأجور من خلال الانتداب من وزارة الشئون الاجتماعية ، والتى تتحمل أجر الموظف المنتدب والمتفرغ للعمل بالجمعية ، وهى نسبة تصل كما يوضح الجدول إلى ٥١,٩ % من إجمالى جمعيات العينة وهو ما يعنى إن الدولة ممثلة فى وزارة الشئون تدعم طاقم العمالة بهذه الجمعيات هذا الدعم الذى يمنع عن الجمعيات التى تسعى الدولة (وزارة الشئون/ أجهزة الأمن) للتضييق على أنشطتها ، وهو ما يؤكده وجود ٤٦ % من إجمالى جمعيات العينة التى لا يوجد بها أى موظف منتدب للعمل بمحافظة المنيا فقط .

وإذا عدنا مرة أخرى لدلالات الأرقام الواردة فى الجدول السابق سنجد أن أربع جمعيات من الجمعيات التى تعتمد على العمل التطوعى فقط أى ١٤,٨ % من إجمالى العينة تعتمد على عمل طوعى يشارك فيه أعضاء مجلس الإدارة ، وأعضاء من خارج المجلس ، وهى النسبة الحقيقية للجمعيات التى يتسع فيها نطاق المشاركة بدرجة أفضل نسبيا على مستوى العينة ، حيث أن مساهمة أعضاء من الجمعية بشكل طوعى فى إدارتها وتنفيذ أنشطتها يمنحهم بالتأكيد فرصة أكبر فى المشاركة فى صنع توجهات الجمعية وتحديد أولوياتها .

وهناك دلالة واضحة عند المقارنة بين نسب العاملين بالأجر والمتطوعين فى الجمعيات التى تلجأ للعمل المأجور ، والتى تصل نسبتها إلى ٦٦,٧ % من إجمالى جمعيات العينة ، حيث سنجد فى معظمها تفوق أعداد العاملين بالأجر على أعداد المتطوعين ، بل سنجد أن معظم المتطوعين هم فى الحقيقة أعضاء مجلس الإدارة (فى ١٣ جمعية بنسبة ٤٨ % من العينة)، وهو ما تحول هذه الجمعيات فى الواقع لمؤسسات تشغيل أو توظيف أعداد متفاوتة من الأشخاص ، وليس لمؤسسات تدريب على المشاركة فى العمل العام ، فالموظف أو العامل لا يطلب منه فى حقيقة الأمر إلا الانصياع لرئيسه فى العمل ، وخضوعه لتوجيهاته ، وهى التوجيهات التى تصدر فى حالتنا تلك عن النخبة الضيقة الممثلة فى مجلس الإدارة .

يؤكد هذا محاولة رصد آلية صنع القرارات والسياسات الموجهة لأنشطة الجمعيات وأولوياتها حيث تشير النتائج إلى :

البيـــــان	القاهرة	المنيا	دمياط	اجمالى
مجلس الإدارة هو المسئول فقط عن إصدار القرارات	٦	٤	٧	١٧
مجلس الإدارة مسئول عن إصدار القرارات يعاونه اللجان النوعية	–	٢	١	٣
مجلس الإدارة مسئول عن إصدار القرارات يعاونه مسئولو الإدارة اليومية	٢	٢	–	٤
مجلس الإدارة مسئول عن إصدار القرارات يعاونه اللجان النوعية ومسئولو الإدارة اليومية	٢	١	–	٣

وكما يشير الجدول فالسلطة الفعلية في يد مجلس الإدارة فى كـــل الجمعيـــات علـــى مستوى العينة ، وينفرد بها بشكل مطلق فى ١٧ جمعية بنسبة ٦٣ % من إجمالى جمعيات العينة

وإذا حاولنا التعرف على مركز الثقل الفعلى داخل مجالس الإدارات برصد توزيـــــع مسئوليات الإدارة اليومية لانشطة الجمعية ومن يقوم بها سنجد التالى :

البيـــــان	القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالى
الإدارة اليومية يشرف عليها وينفرد بها رئيس مجلس الإدارة	٤	١	٢	٧
الإدارة اليومية يشرف عليها رئيس مجلس الإدارة ويعاونه أحـد أعضاء المجلس بالتناوب	١	٤	١	٦
الإدارة اليومية يشرف عليها رئيس مجلس الإدارة ويعاونه أحـد أعضاء المجلس بالتناوب ومدير مسئول	٣	٢	٢	٧
الإدارة اليومية يشرف عليها رئيس مجلس الإدارة ويعاونه مدير مسئول	٢	-	١	٣
الإدارة اليومية يشرف عليها بالتناوب أعضاء مجلس الإدارة	-	٢	-	٢
الإدارة اليومية يشرف عليها بالتناوب أعضاء مجلس الإدارة مـع مدير مسئول	-	-	٢	٢
	١٠	٩	٨	٢٧

ومن الجدول السابق سنجد أن ٢٣ جمعية بنسبة ٨٥,٢ % من العينة يشرف رئيـــس مجلس الإدارة على العمل اليومي ويصدر القرارات المطلوبة لتسييره ، ليس هذا فقط بـــل ينفرد تماما بهذه المسئولية فى ٧ جمعيات بنسبة ٢٦ % من جمعيات العينة ، وهى النسبة التى ترتفع إلى ٣٧ % إذا أضفنا الجمعيات التى يشرف على نشـــاطها اليومـــى رئيـس مجلس الإدارة ويعاونه مدير مسئول ، والذى لا يتجاوز دوره حدود موظف وليس صـــانع قرار أو مشارك فيه فى الغالب ، والنتائج السابقة تعطى مؤشرات واضحة عن صـــاحب القرار الفعلى داخل هذه الجمعيات .

واستعراض ما سبق يشير إلى استخلاص رئيسى وهو أن الجمعيات الإسلامية فى العينـة، هى جمعيات تعتمد فى معظمها على عضوية اسمية معظمها قليل الفاعلية والمشاركة ، يغلـــب اعتمادها على العمل المأجور فى تنفيذ أنشطتها ، الذى تسيطر على القائمين به روح الموظـــف

- وليس المشارك فى صنع القرار بداخلها، يمسك بالسلطة الفعلية فيها حلقة ضيقة تسيطر على الجمعية لسنوات طويلة لا تتجدد دماؤها (عضويتها) غالبا ، إلا لأسباب قهرية مثل الموت أو السفر لفترات طويلة خارج البلاد ، مركز الثقل الرئيسى داخل هذه الحلقة الضيقة لرئيس مجلس الإدارة الذى يظل فى الغالب محتلا لهذا الموقع لعدة دورات وبالتالى فهى جمعيات رغم اتساع نشاطها والخدمات التى تقدمها إلا أنها جمعيات نخبوية غير جماهيرية مما يسهل تماما إمكانيات التوجيه والسيطرة على سياساتها من خلال بضعة أشخاص لا يتجاوز أعدادهم أصابع اليد الواحدة ، وهى الإمكانية التى تتسع فى حالة وجود أفرع (مساجد) لهذه الجمعيات والخاضعة لنفس المركز أو النخبة .

الجمعيات الأهلية الإسلامية ، التمويل المتجدد :

يعتبر توفير مصادر التمويل والدعم من أهم التحديات التى تقابل منظمات العمل الأهلى بشكل عام ، وتحدد قدرتها على تنفيذ أنشطتها ومدى اتساع نطاق نفوذها وتأثيرها وهو المجال الذى استطاعت الجمعيات الأهلية الإسلامية أن تحقق فيه نجاحا ملحوظا ، فى محاوله لرصد إيرادات جمعيات العينة ومصادر تمويلها من خلال الميزانيات الرسمية لعام ١٩٩٨، وجد أن إجمالى إيرادات هذه الجمعيات لعام واحد يصل إلى ٩٥٨٤٢٩٣ جنيه مصرى أى ما يتجاوز تسع ملايين ونصف جنيه مصرى ، وهو ما لا يدخل فيه قيمة الأصول الرأسمالية الثابتة من مبانى/ أراضى/ ومقرات/ معدات وتجهيزات ... الخ ، وهو ما يعنى أن متوسط إيرادات الجمعية الواحدة يصل إلى ٣٥٣٩٧٣ جنيه فى العام الواحد ، وهو ما يعنى أيضا أن هذه الجمعيات بدرجة أو بأخرى لا تعانى أى فقر فى الموارد (بالقياس لجمعيات أخرى) ، والتى تتعدد مصادرها كما يشير الجدول التالى :

مصادر الإيرادات	القاهرة		المنيا		دمياط		إجمالي	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
اشتركات	٢٦٩٨١	٠,٤	٢٩٤٤	٠,٦	٢٤٨٦٢	١,٧	٥٤٧٨٧	٠,٦
تبرعات	٣٠٩٨٥٥١	٤٠,٨	١٢٩٨٥٥	٢٤,٩	٩٠٥١٧٨	٦١,٣	٤١٣٣٥٨٤	٤٣,١
تصريح جمع مال	١١٧٨٤٠	١,٦	٢٥٦٧٠	٤٩	–	–	١٤٣٥١٠	١,٥
عائد أنشطة وممتلكات	٤١٢٦٤٢٩	٥٤,٤	٣٥٦٤٦١	٦٨,٤	٤٨٠٥٨٥	٣٢,٦	٤٩٦٣٤٧٥	٥١,٨
إعانات حكومية	١٨٢٩٣٧	٢,٤	٦٠٠٠	١,٢	١٨٠٠٠	١,٢	٢٠٦٩٣٧	٠٢,٢
إعانات من هيئات أخرى	٣٩٠٠٠	٠,٤	–	–	٤٦٠٠٠	٣,٢	٨٢٠٠٠	٠,٨
إجمالي	٧٥٨٨٧٣٨	١٠٠	٥٢٠٩٣٠	١٠٠	١٤٧٤٦٢٥	١٠٠	٩٥٨٤٢٩٣	١٠٠

ومن الجدول نستنتج :

أولاً : تعدد مصادر تمويل الجمعيات الأهلية الإسلامية والتى تصل إلى ٦ مصادر أساسية .

ثانياً : الجزء الأساسي من الاحتياجات التمويلية للجمعيات الإسلامية يأتي من مصادر لا تؤثر على استقلاليتها أو تحد من قدرتها على تنفيذ أنشطة محددة ، وهو ما يحدث غالبا إذا اعتمدت على مصادر تمويل حكومية ، وهي المصادر التى لا تشكل في حالتنا تلك إلا ٠٢,٢ % من حجم إيرادات هذه الجمعيات ، وهي نسبة لا تؤثر كثيرا على الهياكل التمويلية لهذه المؤسسات .

ثالثاً : الجزء الأكبر من موارد هذه الجمعيات (اشتركات/ تبرعات/ تصاريح جمع المال/ عائدات أنشطة وممتلكات) والذى يصل إلى ٩٧ % تتميز بأنها .

١- دائمة ومتجددة .

٢- تعتمد فى تعبئتها على توظيف البعد الدينى بشكل أساسى (صدقات/ زكاوات/ كفالة يتيم/ إسهام في رعاية مساجد وإقامتها/ تيسير إقامة الفرائض كالحج) وهو ما يمثل مصدراً أساسياً من مصادر تمويل ٩٦,٣% من إجمالى جمعيات العينة .

٣- الجزء الأكبر منها يعتمد على مشروعات ذات طابع اقتصادى خدمى (في مجال التعليم/ الخدمات الدينية/ الخدمات الصحية) والتى توفر وحدها ٥١,٨ % من إجمالى إيرادات هذه الجمعيات وتشكل مصدراً أساسياً من مصادر تمويل ٩٦,٣% من إجمالى جمعيات العينة وهى تحقق حزمة من الأهداف فى ذات اللحظة .

(أ) تقديم خدمة قليلة التكلفة لقطاعات واسعة من السكان من الفئات الفقيرة والمهمشة لا تتوفر لهم فى الغالب وتقدم فى إطار يؤكد الانطباع لديهم بقدرة التيار الإسلامي على أن يكون البديل الذى يرعى مصالحهم كأحد آليات بناء النفوذ السياسى .

(ب) هذه المشروعات تخلق فرص عمل لأعداد ليست قليلة من الأنصار والمؤيدين الذين يضمن تشغيلهم استمرار ولاءهم ، نجد على سبيل المثال أن جمعيات العينة توفر ٢٣٧٨ فرصة عمل بالأجر .

(ج) هذه المشروعات تحقق عائداً اقتصادياً كبيراً يتيح للجمعيات الإسلامية فرصة تنفيذ مزيد من الأنشطة وتوسيع نطاق الخدمات التى تكسبها مزيداً من النفوذ والأنصار .

رابعاً : أما الجمعيات التي يعد الدعم الحكومي أحد مصادر مواردهــا وليس المصــدر الوحيد أو الأساسي فلا يتجاوز نسبتها ٢٦ % من إجمالي جمعيات العينة وهو مـا يشير إلى حجم السيطرة والتدخل الفعلي الذي يمكــن أن يشكله الدعـم المـالي الحكومي الموجه لهذه الجمعيات والذي يعد مصدراً ثانويا (٢.٢ % من إجمـالي تمويلاتها عام ٩٨) يمكن الاستغناء عنه، فهو لا يشكل في أكبر حـالات الدعـم الحكومي المقدمة للجمعية (نموذج للجمعية الشرعية) أكثر من ٣ % من إجمـالي مواردها الأخرى في عام ١٩٩٨ .

خامساً : هناك هيئات أخرى تقدم دعما للجمعيات قد يتوقف على مدى الصلة أو العلاقـة وتشمل هذه الهيئات (الجمعية المركزية التي تتبع لها الجمعية إذا كـانت فرعـا، البنوك وهيئات أخرى لم يرد توضيح بخصوصها إلا أن هذا الدعـم لا يتجـاوز أيضا ٠,٨ % من إجمالي موارد هذه الهيئات .

سادساً : بمتابعة أشكال الدعم المقدم خاصة في مجال التبرعات سنجد درجة كبـيرة مـن التنوع بين تبرع نقدي ، وعيني قد يشمل مأكولات/ ذبائح/ ملابـس/ أكفـان ... وهو ما يشير إلى درجة عالية من المرونة لدى هذه الهيئات ، وقــدره واضحـة على تعبئة الموارد .

سابعاً : ملاحظة أخيرة بخصوص الثقل النسبي لمصادر التمويل سنجد أنه فـي القـاهرة والمنيا تعتمد الجمعيات بشكل أساسي على عائدات الأنشطة والممتلكـات ، علـى عكس دمياط حيث تأتي التبرعات في المركز الأول ، وربما يعود هـذا بتقديرنـا إلى رسوخ قوة نشاط حركة الإسلام السياسي في المحافظتين هذا الرسوخ الـذي أكسب نشطاء الحركة الإسلامية بشكل عام قدراً من الخبرات والقـدرات تمكنـهم من تجاوز واقع التعبئة الدينية والسياسية ، إلى توظيف نتائجها في أبنية مؤسسـية لها طابع الاستقرار والاستمرارية والقدرة على إحداث التراكم في اتجـاه تغيـير موازين القوى .

والخلاصة أن الجمعيات الإسلامية بالعينة استطاعت التغلب على مشكلة محدوديـة الموارد ، حيث تتمتع بتنوع واضح في مصادر الموارد ، واسـتقلاليتها عـن الدولـة ، وهي موارد دائمة ومتجددة يعتمد في تعبئة معظمها على البعد الديني ، وكفـاءة الإدارة الاقتصادية .

المرأة والجمعيات الأهلية الإسلامية بين التوظيف المقيد والمشاركة في صنع القرار :

نجد أن مستوى مشاركة المرأة في العمل الأهلي ما زال يعاني من الانحسار الشـديد نتيجة سيادة الأنماط الثقافية المحافظة التي ما زالت تميز بين الرجل والمرأة ، وهـو مـا

سنجده أيضا فى الجمعيات الإسلامية التى تتميز هنا بمحاولة إيجاد غطاء أيديولوجى يبرر هذه القيود حيث يصبح مستوى ونوعية ومجالات مشاركة المرأة فى العمل الطوعى والعام من خلال الجمعيات الأهلية الإسلامية تتحدد برؤية الفكر الدينى لدور المرأة بشكل عام ، وحدود علاقاتها سواء داخل الأسرة أو خارجها وعلاقتها بالرجل على نحو أكثر خصوصية .

حيث ما زالت كل تيارات حركة الإسلام السياسى (رغم الاختلاف النسبى) تتبنى رؤية محافظة وتقليدية تميز بين الرجل والمرأة فى الأدوار الاجتماعية وتجعل القوامة للرجل ، ولا تعترف بالمساواة بين الرجل والمرأة سواء داخل الأسرة أو خارجها .

فما زال الإطار العام لرؤى جماعات الإسلام السياسى يقف عند اعتبار المنزل هو المجال الطبيعى والأساسى لنشاط المرأة ، هذا النشاط الذى يدور حول إرضاء الزوج وتهيئة المناخ لرعاية الأسرة ، وتربية الأبناء على القيم الإسلامية وفى حدود هذا الدور يجب أن تدور أيضا كل المعارف والخبرات والمهارات التى تلقن للمرأة أو تكتسبها ، لتعظم من قدرتها على القيام به ، وحتى عند اضطرارها للخروج للعمل ، فإن مجالات العمل المسموح بها تدور بشكل مباشر وغير مباشر حول تدعيم هذا الدور النسوى ، وفى مناخ لا يجب أن يخل بالضوابط والشروط الإسلامية (كما تراها هذه التيارات) ، وإلا كان الإخلال بها نوعا من الإباحية والخروج عن صحيح الدين ، وهى الشروط التى تدور فى الغالب حول :

★ الفصل بين الجنسين فى مجالات العمل .
★ الالتزام بالزى الإسلامى (الحجاب) فى الحد الأدنى وصولا لارتداء النقاب .
★ العمل فى مجالات تهتم بالأطفال والنساء فقط ، وهى مجالات العمل التى تناسب طبيعة المرأة .

وعلى الرغم من حاجة الحركة الإسلامية لتجييش كل قواها (رجال ونساء) لدعم عمليات بناء نفوذها الفكرى والسياسى ، إلا أن هذه الرؤية المحافظة لدور المرأة انعكست بشكل مباشر على مستوى ونوعية إسهام المرأة ومشاركتها فى بناء هذه الحركة ، وأدت لتدنى مستوى مشاركتها ، وهو ما يبدو واضحا بدرجة كبيرة عند الاقتراب من متابعة أوضاع مساهمة ومشاركة المرأة فى الجمعيات الأهلية الإسلامية ، فرغم كون هذه الجمعيات بالمعنى العام والواسع أحد قواعد بناء النفوذ الفكرى والسياسى ، وإحداث التغيير الثقافى كأحد آليات بناء المجتمع المسلم والدولة الإسلامية ، أى إنها فى النهاية جزء من أدوات ومؤسسات عملية التغيير السياسى ، وهى الأدوات والمؤسسات التى من

المفترض أن تسعى وتعبئ كل قوى التغيير ، وتحررها من قيودها ليس فقط كجزء من عملية تعبئة واستنفار القوى فى اطار عملية التغيير ذاتها ، ولكن أيضاً وبالأساس لترسيخ وبلورة قيم وعلاقات المجتمع الجديد ، الذى تكتسب فيه هذه القوى خبرات ومهارات وأدوار - جديدة عبر ممارستها ومشاركتها فى عملية التغيير ذاتها .

إلا أن الواقع عند الاقتراب من الجمعيات الأهلية الإسلامية يشير بوضوح لعكس هذا وذلك لتأثرها بالرؤية المحافظة للحركة الإسلامية لدور المرأة ، بحيث يمكن القول إن هذه المؤسسات من خلال أنشطتها وجهودها لعبت دورا حاسما فى إعادة إنتاج وتثبيت وتعميق كل التراث السلفى والمحافظ الذى يؤكد أوضاع التهميش والتمييز التى تعانى منها المرأة .

وهو ما حاولنا التوصل له من خلال التعرف على مدى تواجد النساء فى مؤسسات العمل الأهلى بمستوياتها المختلفة الجمعية العمومية ، مجلس الإدارة ، العمل والنشاط الطوعى اليومى ، العمل المأجور ، وهى المستويات التى يحدد مدى إسهام وتواجد المرأة بها مستوى المشاركة المتاحة لها فى صنع القرار داخل هذه الجمعيات والإسهام فى صنع سياساتها وتوجهاتها ، بجانب كونها محك فعلى يظهر مدى التغير الحادث فى رؤية الحركة الإسلامية لدور المرأة فى مجتمعها .

وكان المستوى الأول الذى يعكس مدى إسهام المرأة ونشاطها بالجمعيات الأهلية الإسلامية ، هو حجم مشاركتها فى عضوية هذه الجمعيات ، وهو ما يوضحه الجدول التالى :

المحافظة	عدد الجمعيات	جمعيات تسمح بعضوية الإناث	%
القاهرة	١٠	٧	٧٠
المنيا	٩	١	١١,١
دمياط	٨	٢	٢٥
الإجمالى	٢٧	١٠	٣٧

حيث نجد أن ٣٧ % فقط من إجمالى جمعيات العينة هى التى تسمح للنساء بالعضوية ، أى أن ٦٣ % من جمعيات العينة مقصورة أصلا على الذكور ، ولا يسمح فيها للنساء بالتواجد ، وسنجد من الجدول أيضا أن محافظة المنيا هى صاحبة أقل نسبة للجمعيات التى تسمح بمشاركة المرأة فى العمل الأهلى ، وهو ما يجد تفسيره فى انتشار الاتجاهات الأكثر أصولية بهذه المحافظة (تنظيم الجماعة الإسلامية) على عكس القاهرة

التى يتواجد بها تيار الإخوان لهذا قد تمثل محافظة دمياط النموذج السائد بين الجمعيات الإسلامية فى المحافظات التى لا يبرز فيها تيارات الإسلام السياسى كأحد القوى السياسية الفاعلة والمؤثرة .

وإذا حاولنا الاقتراب أكثر من الجمعيات التى تسمح بعضوية المرأة للكشف عن حجم هذه العضوية ومدى فاعليتها كما فى الجدول :

المحافظة	عدد الجمعيات	إجمالى العضوية	إجمالى عضوية النساء	%	المشاركة فى الجمعية العمومية لعام ٩٨	المشاركات فى الجمعية العمومية لعام ٩٨	%
القاهرة	٧	٤٥٨٣	٢٣٠	٥	٤٢٨	١٦	٣,٧
المنيا	١	٨٠	٦	٧,٥	١٧	١	٩.٩
دمياط	٢	٨٨٠	٢٠	٢,٣	١٤٢	٥	٣,٥
إجمالى	١٠	٥٥٤٣	٢٥٦	٤,٦	٥٨٧	٢٢	٣,٤

سنجد دلالات واضحة على المشاركة الهامشية للمرأة فى عضوية هذه الجمعيات والتى لا تتجاوز فى أفضل الأحوال ٧,٥ % من إجمالى أعضاء الجمعية ، بمتوسط عام لا يزيد عن ٤,٦ % وهى المشاركة التى تظهر حقيقتها إذا نظرنا إلى حجم الحضور من النساء فى آخر جمعية عمومية ١٩٩٨ ، والتى لم تتجاوز ٨,٥ % من إجمالى النساء المشاركات فى عضوية هذه الجمعيات ، ولا تتجاوز ٣,٨ % من إجمالى نسبة الحضور بشكل عام فى الجمعيات العمومية ، وهى نسب فى منتهى التدنى ، ترتبط بحجم متدنى لعضوية النساء فى هذه الجمعيات ، هذا الحجم الذى يقل كثيراً وتلك المشاركة التى تتدنى أكثر إذا عرفنا أن جزء كبيراً من العضوية أو الحضور فى الجمعية العمومية للنساء العاملات بالجمعية ذاتها (ثمانى جمعيات من ١٠ توظف النساء) والذى يتم حضورهن فى الغالب لاستكمال النصاب/ أو لتكتيل الأصوات .

وإذا كانت مشاركة النساء فى عضوية الجمعية أو حضورهن الجمعية العمومية على هذه الحالة من التدنى ، فالوضع يزداد تدهورا فى المؤسسات المسئولة عن صنع القرار داخل الجمعيات الأهلية الا وهى مجالس الإدارة التى تشير البيانات الواردة بالعينة إلى أن ٢٥ جمعية من جمعيات العينة بنسبة تصل ٩٢,٦ % من جمعيات العينة لا توجد نساء فى مجالس إدارتها (جمعية فى المنيا وأخرى فى دمياط) .

هذه المؤشرات لا تؤكد فقط على تهميش المرأة فى مجـــال صنـــع القـــرار داخـــل مؤسسات العمل الأهلى الإسلامية ، ولكن أيضا فى مجال العمل التطوعى بشكل عام حيث تتضاءل بدرجة كبيرة نسبة المتطوعات فى جمعيات العينة مقارنة بـــالذكور كمـــا يشـــير الجدول :

المحافظة	متطوعون (ذكور + اناث)	متطوعات	%
القاهرة	٢١٠	١٤	٦,٧
المنيا	٧٥	٢	٥,٣
دمياط	٢٣٣	٣٠	١٢,٩
إجمالى	٥١٨	٤٦	٨,٩

وهو ما يظهر بوضوح طبيعة المطلوب من دور للنساء هذا الدور الذى يقتصر علـــى بعض الأنشطة التنفيذية كعاملات نظافة عاملات فـــى الجـــهاز الإدارى ، مدربـــات فـــى مشاغل تعليم الخياطة والتريكو، ممرضات وطبيبات فى بعض الأحيان وهنا ترتفع نســـبة تواجد النساء كما يشير الجدول :

المحافظة	عاملون بالأجر (ذكور + إناث)	عاملات بالأجر	%
القاهرة	٢٣٤٠	٣٨٠	١٦,٢
المنيا	٥٩	٢٦	٤٤,١
دمياط	١٥٧	٨٢	٥٢,٢
الإجمالى	٢٥٥٦	٤٨٨	١٩,١

وفى محاولة للتعرف على خريطة قوة العمل النسائية بالجمعيات وجدنا فـــى حـــدود المعلومات المتاحة من العينة التالى :

نوعية العمل	عدد العاملات	٪ من اجمالى العاملات بأجر
١ـ مشرفات بدور الحضانة	٨٩	١٨,٢
٢ـ معلمات تحفيظ قرآن للأطفال	٧	١,٥
٣ـ أنشطة اجتماعية (بحوث/ توزيع مساعدات ...)	٧	١,٥
٤ـ طبيات/ ممرضات	٧	١,٥
٥ـ تنظيم رحلات حج وعمرة	٢	٠,٤
٦ـ معلمات فى فصول التقوية للأطفال	١	٠,٢
٧ـ أعمال إدارية	١١	٢٢,٣
٨ـ غير معروف	٣	٥٤,٤

وهو ما يشير إلى الإعتماد على المرأة فى الأنشطة التنفيذية ذات الطـــابع الخدمـــى خاصة الموجهة للأطفال أو المرأة ، يؤكد هذا التوجه اســتطلاع رأى عينــة مــن نخبــة النشطاء بالجمعيات الأهلية فى العينة كان توزيعها كالتالى :

الموقع داخل الجمعية	القاهرة	المنيـا	دمياط	إجمالى
رئيس مجلس إدارة	٤	٢	٣	٩
نائب رئيس مجلس إدارة	١	–	١	٢
سكرتير الجمعية	٣	١	١	٥
أمين الصندوق	١	١	٢	٤
عضو مجلس إدارة	–	١	–	١
عضو مؤسس	–	٣	٢	٥
مدير إدارى	–	١	–	١
إجمالى	٩	٩	٩	٢٧

حيث استطلع رأى هذه النخبة حول قضية مشاركة المرأة فى العمل الأهلى وجـــاءت إجاباتهم موزعة كالتالى :

الرأى	الثقل النسبى لتكراره
– للمرأة أن تشارك بدون تحفظ أو قيود	%٧.٧
– للمرأة أن تشارك ولكن فى ظل شروط محددة	
• أن يقتصر نشاطها على الأنشطة المرتبطة بالمرأة والطفل	%٣٨,٥
• أن يكون هذا فى حالة الضرورة ولإعالة الأسرة	%١١,٥
• أن تلتزم بالضوابط الشرعية والآداب الإسلامية	%٧.٧
• أن تتوافر لديها القدرة والخبرة المناسبة	%٧.٧
• بعد الإحالة لسن المعاش والانتهاء من مشاغل تربية الأبناء	%٣,٩
	%٦٩,٣
– المنزل له الأولوية وهو الأساس إذا تبقى لديها فائض وقت أو جهد تشارك فى ظل شروط محددة	%١٥,٣
– لا مجال لمشاركة المرأة فمجال نشاطها هو المنزل	%٠٧,٧

وإذا حاولنا تحليل نتائج آراء نخبة العمل الأهلى فى الجمعيات الأهليـــة الإســلامية حول مشاركة النساء فى العمل التطوعى سنجد أن نسبة الموافقـــة بــدون قيــود تســاوى الرفض المطلق وهى (٠٧,٧) ، ولكن إذا حللنا الآراء الموافقة بدون تحفظ سنجد التالى :

أن أحدهما ينسب الى قيادة فى جمعية لا تسمح أصـــلا للنســاء بــالحصول علـــى عضويتها ، أما الثانى فهو ينسب لقيادة تسمح للنساء بالحصول على عضويتـــها ولكــن لا توجد نساء فى مجلس إدارتها / جهازها العامل بالأجر أو حتى بين المتطوعات . وعلـــى الرغم من أن نسبة النساء فى الجمعية تصل إلى ٢١,٧ % من إجمالى العضويـــة ، إلا أن نسبة مشاركتهن فى آخر جمعية عمومية (١٩٩٨) بجمعيات أصحاب هذا الـــرأى تحديــداً كانت صفر ، وبالتالى يمكن القول أن الآراء الموافقة بدون تحفظ على مشاركة المرأة فـــى العمل الأهلى لا تعكس موقفاً حقيقياً لأفراد هذه العينة .

أما الجزء الأكبر من أفراد العينة ٦٩,٣% فهو يوافق على مشاركة المرأة ولكن فـــى ظل قيود وشروط محددة ، تحددها الرؤية المحافظة للمرأة وطبيعـــة الأدوار الاجتماعيـــة المنوطة بها كما تتبناها تيارات حركة الإسلام السياسى ، والتى تكرس أوضـــاع تـــهميش المرأة وممارسات التمييز ضدها ، ليس هذا فقط بل إن مفهوم المشاركة كمـــا ورد لـــدى آراء هذه النخبة يخلط ربما عن عمد بين الإسهام فى العمل العام الطوعى وإتاحة فـــرص العمل المأجور للنساء داخل جمعياتهم ، وهو ما يكشف عن أن فكرة مشاركة النساء فـــى إتخاذ القرارات وإدارة العمل الطوعى داخل منظمات العمل الأهلى غير واردة أصلاً علـــى أذهان هذه القيادات .

وهو ما يوضحه بشكل أبرز رأى هذه النخبة فى مشاركة النساء بشكل محـــدد فـــى عضوية مجالس إدارات الجمعيات الأهلية الإسلامية .

الرأى فى مشاركة المرأة فى مجلس إدارة الجمعية	**الثقل النسبى**
* لا مانع من مشاركتها فى عضوية مجالس الإدارة بدون قيود .	١٥,٩
* لا مانع من مشاركتها فى عضوية مجالس الإدارة ولكن فى ظل قيود محددة .	
– أن يتم هذا فى جمعيات نسائية توجه نشاطها لخدمة المرأة والطفل .	٤٢,١
– أن تتوفر لديها القدرة وان تنتخب من قبل الأعضاء .	١٠,٥
– فى جمعيات نسائية وبشرط الالتزام بالضوابط الشرعية .	١٠,٥
– إلا يؤثر هذا على دورها الأساسى فى الأسرة .	٥,٣
– أن تكون مثقفة علميا ودينيا واجتماعيا .	٥,٣
	٧٣,٧
– عضوية مجالس الإدارة يجب أن تكون مقصورة على الرجال فقط .	١٠,٥

وإذا حاولنا تحليل نتائج الجدول الخاص بآراء نخبة جمعيات الإسلامية فـــي العينــة حول مشاركة النساء فى عضوية مجلس الإدارة سنجد :

أن ١٥,٩ % من الآراء الواردة بالعينة تشير إلى الترحيب بدون قيود ، إلا أن النظر فى أوضاع جمعيات النخب التى لا تمانع من مشاركة النساء فى عضوية مجـــالس الإدارة بدون قيود يؤكد على أن هــذا الرأى لا يعكس موقفهــم الحقيقى فجمعيات هـــذه النخــب تتميز بـــ :

★ واحدة منها لا تسمح بعضوية النساء أصلا والباقى على الرغم من وجود نســـاء في عضوية الجمعية إلا أنهن لا يمثلن فى مجلس الإدارة ، بل إن واحدة من هـذه الجمعيات لم تشارك العضوات بها فى حضور الجمعية العمومية .

★ القيادات أصحاب الرأى المرحب بالمشاركة بدون تحفظ (أحدهم ســـكرتير عـــام جمعية والباقى رؤساء مجالس إدارة) من النخب المسيطرة على مقاليد الأمور فى جمعياتهم ولفترات طويلة ، أحدهم رئيس منذ أكثر من ٢٥ عام والآخر منذ أكــثر من ٢٤ عام والسكرتير منذ ١٠ سنوات ، وبالتالى إذا كان ترحيبـــهم بمشـــاركة المرأة فى عضوية مجلس الإدارة يعبر عن موقف حقيقى لكان قد انعكـــس فـــى تحريكهم الأمور فى داخل جمعياتهم فى هذا الاتجاه .

تظل الكتلة الرئيسية من الآراء ٧٣,٧ % والتى تضع قيود على مشاركة المرأة فـــى عضوية مجالس الإدارة ، وهى قيود كما جاء فى الجدول إما أنها تحـــول دون مشـــاركة المرأة بالفعل فى عضوية مجالس الإدارة مثل الشرط الخاص بانتخاب الأعضـــاء لـــها ، وهو شرط يستحيل تحققه فى الواقع العملى بين أناس يؤمنون بقوامة الرجل على المـرأة ، وبأن مجال نشاطها الأساسى هو المنزل وتربية الابناء ، أما الشرط الخاص بضـــرورة أن تكون مثقفة علميا ودينيا واجتماعيا فإذا كان لا يطبق عمليا على الرجال فهو يأتى هنا مـن باب التعجيز وتضييق الفرص أو فى أحسن الأحوال إتاحتـــها لبعــض كــوادر الحركــة الإسلامية من النساء للعب أدوار محددة ومؤقتة .

ثم يأتى القيد الأخير الذى يقصر هذا الحق على الجمعيات النسائية الإسلامية والتـــى يجب أن توجه نشاطها لخدمة المرأة والطفل فقط ، كاشفا عن الرأى الحقيقى الـــذى يميــل إلى عدم مشاركة النساء للرجال فى قيادة هذه الجمعيات بل ضــــرورة عزلـــهن ترســيخاً لرؤية الحركة الإسلامية بضرورة الفصل بين الجنسين .

وهكذا يبدو من تحليل نتائج الجدول السابق أن الاتجاه العام لا يسمح بدور حقيقي للنساء في الجمعيات الإسلامية يتجاوز حدود القيام ببعض الوظائف مقابل أجر وفي حدود ضيقه وتحت إشراف النخب المسيطرة عليها من الرجال .

الجمعيات الأهلية الإسلامية وبناء النفوذ الفكري والثقافي للحركة الإسلامية

لا يمكن اعتبار الجمعيات الأهلية الإسلامية جزءاً من الحركة الإسلامية , أو الحالة الإسلامية الساعية لإحداث تغيير ثقافي حقيقي ، يساعد علي تهيئة وتجهيز الواقع لنجاح المشروع السياسي لمنظمات الإسلام السياسي في بناء الدولة الإسلامية بدون فحص الأغراض الحقيقية التي أسست عليها هذه الجمعيات ، بشيء من التفصيل ، والنظر في مدى تحقيقها لهذا التغيير الثقافي الساعي لجعل الفكر الديني هو المرجعية الأساسية ، وهو ما حاولنا التعرف عليه من خلال رصد الأغراض التي كانت من وراء تأسيس جمعيات العينة كما جاءت في الإجابة على السؤال الخاص بذلك في دليل الملاحظة والدراسة المتعمقة ، وتشير النتائج إلى تحرك هذه الأغراض في ثلاث مجالات أساسية هي :

١- أغراض دينية مباشرة تتصل بنشر العقيدة الإسلامية وتأدية فرائضها ، وسننها .

٢- أغراض دينية غير مباشرة تتصل بتأكيد بعض القيم والأخلاقيات الإسلامية .

٣- أغراض غير دينية تقوم في ظل أطر وتحت رموز وشعارات دينية لدعم مصداقية نشطاء الحركة الإسلامية وتقديمهم كبديل .

ويشير الجدول التالي إلى الثقل النسبي لهذه الأغراض التي تتكرر أو تتشابه في عدد كبير من الجمعيات .

م	أغراض التأسيس	تكراره في جمعيات العينة
	أولا : الأغراض الدينية المباشرة	
١-	العمل بكتاب الله وسنة رسوله ونشر مذهب السلف الصالح	٢
٢-	محاربة البدع والخرافات الملتصقة بالإسلام والمشوهة لحقيقته	٣
٣-	الحث على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة	١
٤-	تيسير رحلات الحج والعمرة	٧
٥-	إنشاء المساجد والقيام عليها ورعايتها	٨
٦-	الدعوة للتوحيد الخالص لله سبحانه وتعالى على نهج الكتاب والسنة	١

٧-	بث الروح الدينية لدى الشباب	٣
٨-	إزالة الاختلاف بين الطوائف الإسلامية	٣
٩-	بث الآداب الإسلامية والأخلاق الفاضلة	٣
١٠-	تحفيظ القرآن	١٤
١١-	توثيق الروابط والصلات بين المسلمين	٣
١٢-	إصدار الكتب والمجلات الإسلامية	٢
١٣-	نشر الوعى الدينى والثقافة الإسلامية	٩
ثانيا : الأغراض الدينية غير المباشرة		
١-	مساعدة فقراء المسلمين	١٥
٢-	رعاية الأيتام وكفالتهم	٤
٣-	دفن الموتى الفقراء وتكفينهم	٥
ثالثا : أغراض غير دينية		
١-	تأهيل الفتيات على الحرف	٤
٢-	رعاية الأمومة والطفولة	١٥
٣-	الحفاظ على البيئة	٣
٤-	رعاية المسنين	٢
٥-	تأهيل معوقين	٢
٦-	أسر منتجة	٣
٧-	حل مشكلة بطالة الشباب	٢
٨-	تنمية المجتمع	٣
٩-	محو الأمية	٣
١٠-	شغل أوقات الشباب بأعمال مفيدة مثل الرياضة	٣

ومن الجدول نجد أن الأغراض الدينية هى الأساس فى تأسيس هذه الجمعيات من حيث تعددها ١٣ غرض تشكل ٤٨ % من إجمالى أغراض هذه الهيئات ، وترتفع إلى ١٦ غرض بنسبة ٥٩ % من إجمالى أغراض هذه الهيئات إذا أضفنا إليها الأغراض الدينية غير المباشرة ، بحيث نجد فى جميع جمعيات العينة عدم خلو أى جمعية من غرض أو أكثر يتبع كل منهما ، وهو ما يعنى أن الأغراض ذات البعد الدينى تعتبر هى الأغراض

الأساسية لهذه الجمعيات ، التى تأتى الأغراض الأخرى الثانوية لتحقيقها ، وهو ما يتضح فى حجم الأنشطة والمشروعات التى أمكن رصدها فى هذه الهيئات والتى تخدم بشكل أساسى الرسالة الدينية لهذه الجمعيات حيث كان توزيع الأنشطة فى مدى تحقيقها للأغراض السابقة كالتالى :

النشـاط	عدد التكرارات فى جمعيات العينة			
	القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالى
أولا: أنشطة ذات هدف دينى مباشر				
١ـ فصول تحفيظ قرآن	٤	٣	٧	١٤
٢ـ تنظيم مسابقات واحتفالات دينية	١	٥	١	٧
٣ـ تنظيم زيارات الحج والعمرة	٤	–	٢	٦
٤ـ القيام بالوعظ والإرشاد فى المساجد	٢	٢	٢	٦
٥ـ بناء المساجد ورعايتها	٣	–	٢	٥
٦ـ تنظيم الندوات والمؤتمرات الدينية	١	١	٢	٤
٧ـ إصدار المجلات والمطبوعات الدينية	١	–	١	٢
٨ـ تأسيس نادى/ حضانة المسلم الصغير	–	١	١	٢
الإجمالى	١٦	١٢	١٨	٤٦
ثانياً : أنشطة ذات هدف دينى غير مباشر				
١ـ مساعدات تقدم بأشكال متنوعة	٢	٧	٧	١٦
٢ـ مشروع كفالة اليتيم	٢	–	٣	٥
٣ـ مشروع مساعدة الطلبة الفقراء على استكمال تعليمهم	١	–	٢	٣
٤ـ مشروع مساعدة مرضى الفشل الكلوى على الغسيل	٢	–	١	٣
٥ـ مشروع بر رمضان	–	–	٣	٣
٦ـ سيارات دفن الموتى	٢	–	٣	٣
٧ـ تيسير زواج اليتيمات	٢	–	١	٣
٨ـ دور لرعاية المسنين	٢	–	–	٢
٩ـ دور مناسبات لإقامة المآتم	٢	–	–	٢
١٠ـ مشروع خط إنتاج الزى المدرسى للفقيرات	–	–	١	١
١١ـ مشروع استقبال وتوزيع الزكاة فى مصارفها الشرعية	–	–	١	١
١٢ـ دار إيواء أيتام	١	–	–	١

١٣ـ مقابر الصدقة	١	–	–	١
١٤ـ تكفين موتى	١	–	–	١
إجمالى	١٨	٧	٢٠	٤٥
ثالثاً : أنشطة ذات أهداف غير دينية				
١ـ دار حضانة	٧	٦	٢	١٥
٢ـ تأهيل على حرف (خياطة/ نجارة/ حدادة)	٢	٨	–	١٠
٣ـ مستشفى/ مستوصف/ صيدلية	٦	–	١	٧
٤ـ حملات نظافة وتشجير	–	٣	١	٤
٥ـ أسر منتجة	١	٣	–	٤
٦ـ توظيف شباب	–	٣	–	٣
٧ـ فصول تقوية	٣	–	–	٣
٨ـ نادي اجتماعي وأنشطة رياضية	٢	–	١	٣
٩ـ فصول محو أمية	–	–	٢	٢
١٠ـ مراكز تنظيم أسرة	–	٢	–	٢
١١ـ مكتبة	٢	–	–	٢
١٢ـ فصل تعليم كمبيوتر	–	١	–	١
١٣ـ تأهيل معاقين	١	–	–	١
١٤ـ معارض بيع	١	–	–	١
جملة	٢٦	٢٦	٧	٥٩

ومن الجدول سنجد أن إجمالى الأنشطة التى تم رصدها فى جمعيات العينة تصل إلى ١٥٠ نشاط كان توزيعها كالتالى :

النشـاط	عدد المشروعات	%
أنشطة ذات أهداف دينية مباشرة	٤٦	٣٠,٧
أنشطة ذات أهداف دينية غير مباشرة	٤٥	٣٠
أنشطة ذات أهداف غير دينية	٥٩	٣٩,٣
إجمالى	١٥٠	١٠٠

وهو ما يعنى أن الأنشطة الفعلية التى تمارس فى هذه الجمعيات والتى تدور فى فلك تحقيق الأغراض الدينية تصل إلى ٦٠,٧ % ، وأما باقى الأنشطة ٣٩,٣ % فهى توظف فى الحقيقة لخدمة الرسالة الدينية لهذه الجمعيات .

وهى الرسالة التى تضخ المياه بشكل مباشر فى طاحونة أهـداف حركـة الإسـلام السياسى الساعية لنشر ثقافة التدين ، ويؤكد على هـذا الـدور المحـورى الـذى تلعبـه الجمعيات فى هذا المجال التالى :

١- حجم الأموال الموظفة فى المشروعات ذات الغرض الدينى المباشر وغـير المباشـر والتى أمكن رصدها كما يوضح الجدول .

١ ـ الموارد الموظفة فى الأنشطة ذات الغرض الدينى المباشر

مجال النشاط	*حجم الموارد بالجنيه*			
	القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالى
تحفيظ القرآن	٤٥١١٣٩	٦٥٧	٢١٦٠٠	٤٧٣٣٩٦
ندوات/ احتفالات دينة	–	١٣١٦٠	٣٠٠٠	١٦١٦٠
حج وعمرة	٤٥١٣٠١٤	–	٨٠٠٠٠	٤٥٩٣٠١٤
وعظ وإرشاد	١٣٦٥٢٧	–	–	١٣٦٥٢٧
تأسيس ورعاية مساجد	١٥٠٠٠٠	–	٥٢٩	١٥٠٥٢٩
مسابقات دينية	–	١٧١٥٥	–	١٧١٥٥
نادى للمسلم الصغير	–	١٨٥١	–	١٨٥١
إجمالى	٥٢٥٠٦٨٠	٣٢٨٢٣	١٠٥١٢٩	٥٣٨٨٦٣٢

٢ ـ الموارد الموظفة فى الأنشطة ذات الغرض الدينى غير المباشر

مجال النشاط	*حجم الموارد الموظفة (بالجنيه)*			
	القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالى
مساعدات للفقراء	١٨٠٠٠	٤٠٤٧٩	٢٧٧٠٧١	٣٣٥٥٥٠
دار مناسبات للمآتم	٢٠٠٠	–	–	٢٠٠٠
سيارة لدفن الموتى	٥١٠٢٠	–	–	٥١٠٢٠
تكفين ومقابر للموتى	١١٠٠٠٠	–	١٩٠٠	١١٩٠٠
دار إيواء أيتام	٨٥٥٠	–	–	٨٥٥٠
كفالة يتيم	١٠٠٨٩٣٠	–	٢٦١٧٧٣	١٢٧٠٧٠٣
إعانة للطلبة الفقراء	٤٥١١٥	–	٥٧٥٠	٥٠٨٦٥
تيسير زواج يتيمات	٤٧٣٥٠	–	١٩١٠٠	٦٦٠٤٥٠
مساعدة مرضى الغسيل الكلوى للفقراء	١٢٢٦٣٠	–	٧٥٠٠	١٣٠١٣
مشروع بر رمضان	–	–	٦٥٠٠	٦٥٠٠
مشروع التكافل الاجتماعى	–	–	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
إجمالى	١٤١٣٥٩٥	٤٠٤٧٩	٥٩٩٥٩٤	٢٠٥٣٦٦٨

أنشطة ذات غرض غير ديني

مجال النشاط	الموارد الموظفة بالجنيه			
	القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالي
حملات نظافة وتشجير	–	٣٦٥٠	٥٠٠	٤١٥٠
مستوصف/ مستشفى	١٧٨٩٠٤٧	–	٣٠٠٠٠	١٨١٩٠٤٧
دور حضانة	٦٣٤٣٥	٢٧٣٢٨	٩٣٠٠٠	١٨٣٧٦٣
نشاط ثقافي/ اجتماعي/رياضي	–	–	٤٥٠٠	٤٥٠٠
أسر منتجة	٢٠٠٠	٣٢٠٠	–	٥٠٠٠
تنمية مجتمع	–	٧٦٥٠	–	٧٦٥٠
تعليم كمبيوتر	–	٢٥٠	–	٢٥٠
تنظيم أسرة	–	٢٤٨٠	–	٢٤٨٠
مراكز تدريب فتيات	–	١٩٦٨٥	–	١٩٦٨٥
مكتبة	٧٠٠	–	–	٧٠٠
معارض بيع سلع	١١٦٣٢٧	–	–	١١٦٣٢٧
تأهيل معاقين	٦٥٠	–	–	٦٥٠
إجمالي	١٩٧٢١٥٩	٦٤٢٤٣	١٢٨٠٠٠	٢١٦٤٤٠٢

ومن الجداول الثلاثة السابقة يمكن استخلاص الثقل النسبي لمجالات اهتمامات وأنشطة الجمعيات الإسلامية التي تختص بالجزء الأكبر من الموارد كالتالي :

مجال النشاط	حجم الموارد	%
أنشطة ذات غرض ديني مباشر	٥٣٨٨٦٣٢	٥٦,١
أنشطة ذات غرض ديني غير مباشر	٢٠٥٣٦٦٨	٢١,٤
أنشطة غير دينية	٢١٦٤٤٠٢	٢٢,٥
إجمالي	٩٦٠٦٧٠٢	١٠٠

أي أن ٧٧,٥ % من إجمالي الموارد التي تتوفر لهذه الجمعيات توظف في أنشطة دينية مباشرة وغير مباشرة ، تسعى لتحقيق الرسالة الدينية لهذه الجمعيات ، أما الجزء المتبقي من الموارد والذي لا يتجاوز ٢٢,٥ % من إجمالي موارد جمعيات العينة ، فهو وإن كان يوظف في خدمات ليس لها علاقة مباشرة بالأغراض الدينية إلا أنه يقدم في ظل مناخ يشمل حزمة من الرموز والإشارات وأساليب التعامل والتخاطب ، تسعى لتأكيد الهوية والغرض الإسلامي لهذه المؤسسات وهو ما يمكن تلمسه في :

★ كون معظم جمعيات العينة (٢١ جمعية بنسبة ٧٧,٨ %) إما جزءاً من مسجد ، أو ملحقاً بها مسجد منفصل أو تخصص بمقرها مكان بارز للصلاة .. وهو ما يخلق ارتباطاً واضحاً بين الجمعية كمؤسسة وما تقدمه من خدمات وبين المسجد وما يرمز له من أبعاد دينية وثقافية وسياسية .

★ الفصل الذى يتم بين الذكور والإناث فهناك ٣٠ % من جمعيات العينة تفصل تماما بين الذكور والإناث فى مجال الخدمات والأنشطة ، ٤,٨ % من جمعيات العينة تمارس الفصل فى مجال الأنشطة (خاصة الدينية) ، وتتجاوز عنه نسبيا فى مجال الخدمات (فصول الحضانة ، المترددون على المستوصفات) ، أى أن هناك ٣٥ % من جمعيات العينة تمارس أو تسعى للفصل بين الإناث والذكور ، وهى النسبة التى ترتفع بدرجة كبيرة إذا أخذنا بعين الاعتبار وجود ١٧ جمعية فى العينة بنسبة ٦٣ % لا تسمح أصلا بعضوية النساء ، وبالتالى لا تتجاوز حالة الاختلاط الفعلى مجال من يتلقى الخدمة .

★ مجال آخر يدعم هذا التوجه هو تميز النشطاء فى الجمعية أو العاملين بها أو المترددين عليها والتزامهم بمظهر محدد كالجلباب الأبيض أو الحجاب أو إطلاق اللحى ، وهو ما تم رصده بشكل واضح فى عدد من الجمعيات (١٥ % تقريبا من جمعيات العينة ، فى الوقت الذى يوجد هذا التميز بدرجات متفاوته الانتشار فى باقى الجمعيات .

★ يستكمل هذا المناخ وجود اللوحات والشعارات ومجلات الحائط المعلقة على الجدران وفى أماكن بارزة أحيانا بمقار هذه الجمعيات ، والتى تحمل مضمونا دينيا واضحا قد يتناول بعض الأحاديث النبوية أو القدسية ، أو بعض آيات القرآن الكريم ، أو بعض النصائح والتعاليم التى تسعى لترسيخ القيم الأخلاقية الإسلامية ، أو لإعطاء الأنشطة التى تمارس داخل الجمعية مضمونا ومعنى إسلامياً خالصاً ، وهى المظاهر التى تم رصدها بشكل واضح فى ٥٩ % من جمعيات العينة .

★ وأخيراً تأتى المواد المطبوعة والمقروءة التى تحتوى عليها مكتبات هذه الجمعيات والمساجد الملحقة بها لتستكمل هذا الإطار الدينى ، حيث حاولنا بشكل سريع عمل تصنيف عام للكتب والمطبوعات المتوفرة بمكتبات هذه الجمعيات فوجدناها لا تخرج عن :

١- كتب التفاسير (ابن كثير/ السيوطى/ الوسيط/ ظلال القرآن/ القرطبى/ ابن تيمية/ ابن القيم/ الطبرى/ الجلالين) .

٢- المصحف الشريف .

٣- كتب الفقه (فقه السنة للشيخ سيد سابق) .

٤- كتب كبار رموز الحركة الإسلامية (الشيخ الشعراوى/ محمد الغزالى/ سيد قطب/ كشك/ عطيه صقر/ عبد الحليم محمود/ أحمد حسن الباقورى) .

٥- بعض الكتابات الإسلامية لـ طه حسين/ العقاد/ محمد حسين هيكل/ عبد الحميد جودة السحار/ مصطفى محمود .

٦- مجلات دينية (الدين الإسلامى/ منبر الإسلام) .

٧- كتب فى الأدب (نجيب محفوظ/ عبد الرحمن الشرقاوى/ توفيق الحكيم وتوجد فى مكتبة واحدة هى مكتبة جمعية الشبان المسلمين) .

وإذا كانت أغراض التأسيس ونوعية الأنشطة وثقلها النسبى والمناخ الذى تقدم فيه تحسم الوظيفة أو الرسالة الدينية التى تقوم بها هذه المؤسسات ، إلا أن ما يوضح دورها المباشر كأحد آليات بناء النفوذ الفكرى والثقافى لحركة الإسلام السياسى الساعية لتغيير المجتمع بكامله يتضح أكثر إذا حاولنا التعرف على الدوافع وراء نشاط النخب المسيطرة على هذه الجمعيات ، والتى كانت وراء تأسيسهم لها ، أو انضمامهم إليها ، حيث كانت دوافعهم كما أشاروا إليها كالتالى :

الدافع لتأسيس الجمعية/ أو الانضمام إليها	التكرار
أولاً : دوافع دينية مباشرة	
١- الإحساس بالمسئولية تجاه المسلمين	٦
٢- تصحيح ونشر المفاهيم الدينية	٥
٣- الدعوة إلى الله بطريقة منظمة	٢
٤- الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر	٢
٥- نشر الثقافة والقيم الإسلامية	٢
٦- زيادة الوعى الدينى لدى الشباب	٢
٧- تحفيظ القرآن	١
ثانياً : دوافع دينية غير مباشرة	
١- مساعدة الأرامل وكفالة اليتيم	٣
ثالثاً : دوافع اجتماعية	
١- خدمة أهالى الحى/ القرية	١٠

ومن الجدول السابق نجد أن الدوافع الدينية المباشرة هى الأساس وتشكل ٧٧,٨ % من الدوافع ويصل ثقلها النسبى من التكرارات الى ٥٤,١ % ، إذا أضفنا إليها الدوافع الدينية غير المباشرة ترتفع إلى ٨٨,٩ % من الدوافع وبثقل نسبى من التكرارات يصل إلى ٦٢,٢ % .

وهذا النسبة الغالبة للدوافع الدينية لدى عينة النخب المسيطرة على جمعيات العينة والمحركة لنشاطها ، والتى كانت وراء تأسيس هذه الجمعيات أو الانضمام إليها تكشف بشكل واضح ومباشر عن الدور الذى تلعبه الجمعيات الإسلامية فى حرث الواقع لعملية التغيير القيمى والثقافى ، كمقدمة ضرورية لعملية التغيير السياسى التى تتبناها الحركة الإسلامية ، حيث تتجاوز حالة هذه النخب مستوى التدين العادى ، أو الإيمان الفردى بالفكر الدينى للحركة الإسلامية ، وما تطرحه من قيم ومفاهيم ، بل ينطلق هذا الإيمان إلى نطاق الدعوة والتجسيد فى إطار مؤسسى ومنظم ، يأخذ شكل الجمعية الأهلية الإسلامية، التى تروج للفكر والقيم والمفاهيم الإسلامية بشكل مباشر ، والذى جاء على حد تعبير بعض نخب هذه الجمعيات كنوع من "الإحساس بالمسئولية تجاه المسلمين" أو بتعبير أوضح "الدعوة إلى الله بطريقة منظمة" ، يؤكد هذا التوجه للعب دور قصدى ومحدد أن أغلب النشطاء الذين تم استطلاع رأيهم فى العينة هم أعضاء مؤسسون كما فى الجدول .

المحافظة	عضو مؤسس	انضم بعد التأسيس
القاهرة	٦	٣
المنيا	٥	٣
دمياط	٥	٤
إجمالى	١٧	١٠

أى أن ٦٣ % منهم تقريبا كان من المؤسسين لهذه الجمعيات ، وهو ما يشير إلى أن النخب المسيطرة على هذه الجمعيات تسعى لبدء واستكمال دور محدد تعتقد أنه جزء من واجبها الدينى الذى لن ينتهى بالتأكيد إلا بتحقيق الغاية من ورائه ، حيث بدأ هذا الدور أو النشاط بتأسيسهم لهذه الجمعيات أو الانضمام إليها ، وهى نفس الغاية التى تسعى كل فصائل الإسلام السياسى لتحقيقها ، وإن كان من على أرضية سياسية مباشرة ، وبالتالى إن لم يكن هناك نوع من الإرتباط أو العلاقة ففى الحد الأدنى توجد درجة من التعاطف والتوحد فى الغايات والأهداف ، هذا التوحد الذى يجعل ما تقوم به الجمعيات الأهلية الإسلامية يصب بشكل مباشر فى طاحونة حركة الإسلام السياسى ، ونضرب مثلا محددا

بنوعية القيم الإسلامية التى تسعى هذه الجمعيات لترسيخها وتثبيتها فى المجتمع من خلال نشاط جمعيات العينة ، كما يراها أعضاء النخب المسيطرة والذى تم استطلاع آرائهم بصددها كما يلى :

القيمة الحاكمة لعمل الجمعية	القاهرة	المنيا	دمياط	إجمالى
التعاون والتكافل الإسلامى	٤	٤	٣	١١
الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر	٢	–	٢	٤
كفالة اليتيم	–	–	١	١
تحقيق العدل والبعد عن الفحش	–	–	١	١
القيم التى تعنى بالأسرة وتنشئة الفرد المسلم	١	–	–	١
كل القيم الإسلامية	٥	٣	١	٩

وإذا كانت هذه القيم لا تختلف كثيرا حتى فى اللغة عما يرد فى أى مطبوع خاص بأى تنظيم من تنظيمات الإسلام السياسى ، فالصلة بين هذه الجمعيات الإسلامية ، وتيارات الإسلام السياسى تزداد وضوحا وتأكيدا من خلال الأساليب أو الطرق التى أشار أفراد العينة الذين تم مقابلتهم ، والتى يرونها السبيل لتحقيق هذه القيم والتى تشمل :

★ التقيد بمبادئ الشريعة السمحاء .

★ التقيد بالكتاب والسنة والعمل بهما .

★ استخدام موارد الزكاة فى مصارفها الشرعية .

★ زيادة الوعى الدينى بالمبادئ الدينية الصحيحة .

وهى كلها كما نرى أبرز النقاط البرنامجية التى يكاد تتفق عليها كل فصائل حركة الإسلام السياسى .

هكذا يبدو وبوضوح الدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية الدينية فى دعم وبناء النفوذ الفكرى والثقافى لتيارات الإسلام السياسى والترويج لأفكارها ، ليس هذا فقط بل واكتسب مزيد من النشطاء الساعين للانخراط فى دعم هذه التيارات سواء بشكل مباشر من خلال عضويتهم بها، أو النشاط من خلال الجمعيات الأهلية الإسلامية ، وهو ما يشير إليه ٣٧ % من النخب الذين تم مقابلتهم والذين انضموا لجمعيات العينة من خلال :

١- الدروس والندوات التى تلقى بمساجد الجمعية .

٢- دعوة وإقناع الأصدقاء الذى يشاركون فى أنشطة هذه الجمعيات وتأسيسها .

٣- استفادتهم المباشرة من أنشطة الجمعية .

ويبدو أن الوسيلة الأخيرة تعد أكثر الوسائل فاعلية فى توسيع رقعة المؤيدين والأنصار وأيضا النشطاء ، وهو ما يبدو فى مقدمة الأهداف من وراء العديد من الأنشطة والخدمات التى تقدم فى الجمعيات الأهلية الإسلامية ، والتى تسعى لتحقيق نتائجها فى هذا المجال ، عبر التأثير فى اتجاهات وقيم قطاعات محددة من الفئات المستفيدة بخدمات هذه الجمعيات ، خاصة قطاع الأطفال والشباب ، وهى الدائرة المرشحة لإمداد الحركة بنشطاء المستقبل ، بجانب ضمان تأييد فئات أخرى من السكان خاصة المهمشين وذوى الظروف الصعبة ، خاصة فى حالة المعارك أو التوترات أو الضغوط السياسية المتوقعة ، مجرد نموذج لهذه الوسائل وحجم التأثير المتوقع منها نورد الجدول التالى الذى يشير إلى بعض المشروعات التى تحقق هذا الهدف وحجم التأثير المتوقع من خلالها .

الهدف/ المشروع	عدد الجمعيات المنفذة	الفئة المستهدفة وحجمها
أولاً: تأثير فى الاتجاهات القيمية والسلوكية		
فصول تحفيظ القرآن	١٠	٢٦٥١ طفل وطفلة
فصول دور الحضانة	١١	٢٥٨٥ طفل وطفلة
فصول تقوية	١٣	٢٦٠٠ طفل وطفلة
فصول محو امية	١	٦٠ فتى/ فتاة
مراكز تدريب حرفية	١	١٦ فتى/ فتاة
ثانياً : ارتباط مباشر من خلال الدعم		
مساعدة على إكمال التعليم	٢	٢٢ طالب/ طالبة جامعية
كفالة يتيم	٣	١٥٥٠ طفل/ طفلة معظمهم فى مراحل التعليم
إيواء أيتام	١	١٢ طفل
زى مدرسى للتلاميذ الفقراء	١	٦٠٠ طفل/ طفلة
تيسير زواج اليتيمات	١	١٩١ فتاة
مساعدات مالية للفقراء	١١	٢٠٧٨ (أرملة/ يتيم/ غير قادرين على العمل)
مساعدات غذائية	٢	١٦٠٠ فرد
مشروعات إنتاجية لأسر فقدت عائلها	٣	٧٢ أسرة

والمشروعات السابقة تمثل الحد الأدنى ، فهى فقط المشروعات التـــى تـم رصـد وتحديد الفئات المستفيدة منها ، من واقع البيانات الموجود فى بعض الجمعيات وليس كـل الجمعيات ، وإذا اعتبرنا أيضاً أن الفئات المستفيدة تمثل الحد الأدنى للفئات التى تقع فـى دائرة تأثير جمعيات العينة فإعادة تصنيفها يشير إلى :

٨٨٣٦	**طفل/ طفلة**	**يتعرضون لتأثير مباشر يسعى لتعديل اتجاهاتهم وقيمهم وسلوكياتهم**
٧٦	**فتى/ فتاة**	**يتعرضون لتأثير مباشر يسعى لتعديل اتجاهاتهم وقيمهم وسلوكياتهم**
٢١٦٣	**طفل/ طفلة**	**يرتبطون بالجمعيات الإسلامية من خلال الدعم المباشر**
٣١٤	**فتى/ فتاة**	**يرتبطون بالجمعيات الإسلامية من خلال الدعم المباشر**
٤٦٧٦	**فرد (امرأة/ رجل/ طفل)**	**يرتبطون بالجمعيات الإسلامية من خلال الدعم المباشر**
٧٢	**أسرة**	**يرتبطون بالجمعيات الإسلامية من خلال الدعم المباشر**

أى إننا أمام دائرة تأثير تمارسها جمعيات العينة تتسع لتشـمل فـى الحـد الأدنـى ١٠٩٩٩ طفل وطفلة .

٣٩٠ فتى وفتاة .

٤٦٧١ فرد (امرأة/ رجل/ طفل) .

٧٢ أسـرة .

وسوف ترتفع بالتأكيد هذه الأعداد إذا أضفنا إليها هذه الجمعيات والعاملين بها .

وإذا كانت هذه هى الحدود الدنيا لتأثير عدد من الجمعيات الأهلية فى عينـة البحـث وإذا كانت هذه هى الدوافع الرئيسية لنشطاء هذه الجمعيات والنخب المسيطرة عليها مـن وراء تأسيسها أو الإنضمام إليها .

وإذا كانت هذه هى الأغراض والأنشطة التى تعكسها وتمـارس مـن خـلال هـذه المؤسسات .

هل يمكن بعد هذا إنكار هذه الخيوط الحريرية التى تربطها بشكل مباشـر بحركـة الإسلام السياسية ، واعتبارها أحد مجالات وقواعد بناء النفوذ ليس الفكرى أو الثقـافى فقط وهو الشيء الواضح ، بل أيضا النفوذ السياسى والتنظيمى ، وهو الجانب الـذى لا يمكن رصده بدقة ، لاعتبارات عديدة أهمها وجود تيارات الإسلام السياسى خارج نطـاق الشرعية القانونية ، وإن كان بعض النخب أشار لنوع من العلاقات التاريخيـة بجماعـة الإخوان المسلمين ، وأكد بعضهم تعاطفه وارتباطه بطروحات حـزب العمـل الخاصـة بتطبيق الشريعة ، بل إن بعضهم اعتقل بالفعل فى فترات تاريخية سابقة .

الفصل السادس

خبرة ميدانية

١ ـ الجمعيات الإسلامية بمحافظة دمياط
دراسة حالة

أنيس البياع

٢ ـ الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر
(١٩٧٥ ـ ١٩٩٥)

د. أمين عبد الخالق

الجمعيات الأهـلية فى مصر
وإشكالية التعريف

إذا كان تعريف الجمعيات الأهلية عمومًا قد أثار إشكاليات عدة لا تتعلق بالتسمية فـى حد ذاتها وإنما تتجاوز ذلك إلى مفهوم وأهداف وأساليب عمل تلك المنظمات ... فإن ذلـك مرجعه على ما يبدو إلى المحيط السياسى والثقافى والاجتماعى الذى نشأت فيه . وسـواء كان التعريف بأنها المنظمات غير الحكومية والمنظمات التى لا تـهدف إلـى الربـح أو المنظمات التطوعية أو غير ذلك من التسميات .

ومن المتفق عليه عمومـًا أياً كانت "التسمية" هى أن الجمعيات منظمة غير حكوميـة لا تهدف إلى الربح فى الغالب وتنشأ تعبيرًا عن رغبـات وتطلعـات وإرادات مؤسسـيها لتحقيق أغراض معينـة ... وهى بهذا المعنى ليست تنظيمات سياسية حزبية . وإن كـانت تلتقى مع الأخيرة – أحيانًا – فى طريقة النشـأة أو بعض الأهداف أو أسـلوب الإدارة .. الخ .

غير أن هذا التعريف يصبح فضفاضًا حيث يمكن أن يشمل بعض منظمات المجتمـع المدنى مثل النقابات واتحادات ومراكز الشباب والأندية وغيرها .. وبالتالى فإن ما يعنينـا فى هذه الدراسة تلك المنظمات ذات "الطابع الاجتماعى" أو بمعنى أكثر تحديدًا الجمعيـات المشهرة طبقًا لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته والتى تقدرها إحصائيـات وزارة الشئون الاجتماعية بحوالى (١٤٠٠٠) أربعة عشر ألف جمعية .

الجمعيات الإسلامية :

وإذا كانت هناك إشكاليات تتعلق بتعريف الجمعيات عمومًا – فإن إشـكالية تعريـف الجمعيات "الإسلامية" تبدو إشكالية حقيقية فى بلد مثل مصر فإذا أمكن اعتبار الجمعيـات "ظاهرة أيديولوجية وثقافية ودينية" (١) فإنه من الطبيعى أن يكـون "الديـن" أو "الثقافـة الدينية" من بين عوامل نشأة الجمعيات باعتباره من أهم مكونات الثقافة المصرية .. بل إن نشأة الجمعية الأهلية فى القرى ارتبطت بنوازع دينية بدورها .. حيث نشأت فـى البدايـة جمعيات المساعدات الاجتماعية للفقراء وبعض هذه الجمعيات نشأت فى أحضان الكنيسة .

والمتتبع لتاريخ حركة الجمعيات الأهلية فى مصر سوف يدرك للوهلـة الأولـى أن العمل الخيرى من منطلقات دينية كان من بين أهم العوامل وراء ظهور الجمعيات الأهليـة

التطوعية في مصر .. ومن ثم ظهرت الجمعيات الأهلية فى أحضـــان المفــاهيم والقيــم الإسلامية .. وكان طبيعيا أن تحتل الجمعيات ذات "النمط الإســـلامى" مكــان الصــدارة بالنسبة لباقى الجمعيات الأهلية .

اطراد ونمو حركة الجمعيات الإسلامية :

من خلال القراءة الإحصائية يمكن أن نلاحظ اتجاهًا فى النمــو بالنسـبة للجمعيــات الإسلامية ليس فقط من الناحية الكمية ولكن من حيث المحتوى الكيفى واتساع دائرة نفــوذ هذه الجمعيات وقد يرجع ذلك لبعض الافتراضات النظرية التي يراها الباحث ذات أهميــة من بينها :

- على أنه بالرغم مما يقال من انكماش الطبقة الوسطى فـــى مصـــر بفعــل التحــولات الاجتماعية والسياسية .. فإن هذه التحولات نفسها قد ســاعدت علـــى اتســـاع "بعــض شرائحها" بفعل الحراك الإجتماعى الذى صاحبها بالإضافة إلى الشـــرائح العليـــا فـــى البرجوازية الصغيرة والتى شعرت بالحاجة إلى إضفاء طابع دينى على ســلوكها فقــد يمنحها ذلك نوعاً من الشرعية على رغبتها الجامحة فى اجتياز بعض درجـــات الســلم الإجتماعى .. فمن الملاحظ مثلا أن التوجه لأداء مناسك الحج والعمرة قــد زادت فــى السنوات الأخيرة مما استتبع معه إنشاء جمعيات دينية تعمل فى هذا المجال بالرغم مــن أن الكثير من تلك الجمعيات تكون الأهداف الدينية مجرد شعار لأهداف أخرى .

- زيادة الهامش الديمقراطى – نسبيًا – إضافة إلى تنامى الدعـــوة إلـــى إزالـــة القيــود المفروضة على الحركة الاجتماعية والسياسية ساعد على التفكير فى إنشاء مزيد مـــن الجمعيات . وإن كان من الملاحظ أن ثمة قيوداً تفرض علـــى الجمعيــات ذات النمــط الإسلامى خاصة إذا كانت هناك علاقة بينها وبين تيار الإسلام السياسى .. غير أن هذه القيود تتأثر بحركة المد والجزر بين نظام الحكم وجماعات الإسلام السياسى .

- كما أن نمو تيار الإسلام السياسى .. ربما خلق مناخًا فى حد ذاته ســاعد علـــى نمــو حركة الجمعيات الإسلامية دون أن يكون هناك دليل واضح علـــى أن تيــار الإســـلام السياسى سعى إلى إنشاء مثل تلك الجمعيات وأنه وضعها ضمن أولوياتـــه كمـــا فعــل بالنسبة للنقابات المهنية مثلا ويمكن الافتراض بأن الملاحقات الأمنية لتيـــار الإســـلام السياسى دفعت بعض أنصـــاره والمتعـــاطفين معـــه – وليــس بـــالضرورة كـــوادره وأعضائه – إلى اللجوء لإنشاء الجمعيات والانضمام إليها كنوع من الحماية وفى نفــس الوقت تحقيق بعض أهداف وأغراض الإسلام السياسى من خلال الجمعيات الأهلية .

البواعث والغايات :

- وفى جميع الأحوال فإنه من الهام أن ندرس البواعث والأهداف وراء إنشاء الجمعيات ذات النمط الإسلامى وهى عملية شديدة الصعوبة والتعقيد .
- لأننا نستطيع أن نقيس النوايا بمقاييس علمية وإن كانت دراسة البرامج والتعرف على نظام العمل فى هذه الجمعيات من الداخل وبمنهج "الملاحظة المباشرة" ربما يساعد على الاقتراب من التعرف على "البواعث والغايات" . فثمة جمعيات أهلية ذات نمط إسلامى تأسست على خلفية دينية باعتبار أن الدين يدعو إلى "الخير" ويحث على "الفضيلة" ويعمل من أجل "التكامل" بين "المسلمين" ربما يكون ذلك هو الهدف النظرى العام والمعلن لمعظم الجمعيات فى مصر ، بيد أن هناك جمعيات أخرى ذات نمط إسلامى تأسست على خلفية المساهمة فى إنشاء ركائز المجتمع الإسلامى باعتبار أن "الإسلام دين ودولة" .

ويجب أن نشير ونحن نبحث فى إشكالية تعريف الجمعيات الإسلامية إلى أن الطابع الدينى أو النزعة الدينية كانت مرتبطة بصورة أو بأخرى بحركة "النهضة" أو "التحرر" فى فترات تاريخية معينة . أو بمعنى آخر ببعض الحركات ذات الطابع السياسى مثل :

- السنوسية فى ليبيا .
- الحزب الوطنى فى مصر (مصطفى كامل) ودعوته إلى الخلافة الإسلامية .

وهذا يقودنا إلى ملاحظة تلك الازدواجية فى الرؤية والفعل التى تحكم التوجهات على مختلف الأصعدة والمستويات فيما يتعلق بمفهوم الدين من ناحية ومتطلبات وآليات الحكم السياسى من ناحية أخرى .

- النخب الحاكمة فى كثير من البلدان العربية ومنها مصر يتضمن خطابها السياسى أن الإسلام دين ودولة غير أنها فى الوقت ذاته تضع قيوداً على التطور الطبيعى لحركة الجمعيات ذات النمط الإسلامى فى بلد مثل "الجماهيرية الليبية" يلغى الدستور باعتباره وثيقة علمانية وضعية ويستبدل بإعلان قيام سلطة الشعب التى تعتبر القرآن شريعة المجتمع . وفى الوقت نفسه لا نلاحظ نموًا موازيًا للجمعيات الدينية .. فالأنظمة العربية فى مجملها تضع قيوداً كثيرة على إنشاء جمعيات إسلامية "مستقلة" أو ذات طموح يتجاوز الأغراض الدينية الخالصة .

في ظل تلك الازدواجية بين الثقافة السائدة – التي يمثل الدين الإسلامي أهم مكوناتها – ومحاصرة العمل الأهلي ومنظمات المجتمع المدني ، يتم تحديد مسار وهامش الحركة للجمعيات ذات النمط الإسلامي يتسع ويضيق حسب مقتضيات وظروف معينة طبقاً لصالح النخب الحاكمة ، لاعتبارات سياسية في معظم الأحيان .

ظروف النشأة والتكوين :

عادة ما تنشأ الجمعيات ذات النمط الإسلامي مثلها مثل غيرها من المنظمات الاجتماعية التطوعية بمبادرة من مجموعة من الأفراد الذين يهدفون إلى تحقيق أغراض أو تقديم عمل له طابع خيري ديني وفقًا لمعايير ومفاهيم كل منهم .. كما قد تنشأ الجمعية بمبادرة خاصة من شخصية ذات توجه إسلامي حيث يخصص مبلغًا من المال لإنشاء مشروعات إسلامية (مجمع إسلامي – مسجد – عيادة طبية .. الخ) .

ثم تشهر جهة الإدارة هذه المشروعات في إطار من المشروعية القانونية .. وقد تنشأ الجمعية من خلال جمعية أخرى قائمة فعلا مثلما حدث بالنسبة "لجمعية دعوة الحق الإسلامية" التي انفصلت عن جمعية أنصار السنة المحمدية لأسباب متعلقة بوجود خلافات أو اختلافات منهجية بين قيادات الجمعية وربما لأسباب شخصية متعلقة بالتنافس على المواقع القيادية بالجمعية ، وأخيرًا فقد تنشأ الجمعية في ظل توجيه وتخطيط من قبل تيار الإسلام السياسي ، لكن مثل هذه الجمعيات قد تتعرض أكثر من غيرها لضغوط أمنية وإدارية قد تؤدي في النهاية إلى حلها خاصة إذا كان واضحًا الدور الذي يقوم به تيار الإسلام السياسي داخلها – وذلك مرتبط بطبيعة الحال باعتبارات سياسية يقدرها النظام الحاكم ذاته .. مثلما حدث مثلاً ومنذ سنوات قليلة حيث صدر قرار بحل جمعية التربية الإسلامية في محافظة دمياط التي كان يهيمن عليها "الإخوان المسلمون" . وهي الجمعية التي كانت تدير عدداً من دور الحضانة ورياض الأطفال وكانت تطبق ما تتصور أنه منهج إسلامي سواء بالنسبة لشكل أو محتوى البرامج والمربيات والمدرسات عليهن ارتداء (النقاب) ويركز البرنامج على الثقافة الإسلامية والمحافظة الشديدة على "الشكل" الإسلامي واستخدام طقوس معينة في التخاطب وفي العملية التعليمية"، غير أن المثير في الأمر أنه بعد حل الجمعية أعيد تسجيل دور الحضانة ورياض الأطفال كمؤسسة تعليمية خاصة طبقًا لقانون "التعليم الخاص" ومازالت تعمل وفق المنهج السابق الإشارة إليه .

وإذا نحينا البواعث والغايات جانبًا فإننا وصولاً إلى فهم مشترك لتعريف الجمعية الإسلامية يمكن أن نتفق على الآتي :

جمعيات يدل اسمها على أنها جمعيات إسلامية مثل جمعية الشبان المسلمين ، جمعية العاملين بالكتاب والسنة ، جمعية المحافظة على القرآن الكريم – جمعيـــة تيســير الحـج والعمرة – جمعية أنصار السنة المحمدية – جمعية دعوة الحق الإسلامية .... الخ .

ومع ذلك قد نأخذ الاسم "ببعض التحفظ لأن بعض جمعيات الحج والعمرة مثلا تعمـل مثل شركات السياحة ولا تركز إلا على النواحي المالية أو الإدارية وقـد يكـون لبعـض قياداتها أهداف أخرى غير دينية مثل تحقيق أرباح مالية بالتحايل على القانون .. كمـا أن جمعية الشبان المسلمين وإن كانت تقوم ببعض الأنشطة ذات الطابع الإســلامي خاصـة الندوات والاحتفالات الدينية في المناسبات المختلفة إلا أنها في حقيقة الأمر تركـز علـى الأنشطة الرياضية مثل أي ناد رياضي كما أننا نلاحظ – في محافظة دمياط – أن معظـم أعضائها وقيادتها من المواطنين العاديين الذي لم يعرف عنهم توجه ديني ، كما أن نسـبة كبيرة منهم من قيادات الحزب الحاكم والمنضمين إلى صفوفه .

جمعيات تركز على المشروعات ذات البعد الإسلامي مثل جمعيات كفالة اليتيم التـي يقتصر نشاطها على مساعدة "الأيتام" دون سواهم (اليتيم هو القاصر الذي توفي والـــده) . حتى لو كانت هناك حالات أكثر استحقاقاً للمساعدة مثل الفقراء والمرضى مـــن الرجـال تطبيقاً للحديث الشريف "أنا وكافل اليتيم في الجنة" .. وكذلك الجمعيات التي تـهدف إلـى نشر الثقافة الإسلامية أو إدارة وإنشاء المساجد وغيرها .

جمعيات قد لا يدل اسمها على أنها جمعية ذات نمط إسلامي كما قد لا يـدل علـى ذلك طبيعة الأنشطة التي تمارسها أو تديرها مثل المشروعات الصحية أو النقديـة لكنـها تخضع لقيادات يغلب الطابع الأصولي عليها .. ومن ثم فإنها تحاول صبـغ مشـروعاتها بصبغة إسلامية وهذا النوع من الجمعيات قد يصعب حصره بسهولة لأن ذلك يحتاج إلـى دراسة خاصة .

محافظة دمياط

الواقع الاجتماعى والاقتصادى

أنيس البيـاع

مدخــل :

نعتقد أن أى دراسة لواقع الجمعيات الأهلية فى دمياط بما فيها الجمعيات ذات النمـط الاسلامى – وبصرف النظر عن المحاور المنهجية التى تنطلق فيها لابد أن تبدأ بإطلالـة على الواقع الاجتماعى والاقتصادى والديمقراطى وربما الواقع السياسى كذلك .. خاصـة وأن الجمعيات الأهلية على وجه الخصوص منظمات اجتماعية تعمل بالضرورة فى إطـار محيط اجتماعى له سماته الخاصة .. فهى لا تعمل من فراغ وإنما من خلال واقع متغـير له خصائصه الذى يفرز أشكالاً من التنظيمات التى يفـترض – نظريًـا – اسـتجابتها أو تعبيرها عن حركة الصراع الاجتماعى أو البناء الثقافى أو الاحتياجات المادية والانسـانية الضرورية .

وتبرز الجمعيات الأهلية كأهـم أشكال هذه التنظيمات ، باعتبار أن نشـأتها أكـثر سهولة – رغم القيود الإدارية والقانونية – من باقى تنظيمات المجتمع المدنى الأخـرى . فالجمعيات التى غالبا ما تهدف إلى القيام بمشروعات ذات طابع دينى أو خيرى أو إنسانى أو ثقافى ... الخ ليست بجديدة على أى مجتمع إنسانى ، إلا فيمـا يتعلـق بالأسـاليب أو الأنماط التى تتبعها أو الإطار القانونى والإجتماعى الذى تعمـل مـن خلالـه ... تلـك الأساليب والأطر إنما كانت نتاج تطور المنظومة الاجتماعية ذاتها . ومـن ثـم يمكننـا ملاحظة استمرار وجود الأشكال البسيطة الأولى من الجمعيات ، التى تفضـل أن تعمـل بعيدًا عن الرقابة الحكومية حيث يعتقد المنتسبون إليها أنها تمثل عائقًا أمام حريتـهم فـى الحركة ، خاصة مع فقدان الثقة فى المنظمات المؤسسية بفعل ميراث طويل من عدم الثقـة فى تلك الجمعيات التى ارتبطت فى أذهان الكثيرين بمؤسسات الدولـة ، وسـوف أرجـع للحديث عن مثل هذه الجمعيات فى حينه .

محافظة دمياط الخصائص السكانية :

تقع محافظة دمياط فى أقصى الشمال الشرقى من دلتا نهر النيل حيث يحدهـا مـن الشمال البحر الأبيض ومن الشرق بحيرة المنزلة بينما يخترق أراضيـها مـن المنتصـف تقريبًا نهر النيل . وتبلغ مساحتها الكلية ٥٨٩,٧ كم٢ ويقطنها ٩١٤٦١٤ نسمة طبقاً لتعـداد

١٩٩٦. وتقع فى الترتيب الثامن عشر بين محافظات مصر ١,٥ % من إجمـــالى عـدد سكان الجمهورية .

تتكون دمياط من قسم واحد هو مدينة دمياط و(٤) مراكز إدارية (مركـــز دميــاط – مركز فارسكور – مركز كفر سعد – مركز الزرقا) .

يبلغ عدد سكان الحضر ٢٥١٠٨٧ نسمة بنسبة ٢٧,٥% إلا أن تحديد هـــذه النســبة اعتمد على التعريف الإدارى للمدينة والقرية. فى حين أنه من الملاحظ أن نسبة الحضـــر تتجاوز ذلك بكثير إذا أخذنا ببعض المؤشرات خاصة مؤشر النشـــاط الاقتصـــادى حيـث نلاحظ أن بعض الصناعات الحرفية – مثل صناعة الأثاث – قد تجـــاوزت حـــدود مـــدن المحافظة لتدخل إلى القرى بقوة .. فقرية "الشعراء" هى مجتمع حضرى متكـــامل حيـث يعتمد المصدر الرئيسى للدخل على النشاط الصناعى والحرفى إضافة إلى نمط ومســـتوى الحياة الحضرية التى يعيشها سكان معظم القرى فى محافظة دمياط .

ويبلغ معدل النمو السنوى ٢,١ % عام ١٩٩٦ مقابل ٢,٥ % عام ١٩٨٦ .

(أ) معدل النمو لسكان الحضر بين التعدادين ٣ % .

(ب) معدل النمو لسكان الريف بين التعدادين ١,٨%

كما يبلغ متوسط حجم الأسرة ٤,٣ فى تعداد ١٩٩٦ بينما كان هذا المتوسط ٤,٨ فرداً فى تعداد ١٩٨٦.

الحالة التعليمية :

بيان بالحالة التعليمية مقارنة بها على مستوى الجمهورية

بيـــان	محافظة دمياط	الجمهورية
أميون (١٠ سنوات فأكثر)	٣٢,٥	٣٨,٦
يقرأ ويكتب	٣٠,٦	٢١,٣
مؤهلات أقل من الجامعية	٣٢,٥	٣٢,٨
مؤهلات جامعية	٠٤,٤	٧,٣
النسبة	١٠٠%	١٠٠%

وتشير هذه الإحصائية إلى أنه وإن كانت نسبة الأمية فى محافظة دمياط أقـــل مـــن النسبة العامة فى مصر (دمياط ٣٢,٥ % الجمهورية ٣٨,٦ %) إلا أنه من ناحية أخـــرى

فإن نسبة الحاصلين على مؤهلات جامعية تقل بصورة ملحوظة عن النسبة العامة على مستوى الجمهورية (دمياط ٤,٤٠ % الجمهورية ٧,٣ %) وربما يرجع ذلك إلى أن سوق العمل استطاعت أن تمتص عدداً كبيراً من قوة العمل خاصة بعد الحصول على المؤهلات المتوسطة أو بعد التعليم الأساسى المحدود خاصة بمدينة دمياط عاصمة المحافظة .

النشاط الاقتصادى

بالرغم من عدم توفر إحصائيات دقيقة ، فإن النشاط الاقتصادى للسكان يتركز فى :

١- النشاط الزراعى (المحاصيل التقليدية – الأرز – أشجار الفاكهة) خاصة النخيل والجوافة .

٢- النشاط الصناعى الحرفى (صناعة الأثاث المنزلى- الصيد – صناعة الجلود – الحلويات – منتجات الألبان) .

٣- صناعة الغزل والنسيج .

وقد اشتهرت بعض الصناعات الدمياطية الصغيرة كصناعة "الجبن" الدمياطى حيث تنتشر "معامل" صناعة الجبن فى أنحاء المحافظة ، مع أن كميات الألبان المنتجة لا تكفى لتشغيل هذه المعامل مما جعل دمياط تلجأ إلى استيراد الألبان من المحافظات المجاورة لتصنيعه فى معاملها.

وبالنسبة للزراعة يلاحظ أن منطقتى كفر البطيخ والسنانية من أهم مناطق الجمهورية فى إنتاج "البلح" و "الجوافة".

كما يلاحظ أنه كانت لدمياط شهرة قديمة منذ العصر الفرعونى فى صناعة النسيج "الحرير" إلا أن هذه الصناعة بدأت تتقلص خاصة الورش والمصانع الحرفية الصغيرة إلى أن أنشىء مصنع دمياط للغزل والنسيج فى الخمسينيات. وهذا المصنع الكبير بدأ بدوره يعانى من أزمات واختناقات.

وقد ساعد الرواج الاقتصادى النسبى إلى تقليل نسبة البطالة مقارنة بالمحافظات الأخرى – بالرغم من أن نتائج تعداد ١٩٩٦ لا تعكس هذه الحقيقة . فمن الملاحظ مثلا أن أهالى دمياط (لا يزاولون عادة الأعمال والمهن الهامشية فمعظم عمال النظافة من خارج المحافظة وكذلك بائعات الأسواق اللاتى يحضرن إلى دمياط منذ الصباح الباكر من المحافظات المجاورة مثل محافظة الدقهلية ، وكفر الشيخ) .

صناعة الأثـاث

كما سبق أن أشرنا فإن صناعة الأثاث تعتبر العمود الفقـــرى للنشـــاط الاقتصـــادى للسكان ، حيث يعمل بها حسب بعض التقديرات (١٠٠٠٠٠) مائة ألف عـــامل وحرفـــى تضمهم حوالى (٤٠٠٠٠) أربعين ألف "ورشة" صغيرة[1] ، وقد ارتبطت بهذه الصناعـــة أنشطة صناعية وتجارية أخرى مكملة كصناعة "شرائط التنجيد" أو "الكرينه" مـــن حـزم النخيل التى تستخدم فى التنجيد وتجارة وصناعة بعض مستلزمات الإنتاج الضرورية .

ومع أنه من الطبيعى أن تكون "الحرفة" مقدمة لتطور صناعى أكـبر بحيـث تحـل الصناعة المتوسطة والكبيرة بعد ذلك محل نمط الإنتاج الحرفى ... وبالرغم مـن وجـود بعض مظاهر وأسس هذا التطور فى الأربعينيات وبداية الخمسينيات (مصـــانع صغـيرة يوجد بها من ١٥-٢٥ عاملا) .. إلا أن عملية التطور الطبيعى أجـهضت بفعـل بعـض العوامل الموضوعية والذاتية ... منها التخصص الشديد وإدخال الميكنـــة الصغـيرة فـى العمل اليدوى الحرفى ... إضافة إلى تحاشى البرجوازيـــة الدمياطيـــة لبعـض القوانيـن الخاصة بالصناعة مثل تلك المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية وفضلت البرجوازية الدمياطيـــة تجميع قطع الأثاث من الورش الصغيرة المتناثرة والإشـــراف علـــى مراحـل التصنيـــع المختلفة فى مختلف الورش الصغيرة المتخصصة ... غير أن ذلك لا ينفى كـــون دميــاط مصنعاً كبيراً للأثاث .

ومع بداية عصر ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى بدأت بعض رؤوس الأمـــوال تتجــه ببطء شديد للاستثمار فى مجال صناعة الأثاث فبدأت تظهر بعض المصانع الصغـــيرة ... بعد المنافسة الشديدة من جانب بعض المشاريع الاستثمارية فى المدن الجديدة مـــن ناحيـــة وكاستجابة للاحتياجات التصديرية المحدودة من ناحية أخرى .

إلا أن هذه الصناعة الحرفية الرئيسية تعانى من صعوبات ومشكلات أو مـــا يمكـــن تسميته "بفوضى الإنتاج" حيث يلاحظ أن مشكلة "التسويق" تعوق تطور ونمو هذه الصناعة الحرفية خاصة وأن قوة العمل تتجه لها مباشرة لعدم وجود فرص عمل أخرى مما مثـــل عبئاً كبيراً على صناعة الأثاث من ناحية وعلى العمالة وتدنى مستويات الأجور والعـــائد الاقتصادى من ناحية أخرى .

ومن الملفت للنظر أن الآلاف من أصحاب الورش الحرفية الصغيرة يعـــانون مـــن مشكلات جمة باعتبارهم الأضعف فى العملية الإنتاجية ، ومن مظاهر ذلك وجـــود آلاف القضايا المنظورة أمام المحاكم والخاصة بتداول شيكات بدون رصيد وهى ظاهرة كـــانت لها آثارها السلبية على الحياة الاجتماعية للعاملين فى هذه الصناعة خاصة الحرفيين منهم.

---

(١) على زهران - تطور صناعة الأثاث فى دمياط - دراسة غير منشورة .

مدينة دمياط

تعتبر مدينة دمياط عاصمة المحافظة من أقدم المدن المصرية فقد جاء ذكرها منذ العصور الفرعونية القديمة حيث كانت تسمى المنطقة التى تقع فيها حاليا "تنيس" ... وارتبطت مع البلدان الواقعة فى شرقى البحر الأبيض المتوسط عن طريق مينائها القديم بروابط اقتصادية وثقافية ما زالت آثارها باقية حتى الآن .. فقد كانت تستورد الحرير منها وتعيد صناعته وتصديره ... كما أن شهرتها جاءت من كونها أهم الموانئ المصرية على البحر الأبيض قبل إنشاء ميناء الإسكندرية – ومع أنها بدأت تفقد تلك الأهمية تدريجيا بعد ظهور ميناء الإسكندرية وحفر قناة السويس وإنشاء ميناء بورسعيد وترسب الطمى فى مدخل مينائها القديم ... إلا أنه فى الثمانينيات بدأت محاولة لاستعادة مكانتها القديمة بعد إنشاء ميناء (دمياط الجديد) .

ولا ننسى أيضا أن هذه الشهرة قد جاءت نتيجة لتعرضها لحملات الغزو اللاتينى (الحروب الصليبية) ، والمقاومة التى أبدتها وتعرضها أكثر من مرة للحصار والغزو الخارجى .. وتدميرها ونقلها من موقعها القديم ، وهو موضوع خارج عن نطاق هذه الدراسة .

المسجد ـ الورشة ـ المقهى

كانت للطبيعة الخاصة لدمياط أثرها على البنية الثقافية والاجتماعية لشعبها ... وليس غريباً أن نلاحظ على شعب دمياط ميله إلى "التدين" وتمسكه ببعض العادات والقيم الخاصة بالمجتمعات "المحافظة" فقد كنا إلى عهد قريب نجد أن أصحاب الحوانيت يسارعون إلى الصلاة فى المساجد دون أن يغلقوا حوانيتهم اكتفاء بوضع "كرسى" فى مدخل الحانوت علامة على ذهابهم إلى المسجد لأداء الصلاة ... والدمياطى عادة لا يستقبل "الغرباء" فى بيته وإنما يفضل استقبالهم على "المقهى" حيث تعقد الصفقات التجارية أو تناقش أحوال "الحرفة" وبالتالى كان من الطبيعى أن يدور عالم "الدمياطى" فى إطار هذا الثالوث (الورشة – المقهى – المسجد) .. وفى كثير من الأحيان نجد الورشة أسفل المنزل الذى يقيم فيه ، ومع ذلك يمكن أن نلاحظ أنه قد حدثت بعض التغيرات على هذه المنظومة من القيم والعادات خاصة بعد الانفتاح على العالم الخارجى والداخلى (عمليات التصدير المحدودة خارجيا والهجرة من بورسعيد إلى دمياط بعد عام ٩٧ داخليا) .

وحلم الحرفى الصغير أن يمتلك "معرضا" لتجارة الأثاث وأن "يحج" بيت الله ... هذا العالم الخاص للدمياطى انعكس على مجمل حياته الروحية والمادية ... فاهتم بالمساهمة فى بناء المساجد مثلاً ... حيث بلغ عدد المساجد المسجلة فى دمياط طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦ (١١٣٧) مسجداً وبمقارنة هذا العدد من المساجد بإجمالى عدد المساجد المسجلة فى ج.م.ع والتى تبلغ ٦٩٢٥٧ نجد أن المسجد فى دمياط يخدم ٨٠٤ نسمة فى حين أنه

يخدم ٨٨٦ نسمة على مستوى الجمهورية ... أى أن نسبة عدد المساجد فى دمياط تزيـــد عن النسبة العامة فى مصر .

الحياة السياسية والحزبية

لا تكاد تختلف محافظة دمياط عن غيرها من المحافظات بالنسبة للحياة السياسية فهى راكدة مثل غيرها لظروف كثيرة ليس المجال هنا يسمح بمناقشتها إلا أنه تــبرز ظــاهرة خاصة ربما تميز دمياط عن غيرها خاصة مدينة دمياط عاصمة المحافظـــة ... فالشـــعب الدمياطى منحاز فى مجمله إلى جانب "المعارضة السياسية" للحزب الحاكم ويتمثل ذلك فى التصويت غالبا لجانب مرشحى المعارضة أو المستقلين فى انتخابـــات مجلـس الشـــعب بصرف النظر عن النتائج النهائية التى تسفر عنها هذه الانتخابات لمـــا يشـــوب العمليـــة الانتخابية من تجاوزات كثيرة ويحظى تيار الإسلام السياسى "الإخوان المسلمون" بشـــعبية أكثر من غيره من القيادات السياسية يلى ذلك اليسار بصفة عامة (التجمـــع ، النـــاصرى) لذلك فإننا نلاحظ أن أهم الأحزاب السياسية التى لها تأثير فى الشارع الدمياطى الإخـــوان المسلمون ثم أحزاب التجمع والناصرى .

ومع ذلك فإن انخراط الدمياطى فى العمل السياسى والحزبى المباشر محـــدود مثـــل غيره من أبناء الشعب المصرى ، خاصة وأن الطبيعـــة الخاصـــة للنظـــام الاقتصـــادى (الحرفى) لا تمنحه فسحة كافية من الوقت كى يمارس نشاطاً حزبياً ... إضافـــة إلـــى أن "الدمياطى" مسالم بطبعه ويخشى الدخول فى دوامة من الملاحقات والمضايقات مـــن قبـــل أجهزة الدولة التى تجرم "عمليا" النشاط السياسى والحزبى ... غير أننا يمكن أن نرصـــد – رغم ذلك – النفوذ الكبير لتيار الإسلام السياسى فى دمياط حيث يعتبر البعض دمياط أقوى معاقل هذا التيار على مستوى الجمهورية خاصة "الإخوان المسلمون" ... ونذكر أنه تـــم "إعدام" أحد قياداتهم وهو المرحوم عبد الفتاح إسماعيل أثناء حكم الفـــترة الناصريـــة فـــى الستينيات . يلى ذلك بعض التيارات "الجهادية" غير أن الأخـــيرة بـــدأت فـــى الانكمـــاش والتقلص بفعل الملاحقات الأمنية، فى الوقت الذى بدأت فيه جماعة "الإخوان" فى التواجـــد الفعلى على ساحة العمل العام خاصة ما يتعلق بالمشاركة فى الانتخابات العامـــة (حصـــل الإخوان على جميع مقاعد المجلس الشعبى المحلى لبندر دمياط فى انتخـــاب عـــام ١٩٩٠ كما حصل مرشحهم فى انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٥ على أعلى الأصوات بفـــروق شاسعة بينه وبين جميع المرشحين مما دفع السلطة للتدخل السافر فى انتخابـــات الإعـــادة لإسقاطه) .

إن هذا النفوذ الواضح لتيار الإسلام السياسى فى دمياط يطرح سؤالاً بديـــهيا حـــول مدى انتقال هذا النفوذ للجمعيات الأهلية خاصة الجمعيات ذات النمط الإســـلامى ؟ ولقـــد أسفرت الدراسة عن طريق الملاحظة المباشرة ودراسة حركـــة الجمعيـــات مـــن ناحيـــة

.وجماعات الإسلام السياسي من ناحية أخرى عدم توفر دلائل تشير إلى وجود صلة مباشرة بين هذه الجماعات السياسية وبين الجمعيات الأهلية عكس ما كان متوقعاً ومنتظراً وهو ما سوف يتضح لنا فيما بعد ...

الجمعيات الأهلية في محافظة دمياط

الواقع أن محافظة دمياط لا تنفرد - على ما يبدو - بسمات خاصة بالنسبة لظروف نشأة حركة الجمعيات الأهلية . فمثلها مثل باقي محافظات مصر ظهرت الجمعيات الأهلية - في البداية - استجابة لنوازع دينية وخيرية فاتجهت إلى العمل في ميدان المساعدات الاجتماعية وأعمال البر أو الإدارة وإنشاء المساجد ودور العبادة . لذلك لم يكن غريباً أن تكون " جمعية البر بالفقراء " وجمعية أنصار السنة المحمدية من أوائل الجمعيات التي أنشئت في دمياط . واكب ذلك ظهور جمعيات " الإصلاح الاجتماعي " في الأربعينيات والخمسينيات خاصة في ريف المحافظة .

وقد بلغ عدد الجمعيات المشهرة حتى شهر مارس ١٩٩٩ طبقاً لأحكام القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة عدد (٢٠٦) جمعية تعمل في شتى مجالات العمل الاجتماعي التي نص عليها القانون المشار إليه ... وقد فضل الباحث الأخذ بمعايير مختلفة لتصنيف هذه الجمعيات دون التقيد بميادين العمل المحددة في قرارات الشهر ... اعتماداً على النشاط الأساسي الذي تركز عليه الجمعية ، أما فيما يتعلق بالجمعيات ذات النمط الإسلامي فقد اعتمدت على المعايير السابق توضيحها في صدر هذه الدراسة عند التعرض لإشكالية التعريف ... وبالتالي يمكن تصنيف الجمعيات الأهلية المشهرة كالآتي :

عدد الجمعيات	بيـــــــــان
٧٧	جمعيات تنمية اجتماعية
٣٤	جمعيات دينية (إسلامية)
٢٦	جمعيات يقتصر نشاطها على خدمة أعضائها (كالروابط والأندية وغيرها)
١٩	جمعيات تركز في نشاطها على تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية .. الخ
١٢	جمعيات مساعدات اجتماعية
١١	جمعيات النشاط الثقافي والعلمي
١١	جمعيات رعاية الفئات الخاصة (رعاية المسجونين وأسرهم - مرضى الجذام - المعدومين - الإخوان المعرضين للإنحراف ... إلخ)
٤	جمعيات لرعاية الأسرة والطفولة
٤	جمعيات مسيحية (يقتصر عضويتها على الأقباط (دينية - خيرية - نسائية)
٣	جمعيات نسائية
٥	جمعيات أخرى (تدريب - أسر منتجة ... الخ)
٢٠٦	إجمالي عدد الجمعيات

لا يعنى هذا التصنيف بطبيعة الحال أن الجمعيات الإسلامية لا تعمل في ميدان رعاية الطفولة أو لا يتبعها دور حضانة وبالمثل لا يعنى أن جمعيات التنمية لا تمارس نشاطا ذا طابع ديني ... وإنما أردنا من هذا التصنيف أن نوضح المجال العام لنشاط الجمعيات في دمياط .

وإذا استثنينا جمعيات التنمية التى غالبا ما تنشأ بإيعاز من وزارة الشئون الاجتماعية وبتشجيع منها تلبية لاحتياجات اجتماعية أو لإسناد بعض المشروعات الحكومية إليها لإدارتها[1] فإن الجمعيات الإسلامية تحتل المرتبة الأولى بعد جمعيات التنمية بالنسبة لعدد الجمعيات في المحافظة يلي ذلك مباشرة تلك الجمعيات التى يقتصر نشاطها على خدمة أعضائها .

ومن بين الجمعيات المشهرة وعددها ٢٠٦ جمعية توجد ٢٥ جمعية تم شهرها خلال عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ وحدهما أى حوالى ١٢ % من عدد الجمعيات التى تم شهرها خلال العامين الأخيرين فقط . وهى موزعة كالآتى :

العدد	بيـــان
١٠	جمعيات إسلامية
٦	جمعيات تخدم أعضاءها
٤	جمعيات رعاية اجتماعية وصحية
٣	جمعيات مساعدات اجتماعية
١	جمعيات فئات خاصة
١	جمعيات نسائية
٢٥	إجمالى عدد الجمعيات المشهرة عامى ١٩٩٧، ١٩٩٨.

وتوضح هذه الإحصائية أن الجمعيات الإسلامية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة لعدد الجمعيات المشهرة حديثا يلي ذلك الجمعيات التى تخدم أعضاءها . كما يلاحظ أنه لم يتم شهر أى جمعيات جديدة للتنمية خلال عامى ٩٧، ٩٨ . ويمكن أن نفسر ذلك النمو المطرد لشهر الجمعيات ذات النمط الإسلامى بأن الانطلاق من الرؤية الدينية ما زال الحافز الرئيسى وراء شهر الغالبية العظمى من الجمعيات فبالإضافة إلى الجمعيات الإسلامية (١٠ جمعيات) يمكن إضافة جمعيات الرعاية الاجتماعية والصحية (٤ جمعيات)

(١) جميع المشروعات الاجتماعية فى خطة التنمية الاجتماعية تسند عادة إلى جمعيات أهلية طبقا لعقود إسناد بين وزارة الشئون الاجتماعية والجمعية المعنية .

- وكذلك جمعيات المساعدات (٣ جمعيات) والتى غالبا ما تكون الدوافع الدينية من بين أسباب شهر مثل تلك الجمعيات بجانب دوافع أخرى بطبيعة الحال .

بينما بلغت الجمعيات التى توقف نشاطها بسبب صدور قرارات إدارية بحلها خلال السنوات الأخيرة (٩٤- ١٩٩٨) ٢٣ جمعية بينها (٧ سبع جمعيات فقط صدرت قرارات بحلها خلال عامى ٩٧ ، ١٩٩٨ وذلك طبقا للبيان التالى :

السنة	عدد الجمعيات التى حلت	بيـــــان
١٩٩٤	٧	لا يوجد بينها جمعيات دينية
١٩٩٥	٥	منهما جمعية دينية واحدة
١٩٩٦	٤	منها جمعية دينية واحدة
١٩٩٧	٧	لا يوجد بينها جمعيات دينية
١٩٩٨	لا يوجد	ـــــ
	٢٣	إجمالى عدد الجمعيات التى صدرت قرارات بحلها.

الجمعيات الإسلامية

تطرح هذه الدراسة – فيما يتعلق بالجمعيات ذات النمط الإسلامى – بالضرورة بعض الأسئلة التى يمكن أن تساعد فى محاولة الاقتراب من الإجابة عليها التعرف أكثر على هذه الجمعيات ... ولعل أهم سؤال هو : هل هناك سمات خاصة لهذه الجمعيات مختلفة عن السمات الخاصة لباقى الجمعيات الأهلية فى المحافظة ؟ مع ما يمكن أن يكون هناك من تشابه فى الأهداف والأغراض وحتى فى المشروعات التى تديرها هذه الجمعيات . وربما يساعدنا على ذلك مناقشة بعض المفردات أو المحاور المتعلقة بحركة الجمعيات الأهلية مثل المحاور التالية :

١ـ العضوية

رغم الموقع المتميز للجمعيات ذات النمط الإسلامى على خريطة الجمعيات الأهلية فى دمياط ، إلا أن الانضمام إلى عضويتها رسميا ما زال محدوداً ، فالكثيرون قد يفضلون المشاركة فى أنشطة الجمعية دون أن يكون لهم استمارات عضوية أو مسجلين فى سجلاتها . فما زال هناك نوع من التوجس والحذر من قبل المواطنين للانضمام إلى الجمعيات الأهلية عموما بما فى ذلك الجمعيات الدينية إضافة إلى أن الممارسة العملية

الحقلية مع الجمعيات الأهلية تشير إلى أن الجمعيات ذاتها لا تسعى لتوسيع قاعدة العضوية لأسباب تتعلق بضمان استمرار هيمنة أعضاء مجالس الإدارات الحالية على مقدرات الجمعيات كما أنه من بين الأسباب أيضا عدم وضوح إجراءات اكتساب العضوية الجديدة ... وبالرغم من ذلك فإنه باستثناء الجمعيات التى يقتصر نشاطها على خدمة أعضائها، بحكم أن الجمعيات الأخيرة تضم إليها قطاعات كاملة من العاملين فى المصالح الحكومية وغيرهم مثل الروابط الاجتماعية كجمعية رابطة التعليم الابتدائى بمحافظة دمياط . فباستثناء مثل هذه الجمعيات فإن العضوية فى الجمعيات ذات النمط الإسلامى أكبر قليلا من باقى الجمعيات الأخرى .

وقد لوحظ أن جمعية كفالة اليتيم وهى من أكبر الجمعيات الإسلامية فى المحافظة – قد ضمت إلى عضويتها عند تأسيسها لأول مرة فى عام ١٩٨٩ عدة آلاف موزعين على قرى ومدن المحافظة المختلفة ، وكان ذلك حدثا مثيراً للتأمل والدراسة . ويعتقد الباحث أن البواعث الدينية كانت من أهم الأسباب وراء الانضمام الكبير للجمعية ، إضافة إلى أنها نشأت منذ البداية بعيداً عن التدخل الحكومى . حتى أن بعض من انضموا كانوا أطفالاً رغم مخالفة ذلك للقانون المنظم للجمعيات .

كان الوازع الدينى فى الأساس – كما سبق أن أشرت – هو السبب الرئيسى وراء كبر حجم العضوية .. لكن هذا الوازع الدينى لم يكن وحده كافيا لولا التشجيع والمبادرات والجهد من قبل مجلس إدارة الجمعية . إلا أن هذه العضوية الكبيرة ما لبثت أن تقلصت بسرعة حيث مثلت بعض الصعوبات والعقبات عند عقد الجمعية العمومية السنوية العادية التى اشترطت مواد القانون أن تعقد فى مكان واحد . كما أنها مثلت عقبة كذلك أمام مجلس الإدارة الذى ربما يكون قد رغب فى إزاحة أية إمكانية محتملة لتغييره فأقدم على تحويل معظم هذه العضوية الكبيرة إلى عضوية "منتسبة" ليس من حقها حضور الجمعية العمومية أو الاشتراك فى مداولاتها وبالتالى التأثير فى قراراتها .

وفى "جمعية دعوة الحق الإسلامية" قام مجلس الإدارة بتقليص العضوية العاملة بحجة عدم توقيع معظم الأعضاء على استمارات العضوية رغم أن عضويتهم بالجمعية قديمة وممتدة منذ سنوات طويلة .. وكان الهدف – أيضا – ضمان بقاء أعضاء مجلس الإدارة فى مواقعهم عندما شعروا أن هناك اتجاها لإجراء تغييرات فى عضوية مجلس الإدارة من قبل الجمعية العمومية" .

ملخص القول إنه كان يلاحظ نمو فى حركة العضوية بالنسبة للجمعيات الإسلامية إلا أنه نمو محدود ، وتتأثر حركة العضوية إلى حد بعيد بمدى رغبة قيادة الجمعية فى توسيع قاعدة العضوية من عدمه .

وإذا كانت الجمعيات الأهلية بطبيعة تكوينها وفلسفتها منظمات تطوعية "مفتوحة" لكل من ينطبق عليه شروط عضويتها ، إلا أن الدافع يشير إلى أنها منظمات "شبه مغلقة" وتوسيع قاعدة عضويتها مرهون - في الغالب - بإدارة قيادتها الفعلية . ما عدا الجمعيات التي تقتصر خدماتها على أعضائها كما سبق أن توجهنا .

٢ـ المسجد كمؤسسة دينية

مما لا شك فيه أن المسجد يلعب دوراً رئيسياً ليس فقط بالنسبة للحياة الروحية للمصريين ولكن أيضا بالنسبة للحياة الاجتماعية . خاصة بالنسبة لمجتمع الغالبية العظمى من سكانه من المسلمين .. ولسنا هنا بصدد الدور التاريخي للمسجد على مختلف الأصعدة الدينية والاجتماعية والسياسية .. وكان طبيعياً أن يكون نقطة انطلاق وتجمعاً ومركزاً للإدارة بالنسبة لحركات الإسلام السياسي بكافة فصائلها وتياراتها ... لذلك اهتمت الجمعيات الإسلامية بإدارة وبناء المساجد ... بل أن بعض هذه الجمعيات كجمعية أنصار السنة المحمدية بدمياط ، وجمعية دعوة الحق الإسلامية بدمياط اعتبرتا إنشاء وإدارة المساجد النشاط الرئيسي لهما فبلغت المساجد التي أنشأتها جمعية دعوة الحق الإسلامية (٢٣) مسجداً بينما بلغت المساجد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية (٢٠) مسجدا أما في باقي الجمعيات الدينية فقد قامت ببناء أو الإشراف على (١٠) مساجد ، ومن ثم تصبح المساجد التابعة للجمعيات الإسلامية في محافظة دمياط ٥٣ مسجدا ، وهو عدد ليس بالقليل خاصة مع وجود سياسة رسمية تقضي بالتوسع في (ضم) المساجد لتكون تحت إشراف وزارة الأوقاف المصرية . ناهيك عن وجود مساجد أخرى - من الخاضعة لإشراف وزارة الأوقاف - للجمعيات الإسلامية علاقات غير مباشرة بها سواء عن طريق مشاركة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات في عضوية مجالس إدارة المساجد وقيام الجمعيات الإسلامية بالمشاركة في حملات التبرعات لصالح أعمال الصيانة والتجديد .

وتكتسب الجمعيات الإسلامية نفوذاً خاصة من خلال المساجد إضافة إلى قيامها بأعمال الإدارة وما يستلزم ذلك من تعيين الموظفين والوعاظ ومحفظي القرآن الكريم والخدم مما يساعد أكثر على تأكيد هذا النفوذ الذي يتجاوز بكثير إمكانيات الجمعيات ذاتها . "فالمسجد" يلعب دوراً هاما في نشر أهداف وأغراض الجمعيات الدينية الإسلامية ويخلق قاعدة "مؤسسية" تنطلق منها الجمعيات نحو ترسيخ تواجدها ، باعتبار أن المسجد وسيلة وغاية في الوقت ذاته ... كما أن الجمعيات الإسلامية استفادت من المساجد التابعة لها في القيام بمشروعات مثل دور الحضانة وبعض المستوصفات الصحية ... الخ في نفس مبنى المسجد ، وتسمية بعض الجميعات "بالمجتمع الإسلامي" مثل المجتمع الإسلامي

لجمعية دعوة الحق فى مدينة رأس البر الذى يضم صيدلية ومستشـفى ودار حضانــة ... ومكتب لتحفيظ القرآن الكريم .

الموارد المالية والمصروفات :

لا شك أن حجم الموارد المتاحة والإنفاق السنوى والاصول الاســتثمارية والثابتـة للجمعيات تعتبر من بين المؤشرات الرئيسية لتقييم دور الجمعيات ومـدى قدرتـها علـى الوفاء بالتزاماتها وتحقيق أغراضها المعلقة ، كذلك مدى حجم مشـاركتها فـى عمليـات الرعاية والتنمية الاجتماعية .

ورغم عدم وجود بيانات دقيقة عن موازنات هذه الجمعيات وحجم أصولـها إلا أنـه أمكن رصد موازنات (١٥٦) جمعية من بين (٢٠٦) جمعية مشهرة بمحافظـة دميـاط ، حيث بلغت (١٠٥٧٥٣٦٦) أى حوالى عشرة ملايين وخمسة وسبعين ألف جنيه خلال عام ١٩٩٦ (إيرادات) ، بينما بلغت المصروفات (٨٢٤٨٢٧١) حوالى ثمانية ملايين ومئتيـن وثمانية وأربعين ألف جنيه خلال نفس الفترة .

من بين هذه الجمعيات (٢٩) جمعية إسلامية توفرت بيانات عن أرصدتها وموازناتها من إجمالى عدد الجمعيات الإسلامية البالغ (٣٤) جمعية ، حيـث بلـغت الإيـرادات حوالى (٣٧٢٨٠٠٠) فى حين بلغت المصروفات (٣٢٤٩٠٠٠) وذلك خلال عام ١٩٩٦ .

ومن خلال دراسة وتقييم البيانات المالية المتوفرة عن الجمعيات الإسلامية وأنشـطتها وحركتها الميدانية فى الواقع يمكن استخلاص بعض النتائج منها :

١- بالنسبة للجمعيات الدينية قد لا تمثل الإيرادات والمصروفات المدرجة فى الموازنـات السنوية الأوضاع المالية لهذه الجمعيات بكل دقة ... حيث يمكـن ملاحظـة وجـود إيرادات أخرى لا ترصد فى الحسابات الختامية السنوية منها بعض التبرعات العينيـة أو التبرع بأراضٍ أو التبرعات النقدية التى تصرف مباشرة لتحقيق أغراض الجمعيـة دون أن ترصد فى حساباتها، خاصة تلك التبرعات التى تحصل عليها الجمعيـة مـن خلال "صناديق" التبرعات بالمساجد والتى غالبا ما تنفق لأعمال صيانـة المسـاجد أو صرف مكافآت العاملين فيها وليس هناك رقابة على هذه الصناديق سـوى ضمـائر القائمين عليها .

٢- قد لا تعكس حركة الإيرادات والمصروفات - بالضرورة - حركة النشـاط والتـأثير الفعليين بالنسبة للمجتمع المحلى خاصة ما يتعلق بالتأثير الثقافى وهو من بيـن أهـم أغراض الجمعيات الإسلامية على وجه الخصوص ، فأنشطة "الدعوة الإسلامية" مـن خلال المساجد قد لا تحتاج إلى إنفاق مالى ضخم .

٣- تمثل التبرعات التلقائية الجانب الأساسي من موارد الجمعيات الدينية ثم تأتى إيرادات المشروعات والخدمات في المرتبة الثانية ، بينما لا تمثل اشتراكات العضوية جانبا يذكر ما عدا جمعية كفالة اليتيم .

٤- لا تعتمد الجمعيات الإسلامية على الإعانات الحكومية مثل باقى الجمعيات الأخرى بل إن ثلاث جمعيات إسلامية كبيرة وهى جمعية كفالة اليتيم ، جمعية دعوة الحق الإسلامية ، جمعية أنصار السنة المحمدية لا تتلقى إعانات حكومية .

٥- باستعراض المشروعات المدرجة في خطة التنمية الاجتماعية لمحافظة دمياط نلاحظ أن الجمعيات الإسلامية ليست فى مقدمة الجمعيات التى تسند إليها الدولة مشروعات لإدارتها ، فنادراً ما تسند مشروعات لهذه الجمعيات مثل مشروعات دور الحضانة أو مراكز التدريب على أعمال الأسر المنتجة أو غيرها فى المشروعات. خاصة وأن المشروعات التى تمول بالجهود الذاتية من قبل الجمعيات الإسلامية تحقق عائداً نظراً للإقبال على مثل هذه المشروعات من قبل المواطنين ... ذلك لأنه قد لوحظ الإقبال المتزايد على دور الحضانة التابعة لهذه الجمعيات بالمقارنة بغيرها من الجمعيات .

وقبل أن نختتم هذه الدراسة نرصد ظاهرة قد لا نخص بها محافظة دمياط وحدها وهى ظاهرة الجمعيات الدينية غير المسجلة وعادة ما تصل هذه الجمعيات فى مجالين رئيسيين .

المجال الأول : تقديم المساعدات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ، نقدية وعينية .

المجال الثانى : إنشاء ورعاية المساجد .

وتكاد هذه الجمعيات أن تكون شبيهة بالجمعيات "المسجلة" من حيث وجود أعضاء بها (المتبرعون) ومسئولون عن عمليات جمع التبرعات وتوزيعها على المستحقين (متطوعون) . وهناك دراسة تتم للحالات من قبل أعضاء الجمعية ويتم تحديد مخصصات شهرية أو فى المواسم المختلفة لحالات المساعدات ..

وقد لاحظت طوابير طويلة معظمهم من النساء أمام "متجر" لأحد قيادات هذه الجمعيات لتلقى المساعدات وفق كشوف معدة سلفا .

وتنشط هذه الجمعيات فى شهر رمضان وفى المناسبات والأعياد الدينية .. وتلعب دوراً هاماً فيما يتعلق بالمساعدات الاجتماعية حيث تصرف أحيانا مبالغ كبيرة لعلاج الفقراء أو لشراء الأثاث المنزلى للمقبلات على الزواج فى الأسر الفقيرة خاصة الأيتام .. وقيادات هذه الجمعيات ترفض بصورة قاطعة التعامل مع الجمعيات المشهرة حيث

يعتبرونها مؤسسات شبه حكومية وأنهم لا يثقون في القائمين عليها ولا فى أبواب الصرف ويشككون في نزاهة القائمين عليها .

علاقة الجمعيات الإسلامية بجماعات الإسلام السياسى

يطرح هذا العنوان بعض الإشكاليات وبعض التساؤلات ، خاصة وأن قياس هذه العلاقة يتطلب اختبار معايير خاصة وربما معقدة ... فما هى جماعات الإسلام السياسى ؟ وما هى وشائج هذه العلاقة إن وجدت ؟ وهل هى علاقات مباشرة أو غير مباشرة؟ ونقصد بجماعات الإسلام السياسى تلك المنظمات السياسية التى تجعل من الدين الإسلامى مرجعيتها الفكرية الأساسية وربما الوحيدة ، والتى تنادى بتطبيق الشريعة الإسلامية وفق رؤيتها الخاصة والتى ترفع شعار " الإسلام هو الحل " .

غير أننا نلاحظ أنه نتيجة لملاحقة النظام لهذه الجماعات فقد لجأت إلى العمل شبه السرى إلا بالنسبة لبعض كوادرها السياسية التى تدفع بها للمشاركة فى العمل العام . وبالتالى تنشأ صعوبة البحث عن علاقة الجمعيات الإسلامية بالحركة السياسية عموما وحركة الإسلام السياسى على وجه الخصوص ، ومع ذلك فإن التعرف على طبيعة الخطاب الدينى والبرامج الإنمائية لهذه الجمعيات سوف يساعد على اختبار هذه العلاقة من عدمه .

وعلى خلاف النقابات المهنية التى تتواجد فيها كوادر رئيسية من "جماعة الإخوان المسلمين " ... فقد أسفرت الدراسة عن افتقاد الجمعيات الأهلية الإسلامية إلى كوادر تنتمى إلى جماعة الإخوان أو غيرها من جماعات الإسلام السياسى .

ولقد حاولت "جماعة الإخوان المسلمين" فى فترة سابقة من نفوذها الاتجاه إلى الجمعيات الأهلية فبادرت بإنشاء "جمعية التربية الإسلامية" التى ما لبثت أن "حلت" بقرار من السلطة المختصة حيث يمنح قانون الجمعيات سلطات واسعة للجهة الإدارية فى التدخل فى شئون الجمعيات كما هو معروف بإيعاز من جهات الأمن المختصة . والسؤال هو : هل يعنى ذلك عدم وجود علاقات بين الجمعيات الإسلامية وحركة الإسلام السياسى ؟ والإجابة هى أن المؤشرات تشير إلى وجود علاقات غير مباشرة .. فثمة قيادات داخل الجمعيات ممن يتعاطفون مع تيار الإسلام السياسى ... كما لوحظ أن بعضاً من قيادات الجمعيات الإسلامية كانوا فى فترات زمنية سابقة من المحسوبين على تيار الإخوان المسلمين . ولكن بصفة عامة فإن نسبتهم العددية محدودة ، خاصة وأن بعض

- الجمعيات الإسلامية مثل جمعيات الحج والعمرة ، جمعية الشبان المسلمين وغيرها يمثل الإسلام مجرد لافتة شعارية لحركتها أكثر منه منهجاً للعمل اليومي .

وفي قراءة سريعة وعامة لشكل ومحتوى البرامج والخدمات التي تقوم بها الجمعيات الإسلامية في دمياط لأمكن ملاحظة الآتي :

	فرع النشاط	عدد الجمعيات الإسلامية	النسبة
١	تحفيظ القرآن الكريم	٢٥	%٧٣,٥
٢	المساعدات الاجتماعية	١٦	% ٤٧
٣	دور الحضانة	١٢	%٣٥,٢
٤	إقامة المساجد	٨	%٢٣,٥
٥	عيادات ومستوصفات صحية	٤	%١١,٨
٦	ندوات دينية	١٣	%٣٨,٢
٧	حج وعمرة	١١	%٣٢,٤
٨	خدمات تنظيم الأسرة	١	%٣
٩	أنشطة رياضية	٢	%٦

وتعكس الإحصائية السابقة بعض المؤشرات منها : أن تحفيظ القرآن الكريم يحتل المرتبة الأولى في نشاط الجمعيات الإسلامية ٧٣,٥ % يلي ذلك العمل في مجال المساعدات والبر بالفقراء ٤٧ % بينما تأتي الأنشطة الرياضية أو خدمات تنظيم الأسرة في ذيل القائمة .

وبالنسبة للمساعدات الاجتماعية فإنها تركز على فئة "الأيتام" أكثر من غيرها في الفئات كما لم نجد جمعية إسلامية تعمل في رعاية الفئات الحاضنة أو المعاقين إلا من زاوية مساعدة بعض تلك الفئات مالياً .

وثمة بعض الملاحظات المتعلقة بالمظهر العام للجمعيات الإسلامية في دمياط فرغم عدم وجود فروق كثيرة في المظهر العام بينها وبين باقي الجمعيات بصفة عامة إلا أنه من الملاحظ أن الجمعيات الإسلامية تهتم بالملصقات ذات الطابع الديني كما أن بعضها يضع شروطاً صارمة على سلوك وزي النساء العاملات فيه كمشروعات دور الحضانة "فالحجاب" أو "النقاب" من أهم مظاهر زي المشروعات ، وكذلك فإن بعض الجمعيات الإسلامية يحرص أعضاء مجالس إدارتها على الظهور بمظهر إسلامي - من وجهة

نظرهم – من ارتداء الجلباب والسروال وإطلاق اللحية . غير أن ذلك لا يمثل قاعدة عامة بالنسبة للجمعيات الإسلامية .

وفيما عدا جمعية واحدة فقط وهى – جمعية كفالة الأيتام بدمياط لا تشارك المرأة فى أية مراكز قيادية داخل الجمعيات الإسلامية باعتبار أنه لا يجوز للمرأة قيادة العمل طالما أنه هناك رجال قادرون على ذلك،كما أشار بذلك أحد قيادات الجمعيات الإسلامية فى حوار عام معه فمكان المرأة هو المنزل لتربية أطفالها ورعاية زوجها وأسرتها وإذا كانت نظرة المجتمع الدمياطى إلى المرأة ما زالت نظرة دونية فإن نظرة الجمعيات الإسلامية تضعها فى منزلة متدنية ... وربما كانت مشاركة المرأة فى مجلس إدارة كفالة الأيتام بدمياط (ثلاث نساء) لأسباب تتعلق بدرجة من الاستنارة لدى مجلس الإدارة أو لاعتبارات وأسباب شخصية .

وبصفة عامة يمكن القول إنه رغم العدد الكبير للجمعيات في محافظة دمياط بما فى ذلك الجمعيات ذات النمط الإسلامي. فإنها حتى الآن لم تخلق بعد إلا دوراً محدوداً لها فى بنية المجتمع يتفق مع عددها المنتشر فى أنحاء المحافظة ... فما زالت عضويتها محدودة .. لكنها فى جميع الأحوال يمكن أن تلعب دوراً هاماً وربما خطيراً فى المستقبل إذا توفرت عوامل وشروط معينة خاصة مع الاتجاه نحو تعديل القوانين الخاصة بالجمعيات الأهلية بما فى ذلك القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ وإطلاق حرية تكوين الجمعيات . حيث يتوقع الباحث أن تقوم هذه الجمعيات بدور أكبر فى المستقبل خاصة إذا وضعها تيار الإسلام السياسى ضمن أولوياته وهو الأمر الذى نلاحظ بعض مؤشرات "جنينية" له فى الوقت الحاضر .

الجمعيات الأهلية الإسلامية

فى النشـأة ـ التمويل والعلاقة مع الدولة

(مصر) ١٩٧٥ـ ١٩٩٥

د. أمين عبد الخالق *

لا تزال المعرفة المتصلة بالجمعيات الإسلامية فى مصر محدودة ولـــم تنـــل مـــن الدراسات والبحوث المختلفة عن العمل الأهلى التطوعى التى تمت نصيبًا كافيا لتوضيـــح دورها خاصة فى الفترة من أعوام ١٩٧٥ - ١٩٩٥ وهى الفترة التى بـــرز فيـــها تنفيـــذ وتفعيل السياسات الاقتصادية المتعلقة بالخصخصة وإعادة هيكلــــة الاقتصـــاد المصـــرى وهدفت إلى الإصلاح الاقتصادى الذى واكبه بالطبع تغيرات اجتماعية سياسية أو سياســية اقتصادية ذات مردود وتأثير اجتماعى . ربما ذا تأثيرات سلبية أثرت على فئات عديدة من الشعب المصرى وأوجدت تلك السياسات حاجة ماسة لكيانات أو تنظيمات مختلفة لمواجهة تلك الآثار السلبية وكان أكبر هذه التنظيمات وأبرزها وأفعلها الجمعيات الأهلية .

ولقد واكب تلك التوجهات والسياسات الاقتصادية ذات الآثار الاجتماعية والسياســية واكب ذلك نمو وصعود للتيار الدينى سواء كان إسلاميا أو مسيحيا وأيضـــا بـــرز تيـــار علمانى لكننا نعنى هنا بالتيار أو التوجه أو الخلفية الإسلامية لنشاط الجمعيـــات الأهليـــة . سواء تلك التى يظلها اسم إسلامى أو تتضمن أنشطتها كلية أو جزئيـــا نشـــاطا إســـلاميا ويستوى فى ذلك تلك التى تسيطر عليها قيادات إسلامية أو تلك التى تقصر العضوية فيـــها على المسلمين .

ونرى أن تلك الدراسة ستصل إلى مؤشرات عامة توضح الواقع الفعلى وليس ترديـداً لتصورات أو إطلاقات عامة لا تستند على دراسة .

وبداية نقول إن العمل الأهلى ارتكز على عدة محاور منذ ظـــهور العمـــل الأهلـــى المنظم المسجل حكوميا .

---

* مستشار المنظمات الغير حكومية بوزارة الصحـــة والسـكان ومديـــر الإدارة المركزيـــة للجمعيـــات والاتحادات بوزارة الشئون الاجتماعية سابقا .

١- محور عقائدى يدعو إلى أفكار ومذاهب دينية (الجمعية الشـرعية - أنصـار السـنة المحمدية - المحافظة على القرآن الكريم - جمعيات عديدة بأسماء رمـوز إسـلامية تاريخية (أبى بكر - عمر - على - عثمان .... الخ) .

٢- محور تنظيمى للخدمات الإسلامية أساسا والاجتماعية الصحية من هذا المفهوم خاصة فى فترات الوعى الوطنى ومحاربة التخلف والاحتلال أو رغبة فى تقليد الغرب فـى تطوره الثقافى والعلمى والتكنولوجى وتجلى ذلك بالذات فى القرن ١٩ وبدايات القـرن ٢٠ وقد تجلى مرة أخرى فى السبعينيات وأصبـح لـه صـدى ودور متنـامى فـى الثمانينيات والتسعينيات خاصة بعد توفر الدعم والتمويل الأجنبى بصورة كبيرة .

٣- محور يهدف إلى الحصول على مكاسب مادية أو أدبية أو سياسية لبعض منشئي تلـك الجمعيات (أ) تحت اسم الدين الإسلامى (ب) أو بدعوى الاهتمـام بـالعقيدة (ج) أو للتحرر الدينى الثقافى . وتمثل ذلك فى :

(أ) إنشاء الجمعيات المعنية بالحج والعمرة بعد أن أخذت الدولة ابتـداءً مـن ١٩٨٢ تخصص أعداداً للحج للجمعيات ، وهناك جمعيات عديدة تخصصـت فـى هـذا النشاط أو أضافت هذا النشاط لأنشطتها الأصلية والتى لم تكن بالضرورة جمعيات دينية (جمعيات المساعدات - جمعيات التنمية فى المجتمعات الحضرية والسكنية- جمعيات البيئـة - جمعيات المعوقين - الجمعيات الأدبيـة - جمعيـات رعايـة الأسرة - جمعيات رعاية المرأة ... الخ) .

(ب) جمعيات أنشأت مدارس ومعاهد تحت مظلة أسماء إسلامية بعضها اعتنى بالشكل والأساليب التعليمية الإسلامية (الاهتمام بتخصيص أمـاكن للصـلاة - التوعيـة الإسلامية) وبعضها أهتم بنشر التراث وتأليف الكتب - وتعليم النشء ولكنها لـم تمارس الأمر عن عقيدة والتزام بدليل تحويل الكثـير منـها للنيابـة أو ظـهور خلافات بين قياداتها ربما يكون وراء الخلافات من زكى ذلك لأسـباب مختلفـة وصلت للمحاكم .

(ج) جمعيات اهتمت بالتحرر الدينى والثقافى بدعاوى منظـور وتفعيـل دور أكـثر للمرأة والشباب من مفهوم أن الإسلام وعى وأكد تلك المفاهيم وإن كـانت تلـك الجمعيات رغم أنشطتها تلك ليست معنية بالإسـلام لا اسـما ولا دوراً ولا هـم قيادات إسلامية (رابطة المرأة العربية - بحوث المرأة للتنمية - رعاية المـرأة - تدعيم الأسرة - أصدقاء الطفولة ... الخ .

إلا أن الظاهرة التى لا يمكن أن يغفلها دارس هو ظهور وسيطرة ونمو وانتشار نشاط اجتماعى من مفهوم إسلامى عقائدى انتشر بشكل شامل ضم الحابل والنابل ودعمه وساعد على نجاحه وانتشاره تعدد الفهم للعقيدة الدينية الإسلامية وهو نشاط رعاية الأيتام الذى أصبح موضة لكل الجمعيات أياً كان توجهها أو المظلة التى تظلها أو القيادة التى تهيمن على إدارتها لأن الناس تتجاوب بسخاء فى هذا المجال من دعم مالى بغير حدود. لقد بدأت الجمعية الشرعية هذا النشاط بشكل ملفت للنظر فى السبعينيات أو قبلها وكان وراءه هدف هو رعاية أسر المعتقلين من الإخوان المسلمين وتوسع النشاط وضم أسراً فقيرة لأرامل ... الخ . وهذا يقودنا إلى مدخل هام وهو الحديث عن أهم التيارات الإسلامية فى مصر وهم جماعة الإخوان المسلمين التى بدأت بالتركيز على التربية الإسلامية وبعض الأنشطة الاجتماعية المحدودة وبدأت مع تغليب بعض المفاهيم لديها من أن الإسلام ليس عقيدة وعبادة فقط ، بدأت تشارك فى الجوانب السياسة والاجتماعية والاقتصادية وغيرها باعتبار العمل تحت عباءة الإسلام يأخذ الحياة من جميع جوانبها ، وباعتبار أن الإسلام دين الشورى من هذين المفهومين تداخلت أفكار الجماعة ودخلت إلى مجال العمل الأهلى منذ نشأة الجماعة وإذا ركزنا فى الدراسة عن الفترة من ١٩٧٥- ١٩٩٥ نلاحظ الآتى :

١- خلال الستينيات وقبلها فى الخمسينيات لم يكن يسمح لنشاط أو اسم أو قيادة تمت للإخوان برائحة أن تعمل ومن عمل فى تلك الفترة كان من الذكاء والحنكة بحيث لم يصنف أنه إسلامى وذلك فيما عدا بعض القيادات التى انضمت لجمعية الشبان المسلمين (الطحاوى - الباقورى ... الخ) . أو قيادات سمح لها بقدر محدود فى الجمعية الشرعية فترات قليلة وسيطر تيار من الاتحاد القومى أو الاشتراكى على الجمعية الشرعية .

٢- عندما قرر السادات (رحمه الله) إعادة قيادات الإخوان للعمل والسماح لهم بالحصول على الجوازات والجنسيات ... الخ . والإفراج عن المعتقلين كانت تلك البداية لظهور توجهات وأنماط إسلامية فكرية عديدة وصاحب كل نمط توجه لنشاط اجتماعى خاصة فى مجال الشباب . وتولد عن كل نمط أنماطاً عدة ونشأت جماعات أو جمعيات بأسماء مختلفة ولم يعارضها لا الشئون الاجتماعية الواجهة (ولا الأمن وهو المعنى بالموضوع خفية) .

٣- وعن دور تلك الأنماط الفكرية الإسلامية التى تظللت بالجمعيات الأهلية وغلب على دورها ونشاطها التربية الدينية (محاضرات - لقاءات فكرية - توجيه وإرشاد وتربية

الأعضاء على قواعد الدين الصحيح – إنشاء معهد للدعاة – إنشــاء جماعــة شــباب الإسلام وهى أكبر وأهم جمعية ظهرت ونمت فى أسيوط بدعم ورعاية الدولة وكـــان لها فضل أن تصبح أسيوط معقلاً عنيداً للعمل الإسلامى السياسى .

ومع الوقت القليل تسللت تلك الأنماط الإسلامية من الفكر إلى مواقع العمل المختلفــة وكان مردوده دعم بعض الجمعيات بالتبرعات ودعم تلك الجمعيات لبعض القيــادات فــى المعارك التى أشعلوها للسيطرة على النقابات والجمعيات وخاصة جمعيات نوادى هيئـــات التدريس بالجامعات .

إن الجمعيات الإسلامية كانت ترفض دائما الدعم الحكومى وكان الدعــم الخــارجى رجساً من عمل الشيطان خاصة الغربى ولكن مع بداية الثمانينيات انقلب الحــال وأصبــح التمويل الغربى ركنا هاما ودعماً أســاسيا (لدرجة أن الدولة عدلت من قــانون الجمــارك عام ١٩٨٢ ... وألغــت حق الجمعيات فى الحصول على هبــات ومعونات من الخــارج إلا بشروط وموافقات خاصة من لجنة السياسات ودراسات لوزيـــر الماليــة مــع وزارة الشئون الاجتماعية وكان الأمر السابق على ذلك هو موافقة وزارة الشئون فقــط) بــل إن الجمعيات جميعها تكالبت على الدعم الأمريكى المتمثل فى المشروعات المتعلقة بالتنميـــة المحلية الأمريكية من عام ١٩٨٧ وتنافست الجمعيات الدينية الشهيرة على الحصول علــى ذلك الدعم وأعتقد أن ذلك يرجع إلى سببين : **أولهما** القيود التى وضعتــها الدولــة علــى الدعم العربى وتدخل الأمن أحيانا فى التمويل الذى يأتى من جهات عربيـــة أو إســلامية معينة بحجة الدعوة لمذاهب إسلامية معينـــة (وهــابى – شــيعى) **ثانيــهما** : أن بعــض الجمعيات ذات التوجه الإسلامى رأت أن ذلك يعنى أنها تتمشــى مــع توجــهات الدولــة وعلاقاتها الدولية وفى النهاية هو دعم ومال ومشروعات .

نقطة هامة نود أن نلفت النظر إليها أن كثيراً من الجمعيات محل الدراسة لم تتمشــى خططها وبرامجها فى أحيان كثيرة فى بداية الثمانينيات مع التوجه الاقتصادى والسياســى للدولة فلم نلحظ أن جمعيات قامت بتنفيذ مشروعات تنمية للأسر التى تضررت مثلا مــن الإصلاح الاقتصادى أو أقامت مشروعات لتشغيل العاطلين رغم أنها لــو توجــهت هــذا التوجه لوجدت دعما أهليا وتمويــلاً رســمياً (الصنــدوق الاجتمــاعى ، وزارة الشــئون الاجتماعية .. الخ) . وقلة قليلة من الجمعيات التى تحمل أسماء إسلامية هى التى توجــهت إلى جهات مانحة تطلب دعماً لإقامة مشروعات تنموية لمواجهة آثار الإصلاح الاقتصادى (القاهرة – سوهاج – أسيوط) وهى لا يسيطر عليها قيادات إسلامية ولا تعمل من مفــهوم إسلامى لكنها تحمل أسماء إسلامية وتديرها قيادات اجتماعية – سياسية تحت مظلة اســم

إسلامي لدرجة أن أحد رؤساء هذه الجمعيات وكان يلبس زياً أزهرياً كانت إحدى الجمعيات المسيحية تحرص على إشراكه فى ندواتها ويتم تصويره بالندوة مع المشاركين وكانت ترفق الصور وشرائط الفيديو لجهات مانحة .

طبيعة نشاط تلك الجمعيات :

لو نظرنا بإيجاز لنماذج لتوضيح البعد التاريخي لمرجعيات إنشاء تلك الجمعيات نجد :

١- ظهور جماعات (جمعيات) المجاورين بالأزهر الشريف لتوفير رعاية اجتماعية/ ثقافية/ سياسية وكان لها دورها فى مواجهة حكام مصر على مدى تاريخ الأزهر .

٢- فى القرن ١٩/٢٠ ظهرت جمعيات سنشير إليها بما ورد من نصوص في قانونها .

(أ) المعارف للتأليف ١٨٦٨ وعنيت بتنوير العقول وحجب غير المأثور وكشف حديث الفكر والنور بهدف إدراك الرقى المأمول أسوة بالغرب المغرور .

(ب) الجغرافية ١٨٧٥ وعنيت ببحث أمور البلاد والعباد وشاركت فى بحوث حوض النيل وقامت بالجهود لعمل أول تعداد للسكان عام ١٨٨٢ .

(ج) الخيرية الإسلامية الأولى لمواجهة طغيان النفوذ الأجنبي وانشغال الحكومة بدعم المحتل ولمواجهة نفوذ الإرساليات . قامت بإنشاء المدارس الوطنية وإعانة الفقراء .

(د) الخيرية الإسلامية الثانية واهتمت بالتعليم والخدمات الصحية وهى ما زالت قائمة حتى الآن وبها أنشطة عديدة .

(هـ) جمعية الدعوة والإرشاد ١٨٩٣ (لتعاظم دور الإرساليات وقيامها بالتبشير وحدوث حالات ارتداد عن الإسلام خاصة في بعض المناطق بجنوب مصر) أقامت الكتاتيب والمدارس والخدمات الاجتماعية وكان على رأسها محمد عبده/ رشيد رضا وقد سبق لهما إقامة العروة ودعما جهود إقامة المساعى المشكورة بالمنوفية الآن .

وباختصار بلغ عدد الجمعيات المسجلة رسميا ٦٥ حتى نهاية القرن التاسع عشر تعمل فى أنشطة تعليمية – صحية – دينية (توعية – ونشر التراث والتأليف) علمية (الجمعية الجغرافية) وانتشرت بأنحاء مصر من أسوان حتى بور سعيد .

وكان من بين تلك الجمعيات عدد من الجمعيات القبطية الوطنية (التوفيق القبطية – الخيرية القبطية – خلاص النفوس) . ومع دخول بداية القرن العشرين توجهت الجمعيات

إلى مجالات سياسية قومية لمواجهة الاحتلال فنجد جمعيات تولت توجيه وتحريك الـرأى العام نحو القضية الوطنية – ونجد جمعيات عملت على مواجهة سطوة وقوة نفوذ الأجانب خاصة فى مجال الاستغلال والرهن العقارى مثل الدعوة لتطبيق نظام الوقف الإسلامى والقبطى للأعمال الخيرية ، بل أن دعوتها وصلت إلى حث الوطنيين لشـراء الرهونـات العقارية ووقفها للخير مع نمو وازدياد الوعى الوطنى ومع اليقظة والوطنية التـى بثتـها ثورة ١٩١٩ ظهرت أنشطة اجتماعية للجمعيات بخلفيات سياسية ساعد عليها وقوى مـن ساعدها :

١- زيادة عدد العائدين من البعثات الخارجية بأفكار وتوجهات متطورة حديثة وقناعتـهم بأهمية التطوير ومشاركة الجامعة والطلبة فى تصعيد المشاعر الوطنية فى مواجهـة الاحتلال .

٢- ظهور مشكلات اجتماعية واكبت الزيادة السكانية التى نمى الإحسـاس بـها عقـب نظريات مالتس السكانية .

٣- إنشاء الجامعة المصرية وتعدد كلياتها والمعاهد العليا .

٤- نمو وتعاظم حركة تحرير ومشاركة المرأة فى الحياة العامة .

٥- ظهور جمعيات دعمت العمل الاجتمـاعى بالدراسـات وإنشـائها لمعـاهد الخدمـة الاجتماعية بالأسكندرية والقاهرة (جمعية الدراسات الاجتماعيـة ١٩٣٧ - الجمعيـة الطبية المصرية - ١٩٢٦) .

٦- إنشاء المجلس الأعلى للإصـلاح الاجتمـاعى ١٩٣٦ لمراقبـة ودراسـة التطـور الاجتماعى .

٧- ظهور اتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية ١٩٤١ .

٨- إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية ١٩٣٩ والتى نص قانون إنشائها على "حتى لا تـترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة سياسياً ودينيا ولمواجهة النزعـات المتضاربة فى المجتمع" واعتبر ذلك رسالة أساسية له .

٩- تخريج دفعات الاخصائية الاجتماعية من عام ١٩٤٠ .

كل ذلك دعم وآزر من دور وفعاليات الجمعيات الأهلية بصفة عامة وبـرزت أدوار للجمعيات بهدف إسلامى أو باسم إسلامى أو بقيادات لها توجهات إسلامية .

ومع هذا التطور وهذا الدور الفعال ولبروز وتعدد الجمعيات ذات المسمى والمنحـى الإسلامى (الجمعية الشرعية – أنصار السنة – الشبان المسلمين – الشـابات المسـلمات)

والجمعيات المختلفة التى تولاها أو ساندتها شعب الإخوان المسلمين فى المحافظات اتجهت الدولة لإصدار التشريعات التى تضع أطراً وحدوداً وخطوطا للعمل الأهلي ولتولى الرقابة على تلك الجمعيات . فكان صدور القانون المدنى عام ١٨٨٣ وتولت مواده تنظيم الولاية على الأنشطة الاجتماعية وغيرها من الأنشطة الأهلية .

وكان لابد من قانون خاص تولت إعداده وزارة الشئون الاجتماعية وتلته عدة قوانين مكملة من واقع التطبيق العملى فكان القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٥ والذى تضمن نصوصا بمسميات الجمعيات الخيرية – المؤسسات الاجتماعية – بتنظيم التبرع للوجوه الخيرية .

وتلاه القانون ٥ لسنة ٤٩ منظماً لأنشطة الشباب ومشاركتهم الاجتماعية وتربيتهم الثقافية والرياضية وتلاه القانون ١٥٦ لسنة ٥٠ لتنظيم الأنشطة الاجتماعية الخاصة بالادخار والمعونة المتبادلة بين المواطنين ومع تعاظم دور التنظيمات العسكرية وخاصة تلك التنظيمات المرتبطة بحركة الإخوان المسلمين صدر قانون جديد يركز على الرقابة على أعمال الجمعيات الدينية والعلمية والثقافية وأسند رقابة أعمال تلك الجمعيات لوزارة الشئون ووزارة الداخلية وهو القانون ٦٦ لسنة ١٩٥١ .

ومع تداخل عدد من الأنشطة الاجتماعية مع تنظيمات غير خاضعة لقوانين الجمعيات ومع ظهور لافتات بأسماء جمعيات تحت مسميات حزبية وتشكيلات غير مشهرة طبقاً لقوانين الجمعيات صدر القانون ٤ لسنة ١٩٥٢ بتحديد طرق وأساليب وأشكال النظم التى تتبع لشهر الجمعيات والمؤسسات .

وعموماً فلقد واكب تلك الفترة (النصف الأول من القرن العشرين) تنوع وتعدد أشكال وأنماط الجمعيات بشكل يعكس الإحساس بالحاجات الاجتماعية غير الملباه من قبل الدولة ويعكس أثر الاتصال بالغرب بصفة خاصة فنجد ظهور جمعيات رعاية مرضى الدرن (جمعيات تحسين الصحة) جمعيات الإسعاف – الجمعيات الخاصة (أبناء البلاد – أبناء الطوائف – العاملين فى جهات معينة) والتى أدت خدمات وقامت بأدوار اجتماعية خاصة فى مواجهة الفقر والتكافل الاجتماعى ولا يمكن أن ينسى أى ملاحظ لحركة نشاط الجمعيات خلال العقد الخامس من هذا القرن تعرض البلاد فى أوائل الأربعينيات لكثير من الأوبئة نتيجة دخول جنود من جنسيات مختلفة خلال الحرب العالمية الثانية مع قوات الحلفاء لمصر فكانت هناك قوات من الهند والسودان وأواسط أفريقيا وجنوب أفريقيا واستراليا ونشرت تلك القوات الأمراض المستوطنة ببلادهم كالملاريا الخبيثة والكوليرا والتيفود فكانت للجمعيات دور كبير فى تقديم الخدمات الطبية والعلاجية والوقائية ونشر الثقافة الصحية (الهلال الأحمر – الخيرية الإسلامية – الخيرية القبطية – مبرة محمد على

-والجمعيات والروابط الأجنبية) وكان بعضها يحمل أسماءً إسلامية وبعضها يهيمن عليه أسماء إسلامية وكلا النوعين لم يعن إلا بتقديم خدمات اجتماعية مجردة أساساً وإن قامت ببعض الأنشطة الدينية (الاحتفال بالمناسبات ومحو الأمية الدينية وتوزيع الكتب الدينية بالتقسيط) وإجمالاً فإنه بنهاية النصف الأول من القرن العشرين كانت الجمعيات ذات المسمى الإسلامي أو ذات القيادة الإسلامية أو ذات الأنشطة الإسلامية تعمل في ظل مظلة حكومية وكلما تحركت أية قيادات إسلامية للتواجد على الخريطة تحت مظلة جمعية تنبهت الدولة وعدلت من القوانين بما يسمح للدولة بالهيمنة على الأنشطة الاجتماعية وكشف ما وراءها من توجهات سياسية أو دينية .

وكانت الجمعيات تنتشر بمعدلات تعطى مؤشراً أنه كلما ظهر نوع من الجمعيات الإسلامية قابله إنشاء جمعيات مسيحية وحدث كثيراً عكس ذلك خاصة في محافظات أسيوط والمنيا وفي بعض الأحياء في القاهرة والإسكندرية (شبرا - حلوان - سيدى بشر ومنطقة الرمل عموماً) وقد كانت منافسة ذات مردود اجتماعى مهما كانت أسبابه إلا أن العائد كان محموداً .

بيان عدد الجمعيات المعنى بها البحث من ١٨٢٠ حتى ١٩٥٠ وعدد الجمعيات إجمالا المسجلة رسميا *

السنة	عدد الجمعيات	ملاحظـات
١٩٠٠	٦٥	صدور القانو ن ٤٩ لسنة ٤٥ أول قانون خاص بالجمعيات
١٩١٩	٢٦٠	صدور أول قانون للثورة خاص بالجمعيات ٣٨٤ لسنة ٥٦ ٣١٩٥.
١٩٤٥	٨٣٠	
١٩٥٠	١٢٢٨	
١٩٥٥	١٧٢٤	
١٩٦٠	٣١٩٥	

وتتمثل أهم خدمات تلك الجمعيات في :

١- خدمات دور العبادة - الوعظ والإرشاد - مدارس ومكاتب تحفيظ القرآن الكريم .

٢- الخدمات الطبية والصحية - المستوصفات والمستشفيات .

---

* من سجلات وزارة الشئون الاجتماعية.

٣- المساعدات الاجتماعية - نقدية وعينية - تكفين الموتى وترحيل الغرباء .

٤- الخدمات الثقافية - مدارس - ندوات - فصول تقوية - محو أمية - مكتبات .

٥- أنشطة أخرى رعاية الطفولة - رياضية وترويحية - تدريب مهنى - رعاية الشيخوخة .

وقد بلغت قيمة خدمات تلك الجمعيات عن بحث أجرته وزارة الشئون الاجتماعية فى يوليو ١٩٦١ عن الجمعيات القائمة فى نهاية ١٩٦٠.

بلغت قيمة خدماتها الدينية	٣١٤٤٠١٠	جنيها
الطبية	١٢٤٢١٠	جنيها
المساعدات	٨٤٠٠٤	جنيها
الثقافية	٧٢٦٥٠,-	جنيها
أنشطة أخرى	٢٥٧١٨-,	جنيها

ولعل ظاهرة لافتة للنظر فى نمو نوع من الجمعيات خلال تلك الحقبة (١٩٠٠-١٩٥٠) خاصة بداية من الثلاثينيات وهى جمعيات خدمة الريف سواء أنشئت فى الريف أو فى القاهرة لتعمل بالريف (جمعية النهوض بالقرى - جمعية سيدات القاهرة - الجمعية النسائية لتحسين الصحة - جمعية الدراسات السكانية - جمعية الدراسات الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الاجتماعى والإصلاح الريفى) .

وقد قامت تلك الجمعيات بالاهتمام بمواجهة - الفقر - الصناعات الزراعية والبيئية- والمرض ومحو الأمية - رعاية الطفل - التوعية والإرشاد الزراعى - تنمية الثروة الحيوانية . وظهر مشروع المراكز الاجتماعية والمحلات الاجتماعية وهما مشروعان رائدان للعمل فى الريف والمناطق الفقيرة ، ولكن للأسف كانت تهتم بالوجه البحرى وخدماتها فى الوجه القبلى كانت رمزية لذلك النوع من الخدمات ولا يعنى هذا إن القطاع الريفى لم ينتفع من الجمعيات الأخرى وإنما فى هذه الفقرة نشير فقط إلى ذلك النوع من الخدمة والعمل الاجتماعى الذى برز خلال الفترة إضافة إلى خدمات الجمعيات الأخرى .

و ملاحظة على الجمعيات فى تلك الحقبة إذ بلغ عدد الجمعيات*

القاهرة العضوية فيها على الرجال	٢٢١٨	جمعية

* بحث وزارة الشئون الاجتماعية عن تقييم الجمعيات ١٩٦١.

القاهرة العضوية فيها على النساء	٠١٣٥	جمعية
الغالبية العضوية فيها للرجال	٠٧٥٥	جمعية
الغالبية العضوية فيها للنساء	٠٠٨٧	جمعية

يتبع تلك الملاحظة ملاحظة أخرى أن الجمعيات النسائية كانت بمحافظات القاهرة ٣٣ الأسكندرية ١٨ الدقهلية ١٢ الغربية ١٠ ولا توجد في دمياط – بني سويف ، الوادى – مطروح وسينا) .

مؤشرات تمويل الجمعيات

لم تتح بيانات دقيقة عن إيرادات ومصادر تمويل الجمعيات في أية بحوث متاحة سوى ما ورد ببحث تقييم الجمعيات الأهلية الذى قامت به وزارة الشئون الاجتماعية عام ٦١ عن الجمعيات القائمة في ٦٠/١٢/٣١ وموقفها المالى عن العام ١٦٦٠/٥٩ .

ويتضح أن إجمالى الإيرادات عن هذا العام ٦٠٤٤٤٨٩ جنيها مصدرها تبرعات واشتراكات وإعانات حكومية وإيراد ممتلكات ومقابل خدمات وبلغ قيمة التمويل الأجنبي ٩١٨٥١ جنيها أى بنسب ١,٥ من الإيرادات في تلك السنة ومؤشرات ذلك أن العلاقات المصرية كانت في تلك الآونة سيئة مع دول الغرب إجمالا (٦٠/٥٩) وطيبة مع الشرق وهو لا يمول مثل تلك الأنشطة الاجتماعية بأى صورة من الصور . وكانت دول الخليج في حاجة للمساعدات ولم تكن لديها موارد توزعها (اغلبها وأغناها في السبعينات والثمانينات) بإعطاء ، وأقصى ما سمحت به ظروف تلك الدول هو السماح لذوى الاتجاهات الدينية والقيادات الإسلامية بالعمل لديها ... مؤشر آخر لتلك الموارد من الخارج أنها وردت كالآتى :*

القاهرة ٥٣ %

أسيوط ٢٩ %

الدقهلية ١١ %

قنا ٠,٥ %

باقى المحافظات ٦,٥ % عدا الجيزة – البحيرة – دمياط – السويس – سوهاج والوادى الجديد ومطروح وسيناء .

---

* بحث تقييم الجمعيات السابق الإشارة إليه.

ملاحظات عامة عن تلك الفترة ١٨٢٠ ـ ١٩٦٠ *

١- أن عدد الجمعيات ذات الاسم الإسلامي أو القيادة ذات الاتجاه الإسلامي أو تلك التي تقدم خدمات تحت اسم إسلامي بلغ ٢٦٨ جمعية وتمثل نسبة ٨,٥ % من الجمعيات .

٢- إن النسبة قليلة نسبيا لأن عدد الجمعيات القائمة كان ٣١٥٩ من بينها ١١١٣ جمعية روابط للعاملين وأبناء البلاد ولم يظهر في بياناتها أثر لأنشطة ذات حجم فيما عدا دفن الموتى والتسفير لأعضائها المصريين ولكن خدماتها عموما كانت خدمات خاصة بأعضائها . ويرجع زيادة هذا العدد لإلغاء القانون ٣٨٤ لسنة ٥٦ لنقابات عمال الحكومة ولجوء أعضائها لإنشاء روابط في ظل ذلك القانون .

٣- إن توزيع عدد الجمعيات المعن كانت : القاهرة ٨٢ سوهاج ١٧ الشرقية – الأسكندرية – الجيزة ١٥ البحيرة ١٤ الغربية ١٣ المنوفية – الدقهلية – بني سويف ١٢، أقل المحافظات دمياط – بور سعيد – أسوان – سيناء – الوادى – مطروح لم يتعد العدد بكل منها ٢ وهي مؤشرات ذات دلالة بلا شك لو تمت دراسات عميقة لكل محافظة على حدة وإن كنا نعتقد صعوبة الحصول على المعلومات الموثقة ، وللأسف فإن أغلب المعلومات المتاحة على ذاكرة الكثيرين وحتى الآن لم تهتم وزارة الشئون الاجتماعية بتسجيل المعلومات ومصادرها عن تاريخ العمل الاجتماعي خاصة وأن الشعب المصرى له تاريخه بلا جدال في جميع مجالات الحياة ونظراً لما يتميز به دائما من سيطرة النزعة الدينية منذ آلاف السنين وحبه للخير ومساعدة الآخرين وهما دعامتا العمل الاجتماعي وليس أدل على ذلك من تلك الصروح القائمة من عشرات السنين لتقديم الخدمات الاجتماعية والأمل أن يكون هناك اهتمام بهذا التاريخ خوفا عليه من النسيان والاندثار ، وحقيقة لابد أن نذكر ما قامت به قيادات وزارة الشئون الاجتماعية خلال العقد الثامن من هذا القرن من مهمة إصدار مرجع لتاريخ العمل الاجتماعي الأهلي ولم يتمكنوا سوى من إصدار جزء واحد صدر عام ١٩٨٣ ركز على تأصيل برامج الرعاية الاجتماعية الحكومية ودور الهيئات الأهلية وانتهى الموضوع بتوقف بحوث أغلب الفاعلين المعنيين بهذا الموضوع* .

---

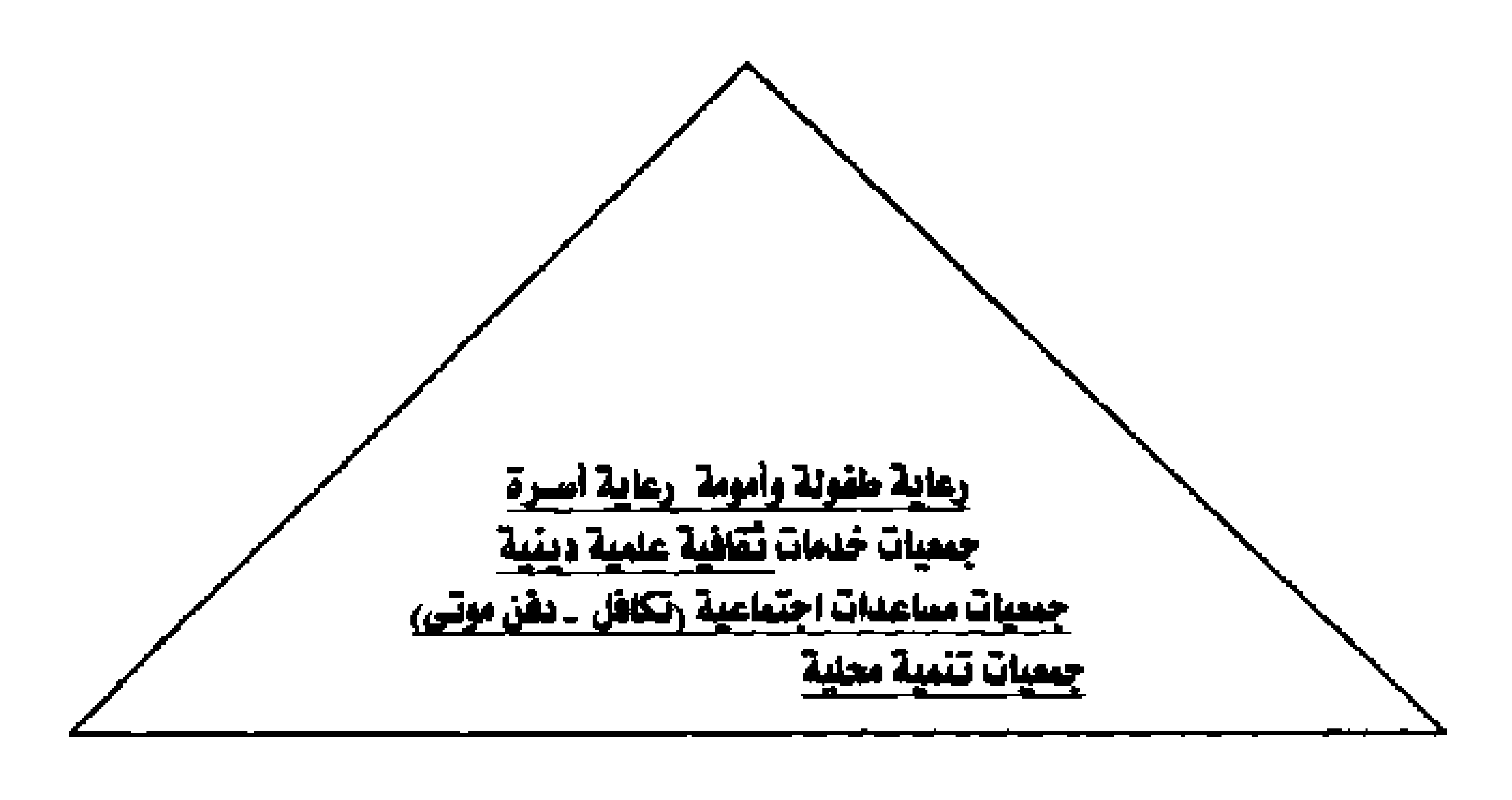
* إحصاءات وزارة الشئون الاجتماعية السنوية .

* معلومات كثيرة واردة بهذه الدراسة من الذاكرة الشخصية أو أوراق متناثرة لمحاضرات أو مذكرات في الموضوع بحكم عملي ٣٢ عاما متصلة في توجيه ومتابعة الجمعيات الأهلية والمشاركة في أنشطتها .

لاشك أن قيام المواطنين بتكوين هيئات أهلية اجتماعية لتحقيق أهداف معينة إن هـو إلا نشاط تلقائي ينبع من نفوسهم ويعبر عن شعورهم بالمسئولية الاجتماعية عن مشـاكل المجتمع واقتراح الحلول وتلبية الاحتياجات وعلى ضوء المفاهيم الاشتراكية التي سـارت اعتباراً من ١٩٦١ (عقب الانفصال والتأميمات الشهيرة وأفول دور القطاع الخاص القـادر خاصة الملاك الكبار في مجال الزراعة والتجارة وصدور ميثاق العمل الوطنـي ١٩٦٢ كما سبق صدور الخطة الأولى للتنمية الاجتماعية الاقتصاديـة ١٩٦٠/١٩٦٥ توجـهت الدولة لمزيد من التقييد في حرية الأفراد في التطوع بادعاء الرغبة في التوجيه وبادعـاء أن الدولة مسئولة عن التخطيط لبرامج الرعاية الاجتماعية وباعتبار الجمعيـات الأهليـة مشاركة في تقديم تلك البرامج وأنه لابد لأي جمعية إذا رأت أن تقوم فلا بد للحكومة مـن التأكد من حاجة المجتمع لخدمات تلك الجمعية. ولتجهت الأفكار أنه لابد أن تتحدد أنشـطة الجمعيات ولا تتعدد بادعاء أن التفرد في النشاط يوفر قدرة على العطاء وأن التخصـص هو أساس التنسيق الذي يجب أن تتولاه الدولة بين الجمعيات، ومع التوجه السائد في تلـك الفترة من أن الاسرة الخلية الأساسية للمجتمع وأن الطفولة هي صانعة المستقبل وترديـد تلك الشعارات ومع زيادة النمو السكاني ظهرت في الأفق أصوات تنادي بـدور للـهيئات الأهلية في تنظيم الأسرة ومع شيوع أن الدولة توفر الخدمات الصحية المجانيـة وانتشـار للخدمات الصحية في الريف قبل الحضر بدأت تظهر دراسات تعلن زيادة أعداد المسـنين ومع التطور الاجتماعي والتصنيع وزيادة الهجرة الداخلية وظهور بوادر تفكـك الأسـرة سيزداد أعداد الشيوخ ممن يتركهم أبناؤهم فنادت أصوات كثيرة بأهمية توجـه الـهيئات الاجتماعية لتقديم خدمات لتلك الفئة. ونظراً لظهور تنظيمات (اتحادات) لأنواع معينة مـن الجمعيات اختياراً وقيام بعضها بأدوار لدعم وحماية الأعضاء من التسلط الإداري (مجلـس خدمات الإسكندرية – هيئة تنسيق الخدمات بالجيزة) نادت أصوات بـأن تنشـئ الدولـة اتحادات على مستوى المحافظات وعلى مستوى المدن وعلى مستوى الجمهورية ، لكـل هذا وغيره كثير تجمعت تلك الأفكار ولقيت تلك الأصوات وخاصة في أروقـة الاتحـاد القومي بضرورة تعديل القانون ٣٨٤ لسنة ٥٦ المنظم للعمل الاجتماعي وفجأة صدر قرار جمهوري بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ في ١٢ فبراير ١٩٦٤ نص على أن تحدد اللائحـة التنفيذية المقصود من أغلب مواده ولم يتم إعمال القانون لمدة عامين مـن صـدوره فقـد صدرت اللائحة التنفيذية في ٢٢ مارس ١٩٦٦ والطريف أن مجلس الدولة وافـق علـى القانون في ١٩٦٣/٨/٧ ولم يعرض على مجلس الأمة وصدر بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الدولة بستة (٦) أشهر .

وأخطر ما ورد بذلك القانون وجوب إعادة شهر الجمعيات القائمة مما أتاح للدولة التخلص من العديد من الجمعيات بدعاوى مختلفة .

وكان لهذا أثره البعيد في حركة نمو الجمعيات ونوعيتها ابتداءً من ١٩٦٧ إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة أدت إلى لجوء الجمعيات ذات التوجه السياسي للتعمية والتمويه واستخدام مسميات عامة وتحديد أهداف وأغراض هلامية مثل تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية - العمل على رفع مستوى أهالي منطقة عمل الجمعية اجتماعياً وصحياً وثقافياً واقتصادياً .. الخ من مسميات نتيجة ما لاقاه العمل الأهلي عقب إعمال القانون ٣٢ اعتباراً من ١٩٦٤ ولما لاقاه العمل الديني السياسي من مواجهة دامية ولما واجهته أسر هؤلاء الذين تصدوا للعمل الديني السياسي ولسطوة عناصر عسكرية وحدوث مواجهات وتعذيب وحراسات و و ..... فنجد أن حركة إنشاء الجمعيات ونوعية الجمعيات أصبحت بالشكل الهرمي الآتي :



وتمكنت اتجاهات سياسية ودينية من إنشاء جمعيات لتخترق المجتمع بها تحت مسمى جمعية تنمية المجتمع المحلي (وما حدث في إمبابة من سنوات قلائل من قلاقل وصدامات مثال على ذلك) .

وكانت أعدادها عام ١٩٧٥ .

٢٥٦٨ جمعيات تنمية في الريف والمناطق الشعبية بالمدن .

١٩٣٧ جمعيات مساعدات اجتماعية .

١٨٧٩ جمعيات ثقافية وعلمية ودينية ولم تظهر الجمعيات الدينية بمسمى ميدان خاص لأن القانون دمج الأنشطة الدينية مع الثقافية والعلمية .

وكانت تلك خطة أو توجهاً له خلفية أمنية لا يدركها الكثيرون ظهرت فيما بعد . إذ الجمعيات حتى الدينية الخالصة اسما وتوجها (الشرعية - أنصار السنة ... الخ) كان ميدان عملها الرئيسى : الخدمات الثقافية والعلمية والدينية (لاحظ الترتيب) وكان هذا مقصوداً حتى إذا رؤى حل مجلس الإدارة لأسباب ما تجد جهة الإدارة المبررات وهى أن الجمعية أشهرت وميدان عملها الرئيسى بهذا الترتيب ، ومفروض أن نشاطها يشمل الأنشطة الثلاثة الثقافية والعلمية والدينية ونظراً لأن الجمعيات الدينية يكاد نشاطها الثقافى العام يكون محدوداً وكذلك نشاطها العلمى بالمفهوم العام للعلم والعلوم غير الدينية . إذن للجمعية قصرت فى القيام بأغراضها مما يستوجب حل مجلس الإدارة مما اضطر بعض القيادات بتلك الجمعيات إلى اللجوء لحيل منها إضافة ميادين عمل جديدة يمكن لها أن تغطى أنشطة الجمعية ويمكن أن تبرر الجمعية عند حسابها أنها تقدم العديد من الخدمات مثل : المساعدات (كفالة اليتيم) رعاية المعوقين - دور الحضانة ورعاية المرأة وهى أنشطة يمكن أن تكون منافذ لتوجهات سياسية ولكن مظلتها اجتماعية . بل أن بعض الجمعيات الدينية لجأت لحيل خطيرة وهى إنشاء عيادات لتنظيم الأسرة لكنها لم تمارس فعلياً الأنشطة وبعضها أنشأ مستوصفات لم يكن هدفه تقديم الخدمة الصحية أساساً ولكنها كانت تهدف منها مساحة أكبر من تردد المواطنين والتعرف عليهم ولكن فى مرحلة تالية وجد أن المستوصفات يصدر عنها دخل فاعتمدت عليها بعض الجمعيات وتخصصت فيها جمعيات (الجمعية الطبية الإسلامية) وكانت منافذ جيدة لتوجهاتها، وتغلبت الجمعيات بذلك على ما يواجهها من قبل الجهة الإدارية بدفع من جهات أخرى ولذا نجد أن عدد الجمعيات التى حلت مجالس إدارتها عام (٦٦، ١٩٦٧)١٢٢٠ جمعية وعام ٧٥ هى ٣٣ جمعية .

وكانت هناك ظاهرة تميزت بها الفترة (٦١ - ١٩٧٥) وخاصة الفترة (٧٢ - ١٩٧٥) وهى انتشار نوعيات من الجمعيات الإسلامية أشهرت بعد مواجهة لها مع تنظيمات مسيحية كنسية كالاستيلاء على أرض بحجة الاتجاه لإقامة كنيسة عليها وانتشرت تلك الجمعيات فى بعض المناطق بالقاهرة والإسكندرية وأغلب محافظات الصعيد بل أن محافظات لم يعرف عنها الخلافات الطائفية مثل أسوان أشهر بها جمعيات خلال الفترة (٧٢ - ١٩٧٥) بلغت ٢٦ جمعية دينية . والحقيقة أنه لم تجد صعوبات فى إجراءات الشهر والتسجيل ولم يعترض الأمن رغم أن تلك الجمعيات أنشئت عقب صدام (جمعية عمر بن الخطاب فى أسوان) لماذا ؟؟؟ ، والوجه الآخر للظاهرة هو بروز الدور الاجتماعى للكنيسة المصرية الأرثوذكسية وهو تبنيها خلال تلك الفترة للأنشطة الاجتماعية بدلاً من إنشاء جمعيات مسيحية وظهرت خدمة اجتماعية تكفلت بها الكنيسة مقابل تكفل الجمعيات غير المسيحية بها وهى خدمة ورعاية الطلبة والمغتربين وأنشأت الكنائس

والجمعيات المسيحية النوعية والسابق شهرها عام (٧٢/٧٥) وأنشأت دور إقامة للطلبة والطالبات .

وقد ظهرت فى المقابل دعوة لم تحقق المرجو منها وهى الفكرة التى دعى لها الإمام المرحوم عبد الحليم محمود وهى فكرة المسجد الجامع الذى يعنى بشئون المسلمين مثل رعاية الكنيسة ولم تنجح الفكرة واستعيض عنها بخطة ضخمة لإنشاء المعاهد الأزهرية فى القرى والمدن والأحياء لنشر التعليم الدينى .

وقامت الجمعيات بإنشاء المدارس الخاصة بشكل ملحوظ وبلغ عدد المدارس ١٣٠٨ (١٩٧٥) ومكاتب تحفيظ القرآن (عدد ٨٦٨ جمعية لها مكاتب) مدارس أحد ٢٨٨.

ظاهرة أخرى خلال تلك الفترة خاصة (٦٦ – ٧٥) وهى زيادة عدد العاملين بأجر بالجمعيات لأسباب :

١- سماح القانون ٣٢ بندب العمالة من وزارة الشئون للجمعيات بل أن بعض الوزارات كانت تندب موظفيها لوزارة الشئون وتقوم الأخيرة بندبهم للجمعيات لأن القانون نص على ندب العاملين لوزارة الشئون دون غيرها من الوزارات .

٢- قيام الدولة بتحديد الحد الأدنى للأجور وتقرير علاوة وتحمل الميزانية العامة للدولة بتلك التكلفة للجمعيات

٣- التوسع فى النشاط الاجتماعى وقد بلغ عدد العاملين المنتدبين عام (١٩٦٦) ٢١١٥ موظفاً وعام (١٩٧٥) ٢٠٩٧٨ وهنا نجد أن أغلب المنتدبين كانوا من عناصر سعت الجمعيات إليها وكنت إذا زرت جمعية دينية تجد أن المنتدبين لها من العناصر ذات التوجه الدينى وكانوا يمثلون دفاعاً ودعماً للجمعيات ذات التوجه السياسى الدينى ، وهناك قصة واقعية وهى أن جمعية بالسويس وكان لها نشاط دينى هام ومنتشر فى عدد من المحافظات كان منتدباً للجمعية عدد من موظفى الشئون الاجتماعية وكانوا جميعاً من المؤمنين بأفكار الشيخ رئيس الجمعية وكانت الشئون الاجتماعية عندما تحاول حل مجلس الإدارة تواجه بأن أعمال وإدارة الجمعية ملتزمة بصريح مواد القانون مما كان يقف عقبة أمام حل المجلس ومواجهة الجمعية ، ووجد مثل ذلك فى الجمعية الشرعية الرئيسية بشارع الجلاء عندما كانت الانتخابات تأتى بعناصر لا ترضى عنها الجهة الإدارية وتتعلل بأى أسباب لحل المجلس كانت الجمعية بفضل دعم بعض العناصر من ذوى الخبرة بالشئون الاجتماعية كانت تحصل على أحكام بإلغاء أية قرارات حل أمام القضاء . باختصار كانت الكرة بين ملاعب وزارة الشئون الاجتماعية وبين الجمعيات ذات التوجه الدينى خلال تلك الفترة المنتهية عام ١٩٧٥ .

الجمعيات خلال الفترة ٧٦ ـ ١٩٩٥

هذه الفترة لها خصوصية ولها وضعية خاصة وهى فترة إعـــادة هيكلـــة الاقتصـــاد المصرى وخصخصته بما واكبه من تغيرات اقتصادية واجتماعية كبـــيرة إضافـــة إلـــى ظروف سياسية خارجية كان لها أثرها وكانت فاعلة اجتماعيا واقتصاديـــاً وهـــى أزمـــة الخليج ٩١/٩٠ وما واكبها من مشاكل وتـــأثيرات اجتماعيـــة فـــى مصـــر بعـــودة آلاف المصريين إضافة إلى التوجهات السياسية الكبيرة من ظهور المنابر والأحزاب بشكل مـــا لهدف ما ولكنه كان له تأثير كبير على التوجه الاجتماعى . وعلى دور المنظمات الأهليـة إضافة إلى سياسة التحرر الاقتصادى التى لازمها مشاكل فى التطبيق خلقت بيئات صـــار فيها تفاعل ضار ومؤلم بين توجهات لاستغلال مستويات الإنتاجية الضعيفة والمنخفضـــة والحاجات غير الملباه وشيوع أنماط من الأفكار الاستهلاكية وشيوع مفاهيم جنـــى ثمـــار حرب أكتوبر – جنى ثمار السلام والوعود بصلاح حـــال البـــلاد والعبـــاد دون مـــردود حقيقى . إضافة إلى ضغوط مباشرة وغير مباشرة من المؤسسات المالية الدولية المعنيـــة بالإصلاح الاقتصادى ومشكلة المديونية ومشكلة إعادة بناء البنية الأساسية ... الخ .

كل ذلك كان له تأثير على حركة العمل الأهلى الشعبى خلال تلـــك الفـــترة وعلـــى توجهات الجمعيات المعنى بها البحث بالذات . وكان أخطر ما فى الأمر عدم سيادة مفاهيم أن التنمية يمكن أن تقوم بها الدولة نيابة عن الشعب وتجاهل أن التنمية نتيجـــة عضويـــة لنظام قيم المجتمع واهتماماته وأن دور الشعب (الناس كل الناس) المشاركة الفعالـــة فـــى عملية التنمية وخاصة أن مصر تتسم بأن أعظم وأهم مواردها هو شعبها .

وكانت هذه الأفكار خلال التسعينيات هى الفاعل فى ظهور العديد من الجمعيات ذات التوجه المدعم لدور المواطنين سواء بدعم وتوجيه داخلى أو خارجى فى الأغلـــب وكـــان المفترض أن يكون للجمعيات دور لتوفير خدمات ضرورية لطائفة كبيرة من الناس مثـــل إيجاد فرصة عمل ، فرص استثمار عن طريق للمشروعات الصغيرة فـــى ظـــل توجـــه وانكماش رسمى لمثل هذه الاهتمامات ، وكان من المتوقع أن يكون للمنظمات الأهلية دور فى خلق فرص للتدريب وإعادة التأهيل لأعمال ومهن جديدة ربما يرجع ذلك إلـــى عـــدم تكامل هذا القطاع الأهلى فعلياً مع خطط وبرامج الدولة لعدم إشراكها أو اخذ رأيها فى أية برامج أو خطط إضافة إلى دور أجهزة الدولة فى تصيد الأخطاء لا دعم تلك المنظمـــات وكان من المتوقع أن تكون لتلك المنظمات اهتمامات فى ظل السياسة الاقتصادية .

١- دعم وتمويل والإشراف على المشروعات المدرة للدخل .

٢- تطوير وتفعيل خدمات البنية الأساسية الاجتماعية (الصحة الوقائية - تنظيم الأسرة - رعاية الطفولة والأمومة) .

٣- تنمية الجهود التطوعية لدعم الأنشطة الاجتماعية وخاصة مع بروز هياكل رأسمالية خاصة وبداية نمو قطاع خاص قادر على دعم الجهود الأهلية بدلاً من الاعتماد الكلى على التمويل الخارجى .

٤- التنمية المتواصلة المستمرة للأنشطة الاجتماعية والتمويل الذاتى لمواردها .

لكنها كانت تواجه سلبيات من الدولة مثل إلغاء الإعفاءات الجمركية على الهبات وما تستورده الجمعيات من عدد وآلات وأجهزة لازمة لنشاطها فى ذات الوقت تقرر الدولة إعفاءات للأنشطة الاستثمارية . المعاملة الأنانية من جانب الدولة للجمعيات (فى ظروف زلزال ٩٢ قامت الجمعيات بدور هام وبارز فى كفالة ومساعدة وإيواء الموطنين وتلقت تبرعات لكن الدولة أصدرت أمراً عسكريا بحظر ذلك النشاط إلا على جمعية الهلال الأحمر وكانت النتيجة أن سيل الدعم الشعبى الأهلى تعثر واعتمد فى الهلال الأحمر على الدعم الرسمى والدولى للأسف بحجة أن التيار الإسلامى قام بدور بارز) .

وكانت الجمعيات تواجه بمعوقات لا يقدر على التغلب عليها إلا القليل من المواطنين فتضاءلت حركة إنشاء الجمعيات فى الريف وزادت فى المدن والحضر عموماً ومما شجع على هذا الاتجاه توفر التمويل الأجنبى وأثر ذلك بشكل حاد خلال الفترة ٧٥-٨٥ على إنشاء الجمعيات إذ نجد أن الجمعيات القائمة (حضر ومدن) ٩٠ - ٧٠% والريف ٢٧%.*

وبداية من ٨٨ وظهور تمويل موجه لتنمية الريف وخاصة الصعيد ومع التركيز على مشروعات المرأة والشباب كثر عدد الجمعيات فى الريف واضطر الكثير من الجمعيات القائمة فى المدن والحضر للتقدم للحصول على دعم للعمل فى الريف وإن كانت تلك الجهود لم تقابل فعلاً الاحتياجات الحقيقية للناس فى الريف وخاصة فى الصعيد وانتشرت الأنشطة النمطية التكرارية محو الأمية (بدون عائد فعلى) مراكز ومشاغل الفتيات (سجاد وكليم) وأصبحت خريطة الجمعيات على النحو التالى عام ١٩٩٠ .

جمعيات تنمية فى الريف وعشوائى الحضر ٣٤٣٠

(تمشياً مع توجهات الجهات المانحة) .

---

* الكتاب الإحصائى لوزارة الشئون الاجتماعية ١٩٩١.

جمعيات مساعدات اجتماعية	٣٠١٤
جمعيات ثقافية وعلمية ودينية	٢٥٤٢
وزاد عدد جمعيات المعوقين	٢٣ عام ١٩٧٥
(بسبب اهتمام حرم رئيس الجمهورية السادات/ مبارك)	١٥٠ عام ١٩٩٠

وبالنسبة لأنشطة الجمعيات برزت أنشطة جديدة لتتمشى مع التوجه السياسي العام والمانح الدولي المتيح للتمويل . مثلاً زاد عدد الجمعيات التي تعني بخدمات تنظيم الأسرة من ١٨٥ (١٩٧٥ إلى ٤٦٧ عام ١٩٩٠) .* وتحت أنشطة توعية وتمكين المرأة كنشاط لرابطة المرأة العربية بكل محافظات مصر .

وزادت الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات من ٤,٥ مليون شخص ١٩٨٠ إلى ١٤ مليون عام ١٩٩٢ كل ذلك بسبب* :

١- توفر التمويل الأجنبي وتفضيله دعم هذه الأنشطة .

٢- لجوء عدد من الجمعيات ذات التوجه الإسلامي إلى هذا النشاط لأهداف عدة وتحقيق مكاسب سياسية اجتماعية وإقبال الأطباء وزيادة التبرع من أشخاص لهم نفس توجهات الجمعية .

٣- مشاكل الخدمة الصحية الحكومية وقصورها .

٤- اعتبرت الخدمة الصحية بالجمعيات مصدر دخل فعال لدعم أنشطة كثيرة .

وهنا تبرز ملاحظة على الجمعيات الإسلامية وهي توفر الدعم البشري لها من الأطباء ومقدمي الخدمة وتمويل شراء الأجهزة والمعدات وتتسم هذه الظاهرة بأن مقدمي الخدمة الطبية لم ينضموا للجمعيات ولا لمجالس إدارتها وكانت مشاركتهم بهدف دعم الجمعيات بدون مشاكل مع أي جهة وقد حدث عندما أقام مجلس إدارة جمعية السيدة زينب مباني للخدمات الصحية خلف المسجد وفوق دورات المياه أن اعترض على ذلك من جهات بحجة عدم صلاحية المكان هندسياً وكان السبب أن كوادر من الجمعية الطبية الإسلامية استطاعت أن تحصل على حق إدارة واستغلال تلك المنشآت من جمعية السيدة زينب ولم تنجح خطة إلغاء النشاط من جانب الجهة الإدارية (عام ١٩٨٤) .

---

* كتاب المسح السكاني وزارة السكان ومنظم الإدارة ١٩٩٣ .

* بحث قدم في مؤتمر جودة الخدمات الصحية عام ١٩٩٣ د. أشرف إسماعيل .

ظاهرة أخرى ظهرت ودعمتها الجمعيات الدينية وتوفرت لها عناصر دعمت دور الجمعيات وهى النشاط التعليمى (فصول التقوية) وقد غزت الجمعيات ذات التوجه التعليمى خاصة فى المساجد وملحقاتها ورغم ضعف دور هذا النشاط تنمويا لأنه يتبع نظام التلقين المدرسى بعيوبه . لكنه كان نشاطا اخترقت به الجمعيات الدينية الشباب فى ظل نشاط نال رضا وتقدير الجميع .

منذ ظهور الصندوق الاجتماعى وبدأ أنشطة توليد الدخل لجأت جمعيات دينية عديدة ونجحت في الحصول على تمويل منه (مشروعات تشغيل فتيات - مشروعات تجارية (أغلبها تجارة الكتب الدينية والروائح - مشروعات حرفية) . ورغم الصعوبات التى واجهت بعض الجمعيات فى تسويق مشروعاتها ومنتجات المشروع فإن الجمعيات الدينية نجحت فى مشروعاتها وفى تقرير للصندوق عام ١٩٩٥ عن المشروعات الصغيرة ذكر التقرير أن نصف جهد العاملين بالصندوق فى مجال القروض يذهب هباءً فى تحصيل القروض ولم ينجح سوى الجمعيات الدينية فى تنفيذ المشروعات .

لماذا تتعثر جهود الجمعيات فى مواجهة وعلاج الآثار الاجتماعية الاقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى؟

١- السياسة العامة للصندوق الاجتماعى أن الفئات المستهدفة لتلقى الدعم والمساعدة لمواجهة الآثار هى محدودو الدخل - الخريجون - المرأة - العائدون من الخليج - سكان المناطق الأقل نمواً - سكان المناطق العشوائية والمحرومة - الفئات التى تأثرت من برامج الإصلاح (الشركات التى تم بيعها - خصخصتها) .

٢- إن الدولة اعتمدت فى مواجهة تلك الآثار على جهات كفيلة ووسيطة ومنفذة مثل الوزارات والشركات من القطاع العام والخاص إلى جانب الجمعيات التى عاقها متطلبات الائتمان من شروط .

وأهم دور لتلك الجهات التعرف على الاحتياجات وتحديد أولوياتها وإعداد المشروعات المناسبة .

والجمعيات رغم أنها مؤهلة للقيام بدور هام فى هذا المجال إلا أن :

١- الأجهزة المهيمنة على المنح خاصة المحلية والصندوق الاجتماعى من مشاكل ولجهتها مع الجمعيات لا ترحب - رغم الصوت العالى بأن الجمعيات لها أولوية - لا ترحب بالعمل مع الجمعيات عامة بل تتعامل مع جمعيات لديها قدرات على الاتصال والاقناع و ... وهو ما لا يتوفر إلا لعدد قليل بل أن بعض

الأشخاص ذوى القدرات الخاصة يقومون بإنشاء جمعيات بعد الاتفاق على المشروع ومفرداته وتكون الجمعية "تفصيل ... " .

٢- أن البنوك والشركات لديها الخبرات الائتمانية المختلفة والكفاءة أو الخبرة الإدارية للأفراد وإقامة المشروعات وحضانات المشروعات مما يجعل المانح يتعامل معها خاصة القطاع الخاص منها وأنشئت شركات متخصصة للائتمان وضمان مخاطر الائتمان ، وفى النهاية فالمانح يفضل الضمانات وفرص النجاح من المجازفة مع أى جمعية .

مبادرات الجمعيات الدينية البارزة فى مواجهة آثار الإصلاح الاقتصادى

١- تميزت فعاليات وأنشطة الجمعيات خلال الفترة ٧٥-١٩٩٥ بلجوئها لمصادر تمويل باستثمار الدين من زكاة مال وزكاة فطر وصدقات وأفردت العديد من الجمعيات صناديق خاصة بدور العبادة التابعة لها وبالحصول على تراخيص جمع مال لهذا الغرض ، وكانت تلك الموارد مصدراً فعالاً للتمويل سواء لتقديم خدمات للأسر أو الأفراد أو إنشاء دور عبادة وتجهيزها أو تحفيظ القرآن أو تفعيل وتنظيم دور التوعية ونشر التراث ودعم المؤلفات الدينية . وكان الجانب الأكبر من هذا التمويل موجها للخدمات الصحية بصفة خاصة وانتشرت صروح صحية تحت لافتات لجمعيات إسلامية وتحت لافتات لجمعيات عامة لأفراد لهم توجهات إسلامية وبعض هذه الجمعيات لها مبادرات متميزة وخدمات صحية أكثر تميزاً وكفاءة مثل جمعية مسجد مصطفى محمود - مجد الإسلام - فجر الإسلام وعشرات الجمعيات بالمحافظات .

٢- تميزت أنشطة الجمعيات خلال تلك الفترة بدفع بعض شبابها أو أعضائها نتيجة الصعوبات الاقتصادية إلى العمل بالخليج وليبيا لتحقيق فرص حياة أفضل كمصدر لتمويل الجمعية ولكن هذا الموضوع واجه الجمعيات بصعوبة تعويض هؤلاء فى عضوية جديدة بالجمعيات ولم تستفد الجمعيات من هجرة بعض كوادرها إلا فى الحصول على تمويل غير رسمى لأنشطة الجمعيات ومما مكنها من تكوين كوادر تؤمن بفكر قيادة الجمعية ، وفى الوقت نفسه جنت الجمعيات مشاكل تعدد الآراء والتوجهات نتيجة زيادة عدد أعضائها الجدد واستفادت الجمعيات من تجربة فتح باب العضوية الذى مارسته جمعية أنصار السنة فى أوائل السبعينيات مما أدى إلى سيطرة عناصر من الشرعية على الجمعية وظهور مشاكل أدت إلى دمج

الجمعيتين معا (أنصار السنة دمجت فى الشرعية الرئيسية) رغم إشـــهار جمعيـــة جديدة لأنصار السنة بعد مدة قصيرة وكان وراء الدمج توجهات أمنية .

٣- تميزت أنشطة الجمعيات خلال تلك الفترة فى القدرة (قدرة أغلب الجمعيات) علـى العمل تحت مظلة اجتماعية ومن مفاهيم وشعارات اجتماعية جنب بعضها مشـــاكل مع الجهات الإدارية وأصبح بعضها لديه قدرة على ربط خدمات الجمعية بانتمـــاء اجتماعى للأهالى بالجمعية وحقق مكاسب سياسية للجمعيات فى ظروف انتخابيـــة خاصة فى النقابات إذ أن بعض الجمعيات اســتقطبت بعـض العنـاصر المهنيـة بعضويتها وكانت سندا فى السيطرة على بعض النقابات* .

٤- نجحت بعض الجمعيات فى دمج المواطنين فى الجمعية وتبنت احتياجاتهم لدرجــة أن بعض الجمعيات عندما اصطدمت مع السلطة دعمتها الجماهير (المنـــيرة فـــى إمبابة) .

٥- نجح عدد من الجمعيات الدينية فى البروز العام مما جعل بعض القيادات السياســية تلجأ إليها وتدعمها عن طريق الدولة أو من مصادر مختلفة ، وأدى هذا إلى تنـامى دور الجمعية القيادى والريادى على الجماهير بفضل توفر هذا الدعـــم وتقديمـــها خدمات للجماهير والتوسع فى الخدمات .

٦- تميزت الجمعيات الدينية فى تلك الفترة بقدرتها على القيام بدور اجتمـــاعى كبـير يتوجه سياسى غير مباشر وكانت الجمعيات تقوم بدور الحزب فـــى كـل مكــان تتواجد فيه رغم عدم وجود منبر أو حزب دينى رسمى ونجحت القيادات من داخل الجمعيات فى العمل ولم تتصادم مع الجهة الإدارية وتميزت الجمعيات موضــــوع الدراسة بقدرتها على الحصول على تمويل من جهات خارجية بصفة رســـمية أو غير رسمية بفضل قدرتها على الاتصال والعلاقات ووجود كـــوادر تنتمـــى لـــها بالخارج وكانت حسابات تلك الجمعيات يظهر بها مبالغ ضخمـــة تحـت مسـمى تبرعات من أهل الخير وحقيقة الأمر أنها أموال وردت مع عائدين مـــن الخـــارج بدون تصريح تم إيداعها فى حساب الجمعية* .

---

* بحث مقدم فى مؤتمر الجمعيات الدينية والثقافية فى رأس البر يوليو ، ١٩٩٢ ، د. عبد المنعم القيض.

* تقرير قدم للجنة من الوزارة والأمن للنظر فى حل مجلس إدارة الجمعية الشرعية عام ١٩٩٠ .

تطور أعداد الجمعيات الدينية وأنشطتها خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٩٥

تضمنت المادة ٥٥ من الدستور حق المواطنين في تكوين الجمعيات وبتنظيم هذا الحق القانوني .

والمبادئ العامة أن القانون المنظم للحق لا يعني تقييد الحق أو وضع القيود لاستخدام الحق . وخلال الفترة من ٧٧ حدثت تغيرات بعيدة المدى في السياسات الداخلية تركت آثاراً عميقة على مختلف الفئات الاجتماعية . وأصبح الحق الدستوري مقيداً بترسانة من القوانين بخلاف القانون الخاص بالجمعيات الأهلية وأطلق على تلك الفترة (القوانين سيئة السمعة) .

١- القانون ٢ لسنة ٧٧ بشأن تغليظ عقوبات على التجمهر والتجمع .

٢- القانون ٤٠ لسنة ٧٧ بشأن الأحزاب السياسية وتعديلاته بالقانون ٣٦ لسنة ٧٩ .

٣- القانون ٣٣ لسنة ٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية .

٤- القانون ٩٥ لسنة ٨٠ بشأن حماية القيم من العيب .

٥- القانون ١٠٥ لسنة ٨٠ بشأن محاكم أمن الدولة .

٦- القانون ١١٠ لسنة ٨٠ بشأن تنظيم الوضع تحت رقابة البوليس وغيرها من القوانين التي عصفت بالحقوق والحريات العامة والتي تكاد تجعل الشخص معدوماً اجتماعياً وسياسيا وأهلياً هذا بالإضافة إلى السلطات التي وفرها القانون ٣٢ لسنة ٦٤ لوزير الشئون / للمحافظين / لمجالس المحافظات / وكيل وزارة الشئون / مدير الشئون بالمحافظات / للموظفين حتى أصغر موظف بإدارة الجمعيات ووصل عدد تلك المواد التي يظهر فيها تدخل الإدارة إلى حوالي ٥٧ مادة تشمل وضع النماذج واللوائح واعتماد الترشيح والانتخاب وإدارة الجمعية وحل مجلس إدارتها وحل الجمعية نفسها وفي ظل هذه السلطات صدرت مئات القرارات المفسرة والمعبرة عن سلطات كل هؤلاء فأصبحت الجمعيات بين :

١- الالتزام برغبات جهة الإدارة (ترسانة من السلطات) .

٢- الالتفاف حولها وهو أمر لا يجيده إلا القليل وكانت النتيجة شيوع البيروقراطية في إدارات الجمعيات وتسلط جهات الإدارة في كل صغيرة وكبيرة .

مما أثر على نشاط الجمعيات القائمة وعلى إقبال المواطنين على إنشاء جمعيات جديدة رغم ظهور حاجات غير ملباه لا من قبل الدولة ولا من قبل الجمعيات القائمة

وأثرت هذه القوانين أيضا على لجوء البعض إلى الاستعانة بأشخاص لهم علاقات سياسية مع التنظيم السياسي القائم لهذه الجمعية وبعد فترة يسيطرون على الجمعية أو بدأت بإنشاء مسجد وتقديم خدمات عن طريق لجان الزكاة والتحول بعد ذلك إلى جمعية .

وفى بحث أجرى عام ١٩٧٨ عن موقف الجمعيات الدينية فى ١٩٧٥* اتضح الآتى:

١- إجمالى عدد الجمعيات الإسلامية القائمة والتى تعمل فى إجمالى أنشطة ميدان الخدمات الثقافية والعلمية والدينية (مسماه القانونى) ١٤٧٠ جمعية .

- عدد الجمعيات ذات الأنشطة الدينية ١٠٩٠ جمعية .

موزعة كالاتى :

٣٢ % تهتم بإنشاء وإدارة دور العبادة .

٢٦ % تهتم بالأنشطة التعليمية والأبنية .

١٣ % تهتم بالأنشطة التربوية المدرسية .

٢٩ % لها أنشطة متنوعة .

٢- عدد الجمعيات المركزية والتى لها فروع بالمحافظات ١٢ جمعية أهمها الشبان المسلمون و لها ٨٠ فرعاً .

- الشرعية ١١٠ فرعاً ومكتباً .

٣- وقد بلغ إجمالى مصروفات الجمعيات الإسلامية ذات الأنشطة الدينية عام ١٩٧٥ ٣,٠٨٥ مليون جنيه منها ١,١٤ مليون جنيه مصروفات مباشرة على أنشطة دينية (دور عبادة وتعليم دينى) .

وكانت أهم المشاكل التى واجهت تلك الجمعيات من واقع ذلك البحث الذى أجرى عام ١٩٧٨ عن موقف الجمعيات :

١- مشاكل تتعلق بالنواحى القانونية فى علاقتها مع أجهزة الدولة .

٢- مشاكل تتعلق بقصور وضعف التمويل المتاح .

---

* أجراه الاتحاد النوعى للجمعيات الدينية والثقافية والعلمية وتم فصل بيانات الجمعيات الإسلامية من مجمل الجمعيات الدينية من كشف تفريغ استمارات البيانات بمعرفتى نظراً لسابق مشاركتى فى البحث وعضويتى السابقة بمجلس إدارة الاتحاد كسكرتير عام حتى اكتوبر ١٩٩٣.

٣- عدم الإقبال على العضوية وهذا لا علاقة له بتبرعات المواطنين فقد يتبرع مواطن ولكن لا يقبل على العضوية .

٤- صعوبة الحصول على مقار للأنشطة .

٥- قصور في الأجهزة والتجهيزات والمعدات .

٦- عدم سداد الاشتراكات .

مع بداية وبشائر الانفتاح وإقبال الهيئات المانحة العربية والدولية كل له أسبابه بدأت تروج وتنتشر الجمعيات وبدأت حركة الانتعاش فى أنشطة عدد من الجمعيات القائمة ومع عودة كوادر كانت بالخارج وأصبح الباب مفتوحا أمامها للمشاركة الاجتماعية السياسية أو قل السياسية التى من باب الحرص تظللت بالمظلة الاجتماعية وبرزت على الساحة .

١- الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية .

وكان لها توجهات بارزة فى إنشاء وشهر الفروع فى كل مناطق الجمهورية . وحيث لا توجد كوادر واضحة العلاقة مع الجمعية أنشأت مكاتب لها (عبارة عن فرع ولكن لا يشهر ويتبع لأحد الفروع وكان هناك أكثر من مكتب للفرع الواحد بالذات فى القاهرة .

وتم الاستيلاء على أى منطقة أرض فى أى موقع تسمح بإنشاء مصلى أو مسجد فيما بعد وكان مدخلها إنشاء الزوايا والمصليات والمساجد ونشر الدعاة التابعين لها ويمكن أن يحتاج هذا الموضوع لدراسة تفصيلية تحليلية وهو أمر قد لا أكون مؤهلاً له لأننى منحاز للجمعيات الدينية فى أغلب الأمور فى علاقتها بالدولة من واقع الخبرة العملية فى وزارة الشئون الاجتماعية وإن كان ذلك الحق لا يمنع أن لى تحفظات كثيرة على بعض التصرفات المالية لتلك الجمعيات* .

٢- جماعات أو تجمعات الإخوان المسلمين فى بعض المساجد وسيطرة البعض على بعض الفروع ومكاتب الجمعية الشرعية وسيطرة بعضهم على بعض الجمعيات والتى لا تحمل اسما دينيا أو تحمل اسما لشخصية إسلامية وكان الأمن دائما عينه عليهم ولكن كان أغلب النشاط لأناس آخرين أمام الأمن .

٣- جمعية أنصار السنة المحمدية وكانت تنتشر بحذر ولكنها كانت فاعلة فى مجال الفكر والدعوة وكانت الأنشطة هدفاً ثانياً وكان له الأولوية فى السجلات والتقارير بذكاء .

---

* نقلت من الإدارة العامة للجمعيات عام ١٩٩٠ لمدة عام لأننى غير متعاون والحقيقة أننى نقلت لدفاعى عن الجمعية الشرعية الرئيسية .

٤- جمعية شباب محمد ظهرت فى الثلاثينيات وجمد نشاطها فى بداية الثورة طبقا لأحكام القانون ٣٨٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات إلا أن كوادرها عادوا للعمل والحركة وكانت وراء كثير من الشعارات المتعلقة بالحجاب وإطلاق اللحى والتعلق بالتعامل بالأنماط الإسلامية (التحية والسلام) ومواجهة فتاوى الاستثمار والفائدة ولكن بذكاء ، وسيطروا على بعض المساجد ، ولكن بدون شعار لهم ولا (لوجو) لهم كغيرهم .

٥- جمعية العشيرة المحمدية كان لها توجهات دينية خالصة صوفية ، ولكن كانت لها مفاهيم تصطدم بها مع أغلب التيارات المعتدلة فى الفكر الإسلامى وكانت تشطط أحيانا لكن حدود توجهاتها كان محدوداً بالذات فى المجال الاجتماعى .

٦- جمعية دعوة الحق الإسلامى وهى أحدث الجمعيات الإسلامية ونشأت تحت اسم داعية هو المرحوم أ.د. السيد رزق الطويل وهو أستاذ بجامعة الأزهر وأشهرت عام ١٩٧٦ ولها حاليا أكثر من عشرين فرعاً مشهراً بالمحافظات وكانت تهدف حسب وثيقة شهرها إلى مواجهة الأمور التالية :

(أ) انتشار الخلافات بين الفرق الإسلامية وحدوث مصادمات .

(ب) التركيز على فروع فى القضايا وترك الأصول منها .

(ج) جمود أساليب الدعوة .

(د) موت فكرة المسجد الجامع (للعبادة والعلم والخدمات الاجتماعية) .

وبدأت الجمعية نشاطها بعرض الإسلام بصورته الصحيحة من وجهة نظرها وباعتباره نظاما كاملا للحياة .

وأصدرت مجلة "الهدى النبوى" وكثفت من المحاضرات وخطب الجمع وأصبحت الجمعية مثل الوسط الاسلامى ونظمت لقاءات لكافة اتجاهات الفكر الإسلامى واتجهت أيضا للخدمات الاجتماعية بدون تجديد (كفالة اليتيم) واعتمدت فى تمويلها على التبرعات، وكانت التبرعات كبيرة وكافية ووفرت لها ودائع وكانت تبرعات فى إطار قانونى ولم تعرض نفسها فى أى وقت لمخالفات قانونية أو مالية فى كل إمبابة .

وأنشأت خدمات طبية متميزة فى الدقى والوايلى ودمياط وقرى الجيزة (بلدة رئيس الجمعية والقرى المحيطة) . وكان لها صدامات عديدة مع الشباب الذى قاموا بالاستيلاء على فرع دمياط وكانت قضية انتهت لغير صالح الجماعة . ورغم علاقات الجمعية بالجهات الإدارية المهادنة إلا أن الفكرة العامة عنها لا تدعو للاطمئنان لدى البعض خاصة دورها الأخير فى التصالح بين المعتقلين والدولة (حادثة تغيير وزير الداخلية عبد الحليم موسى) .

ملاحظات عامة عن الجمعيات الإسلامية الكبرى خلال ٧٥ ـ ٩٥

١- تمكنت تلك الجمعيات بسياسة رشيدة من ترسيخ أقدامها من مداخل اجتماعية ودينية شكلية (إنشاء المساجد الكبيرة) واستثارة عاطفة الجماهير بالاستيلاء على أى أرض فضاء لإقامة الجمعيات الإسلامية وتجهيز سيارات دفن الموتى والأكفان والمقابر وكانت كلها مداخل عاطفية اجتماعية .

٢- نفذت مشروعات كبيرة خاصة فى المجال الصحى والتعليمى والآن توجد مستشفيات للجمعيات أكبر ومجهزة أكثر من المستشفيات الحكومية ولديها كتائب من الأطباء فى كل التخصصات نظراً للعائد الكبير الذى لا يحصل عليه الطبيب فى عيادته الخاصة .

٣- تطورت وتواكبت أنشطة الجمعيات لتواجه حاجات المواطنين فمن مدارس التعليم وفصول التدريب على الخياطة والتريكو إلى مراكز الكمبيوتر والصيدليات والمعاهد المتخصصة والأندية الاجتماعية للشباب .

٤- تضاعفت موارد الجمعيات وزادت توسعاتها بصورة أصبحت مباهاة بين الجمعيات لدرجة أن بعض الجمعيات الدينية الآن ليست فى حاجة لتبرعات لكفاية مواردها من أنشطتها المتنوعة المتطورة ولبعضها أرصدة بالملايين فى البنوك .

٥- اتسمت إدارة تلك الجمعيات بالتحرر وحدوث الكثير من المصادمات مع جهة الإدارة ولكنها تسير فى الطريق وحققت الإدارة تلك تنامياً فى الموارد وتنوعاً فى الخدمات يحتاج لدراسة خاصة .

٦- لا تخلو الساحة من أصحاب أطماع مادية لا علاقة لهم بالدين أو العمل الاجتماعى الإنسانى وتشهد ملفات الشئون الاجتماعية مجالات عديدة من الكسب غير المشروع والثراء الفاحش والتسلط على الجمعيات وصورية الانتخابات وسيطرة متوسطى الثقافة العامة أو الدينية على الجمعيات (فرع الجمعية الشرعية بالعتبة الذى تحول إلى جمعية تنمية اجتماعية) .

٧- يحسب لبعضها مبادرة التعامل مع الصندوق الاجتماعى للتنمية والحصول على مشروعات صغيرة للشباب ويشهد لها تحسين الإدارة ومصداقية التعامل .

٨- يحسب لها اهتمامها بالمسنين وبالطالبات المغتربات وهو نشاط ضرورى وهام كذلك دور الأيتام لدى بعضها والمشروعات القوية الكبيرة لرعاية الأيتام ماليا ورعاية الأرامل .

٩- يؤخذ على بعضها عدم الاهتمام الدينى فنجد فصول التقوية تعمل خلال أوقات الصلاة دون إرجاء ولو فترة الصلاة ، ولا تشجع الشباب على الصلاة وقد تكون الفصول فوق المسجد وهو انفصام عجيب . بل يتعطل ميكرفون الفقه حتى لا يشوش على الفصول . والاهتمام بدهان العيادات وفصول التقوية سنويا بينما المسجد لم يناله شىء منذ سنوات .

١٠- لأسباب مختلفة حصلت على تبرعات من أفراد بمبالغ كبيرة فى وقت رفض المتبرعون عضوية الجمعية .

١١- يؤخذ عليها انعدام الديموقراطية فى إدارة الجمعيات وانعدام خلق وضم كوادر شبابية لمجال إدارتها .

علاقة الجمعيات بالتمويل الأجنبى :

تزايد التمويل المتاح خلال العقد الأخير بصورة مغرية حتى للجمعيات الدينية التى لم تكن تسمح لنفسها بالتفكير فى اللجوء إلى هذا المصدر وقد بلغ* حجم المنح المسجلة التى حصلت عليها الجمعيات الدينية خلال هذا العقد ٨٥ - ٩٥ .

بالجنيه المصرى	٤٢٠٤٦٥٠
بالدولار	١٤٩٨٩٥
المارك الألمانى	١٦٠٠١٤٠
فرنك سويسرى	٥٥١٢٢٥
فرنك فرنسي	٧٨١٤٢٥٣
استرلينى	١٢٦٢٦٨
ريال سعودى	٦٣٨٢٥١٠
ين يابانى	١٦٣٨٥١٦٠
عملات أخرى	٣٦٨٥٩٠٠

هذا بخلاف التبرعات العينية من سيارات وأجهزة وعدد وآلات وكتب ومصاحف وليس هناك تقدير لقيمتها . وبخلاف أيضا ما تحصل عليه بعض الجمعيات الدينية من تسهيلات وتبرعات خلال رحلات الحج التى تنظمها من قبل أفراد سعوديين من توفير

* سجلات المنح والهبات بالإدارة العامة للجمعيات .

. مساكن مجانية أو بأجور رمزية وتقديم تبرعات على شكل أجهزة تكييف ومراوح وأغذية مختلفة ولا يوجد حصر ولا تقدير لقيمتها لكن حجم المنح والهبات المالية التي ترد للجمعيات بطرق غير رسمية مع أشخاص أو بأسهم ويتم التبرع بها فأعتقد من مقابلات لبعض مسئولي الجمعيات أنه يبلغ أضعاف ذلك .

ملاحظات عامة على دور الجمعيات الدينية في ١٩٧٥ - ١٩٩٥

بصرف النظر عن الخلفية وراء إنشاء الجمعيات الدينية سواء دينيا خالصا أو أن وراءه توجها سياسياً فعلياً قدر تعاملي مع قيادات إسلامية من المعروفة بدورها مثلا في جماعة الإخوان المسلمين ومنهم شخصيات أعتقلت أكثر من مرة خلال الخمسينيات والستينيات لمدد مختلفة فإنهم يرون أن إنشاء الجمعيات الخيرية له أساس شرعي في المصالح المرسلة مسايرة للتطورات رغم عدم وجود نص ولا إجماع ولا قياس خاصة وأن جزئيات مصالح الناس لا تتناهى وتختلف باختلاف البيئات وإنشاء الجمعيات الخيرية . لم ير الكثيرون لزوم شرعيتها وجود نصوص وليس لها مصادمة مع نص في القرآن أو السنة ولا تهدم مبدأ شرعياً . وقيام الدولة ١٩٥٤ بإلغاء قانون الوقف بصفة عامة وتنظيم الوقف الأهلي وإلغاء الوقف الخيري (العام) كان لمواجهة حملات منظمة دينية لتفعيل وزيادة حالات الوقف للأعمال الخيرية .

وكانت حملات منظمة يقف وراءها قيادات معروفة إخوانية خلال أوائل الخمسينيات من هذا القرن بالدعوة للوقف باعتبار أن الوقف هو أفضل قربة وصدقة وتبرع لوجوه البر وأعمال الخير وإن أساسه في القرآن الكريم هو عموم الآيات الدالة على التصدق والإنفاق في وجوه الخير. كما أن له أساساً من السنة بتصدق عمر بن الخطاب بأرض بخيبر على ألا يباع أصلها ولا يورث ولا يذهب* .

نقطة هامة وهي أن كثيرين عندما توسعوا في إنشاء الجمعيات سواء كانوا من لهم توجه سياسي أو ديني فقد رأوا أن أفضل تواجد في ظل سياسة التضييق عليهم هو التوسع في إنشاء جمعيات بالذات أو بواسطة آخرين كان دائماً حال تقييم أعمالهم بناء على طلب جهات غير وزارة الشئون الاجتماعية كانوا بكل هدوء يرددون أن الشريعة الإسلامية تحث على إقامة مرافق الخير لأنه فريضة إلزامية وأن الانضمام إليها ودعمها يعتبر أمراً مشروعاً لتحقيق مبدأ التكامل الاجتماعي .

---

* حديث في لقاء تكرر مع المرحوم الشيخ الباقوري في جمعية الشبان المسلمين رمضان ١٩٨٦.

ولا زلت أذكر مواجهة مع قيادات بالجمعية الشرعية الرئيسية (كان قرار قد صدر بتنحيتهم عن إدارة الجمعية بحل مجلس الإدارة وتعيين آخرين كانوا على صلة وعضوية بالاتحاد الاشتراكي وأحدهم وكان من المعنيين بمجلس الإدارة الذى حل محل المجلس المنحل كان عضوا بمجلس الأمة ممن رشحهم الاتحاد الاشتراكي وكان وراء نجاحه عام ١٩٦٦ وهو بالمناسبة الذى رقص فى مجلس الشعب عقب الهزيمة عندما رجع رئيس الجمهورية عن استقالته) أنهم ردوا عندما قلت لهم : "العمل الخيرى مفتوح وأنهم كل يوم والثانى حل وقضايا ... الخ" قالوا : "إن الغرض الأسمى من خلق الإنسان هو عبادة الله وإن أوسع الطرق لعبادة الله هو إعمار الأرض واستخراج خيراتها والمحافظة على الإنسان خليفة الله فى أرضه . وإن قدرات الأفراد أكبر من قدرات الدولة ولا بد أن تقوم الجهود الفردية مجتمعة لتحقيق أكبر قدر من مساعدة وتحقيق أكبر قدر من السعادة لهم فى الدنيا والآخرة" وكانوا يرددون آيات قرآنية وأحاديث نبوية كثيرة . ملخصها أن الزكاة بأنواعها هى المورد الأصلى لفعل الخير للغير* .

إن الجمعيات الدينية النشطة والتى يتولى إدارتها قيادات إسلامية معروفة أو تلك التى يشاع أن وراءها قيادات دينية ذات توجه سياسى ، تتميز بقدرة على التنظيم والتحكم فى إدارتها بطريقة تكاد تكون عسكرية. كما أن لها قدرة متميزة فى تعبئة وزيادة مواردها بأساليب مختلفة ونادراً ما تتعثر لأسباب مالية.

كما يلاحظ توفر قدرات لديها على تحديث وتطوير خدماتها وأنشطتها ولا يعوزها كفاءات من تخصصات مختلفة إذا أرادت البناء توفر لها المهندسون إذا أرادت المستشفيات يتوفر لها جميع عناصر مقدمي الخدمة ومن تخصصات أحيانا نادرة .

إن تلك الجمعيات لديها قدرات بارزة فى تحريك المجتمع ولا يعوزها المؤيدون والمدعمون والمدافعون عنها ولو حدث أى تدخل من أى جهة نجد الفدائيين ممن يتصدون .

إن تلك الجمعيات يتوفر لديها معلومات عن منطقة عملها جغرافياً وبشريا لو أرادت إقامة مشروع تجدها تضع يدها فجأة على أرض لم يتوقع أحد وجودها ولو طلبت دعماً بشرياً تجد أعداداً تفوق الحاجة متواجدة ومتوفرة للعمل (حالات الاستيلاء على الأراضى بدعوى أن نشاطا مسيحيا سوف يقام عليها) ويتم الإنجاز فى وقت قياسى وأذكر أن مسجداً أقيم على مساحة ٣٠٠٠ م فى الفترة من بعد صلاة الجمعة وتم فيه صلاة العشاء* .

---

* الحاج عبده مصطفى عضو مجلس إدارة الشرعية عام ١٩٩٣.

* بمدينة كوم لمبو بأسوان عام ١٩٧٦.

-تقييم لإدارات الجمعيات الدينية اسما أو ذات الخلفية الدينية لقياداتها :

١- القدرة على مواجهة ما تراه مخالفا لعقيدتها أو ما تراه بدعاً سواء في القيـــادات أو المعاملات وتجنيد كوادرها للدعــوة لما تراه بغير هوادة (نظــــام إقامــة صـــلاة الجمعة – تكبير عيد الأضحى ... الخ) .

٢- القدرة على خلق العقل الجمعي الذى يسيطر على الجماهير وتجنيدها سواء للدعــوة أو للتمويل .

٣- القدرة على مواجهة المتغيرات الاجتماعية والسياسية وإضفاء الطبيعة الدينية علـــى الأنشطة التى تبتكرها لمواجهة ذلك (رعاية الأسرة بمفهوم كفالة اليتيم – رعايـــة الأسرة بمفهوم زواج الفتيات – تنفيذ المشروعات ذات العائد بدلا من المســـاعدات الدورية شهريا) .

٤- استغلال النقد بأســلوب ديني من خلفية استغلال صفـــات وســلوك الرســول أو الخلفاء ... وتوظيف تلك الصفات لمواجهة ونقــد الموقــف والســلوك السياســى السائد .

٥- حسن استغلال سلبيات الانفتاح وخاصة الإعلامـــى للدعــوة وتكريــس وضعـــها المجتمعي والتمويلي .

٦- قدرتها على استقطاب الكوادر والأنصار والتعرف على الطالح والصالح من وجهة نظرها وخاصة الشباب والمرأة وهو أسلوب عجزت الأحزاب وأغلب النقابات فـــى دعم كوادرها عدا تلك التى سيطرت عليها الجماعات ذات التوجه الدينى .

٧- قدرتها على تنمية مواردها من مصادر ذاتية خدمية والتى بالتالى تشــجع وتحفــز على التبرعات التى تمول صناديقها من أنـــواع الزكـــاة (فطــر/مـــال/عقـــارات) والصدقات وقدرتها على دفع المواطنين على التبرع بالمال وحملاتــــها المنظمـــة الناجحة للتمويل لدرجة إن بعض الجمعيات لديها أرصدة ضخمة تظهر فجأة حـــال قيامها بإنشاء مجمع إسلامى ضخم من عدة أدوار وتجهيزه فى مدد قياسية .

٨- سيطرة مبادئ اقتصادية فى إدارة الجمعية مثل إنشاء مصادر دخل ثابتة (محـــلات ودكاكين بخلوات عالية تحت مسميات غـــير مخالفـــة للقـــانون) وتبـــدأ التكلفـــة الاقتصادية للخدمات للقادرين (تبرع لغير القادر) ومبدأ استرداد تكاليف العلاج مـــن القادرين بالتقسيط وتقسيط الحج والعمرة والسلع ... الخ .

وبهذا تضمن تمويلاً وتنجح فى تسويق اسم الجمعية وسمعتها لدى الغير ، وبالتالى تسويق علاقات جماهيرية ذات مردود وعائد .

٩- تبنت مداخل اجتماعية لدعم موقفها المجتمعى مثل دور المغتربين – الطالبات – معارض الملابس الدينية بأسعار لا تنافس ... الخ .

١٠- قدرتها على تغطية المخالفات واحتوائها خاصة المخالفات المالية وأطماع واستغلال بعض أعضائها وإدارتها لموارد الجمعية .

١١- قدرتها على الاستغلال الأمثل لتفعيل اجتماعاتها العمومية ومجالس الإدارة وإعداد سجلات لها وأوراقها بطريقة قانونية يعجز أكفأ عناصر الفحص والتفتيش فى التعرف عليها .

نقطة أخيرة

للأسف الشديد فإن كافة الإحصاءات والدراسات لا توفر معلومات محدودة عن تلك الجمعيات ذات المسمى الدينى ولا ذات الخلفية الدينية عن الإنشاء وإن ميدان العمل القانونى ميدان متداخل ثقافيا وعلمياً ودينيا وسبق توضيح اللبس الذى يحوط هذا الميدان وكافة الدراسات المتوفرة عن تلك الجمعيات أغلبها دراسات شخصية والمعلومات الواردة بها استنتاجية أو تحليلية ولكننى أدعى أنه لا توجد دراسة متخصصة وواقعية وفعلية على حالات يمكن أن تمثل هذا النوع من الجمعيات بشكليه ...

نقطة أخيرة وهامة جداً فى رأيى

١- أن هناك دراسات وبحوث وكتب منشورة وبعضها مجلدات تقدم تحليلات وتفسيرات عن بيانات متاحة لها بشكل ما عن الجمعيات وادعى أن نسبة كبيرة من تلك التحليلات والتفسيرات خاطئة فلا يعنى حل جمعيات تحت مسمى ما أن هناك توجه من الدولة نحو تلك الجمعيات إطلاقا وأى جمعية تحل يكون لتوقف نشاطها ولا تستطيع الدولة حل جمعية يوم على شئونها أشخاص لهم توجهات ما لأنهم سوف يرفعون القضايا وهو ما لم يحدث بالذات فى حالة الجمعيات الدينية لأن جمعيات ميتة ما يحدث أن الدولة تواجه أى تيار يخل بمجلس الإدارة لا حل الجمعية التى لها نشاط إطلاقا .

٢- أن قانون الجمعيات حدد ميادين عمل بالاسم للجمعيات وتقوم بعض الدراسات بتقسيم الجمعيات بمسميات لا تمت بصلة لنشاط الجمعية العام وهو تخريج وتقسيم

لأنشطة الجمعية منشأة لكل هذه الأنشطة للأسس والأساليب الإحصائية التنمية الصحية لأن من يقوم بجمع البيانات أو تفريغ البيانات أو تحليلها ليس من بينهم متخصص أو دارس للعلوم الإحصائية حتى تستطيع أن يصل إلى مؤشرات سلمية حقيقية صحيحة وللأسف يستند إليها الباحثون .

٣- أن أغلب الباحثين يحرص على تفسير المعلومات لخدمة البحث بدون مراعاة لواقع حال الجمعية وبدون مراعاة لظروف أو تنظيم إدارى بوزارة الشئون مثل النظر لزيادة عدد الجمعيات الإسلامية من ١٩٨٢ على أنه له علاقة بمعرفة للرئيس السادات والحقيقة أن الدولة خصصت لوزارة الشئون الاجتماعية ١٢ ألف مكان للحج لتوزيعها على الجمعيات الدينية فتسابق أناس حقيقة ذوى لحى لإنشاء جمعيات دينية من أغراضها الحج والهجرة ولا يخلو موسم حج من تحويل العديد من الجمعيات للنيابة ولا تخلو جريدة من نشر حوارات وقضايا تلك الانحرافات .

٤- حقيقة واقعة ثابتة وهى أن الانجاز بالإسلام وباسم الإسلام وتحت عباءة الإسلام وتخلله أنشطة إسلامية أكبر وأوسع من ينسب لتيارات سياسية ذات مرجعية دينية والحقيقة أن عدداً كبيراً من المواطنين ينشئ الجمعية تحت اسم إسلامى أو بأغراض إسلامية ويعلم الله أن نسبة كبيرة (والأعمال بالنيات) لا يشغلها سوى الكسب والاستفادة المادية .

٥- أن الكتب الإحصائية الصادرة عن وزارة الشئون الاجتماعية لا تمثل البيانات الواردة بها عن الجمعيات الواقع ولا الحقيقة لأن الإحصاءات أعدت بطريقة لا تسمح بجدولة البيانات .

دليل ملاحظة ودراسة متعمقة
لجمعية أهلية إسلامية

أولاً : بيانات أساسية :

١- اسم الجمعية : ....

٢- رقم الإشهار : ....

٣- تاريخ الإشهار : ....

٤- المحافظة : .... العاصمة ( ) مركز ( ) قرية ( )

٥- النطاق الجغرافي للنشاط : مركزية ( ) أو موقع محدد ( )

٦- عدد الفروع ومجال نشاطها : ....

٧- العنوان : ....

....

٨- رقم التليفون : ....

٩- وصف مقر الجمعية : .... ملك أو مؤجر : ....

....

١٠- عدد أعضاء مجلس الإدارة : ( ) ذكور : ( ) إناث : ( )

....

١١- عدد أعضاء الجمعية : ( ) ذكور : ( ) إناث : ( )

....

١٢ - عدد من شاركوا في آخر اجتماع للجمعية العمومية : ذكور : ( ) إناث ( )

....

١٣ – عدد العاملين بأجر فى الجمعية :

(معينون) : (   ) ذكور : (   ) إناث : (   )

(منتدبون) : (   ) ذكور : (   ) إناث : (   )

١٤ – عدد المشاركين فعليا فى النشاط بدون أجر : ذكور : (   ) إناث (   )

١٠– أغراض الجمعية كما وردت فى اللائحة :

الأغراض	الأنشطة التى تحقق هذه الأغراض
١–	
٢–	
٣–	
٤–	
٥–	
٦–	
٧–	
٨–	
٩–	
١٠–	

١١- وجود شروط معينة للاستفادة من خدمات الجمعية ؟ نعم (   ) لا (   )

- الشروط إن وجدت ؟

....

....

....

ثانيا : المناخ السلوكي الثقافي السائد في الجمعية

(يستكمل بمعرفة الباحث من خلال الملاحظة)

١- وصف مقر الجمعية :

- المقر جزء من مسجد (   ) نعم (   ) لا

- تخصص الجمعية مكاناً بها كمسجد في موقع بارز (   ) نعم (   ) لا

- وجود أشياء ذات طابع ديني أو تراثي على الجدران مثل :

	نعم	لا	وصف
لافتات	( )	( )	:
لوحات	( )	( )	:
شعارات	( )	( )	:
مجلات حائط	( )	( )	:

لافتات ....

لوحات ....

شعارات ....

مجلات حائط ....

أخرى تذكر

....

....

....

٢- وصف مظهر الاعضاء : الاختلاف بين المظهر العام للأعضاء والنشطاء في الجمعية وبين باقي سكان المجتمع المحيط ؟ يوجد اختلاف ( ) لا يوجد اختلاف ( )

- في حالة وجود اختلاف هل هو في :

* الزى وإطلاق اللحى وارتداء غطاء للرأس للرجال نعم ( ) لا ( )
* الحجاب / الخمار / النقاب بالنسبة للنساء نعم ( ) لا ( )
* أخرى تذكر

....

....

....

- هل هناك اختلاط أم فصل بين الذكور والإناث في الأنشطة نعم ( ) لا ( )

- توجد أنشطة بها اختلاط وأخرى ليس بها اختلاط نعم ( ) لا ( )

في الحالة الأولى : ما هي هذه الأنشطة

....

....

٣ - وصف المكتبة

- وجود مكتبة نعم ( ) لا ( )

وصف : ....

....

- للكتب الأكثر توافراً بشكل عام ترتيب تنازليا حسب النسبة إلى إجمالي الكتب بالمكتبة على وجه التقريب .

	الترتيب	أمثلة
- كتب ثقافية عامة	( )	....

....

- كتب أدبية ( ) ....

....

- كتب دينية حديثة لبعض الدعاة ( ) ....

....

- كتب تراثية دينية ( ) ....

....

٤- الأجهزة الكهربائية الموجودة

- جهاز تلفزيون نعم ( ) لا ( )

- جهاز تسجيل نعم ( ) لا ( )

أمثلة على الشرائط الموجودة

....

الأنشطة التى يستخدم فيها

....

- جهاز فيديو نعم ( ) لا ( )

أمثلة على الشرائط الموجودة

....

الأنشطة التى يستخدم فيها

....

٥- إصدارات الجمعية

مطبوعات نعم ( ) لا ( )

نشرة شهرية (ما اسمها)　　　　نعم (　　)　　لا (　　)

....

شرائط كاسيت　　　　نعم (　　)　　لا (　　)

شرائط فيديو　　　　نعم (　　)　　لا (　　)

(يذكر الباحث موضوعات هذه الإصدارات إلى جانب الحصول على نسخ منها)

....

....

....

....

....

....

٦- وصف المضامين والقيم التى تحتوى عليها البرامج أو تنقل مـــن خـــلال تقديـــم الخدمات :

- مضمون المناهج الدراسية وأساليب التنشئة بالنسبة لأطفال الحضانة

....

....

- من خلال المشروعات التنموية أو الخدمية

....

....

- من خلال النشاط الثقافى

....

....

ثالثاً : موقع المرأة من نشاط الجمعية

١- فى حالة عدم مشاركة النساء فى مجلس الإدارة الحالى هل كانت توجد نساء فى عضوية مجلس إدارة الجمعية منذ تأسيسها ؟ نعم (   ) لا (   )

٢- هل تتولى النساء أى مسئوليات فى الجمعية ؟ نعم (   ) لا (   )

فى حالة الإجابة بنعم ، ما هى هذه المسئوليات ؟

....

....

....

....

٣- هل تشرف المرأة على بعض أنشطة فى الجمعية ؟ نعم (   ) لا (   )

فى حالة الإجابة بنعم ما هى هذه الأنشطة ؟

....

....

....

....

٧- هل توجد قيود على أى امرأة فى الاستفادة من خدمات الجمعية نعم ( ) لا( )

فى حالة الإجابة بنعم ما هى شروط هذه الشروط ؟

....

....

....

٩- ما هى نسبة النساء بين المستفيدين من

(أ) نشاط الجمعية ؟

لا تستفيد النساء (   ) نسبة قليلة (   ) نسبة متساوية مع الرجال (   )

غالبية المستفيدين من النســـاء (   ) النشاط موجه إلى النساء (   )

(ب) خدمات الجمعية ؟

لا تستفيد النساء (   ) نسبة قليلة (   ) نسبة متساوية مع الرجال (   )

غالبية المستفيدين من النســاء (   ) الخدمة مقدمة إلى النساء (   )

إذا كانت النسبة تتفاوت حسب نوع النشاط يذكر أمثلة تفصل ذلك

....

....

رابعاً : إدارة الجمعية وآلية صدور القرار :

١- أعضاء مجلس الإدارة :

اسم العضو	السن	تاريخ الانضمام لمجلس الإدارة أول مرة *	المؤهل	المهنة	الموقع داخل المجلس	الأنشطة المسؤل عنها	الأنشطة أو الموقع أو المؤسسات الأخرى** التى ينشط بها أو سبق له النشاط بها	تاريخ الانضمام للجمعية
١-								
٢-								
٣-								
٤-								
٥-								
٦-								
٧-								
٨-								

* تذكر السنة فقط .

** المواقع الأخرى المقصود بها: مجلس إدارة جمعيات أخرى (مراكز شــباب ، جمعيــات تعاونيــة ، نقابات .... الخ) - مجلس آباء المدرسة - مجلس إدارة لجنة زكاة - مجلس إدارة مســجد - نقابــة مهنية - نقابة عمالية - مجلس الحى/ محافظة/ مدينة/ قرية - مجلس شعب/ شورى - موقع بــارز فى حزب سياسى .

٢- رؤساء مجلس الإدارة خلال السنوات العشر الأخيرة

اسم رئيس المجلس	عدد المرات

٣- حركة العضوية فى الجمعية في السنوات العشر الأخيرة

السنة	عدد الأعضاء	
عند الإنشاء	ذكور :	إناث :
١٩٩٥	ذكور :	إناث :
١٩٩٦	ذكور :	إناث :
١٩٩٧	ذكور :	إناث :
١٩٩٨	ذكور :	إناث :

٤- الإدارة اليومية تتم من خلال

- رئيس مجلس الإدارة نعم ( ) لا ( )
- عضو مجلس إدارة نعم ( ) لا ( )
- مدير للجمعية بأجر نعم ( ) لا ( )

٥- صدور القرارات الموجهة للنشاط

- من خلال مجلس الإدارة نعم (   ) لا (   )
- من خلال اللجان النوعية نعم (   ) لا (   )
- من خلال المسئول عن الإدارة اليومية نعم (   ) لا (   )

٦- إيرادات الجمعية الآن :

الإيرادات	المبلغ (تقريبا)
اشتراكات عضوية تبرعات تصريح جمع مال إيرادات أنشطة أو ممتلكات إعانات حكومية إعانات من هيئات إيرادات عينية (تذكر) أخرى (تذكر)	
إجمالى الإيرادات	

خامساً : أنشطة الجمعية :

اسم النشاط	الهدف	الفئة المستفيدة	حجم الفئة		تاريخ بداية النشاط	مصادر تمويل النشاط	العضو المسئول عن إدارته	عدد العاملين به				حجم التمويل أو مصروفات
			ذكور	إناث				متطوع		بأجر		
								ذكور	إناث	ذكور		

اسم النشاط	الهدف	الفئة المستفيدة	حجم الفئة		تاريخ بداية النشاط	مصادر تمويل النشاط	العضو المسئول عن إدارته	عدد العاملين به				حجم التمويل أو مصروفات
			ذكور	إناث				متطوع		بأجر		
								ذكور	إناث	ذكور	إناث	

دليـــل مقــابلة
نشـطاء الجمعيـات الأهليـة

الاســــــم :

الســــــن :

المــؤهـــل :

الوظيفة الحالية :

اســم الجمعية :

رقم وتــاريخ الإشهار :

تاريخ الالتحاق بالجمعية :

الدور أو المسئولية التى يتولاها حاليا بالجمعية :

(القضايا المحورية الجديرة بالتعرف على موقف المبحوث منها) :

١- الدوافع وراء الانضمام للجمعية والنشاط بها :

وكيف انضم للجمعية ؟ وهل تم ذلك بتزكية من عضو آخر ؟

٢- القيم أو المثل الإسلامية الرئيسية التى تعمل الجمعية وفقاً لها .

٣- الدور أو المسئولية أو الأنشطة التى يقوم / أو قام بها داخل الجمعية لتحقيق الهدف من انضمامه عليها .

٤- الرأى فى مدى قدرة الجمعية والجمعيات الأخرى الشبيهة على حل أو تخفيف المشكلات التى كانت وراء دخوله الجمعية ، وطريق تحقيق ذلك ؟

٥- مدى نشاط وتأثير الجمعية مع الفئات المستهدفة .

٦- إذا كان النشاط والتأثير يتجاوز الفئات المستهدفة .
أوجه النشاط*

* إذا لم يستوعب النشاط مضمون السؤال تعطى أمثلة توضيحية لتفسيره: التوسط لحل المشكلات بين العائلات الكبرى ، التدخل لدى الجهات الحكومية لحل مشكلة يعانى منها المجتمع المحلى ، توعية السكان توعية انتخابية.

٧- إذا كان النشاط والتأثير يقتصر على الفئات المستهدفة فقط : الأسباب ، الرغبة في تجاوز الفئات المستهدفة .

٨- التنسيق والتعاون والأنشطة المشتركة بين الجمعية والجمعيات الأهلية الأخرى سواء الموجودة في ذات النطاق الجغرافي ، أو التي تمارس نفس الأنشطة ، مع ذكر نماذج توضح نوع العلاقة وأطرافها من الجمعيات الأخرى ، والنتائج المتحققة .

٩- مستوى ونوع العلاقة بين الجمعية أو أعضائها والأحزاب النشطة في النطاق الجغرافي (الوطني/ الوفد/ التجمع/ العمل) وإمكانية تطوير هذه العلاقة في المستقبل ، وكيفية حدوثه .

١٠- الاختلاف أو التماثل في أدوار كل من الجمعيات والدولة في العمل الاجتماعي.

١١- أهم مشاكل العمل الأهلى :

١٢- وجود قيود** على نشاط الجمعيات .

١٣- طريقة إنهاء القيود والمعوقات .

١٤- مقترحات لتطوير العمل فى الجمعية حتى تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل .

١٥- مقترحات لتطوير الجمعيات الإسلامية بصفة عامة .

** نوعية القيود : قانونية – سياسية – مجتمعية – مؤسسية .

١٦- الرأى فى مشاركة المرأة فى العمل الأهلى ودورها فى المنزل ، والرأى فـــى نوعية الأنشطة أو الأعمال التى تشارك بها المـــرأة فـــى الجمعيـــات الأهليـــة الإسلامية .

١٧- الرأى فى مشاركة المرأة فى عضوية مجالس إدارة الجمعيات ؟

فى حالة الموافقة اقتصار ذلك على جمعيات معينة أم يكون فى كل الجمعيـــات بصفة عامة ؟ شروط قيام هذه المشاركة .

١٨- الرأى فى المستقبل المرغوب لمصر .

١٩- مساهمة نشاط الجمعية فى تحقيق هذا التغيير .

٢٠- طرق وأساليب تحقيق ذلك .

